



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۶۳۱۹



جمهوری اسلامی ایران

ساز و ثبت کتاب

۲۷/۶۸۴





ويشعر عليهم السوء من أجل هو التحريم قال في المبسوط فهو قول ابن ادریس وقال في  
 التمهيد ما لا شك فيه وانما يحرم بان يقصد الحاشية في البيع للباري وان يكون الباري  
 جاحلا بالبيع وان يجد له البيع ولو خالف الفقهاء في البيع ولو اشاء الحاشية للباري  
 من غير ان ياشي البيع فالوجه في التحريم ولا بأس بالشرع للباري في بيع المالكين للشيء في  
 احد جانبي التحريم والثاني في التحريم وهو ان يبيع المالك المالك للمالك فيسرى منه قولهم  
 بالسعي في البلد ولو خالفوا في شتره انفق البيع ومع ذلك فيسرى ولا خلاف في ذلك  
 والخيار انما هو للباري خاصة ولا يترتب له الخيار منه وفي المبسوط ليس على الفقيه ولو  
 باعهم فهو منسحب الشتر من المالكين مع الفقيه لا يترتب له الخيار غير قاصد للشرع  
 فلو لم يكن ايضا المالك للشرع ولا البيع ولو لم يكن في اول السوق بعد وصوله  
 لم يكن به بأس بعد التلقي انما هو من بيع فان زاد كان فخار فليأخذ به في الاصل الذي  
 صلى الله عليه واله عن الاحتكاك وفي تحريمه لا يخرج قولان احدهما التحريم وهو قول  
 ابن الصلاح وابن ادریس وابن بابويه والثاني في التحريم وهو قول المفيد وسلاوة  
 الاول اقرى وعلى الاحتكاك وهو غير الخطية والشعر المرفق اليه وبين وفي البيع  
 قولان مع احكام التماس في عدم البادئ في سوق الاحتكاك ولا احتكاك فيما عداها وقال ابن  
 بابويه ثبت في النهي وبين رواية تحريمه فانما ثبت الاحتكاك في هذه اذا اشتق  
 حاله زيادة في الثمن ولو استبقاها للزيادة في الثمن ولو استبقاها للثمن في البيع  
 لم يكن محتملا بحسب على الاما اجماع المحكمين على البيع من نحو الاحتكاك وقال الشيخ  
 حدة في الخصم ان يكون في رفق لا تملكه ايام والمحقق ما قلناه وصل له اجاباتهم

على الشعر قال المفيد وسلاوة نعم وقال اكثر علماء المالكية ذلك وهو الوجه عند في  
 صلى الله عليه واله عن سفيان في بيعه فعيل البيع ثم خالا بزيادة من اجل ان قيل ان يبيعه  
 سببا بشرط ان يشترط منه اخره فنهى ابن ادریس ولا بأس به عند في المبسوط في البيع  
 ذلك من جعل الجدة وهو ان يبيع بتمن من اجل انما انفق وعرض المهر وهو ما في الاحكام  
 وعرض عيب الجمل وهو لطفه وعرض الاقاييم وهي ما في بطون الامهات والمصاوين وهي  
 ما في اصلا النجول وعرض الامامه وهو ان يبيعه غير متاخذ على انه متى لمسه وقع البيع  
 وعرض المناذرة وهو ان يقول ان منبته الى فقد شتره بكذا وعرض الحصة وهو ان يقول  
 ارم هذه الحصة فليأخذ في ثوبه وفعت فقول بكذا **المسألة** فيما يحرم المكس به او  
 يكس به فانه **الاول** فيما يحرم المكس به من غير الطمعا البصر فيه بان ذاك في التماسه  
 كاللينة والدم والخمر والنفق والخمر وشبهه وما يفرس له وهو من ان احدهما لا يكتن  
 فطهره كالمال بعات التي غرقت لها التماسه والثاني يمكن فطهره كالمكس بالاكوال  
 والثلث في لا يجوز بيعه ولا شتره ولا المكس به الا الاكوال فان البصر لفقهاء الا  
 منبعا تحت التماسه والثاني الاخر يجوز المكس به **السراج** في الخصم يحرم بيعه و  
 غير الخصم يجوز بيعه بالاكوال الا في بيعه يحرم المكس به او في بيعه في كل شيء قولان  
 احدهما الجواز ما له السيد والشيخ منع الاكوال الا في خاصته للاستغناء به **المسألة** فيما يحرم المكس  
 الصيد وشتره وفي كل شيء من الماشية والماطول ولان افرجهما الجواز في ذلك  
 من الكلاب يحرم المكس به اجماعا من ان يجر اجاره الكلب للتعصع لجوار الصيد بها  
 وحبها او يحرم اطلاق العلم على الشلف الغرم وان كان اسود بها او يباع قبل العقق

ويحرم انما اعد الكلب الاربعه ويجوز تربيته في الجحر والصغيرة لحد الامور المذكورة  
 واقسا احدا الاربعه ولو هلك ما مشيه فاذا شتره غير ما ارخصه من رعا **المسألة** فيما يحرم المكس  
 الى ان يشترط لو شتره رعا اخر ويجوز لمن لا يبيد ان يقضي كلب الصيد **المسألة** فيما يحرم  
 الاعيان البصيرة اذا اخذ من البقرة كالحصير وشبهه ولو كان فيه منفعة جاز ان يبيع  
 وكما الكلب والسراجين البقرة المربيع فالجواز للثمن والكل وكذا يهرم اشدنا ولو يرب  
 كالحيات والعقارب والسباع **المسألة** فيما يحرم بيع حماره ببيع الماء البصر لا يمكن فطهره  
 ويحرم التكبس بكل ما يكون المقصود منه حمله كالاالات للعود والعود والعود  
 وصياكل العباد كالتكبس والعصم واللات القمار كالتطبخ والنزد والاربعه  
 عشر مبيع العنب ليعمل خرا وكذا العصير ولو باعد لذلك بطل العقد وكذا مبيع الثب  
 ليعمل صنفا ويجوز مبيع ذلك كله على من يعله اذا لم يبيعه لذلك على كل جهة ويحرم  
 التوكيل في بيع الخمر وان كان الوكيل ذميا وكذا الشر وكذا يحرم اجارة السفن و  
 المساكن للحموات واحادها للمناكر ولو اشترى من يعل ذلك لاشترط جاز ولو  
 اجره بغيره او دابة على الجواز ما لم يجلها للشرع فيحرم ولو كان البصر في  
 التواجر الجارية لذلك كالوكان في المدينة ولو استاجر رعي وانه لم  
 وانما مع الخمر فيها بشر لم يكن لذلك منع ولو اجره لذلك والاضرب المهر للمهر  
 ويحرم مع السلاخ لاعداء الدين وعلمه لم عند قيام الحرب وعدم العداة ويجوز  
 مع ما يكتن من الصلاح كالذئب والخراف والافرق في الخمر من يجمع



الأت الحرب ولا بين اسلام العد وكفرهم الغنا حرم وتعلمه واجب الغنية كذلك وقد و  
 ردت رخصة با ما حرم الغنية في العزاس اذا لم يتكلم بالباطل ولا يلعب باللاهي  
 كما العبدان والقصب بل كونه من ذمة العزاس ويتكلم عند ما خاف ان يفسد القول  
 البعيد من الخش والباطل وما عدا ذلك حرام في العزاس وغيره والدابة بالباطل احر  
 حرم والاماس باجر الدابة او لم يمتد قول الباطل وان كان مكرها مخصوصا مع الشرط  
 العار حرام وكذا ما وردت بسبه حتى لعب الصبيان بالهز والفاطم والشطرنج يا العزاس  
 بما يخفى حرام كقول النبي بالمار وكذا تدليس الماشطة وفيه من الجبل بالمار سئل الصهر  
 الجسر حرام وكذا اخذ الاجرة عليه يحرم معونة القائلين بالهجم الغنية حرام وكذا انما  
 وهما الوضئ والكذب عليهم والتمويه وسب المؤمنين والسعي في الصنيع ومن يتبع  
 الذم والفساد والاسرى من ذلك واخذ الاجرة عليه والتبني بفساد المؤمنين يحرم  
 حفظ كتب الضلال ونسخها العزاس والحق من نسخ التورية والاحمل وتعلمهما واخذ  
 الاجرة عليه قيل المير وتعلمه والتخفة والكهانة والقيافة حرام واخذ الاجرة عليه و  
 السحر كلام يحكم به او يكتبه ويقرأه او يسل سديا او شرقي بدو السحر او فاعله وعظه من غير  
 حياطة قال الشيخ لا يفتيه له وانما هو محل ريب لا يفتيه على القولين ان سحره والو  
 افة كسحر ولا فاعله ومن محل السحر ان كان نبي من القرن او الذم والاشام والكلام بالباطل فلا  
 باس به وان كان نبي من الامم حرام والكافر من هو الذي له سر من الجن بانه  
 بالاشارة فانه يصل ما لم يثبت والغير حرام وكذا تعلم النجوم مع اعتقاده انها منزهة او  
 لها مدخل في الدائير واخذ الاجرة عليه ولو لم يمتد قد يسمى كذلك ويجبها  
 واخذها من النبي والكسف وغيره فلا باس به والتعبد هي الحرام كانت السريعة

ج

وهي الحركات السريعة جدا بحيث يخفى على الحس التميز بين الشيء و  
 سبه لسرعته انتقاله منه الى شبيهه وهي حرام وكذا الاجرة عليها  
 وكذا القيافة وكل ما يشا كلها بيع الحرام وكذا اكل ثمنه ومن  
 ما ليس بملوك للانسان ولا يصح ملكه يحرم بيع المصحف و  
 يجوز بيع الجلد والورق لا بيع كلام الله تعالى ولو اشتر المصحف  
 وعقد البيع على الجلد والورق جاز والاحرام كالمبيع ولو اشتر  
 الكافر مصحفا لم ينعقد البيع وقال بعض اصحابنا يجوز  
 ويحرم على بيعه ويجوز اخذ الاجرة على كتابة القرآن بط  
 يحرم السرقة والحيافة وبيعهما واخذ ثمنهما ولا تحرم  
 مع الجهل بكونها سرقة ولو استبعت السرقة بغيرها جاز  
 الشراء ما لم يعلم العين المسروقة ومن وجد عند سرقة  
 كان ضامنا لها الا ان يقيم البيعة بشريها فيضمن

١٦٤٩  
٢٤٤٢

ويرجع به على البائع مع جهله بالفضية ولو اشترى  
 بالمال المسروق ضيعة او جارية فان كان ما العين بطل  
 البيع وان كان في الذمة حل له وطبي الجارية والتصرف  
 في الضعة وعليه ومنه والمال خاصة ولو حج به بهت ذمة  
 مع وجوبه عليه الترشاق الحكم حرام سوا حكم لبا ذله  
 او عليه يحق او باطل لا يجوز بيع قربة الضاعة فان  
 بيع لصدق بثمنه ولم يملكه البائع الكت لتطفيف حرام  
 في الكيل والوزن كل ما لا ينفع به كالشاة مثل القار  
 والحبات والعقارب والحنافس والجعلان ونبات  
 ووردان وسباع البهائم التي لا يصلح للاصطيد كما  
 الاسد والذئب وما لا يؤكل ولا يصاد به من  
 الطير كالرهم والحذوة والغراب الا يقع او الاسود  
 او

او بيضا لا يجوز بيعه ولا شرو ولا يجل ثمنه وكذا المسوخ  
 كلها تحريم كانت كالجرمي والمار ماهي والتساح والبالهف  
 والرتاق ان يربطه كالذئب والفرد وان قصد بالبيع حفظ  
 للمناع والدكان وجوز ابن ادريس مع السباع كلها سوا  
 كان قبا يصاد عليها او لا يصاد وهو جيد التي بيع الفيل  
 قولان احدهما الاباحة وهي الاقوى ويجوز مع الفروما  
 تمنح للصيد كالقهد والقترة ونحوها وان لم يكن معلما  
 ولا تقبل التعليم وهل يجوز بيع ما يصاد عليه كالنور يركب آلهما  
 موضع ليجتمع الطير اليها فيصيد الضايد فيه اشكال كثيرة  
 وكذا العلق يحرم بيع كل ما ينفع به من الاعيان المملوكة  
 انتفاعا مباحا الا ما استثناه من المكب والوقف  
 والمكاتب وامم الولد وغيرها مما ياتي في موضعه

ع



وكذا يجوز بيع جميع الباع التي يفتاد بها وينتفع  
 بها في الصيد كالقصد والصقير والشاهين والعقاب  
 ومنع الشئ منه في الفايه وهو ضعيف له واية عشرين  
 القسم الصحيح على الصادق عليه السلام ونص ما لا يוכל له من الطير  
 ان كان مما لا ينتفع به كالغريب فالخداة والرمم واشباهها لم يحز  
 بعبه وان كان طاهرا وان كان مما ينتفع به بان  
 بصير فخرها جاز وفي العلق التي تنتفع بها  
 كالتي يعلق على وجه صاحب الكلب يعص  
 الدم والديدان الموضوعه في الد الصيد  
**بخر** راقبه المبيع من حيث يحوم  
 النهي عن بيع الحشرات **الوا**

ويطلق عدمه وليس يحرم في المباحين ورواية سبعة ضئيلة بكرة اخذ الاجرم  
 على ضرب الخيل للثناخ وليس يحرم ولا يعطى صاحب الخيل هدية او كرامة لم  
 يكن حرما وبنين ان يوقع العقد على العمل وتقديره بالمرت والذين من غير ذلك  
 مدة ولو اكثر مما في المرق مائتة كشيء في المدة ولو غصب في الافراء  
 ابله كان الولد لصاحب الابل وعليه اجرة للثمل ويكره ان يملك على الصيق و  
 ليس يحرم بكرة كسب الصبيان ومن لا تجب الحرام بكرة اخذ الاجرم على تعليم  
 القرآن ويأول الشيخ الروايات بما يدل على التحريم مع الشرط ونحن لا نقول  
 به نفق لفتايت المتعلم وجب عليه لوجوب حفظه لا ينتفع بالمعروف ولا باس  
 باخذ الاجرم على تعليم الحلم والاداب اما ما يجب تعليمه على الكفاية كما  
 فانه يحرم اخذ الاجرة على تعليمه من حيث عليه ويجوز استجاره بالبيع كاتبة  
 الفتوة والاحاديث والاشعار المناجاة والسيارات وغيرها مما يباح كتابته  
 كالعلم والاداب ويجوز ان يتاوه من يكت لمصفا ويكره تشييد  
 المصاحف بالذهب فيكره الاجرم عليه ولا يجوز اخذ الاجرم على شئ كت  
 الضلال للمنيو للجنة والنفس ويجوز اخذ الاجرم على تعليم للاطراف  
 للعلم المتدبره بين الصبيان في التسليم ولا اخذ عليهم اذا استجروا لم يبيع  
 على الاطلاق فقامت اجرتهم او اتفقت ولما جرت نفسه لبعضهم تعليم مخصوص  
 والآخرين لتعليم مخصوص حال التفضل بحسب ما وقع العقد عليه

في الله الصيد تردد الزرية المنع من حيث يحوم النهي عن بيع الحشرات  
 بيع روض القرد ونحوه وان لم يكن منه فرق كالباع الخجل مع المشاهد وانما  
 التسليم بان يكون بحسبته وان كانت منقذة ولو تعدت شأنا لم يكن  
 يكون شورا في اقل اهلهم يحز ولا يجوز بيع المواد القرب والمخاذه وان كثر  
 وجردا وما لم ينفذ شاة في نظر الشارع كالات الملايح وشبهها لا يجوز بيع  
 لا يجوز بيع القربان لانتقاله على الحوم الا في الموضع المتعارفين  
 ولا يسم الا في ما التزم من الماشي والنبات فيجوز بيعه ان كان ما ينتفع  
 به والا فلا ويجوز بيع لبن الادميات تردد في رابعه ان لا يطبق البيهنا  
 كثيرا لا يحز لبيعها بالبيع ولا يجوز بيع الارض المنقذة عقوة **لا** يحرم اخذ  
 الاجرة على تفضيل الاموات وتكفينهم ودفنهم والصلوة عليهم وعلى كرامهم  
 عليه فدلوا اخذ الاجرم على الاذان ويجوز اخذ الرزق عليه من بيت  
 المال وكذا يحرم اخذ الاجرة على القضاء ويجوز الرزق فيه من بيت  
 المال وكذا الصلوة بالناس ويجوز اخذ الاجرم على عقد النكاح و  
 الخطبة في الاسلام **المفصل الثاني** فيما يكره الكسب وفيه **ع** محضا  
 آي كره الصرف وبيع الاكفان والطعام والرفيق واتخاذ النجس والنجس  
 صنعة والملايكة والنباجة لقليل الصادق عليه السلام في بيعه لا يبيع شيئا يكره  
 انت قلت نعم قال لا تبيع الا في الموضع متعارفين كسب الحرام مكره والمكره  
 لا كره

يحز الاستجار للثناخ وحفظ المواشي والمقادات وقطع الساع والكحل سواد  
 كان من العليل او العليل واخذ الاجرة عليه فاذا استجاره للكحل يكره  
 استحق الاجرم بالثمل وان لم يوش بكرة ان يجر نفسه لكل صنعة ذمته  
 واخذ الاجرة عليه ولو فعل حلت الاجرة ويجوز ان يجره بنفسه لكل عمل  
 ما عدا مشغبه ولا باس باجر القابلة والمناشط عدم الفس ولو فعله حرم  
 كوصل الشعر بالشر وشغل المذود وتجيها وتنش الايدي والادجل ويكره  
 الصياغة والنقابة لمن ادفع اليه غير ما لا يصفه في المحايج **ع** في بيع الحصى  
 العقار وان عتي لا استأصل محزله المخالفة فان خالف اثم وضمن **ع** وان عتي  
 وان لم يعين تخيرة اعطاه من شاء من المحايج كيف شاء ويجوز لان  
 ياخذ من حاجة بقدر ما يعطى غيره ولا يفضل نفسه شي في رواية  
 عبد الرحمن بن الحجاج العمري عن الصادق عليه السلام في بيع الثمن على النقد  
 الاول وفي رواية صحيحة جواز ان يعطى عيال مع حاجتهم **ع** اذا تفرق  
 الحلال بالمحرام فان تميز وجب دفع المحرام الى اربابهم مع وجوده والصدقة  
 به مع وجودهم والصدقة به مع عدمهم وعدم وراثتهم وان لم يميز اخرج  
 منه وحله الباقي **ع** يجوزنا كل ما يشره الاعراس مع علم الاباحة لفظا  
 او شأنا للملك ويكره اخذ اشياء لم يعلم قصد الاباحة حرم خزان  
**ع** يجوز بيع حللود النباغ كلها مع التذكية وكذا بيع عظام الغنم والكلب

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

حايك

ثان







لا يجوز له ان يأخذ من مال ولدته شيئا ولو كانت مسرة وموسر  
اجبر على تقبها على ما ياتي وهل لها ان تقب من مال الولد جزم الشيخ  
ومنه ابن ابراهيم وعندي فيه توقف ويقول الشيخ رواية حجة  
لا يجوز للمرأة ان تأخذ شيئا من مال زوجها وان قل الا باذنه ويجوز لها  
اخذ المال كوم اذا كان يبيلا ويتصدق به مع عدم الاضرار بالزوج  
وليس لها ان تظاهر ولا تخلص في ذلك من يقوم مقام المرأة في التول  
كالنارية والعتق والاخت والام والعلام والمرأة المنعنة من المقر  
في طاهر لا يجوز لها التصديق بشئ **متى** لا يجوز للرجل ان يأخذ من مال  
زوجته شيئا مع عدم الادن ويتصرف على المادون ولودفت اليه الا  
وشرط له الاشاع به بخان المقر ويكره ان يشتري به خارية يطا  
ولادت فلا كراهية ولو شرط له شيئا من الربح كان قراضا ولو شرط  
له جميع كان قرضا ولو شرط الربح لها باجم كان بضاعة وانه اعلم  
**المصدر الثاني** في عقد البيع مشروط وفيه كسب البيع استلزام  
ملوكة من شخص الى غيره عوض معلوم على وجه التراضي ومشرعية  
ستناد بالرضى والاجماع ولا بد فيه من عقد يتم على ايجاب  
وقبول فالاجاب اللفظ الدال على النقل مثل يملك او ملكتك او ما  
يقوم مقامها والتبول اللفظ الدال على الرضا مثل قبضت او اشتريت

لما دام المالك حيا انما يتصرف في جوارثه بقرينة طرفة العقد اشكال الروي  
لجواز الاعلام والرضى بمعنى قصره بعد موت الموصي على الصبي و  
للجوزين ويجوز تولية العقد على جلال وفي جواز اقتراضه تولاين **طريق**  
منع ابن ابراهيم منه وجوز الشيخ وجوز ايضا ان يقدم على نفسه ملكا  
واسمه بلحاظ المجرى عليه للسفر والنس طلقا وللصغير مع عدم الاسب  
والعبد والعتق ويجوز ان على الغائب بشرط في شترى المسلم الا لجم  
فلا شترى الكافر المسلم فينقل ويبيع ويجوز بيعه ولو كان الكافر  
مسلم فينقل ويبيع ويجوز بيعه ولو كان الكافر مسلما في شترى  
لم يبيع ولو كان مسلما كافرا في شترى لم يبيع فلهذا الصفة ولو كان كافرا لم  
اعتق عبدا على عن كذا في فاعقده فالوجه عدم الصحة ولو اشترى  
الكافر مسلما فينقل عليه كالا ب فاعقده اشكال ولو اشترى الكافر  
مسلم لا بد منه وجوز ولو اشترى مدة كسره فلهذا الصفة لا يبيع  
للمرأة لشرائه وكذا ما لا يفتق فيه كفضلاته لا لان من شعره طهر  
وقد سلف والاقتب جواز بيع ابن الا ونيات وكذا لا يجوز بيع ما يترك  
فيه السلخون قبل الحيضة كالماء والكالا والسك ولو استلم على شئ  
منها لم يبيع ولا يبيع مع الارض المنقوعة عنه بل يجوز بيع ايا رونها  
كالبناء والعناس وما البئر لمن استنبطه وما الفهر من حصة يجوز

للمرأة

يبيع على كراهية وما يظهر من المادون في الارض المملوكة لمالكها يجوز  
بيعها بوجه المقر وفيها لا يجوز بيع الوقت مادام عاملا والوقت يتبعه  
للغير بخرائه وكذا ابيع لشيء وتوقع قسمة بين ارباع مع بقاءه على شئ  
**لا يجوز** بيع امهات الا وادع حيات الولد الا في من رقبتهن اذا كان دينيا  
على وليه لاشئ سواها فية اشترطت المالك اشكال ولو مات ولدها  
خازنها مطلقا لا يجوز بيع الرهن الا باذن الراهن او يكون المرتهن  
وكيلا وكذلك ليس للراهن بيعه الا باذن المرتهن ولو باع كل منهما من دون  
اذن صاحبه خازن للآخر فسخ الا ان بيع المرتهن الوكيل **العبد** للمالكي  
يجوز بيعه سواء كانت الجناية عمدا وحظا ومنع الشيخ في العود والرجوع ما  
قلناه ثم الجبى عليه او وليه ان عقا او صلح على مال القيمة للمالك ثم  
البيع وان قتل وقضا حرجا للمشتري بالعتق وقبض على البايع ان لم يكن  
عالم قبل البيع باستحقاقه القتل ولو كانت الجناية خطأ وان اخذ  
الجبى عليه بطل البيع والا كان له مطالبة المثل بالرجوع الجناية او قيمة  
**العبد** لو كانت الجناية بوجبة الجبى تعجب النقص فاقبض استوفى  
وان عفى على ما لو كانت الجناية خطأ فمثل المالك بركة العبد ويجوز  
الولي ان يبيع بغيره وان ان يبيعه من ماله فان اختار للمولى بغير  
قراض القصة على الارش كان الزايد للمولى والرجوع عليه في النقصا

العتق

ولو اختار العتد خازن وتولاين باملاك امرين من قيمته وارش الجناية وروي  
جميع الارش او يملك العبد ويبيع للجناية خطأ ولا بد على اختيار اداء الارش  
اه القيمة عنه ويند للفق من رقبة العبد قاتلج ينبغي ان يعقد فيما يجب  
الارش ان يبيع اياه بعد ذلك ولا له على الترام المالك في ذمته ويكره ان يبيع  
الامر من من الارش وقيمة العبد فان كان السيد موسرا الزمها مائة ولا  
خيار للمشتري هنا ولو كان مسلما يتحقق الحق عليه من رقبة العبد  
والشترى الفسخ مع عدم علمه فان منع جرح بالقتل وان لم يمنع واستوفى الجناية  
قيمة وانقضت بيع المشتري بالقتل ايضا وان لعيتوب جرح بقدره  
ولعلم المشتري بمعلق الحق برقبة العبد لم يبيع بشئ ولو اخذ المشتري  
ان يبيعه خازنه يبيع به على البايع مع الاذن ولا فلا ولو كانت الجناية  
عمدا فاختار على الدم المالك فان رضى للمالك او للمشتري بذلك فالمحكم  
كما تقدم وان تقدم قبل القبض بطل البيع وكذا لو كان بطل **العبد** للمالك  
اذا كان مرزبا في الجناية تقدم الرجوع او تافر وورق العبد بغيره  
عمدا ثم بيع وقطعت يد عند المشتري كان له الرد او الارش لكان  
المشتري مالا قبل العقد فلا شئ له ولم يتبدل الرد لرجوب القطع في ملك  
البايع يبيع مع العبد المرتهن غير مطلق ويختار المشتري مع عدم العلم  
وكما كان عن مظهر فالرجوع عدم صحة بيعه على اشكال وكذا ما لم يوجب قلم

وقطعت يده قصاصا عند المشتري



كالعبدية الخاتمة اذ لم يبق قبل القدر عليه ولو ان قبلها مع بيعه كالقدر  
على تسليم البيع شرط في صحة ولو باع الا بقرينة لم يصح سواء علم مكانه او لا ولو  
كان المشتري بحيث يضمن عليه قال السيد المرتضى رحمه الله يجوز بيع منقوض  
وكذا الوصل في يد انسان فانه يجوز بيعه عليه وتلك عين المبيد يجوز بيعه  
على التقدير الاول ويضمنه البايع وكذلك اذا اوفى الطائر قبل صيده والسكك  
في الاجرة ولو ضم الى هذا غير جامع بعه ولو باع ما يمكن تسليمه في أية حال لانه  
فالوجه حراره وتخيير المشتري بشرط في صحة البيع علم المتعاقدين بالمواعين  
ومع جعل احدهما يطل وقال ابن الجوزي لو كان الثمن محبولا لاحدهما كان  
يقود بعني كطعام طير مما يبتئ لوجهه لا ساله يجرم الوجه ما قلناه وكذا  
يطل ولو باع بحكم احدهما او بحكم ثالث من غير تعيين الثمن **المفسد الثاني**  
في الخيار ومضاه انان **ثمة** اقامه وجهين **ثمة** خيار المجلس فيه ما بحث  
اذ يتايعا ثبت الكل منهما خيار الفسخ ما دام في المجلس وهو يثبت في كل بيع و  
يطل لو تم قبل الاجازة ولو كان ما في استال سواء كان في الصخر  
او في المازن **ثمة** اطل بالانقضاء والتصرف بالخيار قبل المقدار يقول ميتك  
والخيار بينهما او قبل الاخرى وبعد بان يقول كل منهما بعد العقد اختم  
امضا **ثمة** وما اشبه ذلك **ثمة** قال احدهما لصاحبه اختر ولم يطل الاخر  
شيا لم يطل خيار الطائفة ولا القابل **ثمة** المشتري او البايع بان بيع

يحد

قصة

در

سعر

في الخيار

والتسليم

عس

عن ذلك لنفسه او بالعكس قبل الخيار على الاصل الى المانع من معاوضة  
المض ولسر هو بصيغة التثنية مرفوعة بالافتراق وشرطها الكسوف و  
ثمة لا يتطد ويتر منارة المجلس المتعدد عند عدي ذلك نظر **ثمة** لو تفرقا بعد  
العقد سقط خيارهما سواء بقصد ذلك او لعلاه او جهلا به وكذا الوجهين  
احدهما من صاحبه ولا يقف لزوم العقد على رضاها في التعرق ويجوز لكل  
واحد منهما بعد العقد معاوضة مجلسه ليطل الخيارين وليس يجرم **ثمة** لو اقال  
في المجلس وضرب بينهما سارا وبالحايط او انما لم يسقط خيارهما ولو قاما معا  
مضطجعين ولم يفرقا فالوجه بقا الخيار وان طالت المدد **ثمة** لو اكرها على التعرق  
فان مناسن الخيار لم يسقط خيارهما وحلوه وثبت لهما الخيار في مجلس زوال  
الاكره **ثمة** لو تفرقا **ثمة** لم يمس من الخيارين **ثمة** لو اكره احدهما يسقط خيارهما  
الاخر باق ما دام فان فارقته بطل الخياران وكذا لو اكره عن الاخر فاق  
مجلس زواله الاكره ولم يختر اكره على التعرق دون الخيارين **ثمة** لو اوجبهما  
فمضى الاخر سقط خيارهما ولذا لم يجرم احدهما خالف خياره وفي خيارهما  
ولم يخرس لاحدهما قامت اشارة مقام لفظه ولهم بينهما او حب او اخرج عليه  
قام وليته مقام فلان عند لم يتر عن على الولي فياخذ **ثمة** لو اكره احدهما  
اشترط الخيار الى ورثته فان فارقته لم يمس لطل الخياران مع كذا ان  
اخترت وتصرف المشتري ببيع او هبته او عتق او عتق ذلك كان ابطالا

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

ارجله عقد

في المجلس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس

عس



في البيع فيها الثمن ويرجع المبيع والمعاينة مدة المبادىء المشتري ولو جاء  
 ببعض الثمن في المدة لم يجب القبول ولم يفسخ البيع الا ان يشترط الاتيان  
 بذلك البعض ثم ان كانت المدة طرفة بالاداء والاسترجاع كان له الفسخ حتى  
 جاء بالثمن في اثنائها ويجب على المشتري قبضه ولو جعلها غايمة لم يجب قبضه  
 الا بعد قبضها ولو جعل البايع للمزايا لنفسه مدة معلومة كان له الفسخ في جميع  
 المدة وان لم يحضر الثمن ولا قبضه بخلاف الصورة الاولى **باب خيار الغبن**  
 ويثبت للمغبين خيار الفسخ سواء كان بائنا او مشتريا او ما يثبت للغبن  
 الفاحش وقت البيع وجهالة المغبين وان استندت جهالة الى عياله فلو كان  
 عالما بالقيمة لم يثبت له خيار وان قل المصن ولا احد الغبن بل يرجع الى العادة  
 فيما يقع التعاين في حال المعاينة لا يثبت به خيار وما لا يتعاين به يجب لاي  
 وليس الثلث شرطا ولا ينقطع الخيار بالتصرف في المكان الرد ولو نقله بيع  
 وشبهه بغير خيار وكذا لو استرد لاداءه ولا يثبت بهذا الغبن ارشابه  
 يتغير بين الرد ولا سال جميع الثمن ومع امتناع الرد يلزم الثمن اجمع  
**باب خيار التأخير** وفيه 2 مباحث **المبحث الاول** في بيع شيئا معينا بشئ معلوم ولم يشترط  
 تأخير الثمن ولم يقض البايع الثمن ولا المشتري الصلة لزم البيع ثلثه ايام مان  
 حياءا للشرع بالقبض في الثلث كان احق بالمبيع وان خرجت المدة تخير البايع  
 بين الفسخ والاصطفا ولو كان الثمن مؤجلا لم يفسخ خياره وان خرج الاجل لم يفسخ

خيار العيب

خيار التأخير

الفسخ

الفسخ وكذا الاحياء والبايع لو كان في المبيع حياءا واحدا ولو قبض المشتري  
 المتاع وادعه المتاع فلا خيار وكذا الركن من المتاع او قبض الثمن وادعه  
 المشتري ولو قبض بعض المتاع وقبض البايع بعض الثمن فالخيار باق  
 له ذلك المبيع قبل القبض فهو من مال البايع سواء هل قبل الثلثة او قبل  
 وقال المقيّد والموتى رخصهما بالفسخ في الثلثة من المشتري ولو هلكت  
 بعد القبض ولا مبادع فهو من مال المشتري قبل الثلثة وبعد اجاعا 2  
 لو كان المتاع ماسيوع اليه الفناء كالمطر وعيها من البئور وشبهها كان  
 للمبايع ما الى الليل ان شاء المشتري بالثمن فيه لزم البيع ولا تخير البايع على  
 ما قلنا من الشرط **باب خيار الردية** وفيه 2 بحثا اذا باع شيئا معينا غير شرا  
 وجب وصفه بما يرفع الجهالة ويصح به خيار الردية ويصح عيجه ثم ان جاز  
 على الصفة لزم البيع ولا خيار وان لم يجد على الصفة تخير بين الفسخ والاصطفا  
 ولا اختلاف في اختلاف الصفة فالعقد قبل المشتري لو دفع العين فترد  
 فرق الصفة فلا خيار ولو وجد هادونه تخير وليس له المطالبة بالعوض ولو  
 اختار الا سال لم يكن له المطالبة بالاداء **باب خيار المشتري** وفيه 2  
 على ما ذكره البايع والعقد قبل البايع بخلاف ما لو ادعى ان الوصف ضد  
 الرجوع ولو وجد البعض بخلاف الوصف تخير المبيع كله لو اخل به **باب**  
 انواع للمبايع عدم ثبات هدمه بطلان البيع وان كان للمبيع معينا بخلاف النكاح

خيار الردية

13

يشتري في خيار الردية امران ذكر العيب والوصف ولو اخل باحدهما  
 بطل ولو باع المأهول بدية كل ما هو مقصود بالبيع ولو اهدى بعضها  
 ووصف له البايع مع تخير مع عدم المطالبة ولو رجع بعض الثمن وادع على  
 ان يبيع المتاع ويدفع بطل العقد لا يوجب ان خيار الردية على المزور يثبت  
 قبل الردية ان كان على غير الوصف لاصطفا ولو اختار اصطفا العقد قبل  
 تحققه ففي عدم الردية اشكاله وكذا المتيان على انه لا يثبت الخيار للمشتري  
 ثبت للمبايع ولو لم يشاهده سواء كان البايع او المشتري ولم يكن يراه  
 ثبت له مع الخيار من حيث المبدأ مدة الوصف للمبايع ومع النقصان للمشتري  
 ولو شرط البايع خيار الردية لنفسه ولم يكن قد داه مع الشرط وان كان  
 قد داه فلا وجه للشرط اذا شاهد المبيع ثم عند ابعده فان لم يتطرق  
 التبين ابيع البيع وان كان غايبا فان وجداه كان لزم البيع وان  
 تغير الى الردية تخير البايع الى الشفان فيجوز لمشتري ولو اختلفا في  
 التبين المؤد ثلثه المشتري وان باعه مبدقة يعلم تلفها بطل  
 اجاعا ولو تساوى الامر بين جميع البايع فان وجد على الوصف لزم والقبض بالخيار  
 يصح مع الموصوفين التبين مثل يعقل عدي التركي ويصفه والمشتري  
 للمبايع خلاف الوصف وليس له المطالبة بالعوض على ما قلنا وكذا لو تلف  
 قبل قبضه بطل البيع ومع عدمه مثل يمتد عديا وكذا وصفه من غير

الردية

يثبت

اشارة العين مبرهده ولو وجد على الوصف وجب قبضه والا طالبه  
 بالمدل ويجوز التعريف قبل القبض ولا يجوز العقد في هذا على التبع  
 وجوده ولو قرنه بالمدى كان سائلا لا يجوز بيع عين بصفة مضبوطة كان  
 كان يقول بعقد هذا الثوب على ان طوله كذا وعرضه كذا وغيره من  
 الصفات يجوز ان يبيع شيئا او بشرط ان يبيع اليه بعد شيئا او اكثر  
 ويجوز بيع العين الحاضرة بالحاضرة والمال بين لا خلاف **الفصل**  
**الثاني في محله واحكامه** وفيه 2 بحثا **المبحث الاول** في محله  
 المجلس والشرط كان حياءا داخلجا للمبايع ايضا وان كان  
 لغايب دخله خيار الردية والشرط وان كان حياءا داخلجا للمبايع  
 فلو اتيه ولا يدخله خيار الشرط اجاعا وعندي فيه نظره وان كان  
 سائلا داخلجا للمجلس والشرط - **المبحث الثاني** في محله خيار الشرط  
 للزمن وفيه 2 الماهن اشكاله **المطلب الاول** ان كان اربا كان يقدر العقد  
 عن النصف وادفع الباقي والباقي رديه وان كان مالا وضعت لم يحكم  
 خيار المجلس والعجبه عندي دخله خيار الشرط **المطلب الثاني** في محله  
 الخيار **المطلب الثالث** في محله خيار المجلس والشرط **المطلب الرابع** في محله خيار الشرط  
 وكذا الفان **المطلب الخامس** في محله خيار الشرط **المطلب السادس** في محله خيار الشرط  
 خيار المجلس ويدخله خيار الشرط **المطلب السابع** في محله خيار الشرط

على ان ان لم يكن كذا  
فولي بدله على هذه  
الصفات

ويدخله خيار

14



دون خيار المجلس سواء كانت معينة او مطلقة الوقت لا يدخل  
 الخياران معا وكذا النكاح والصدقات يدخلها في الشرط دون  
 المجلس والطلاق لا يدخله الخياران وكذا التقف والخلع  
 السابق والربا لا يدخلها المجلس ويدخل خيار الشرط  
 المكتوبة المشروطة ليس للمولى فيها خيار المجلس لخيار الشرط  
 وللعبد الخياران والطلقة لا خيار فيها لهما **المعقود** الخاتمة  
 كالشركة والمطالبة لا يدخلها الخياران معا وطهران خيار المجلس  
 لا يدخل في ضمن المعقود سوى البيع وخيار الشرط يثبت في كل عقد  
 سوى النكاح والوقت والامراء والطلاق والتفريق خيار المجلس  
 بطلان التعريف والتخيار والتصرف خيار الشرط المصروف ولو  
 مات صاحب الخيار أو نقل الى الوارث من أي انما كان خيارا كان سواء  
 طالب بالفتح قبل موته او لا ولو جرت فام ولتسقطه **والبيع** لا يعتد  
 بعد زوال المنفعة بما فصل العلي ولو كان صاحب الخيار مكرها  
 مات والخيار للعد سواء كان الشركة للعبد او لاحتمل بشرط الخيار  
 لمعلى كحال ولو جعل الخيار لاجنبى مات فالعبد عدم سقوط الخيار  
 بل ينتقل الى الوارث الى المتقاعدين **داد** ألف البيع قبل التقف  
 فهو من ماله البايع وان كان له في مدة الخيار ولم ينفذ المشتري

والتقريف خيار الشرط  
 والبيع خيار الشرط  
 كخيار الشرط

وهو من ضمانه وبطل خياره ولا يقرب عدم بطلان خيار البايع وتلت  
 بعد التقف وانقضاء الخيار فمن المشتري وان كان في مدة الخيار  
 وفيما البيع او احدهما سقط الثمن ووجبت القيمة على المشتري وان  
 انقضاء الامضاء او سكتا حتى مضت مدة الخيار وجب الثمن ولو تصرف  
 المشتري في مدة خياره تصرفا يخرجه عن الملك كالنقل والعين والوقت  
 والركوب والسكنى بطل خياره وكذا الوعد ببيع او باع بغيره فاسدا  
 او عرضة للزمن او وهبه فلم يقبل الملهوب او استخف به ولو ركب  
 الدابة ليظهر بها او طعنها ليعتق قدس او حبثا ليعلم امتداده  
 فقد قيل لا يطل خياره ولو ثبتت الحارثية المشتري قال الشافعي لا  
 يطل خياره العبد بطلان مع القضاء لا يطل خيار البايع بطلان خيار  
 المشتري ولو تصرف بايعه قبل المالك كان **فخا** ولو انقضى المشتري  
 بطل خياره ولو جرح عدم بطلان خيار البايع **هل** للمشتري وطالب  
 في مدة الخيار للمشتري او خيار البايع الا قرب جوارزه فلا مهر عليه ولا  
 وينفذ الولد حر بغير قيمته قال الشيخ ولو فسخ البايع لزم قيمته الولد ولو لم  
 يكون ولد له عن قيمته ان كانت بكا او نصف المشرط ولا يطل خيار البايع  
 لو طعن للمشتري ما علم به وبه **والبيع** والعبد عتق ان البايع اذا فسخ

المالك

ان كانت ثيبا  
 رضا

بالبينة ولا يرجع قيمة الولد لا غيره عليه **اما** في البايع ما اتفق عليه  
 قوي لا بعد النسخ ومن ينفذ العقد ولا حذر عليه وان علم بالتحرير  
 ويحصل البيع اجزاء من المولى فيتمتع تمامه في الملك والحد ولا ينقض  
 وينقذ العبد حر ولا قيمة له ولا له **ام** ولد المبيع ينتقل بالمعقود  
 والشيخ في الاستحالة وباتفاق الخيار سواء كان لها او لاحدهما انما كان  
**كالها** المتصل المتجدد البايع للبيع ان فسخ بيعه والمتصل للمشتري سواء  
 امضى العقد او فسخه **داد** انقضى البيع في زمن الخيار قبل التقف فسخ  
 البيع وكان من ضمان البايع وان كان بعد التقف للخيار البايع  
 فالتلف من المشتري وان كان للمشتري فالتلف من البايع ولو كان  
 مشتركا فالمتلف للمشتري ولو كان بتعريف نا الصراف على المخطو  
 يجب على المشتري مقطرة الخيار مع التراب **لو** اشترى امراة  
 فولدت عتق في مدة الخيار ثم زوجها لزم رد الولد ايضا **كصف** احد  
 المتسايمين في مدة الخيار اما يشترط الدين كالباع او امثالها كالابن  
 والرضع والقوي بطل الخيار الرجوع صحة تصرفه سواء كان للبايع او  
 للمشتري على اشكاله ولو تصرف المشتري باذن البايع او البايع بركات  
 للمشتري صح التصرف وانقطع خيارهما ولما عتق المشتري بعد التقف وكذا

والمعقود خيار الشرط  
 والمشتري خيار الشرط

او اعتق البايع في خياره على اشكاله وينفع البيع قطعا ولو انقضى خياره  
 الاشكال ولو اشترى جارية بعت بغيره عتقها ما عتق عتق المارية خاصة  
 ولو قدم عتق الامة صح وبطل خياره وبطل عتق العبد ولو قدم عتق  
 العبد انقضى البيع صح **العتق** على اشكاله وبطل عتق الامة كالاكره عند الثمن  
 وقبض البيع في مدة الخيار **داد** بقاء مدة خيار الشرط من حين العقد  
 وقال الشيخ من حين التعريف بطل **خا** شرط الخيار دالى مدة لم يدخل  
 تلك النية بكا لها فلو باع جارية الى السيد لم يدخل السيد بشرط  
 الى طبع الشئ او غيره بها مع ولو شرط المولى ان يبيع بشرط ان يتلو  
 فلانا او يسلمه لم يكن له الرد حتى تامة قال الشيخ وليس الا  
 شيئا رجدا لا ان يشترط مدة معينة وليتقى الرجوع عندي وجب  
 الشيعين **والصاحب** الخيار النسخ وان كان غريمه عائيا وكذا دفع لليب  
 ولو انقضى المدة ولم يفتح احدهما لزم العقد وبطل الخيار **داد** ان  
 احدى المتعاقدين **الاحكام** وله الخياران ان يملكه صاحبه والا فلا سواء  
 حذره او لا ولو شرط الخيار في المعقود حيلة على الاشاع بالرضع اخذت منه  
 بغيره انتفاع المشتري بالثمن ثم يرد للمالك عند رد الثمن حال  
 الاخذ الثمن الاشاع بغير مدة الخيار **داد** قال قبل على ان تنفذ في  
 الثمن مبدئيه والا فلا **لو** يتنازع البيع ولو باع على ان يسلم البيع بدينار

ولو شرطه من حين  
 التفريق  
 الى المولى من تحت  
 السحاب او غيرها  
 عنه بطل ولو شرطه

جائزه







و ثمانية ولا يجوز عددها الشاخص فيه **المليد** والردى من كل جنسها  
 و بيان لا يجوز التفاضل بينها تعدد اولانية **فيما** الفتحة المصروفة  
 بالكثر مع قاء و ياء و زاء اخذت على ان يبيع النجم الميزان من جنسه  
 مع العلم بقدر العلم بالاقرب جواز و منع البيع رحمه الله تعالى على رواية  
 الصنفية السند فاحصت عن اعادة للطوب و بضع على جواز بيعه بغير جنسه  
 نحو رايه بغير ان غير ما كثر العلم جاز او اعاد يجوز مع المطبخ مثله و كذلك  
 و ما المطبخ و بالكثر ولا يشترط في بيع النجم بغير النجم **الصل** الشئ و هو  
 الذي فيه الشئ بغيره مثله مثلاً و ما المصنع مثله مثلاً و ما صنع الشئ  
 او المأثر **ب** يجوز بيع الميزان للميزان سواء باعده او اخلفه سواء كان  
 صحيحاً او مكسوراً او واحداً او طين الذي ياكله الناس يجرى به كله  
 و كما لا ريب فيه و المتعلق بالاعطى و الشئ يابى ليه الرابطة الذي لا ينفك  
 للذواي كالارضى و شبهه **المفصل الثالث** في الكيلة الموزن و فيه بحث  
 ثبت الربا في الكيلة و موزن مع اتفاق الجنب و في المعدود و قرآن و البيع  
 لم يثبت فيه الربا مع اتفاق الجنب و ائمة الفقهاء و لا اقرى كمالا كان جنسه  
 مكيفاً او معدوداً و ما حرم فيه التفاضل و ان فقدت فيه ذلك انما تعدد الحكم  
 كالجنس من المنفعة ينادون الزينة من الذهب و الكثرة كالزينة الدقيقة  
 و لا فرق في ذلك بين الكيلة للموزن و الشئ من الموزن ان يخرج

صحيح او مكسور

المفصل

للمعدود و تعدد عدده او الموزن و تعدد وزنه لكثرة قياس ان يكال  
 فيه مكيفاً لم يثبت ذواب و هو عند البايع بحال **ب** يجوز قبة للكيلة  
 و زنا و بالكثر و جازاً و فيه التمازح و فيه ما لا يجوز بيعه بغيره  
 ببيع **و** الاعتبار في الكيلة و الموزن عبارة الشئ فيما ياكل اما مكيف  
 او معدود و في عصره عليه السلام بالحق اقول عليه و لا التفات حيث تدل الابل  
 و لوجه حاله بالحق و لكل بل يحكم نفسه اذا عرف حاله في زمنه عليه السلام  
 و عالم يعرف حاله اصلاً و مع هذه العادة البلد و لا اختلاف للبلدان  
 فكل بل يحكم نفسه و فيما ياكل فيه التثمين و المكيف يبيع بغير جنسه و زنا  
 و لو بيع بجنسه فالاقرب جواز ان عطلت الساراة او ضل على الطن و لا  
 فلا و الموزن لا يباع بالمكيلة الا مع العجز عن وزنه و لو كان في حكم الجنب  
 الواحد و احدهما اكيل كالمنفعة و لا يجوز وزن كالدقيق جازاً  
 احدهما بالآخر و زنا و في الكيلة اشكال و الاخر الموزن با ما يحرم  
 التفاضل مع اتحاد الجنب فلو ضم مع الناقص من غير الجنب و باعها  
 بالتفاضل كما يبيع بمجموعة و درهم و درهمين او جهمين و درهمين او  
 درهمين و درهمين و درهمين و كذا الخ لخص من الرابان بيع الناقص بجنس  
 اخر ثم يشترى الزيادة بذلك الجنب و يهب الناقصة و يشترى  
 الزائفة او يشترى الزيادة و يتباين في الثلثين و لرباع و زعين

النجم

او يدين

مخلف

بالصفة من اعتبار الوزن جاز التفاضل فيه كما الشوب بالثلثين و الا فلا  
 كما انما يحرم التفاضل في الكيل و الموزن مع اتحاد الجنب فلا اختلافاً  
 متفاضلة او في النية للشيخ قرآن و لا قرب عندي الشئ و لو كان  
 احدهما عرضين شأنا جازاً اما لا لا بدحالة الكيل و لا الوزن و هو  
 التفاضل فيه بقدر ما مع اتحاد الجنب في النية للشيخ قرآن او فيهما بقدر  
 الكراهية و الا فكل ان يذكر كل واحد منهما بجنسه و يختلف حاله و ما  
 في بيع الرطب بالتمرة و بائنا مع انما تم على الشئ من جنسه و شئ  
 مطبوخاً و جوزه بعض و متعلقه من و هو الاقوى و هل يفسده الله  
 في كل رطب يابس حتى لا يجوز بيع العنب الذي هو ان تبا و كذا  
 للنفقة البيلولة باليابسة و التي من الرطب باليابس و اللين بالجنب الآ  
 عندي ذلك لقول الشاذلي في الرعاية الصحية لا يصلح التمر  
 اليابس بالربط من اجل ان اليابس يابس و الرطب رطب فاذا يابس  
 فصار ما الرطب بالربط و اللين بالربط فيوزر متافلاً و قطعاً و كذا  
 الحديث بالحق و يجوز بيع العنب بالتمرة مثلاً و بائنا او لا يجوز بنية  
 مطبوخاً و العنب و اللين الذي لم يمتس النار و البعج بامته النار  
 يجوز بيعه بالكيل او يوزن جازاً و ما تبا و يابى الجنب و اختلافنا  
 و الا فكل بالكيل و زنا مع تبا و يابى و لا الموزن كيلة و لو كان

مخلف كجذب ثم يبيع  
 و راب است  
 او يدين

مخلف القيمة من حين يبيع و احدهم ذلك الجنب كذا في الصحيح و غيره  
 كغيره يصحون او مكسرين جازاً و التبا و زنا و لا يشترط تبا في  
 القيمة و ما لا يابى مع جازية الربا غير مقصود بذلك الجنب جازاً و لا  
 الموعنة الذهب به و لو اشترى في عقد الدال و اشترى بجنسه و هو روي  
 بقوله ان شاء الله او قصر و لو اشترى ثاة ذات لبن يدين او عليها  
 صدف و صدف و خاليتين لبن ذات لبن جازاً و كانت الشاة  
 مزكاة او حية **و** ابايع الربوي بجنسه و كل واحد منهما من غير لبن  
 مما ليس بمقصود و ان كان بي و كليات الشربة المنفعة لهم مع تحريم التفاضل  
 و ان كان كيلة لمصلحة المقصود كما المادة للكل فهذا لا يمنع من بيعه  
 بمثله و بالحق ان كان لغير مصلحة كالماء للشوب باللين و لا تان  
 المشتري في جواز بيع بعضا ببعض اشكال و الاقرب تحريم التفاضل  
 مع بقاء الاسم و الا فلا و ما يبيع بجنسه غير المقصود كما الرباع الديار  
 المشتري بالفضة بالدرهم ما يجوز ان كان الثمن اكثر و لو باع  
 الدنيا و المشتري بمثل و العشرتها متفاوة او غير معلوم المتدا جاز  
 و يجوز بيع مكسور من المنفعة بكونه في احدهما عقد الثمن او شئ  
**المفصل الرابع** في الاحكام و فيه ما يباح اذا باع الربوي بجنسه  
 متافلاً و بغيره متفاضلاً لم يجب التبع قبل التفريق الا في الصير

البيع

مخلف



فلو ترقا قبل التناقص في غير لم يطل البيع الربا يحرم عن البيع في دار السلام  
ودار الشريعة حيث الربا بين العلم والحق الذي قاله الشيخ رحمه الله وتلك المبادئ  
والرقض وابن بابويه رحمه الله لا يثبت واجبا على ائمة بيت الله ما حله  
للمرب ولا لغيره من الولد والولد لان ما له الولد في حكم ما له الولد لا بين  
البيد وغيره المختص لا بين الرجل وزوجه ولو كان العبد شتر يثبت  
الربا بينه وبين كل واحد من ماله كل من قلنا ما شاء الربا بينه وبين غيره  
ما ان الكل منها ان يأخذ من الفضل ويبيعه الا اهل الربا ما تأخذ الفضل ولا  
يعطيهم اياه فمن قبل الربا بعد الاثم وجب عليه رد المصاحبه ولو لم يضر  
تصدق به عنه ولو عرفت دون المقدار والحق لوجوبها مع ما اضره عنه على  
مستحق الحق وحل البيع ولو من اجل اهل المأثم وجب الاستغفار مع العلم  
وجوب عليه رد الربا الى مالكه تلم ابن ادرين وسعد الشيخ رحمه الله احاديث  
صحيحه لكن قول ابن ادرين لا يخلو من قوة **الفصل الخامس في الصرف**  
ومنه بحثا المصريح الاثان ببعضها ببعض ومنها ما بالنقص والايضا  
ويستمر في التناقص في المجلس بالاختلاف فالمراد قبل بطل ولو تباينا  
المبعض فيه خاصة ولو باق المجلس مصطفىين فتناقص قبل التفرق  
صح ولا يشترط التناقص في المثل فالمراد بالمقامه في المجلس اراضيها ثم  
تباينها صح ولو وكل احد هذه التفضيل قبل التفرق صح سواء

فان قيل الوكيل المجلس قبل القبض او لما له ان يقد قبل قبض الوكيل بطل  
البيع - لو اشترى ديارا بمئة وبيع خمسة صح في نصف الديار ولو استأجر  
لخمس مائة ونقصا عن مائة التفرق قبل التفرق صح ولو اعطاه اكثر من  
مئة بعينه لم يمتد وقته مع وان تاجر الدون ويكون الزايد امانة يفتنه  
مع التفرق خاصة ولو اخذ منه وراحم واعطاه وبنايه اكثر من قيمة الدعام  
او سلمها او اخذ منه وبنايه واعطاه الدوام مثل ماله او اكثر من ذلك  
وساعره كان جائزا وان لم يرد في وقته في المثل لان ذلك في حكم الوزن  
والنقد ولم اعطاه اقل صح في خاصة ولا لاحظ ان يرد في وقته في المثل  
او يحدد العقد في حكم الوزن والنقد ولو كان الانسان على صيغة دعام  
او دنايه فينتد له حوله الدنايه الى الدوام او الدوام الى الدنايه فيكون  
جائزا وان لم يرد في وقته في المثل ولا يثبت لان التقديس من عند قوله  
الشيخ رحمه الله وقول ابن ادرين ان تفرقا قبل التناقص بطل ولو كان  
الانسان على غير دعام خارا ان يأخذ بها دنايه وكذا العكس ولو تفرقت  
الايضا وكان له بغيره بغير الدوام دون يوم الحاسية او الم يكن  
قد ساعره ولو كان له عند ديارا وديعة فضاؤه وهو معلوم التباين  
او مظهره مع الصرف ولو لم يظن عدم بطل ولو شك فيه فالأقرب الصحة  
الا ان يعلم ان كان تالفا ولو اشترى منه دعام ثم ابتاع باديها قبل

ب الوكيل في  
المجلس وقال  
لصاحبه اختر  
امضا البيع او  
لم يطل

قبض الدوام لم يصح الثاني ولو افتقرا بطل العقد ان يحرم التناقص  
في المجلس الواحد وان انضم الى احد جانبيه زيادة صحته ولو اشترى خليا كالموزة  
مائة وثم منعت عشرة تالفا من مائة بطل ويتوي في وجوب المائة  
للمصنع وللزوجة الحيدة والزوج والتمتع ولو كان في الفضة عش  
لم يبع بالفضة وكذا الذهب المشتري لا يبيع بالذهب ولو كان المشتري  
خارجا يبيع بغيره من زيادة قبيل الفضة ولو باع المشتري بوزن خالصا لم  
يراب معدن الذهب لا يبيع بالذهب ورايب معدن الفضة لا يبيع ما يبيع  
هر للذهب بالفضة يبيع بها مالا او بغيرها ويجوز بيع الفضة بالفضة ويز  
بالذهب وان كان فيها فضة او ذهب لا يجوز بيع تراب الفضة فان بيع  
به الى ارباب التراب فان لم يسل ان يصدق به منهم الدوام المشتري  
او الكائن معلومة الصرف خارجا عن ارجاء ولو كانت معلومة الصرف وجب  
الاعلام طرالا والى المصرفة من المعهرين ان علم مقدار كل واحد  
خارجا يبيع بحسبه متاعا وبغيره مطلقا وان لم يعلم وامكن التخلص لم  
يجب باحدها ويبيع بها او بغيرها وان تصدق ببيع بالاقول ولو اوبا  
تغلبا بيعت بها السيرة المملكات والراكي المملكات ان علم مقدار  
المال يثبت بها من زيادة النقص او بغيره المثل مطلقا وان لم يعلم وتعد  
منها يثبت بغيره المثل اعم مع غيره لو باع دعاما بغيره بشرط عليه

خاتم خاز ولا يتعدى لك ولو قال صلي خاتما وزنه ودمعه واعطاه  
ودعاه من غير حبان - الذهب الفضة مبيان اثما فاد اشترى  
ذهبا بذهب او فضة بفضة وكا بائنين ثم وجد احدهما فاقبضه  
عيبا بطل الصرف ان كان من غير المجلس ولا تخير المشتري بين الا  
سأله ونسخ العقد وليس له الابدال ولو كان العيب في البعض وكان من  
غير المجلس بطل في خمسة وله رد المبيع واخذ المبيد بحسبه دون الابدال  
ولو كان منه كان له رد المبيع واسمكم وليس له رد المبيع وحده ولا ابداله  
ولو اداه اخذ ارض المبيد ان اتخذ المصان لم يجر ولو اختلفا في  
الادنى في المجلس ولو فارقاه لم يجر ان يأخذ من الاثان ويجوز من  
غيرها ويجوز الرد وان نقصت قيمة ما اخذه من النقد عن قيمته  
يوم الصرف وناوت ولو تلف المصنف بعد القبض ثم علم على العيب  
وكان الشاغل المبيع لم يكن له النسخ وان كان البائنة ومنع البيع  
رده واخذ قيمته التالف على التقديرين الا ان كان اتحدا  
او ما راف المجلس - لو اشترى دعاما بغيره بغيره  
وكذا لو اشترى احداهما اجزها الاخر فلو وجد ما اخذ بانه فاعطاه  
التفرق بطل ولو كان زايدا او قال بعدد هذا الديار بهذا الدنا  
بطل وان قال بغيره ديارا بدينار صح ولو كان الزايد امانة فانه

ب الوكيل في  
المجلس وقال  
لصاحبه اختر  
امضا البيع او  
لم يطل



ان اردع عرض من رضا صاحب جازيجه وبغيره ولو ادا احدهما  
 الفسخ كان له ذلك لو قطارعا وكانا غير معينين ثم تعاقبا في الجمل  
 مع الصرف وان كانت الميان عايتين بشرط قبضها في المجلس فلو  
 وجد القابض عينا فله المطالبة بالبدل قبل التفريق سواء كان العيب  
 من جنس او من غير جنس ولو كان العيب من جنس وجب جاز ولو طلب  
 الارش لم يجز مع اتحاد العوضين ويجوز مع عدمه ولو اقر قاهدا  
 القيس ثم وجد العيب من جنس قال الشيخ انه لا بد له الا بدلا ولو كان من غير  
 الجنس بطل الصرف ولو كان المعوض صحيح السليم خاصة ولو طلب  
 واخذا اجر المفسوخ صلى قول الشيخ انه ينبغي ليس له الا بدلا من  
 شرط المطالبة في الذمة العلم بالموضيات اما تصفها بغيرها او  
 بان يكون للبدل تعدد في الموضع فيصرف اليه الاطلاق ولو قال فيك  
 ديارا مفسوخا بغيره من ثمن عشرة ديارا لم يصح الا ان لا يكون في البلد  
 تعدد عشرة ديارا سوى واحد ولو كان للرجل ذمة اخرى ذهبا لآخر ديارا  
 فاصح ما يابى الذم لم يصح ولو كان للرجل عليه ديارا مفسوخا وداراه على  
 التفرقة فان كان يعطيه كل دياره من الديار صحيح والا فان طار  
 بها وقت الحاجة لم يصح ولو تباين الموضع ولو تباين احداهما لم تفسد ما  
 في موضع ولو اعطاه على جهة القضا فاحضرها وقرها احتسبا

من

يوم القضا لا يبرم الدفع فلو تلفت او فسخت حينئذ من كان له  
 ولو بيعها القابض بنية الاستيلاء والوجه انه يعللها يجوز للقضا  
 احد التقديرات من الاخر ويكون هو قابض وذمة فلان كان للمقضى  
 الذمة في الزم ترجلا جازا وكذا لو كان خالا ولو كان للرجل عشرة  
 ديارا فذم ديارا ديارا وقال استوف حقه منه فاستوفاه وبيعها  
 جازا عليه ولو كان مطلقا في كل غريم في ذمة و استوفاه مفسوخا  
 فباعها بغيره لم يكن له ان يأخذ منها قدر حقه ولو باع جازا بديار  
 فاحضرها وداراه ثم دوت للمطالبة ببيعها او قاله لم يكن للشري  
 الا الدار بغيره لو قال ليضم اشترى داراه بديار بغيره كذا او اتفقدت  
 العين فاشترتها ونقدت من الثمن وجب عليه قضا ما نقدت عنه  
 ويجوز ان يشترى احداهما بغير الاخر بزيادة او نقصان ولو كان  
 له على غيره ديارا جازا ان يبيعها بديار او بغيره من العكس  
 ويقبضها قبل التفريق وكذا لو كان لتغيره من ديارا بدين ادري  
 بالمفسوخ في السوق او المالك الحالات يجوز بينها جازا في  
 مع مسرة المعتاد ووزايم الفسخ على ما في الحاشية فتدبر ولا يجوز  
 شيئا من بغيره وجب ان يتقدم رضاء المملكه قال الشيخ لا  
 يجوز ان يبيع ما عايد بغيره درهم لان التقديس استثناء في

دكره بغيره من  
 جازا بغيره من  
 ركب الفسخ في  
 والفسوخ في

الدرهم من الدنيا ويحصل للمملكة الرجوع العود على تقدير معرفه  
 فبطلت الدرهم من الدنيا اما لو كان الفسخ موجبا فالوجه ما قاله الشيخ  
 مطلقا وان لم يرد ففسخ ذلك وجوز في الحاضر ومصلحة النية  
 وبطلت في الموضع وهكذا كل ما اختلف فيه المشتري من المشتري منه  
 اذا اقر من داراه ثم سقطت لم يكن عليه الا ملك الداراه  
 نفيها او غيرها بغيره الا المتعطل بها وقت شرط الاول وروا  
 يروى عن الكاظم ضمنية السند يجوز ان يعطى غيره درهم او دينار  
 بشرط عليه ان يتقدمها بغيره اخرى مثلهما العدد او  
 الارز من غير تعاضل قرضا لا يبا ولا تنقص عددا واعطاه  
 وروا او لم يحكى واعطاه اكثره الوصف والعد من غير شرط  
 جازا ويجوز لو شرط ويجوز استا بط بعض الوجه المتعطل في الثاني  
 ولا يجوز تأخير الحال بزيادة ولو اشترى من غيره عشرة دراهم  
 بدينار فقال له رجل بطل نصفها بنصف الثمن صح ولو قال لم يقره  
 عشرة دراهم بدينار ففسخ ثم ولى نصفها بنصف الثمن  
 لم يجز قال الشيخ ولو قال الرجل لصانع صعد لي حاما من فضة اعطيه  
 ورتة فضة واجهك للصناعة فعاد الصانع ذلك لم يصح فاذا اصابه  
 وادان شيئا به مستانسا من غيره كيف شاء او بغيره

الوجه  
 الدار

جازا له الحلال اذا وصل بها الى المباح ما كان يقر من خمسة عشر  
 كسرة ويقر من عشرة صاعا او بديار او بشرى المثل ويترتب  
 الزيادة او ينقص الى النقص ما قيل قيمته من غير الجنس ولو فسخ  
 بها الى الغريم كان حراما ويتم للمملكه كمن فسخ وادخلها ان تأمره  
 بغيرها على اية او باع نصف دينار كان له ثلث دينار ولا يبرم بيع  
 الا ان يرد نصف المشتك ولو اشترى ثوبا اخره نصف دينار  
 زهم ثوبا ولا يبرم جميع منها ولو شرط في الثاني ان يعطيه صحيا فاد  
 الشيخ ان كان الاول قد زهم صح وبطل الثاني وان كان الخيار  
 باقيا بطلانها والوجه عندى اليمين فيها على التقديس **فصل**  
**في** احكام العتد وفيه فصول الاولى العتد والنية  
 وفيه سباحة الخلاق العتد او اشتراط التحيل فتعفى بغير  
 الفسخ ولو شرط التاجير كان نية ويجوز ان المدة مضبوطة من حال  
 الزيادة والنقصان ولو لم يقرين اجلا او ذكره وكان محتملا لها  
 كعدم الحاج وادراك الحالات بطل البيع ولو باع بغيره  
 باحد حال او بازيد موجلا قال الشيخ كان له اكل الثمين في  
 احد الاجلين والوجه عندى بطلان ولو باع بغيره ثمين الاجلين  
 بان يتقدم بدينار الى شهر وبديارين الى شهرين بطل قولا

اصلا



واحد أو لوقاذا ان حطته اليوم فذلك وهو وان خطته عدا انقص  
احتمل الصحتة بخلاف البيع ولوا بع ثمن موجد الى سنة وسنة  
النابع حتى خرجت كان لما اخذ الثمن ولا اجل له بعد سنة <sup>من ايام</sup>  
نسبة حال وان يشتره منه فنجما باق قوما بعد ان الم يشتره ذلك  
بيعه <sup>في العقد</sup> ويجوز بيع مثل الثمن الذي وقع عليه العقد واكثرها  
ومجلا اذ الم يشتره اولى بكن وقد حل ولحل فاما بع الم بكن  
من غير زيادة حال وكذلك بغيره مطلقا وبغيره بكن مع زيادة  
او تقيصه قولان اقربها للبرهان ولو تقيصه لسلعة عن حال البيع كما  
الها الما اوسيان انقصه او تمزق التبعطار وشراوه ما شاء اجابا  
ولوا شترها بغير هذا وكان بغيره للاول من واشترها بغيره  
حالا ايضا يجوز البيع نقدا ونسبة مما ان يكون ما بغيره النسبة  
اكثر ثمنها لواء بعد ان اذا عرفت المتبايعان القيمة من غير  
و كراهية النسبة جاز وفقا لصاحب المعاج هي السلعة قال بعض  
الفتها <sup>نيت</sup> وما ان يشترى السلعة ثم اذ احل الاجل باعها على ما فيها  
لمكن <sup>نيت</sup> بدينار مائة  
مثلا الثمن او ان يدركه لواء بع مقد ثمن اشترى بها اكثر من نسبه في  
السلعة <sup>الاولى</sup> لا يجب  
على من اشترى في نسبه  
المحتمل قبل الاجل ولو تبع مثله لم يجب على النابع بقوله ولو حل  
حكمة منه وجب على النابع تقيصه ولو اضعف ثم هلك من غير تقييد ولا

تصرف من المشتري كان من مال البائع وكذا الحكم في طرف المالك له باع  
سلا وكذا الحكم عليه حق حاله وموجب حاله ثم دفعه واشتد صاحبه  
من العتق وان تلف من صاحبه قال الشيخ رحمه الله وقال ابن ادریس  
يرفع من عليه الحق اس الى الحاكم لطالبه بالقبض والاباء فان لم  
ينال تلك الحكم وحده في بيت المال وليس للحاكم اخباره على القبض  
الاباء بل يأخذ ويحفظ من الامتناع من احدى الامرين **في كل شيء** كان  
تحصيل وقت المتدعي بعد فتاواه ان لم يكن عند البائع وان لم يكن  
ممكن للحصول لم يجزئهم حاله واعلم **في الفقه** **فيما**  
في البيع وفيه **في** ان باع شيئا وحل فيه ما يضمنه له لغة او عرفا **في**  
في الثمن لارض والشجر والبيان ولرباعه شجرة او تحل له يدخل ارض  
وان اقصرت اليها الا بالشرط اذا ما عاها ارضها بها او عرض فان  
قال بحدوثها قال الشيخ يدخلات وعندي فيه نظره ولو قال وما  
عليها باءا دخلا فلهما ولم يقل بحدوثها لم يدخل ولو كان فيها  
زرع لم يدخل الا ان يقول او ما اغلقت عليه الاباء او ريشته لوطا  
فان كان ما عاصد مرة كالمنظومة الشبيه من الباء ردة والفكر  
البصل من المستر دخلت في البيع شرطوا وان كان قصيلا او  
حصدا او ثابلا لم يلزموا او مجهولا ولم يشترط ان للمالك ولم يثبت

بغيره الحين المصادف لوقت لا يرغبه غير لم يملك  
للاشباع بها ولو بيعت المرقوم لم يجب على البائع ان السداد الم يقصر الا  
كالخطم ولو كانت مقصود بها كالعن والبردة وجب اذ التها وعليه  
ثبت **ابن** الارض اذا استل المرقوم وان كان مما يجسد مرقم بعد ارضه كانت  
والفناء وان كان محروما قال الشيخ يدخل الاصول ولا قرب عندي  
عدم ولم يكن محروما فالجزء الاول للبايع والباقي للمشتري عند البيع  
ولو اشترط دخول قطعا ولو كان مما يتكرر مرقمها الفناء والخيار لم يدخل  
كوابه ارضا ومنها بدور وكان الاصل يتبع محل البيع كما كانت  
كراش كرون ترو والكراث مما جسد مرقم اخرى فله البيع يكون للمشتري وكذا  
لو عرس وبلغ الارض قبل ان يروح عودته والاقرب عندي عدم  
دخوله وان كان مما يجسد مرقم واحدا كالحط لم يدخل ويختار للمشتري  
مع عدم علمه بالمدين الرد ولا احد بالبيع ولو نقله البايع في مدة  
بيعه فله خيار ولها اشتراط مع الارض فالرجع الصحة وبالاختار  
الشيخ لان جهالة البايع لا يثبت في الصحة كالدين في الضرع مع ائنة  
صاحب **ابن** والمسااة للباطن **ابن** لو اشترى مقلدتها طلع فان كانت متبركة فهي  
للبايع ويختار المشتري ان لم يعلم بالتأني ولما جسد مرقمها البايع ولا  
يطلب الخيار لخطها في المال وان لم يبين متبركة فهي للمشتري ولو اشترى

ارضا فيها بذر للبائع او شجرة فيه عن المبيع وطرف المشتري ان الزرع  
 او الشجرة له وقليل له الخيل ولو باعته فلا يتحقق شرط غير الباع منه  
 فيها زاد كان لشري الوردة ان جعل لا يزرع كما لو باعته فلا يتحقق سكتا  
 خارج الباع فكذلك باعته قريبة دخلت البوت دون المزارع الا بالنقص  
 او بالقريبة كما لو باعته عليه مع المزارع وانفاقا على حق ثم  
 اشترى منه بذر او باعته دارا بحقها تناول السبع الارض والبناء ولو كان  
 فيها غنل او شجرة وقال بحقها قال الشيخ يدخل وعندي فيه لثقل  
 ويدخل ثمرة البنيات والسقوف والدرجة المصودة والاعلى والا  
 الا ان يستعمل الاعلى او لا يستعمل الا ان يستعمل الاعلى ولا يدخل بالاسكن  
 عادة فلا يدخل الا بالشرط ويدخل في الدار ما لم يستعمل من مساكن  
 الحنا كما لا يرب الاب المصنوعة والحواشي المدفونة والرفوف المعلقة والا  
 وقاد المصنوعة والاعلاق في الابواب المصنوعة والسلم المثبت وبئر الماء  
 والاهر والياء وفيما قال الشيخ ويدخل فيها البع المصنوعة وعندي فيه  
 نظره لا يدخل ما لم يستعمل بها مما ليس من مساكنها كالاحياء المدفونة  
 والفكر والودعة هل يدخل المتاع الا ان يرب ثم لو استثنى البائعا  
 كان له السهم اليها لم يزرع منها ومدي جري ارضا من الارض ولو باع  
 ارضا فيها حجارة فابا كانت حلقوة فيها دخلت ولا تبيع لشري

عيسى بن عبد الله القادر  
على الحاكم

محمود حسن  
في المصنفين

الممكن به اس مواء  
السلعة الاولى لا  
على من اشترى نسبه

قصه، حصار، حصار

کرات  
و کثرت

المسقطان

آزمین







**قوله** لا يشترط العلم بملكه **قوله** لا يشترط العلم بملكه  
والثمن فان اشترى احداهما اجبر وان اشترى الاخرى لم يجز  
جاء سواء كان ديناً او عيناً وقال الشيخ رحمه الله يجب ان لا يتم المشتري  
ثانياً فان كان موثراً اجبر على التسليم وان كان عينا فربما جاز بطلان العقد  
رحمه الله عليه في هذا الحق فلم يثبت الثمن وان كان عينا من اليد استلزم  
حب مان تاجر فلما بيع من بيع والصبر وان كان عسراً والبيع  
كل موضع حكاه فيه البيع فله ذلك بغير حكم حاكم وكل موضع قلنا لا يجوز عليه  
فذلك الى الحكم **قوله** لا يشترط قبل الوزن وكان عسراً فليبيع البيع  
فلما كان فان كان موثراً اقتضاه للمالك من ماله لو اشترط تأخير أحد  
العوضين وجب دفعه للمالك على الآخر ولو بدل بعضا من الآخر  
اجبر على بدل الباقي ولو كان البيع جارية لم يكن للبايع بعد قبض الثمن  
الاستناع من تسليمه الا بشراء سواء كان وقت حصة او قسيمة وليس  
للمشتري مطالبة البايع بعد العقد بكميل شيئا يظهر مما مر  
لو شرط البايع تأخير التسليم الى مدة معينة شرطاً وكذا الشرط على الآخر  
او كسب الدرة من ماله مضمون **قوله** لا قرب عذري ان القبض بالكيل  
او الوزن في المكيل والموزون القبض باليد في المنقول ويحرم التسلل  
في اليدوان والغلبة فيما لا يتسلل ولا يجوز له ان يفرط على ربه في التحلل

لاجل

ما قبض فيها التحلية لا التسلل **قوله** اذا اهلك المبيع قبل القبض بطل البيع  
على البايع ودعا قبضه من الثمن سواء كان القبض من قبل المبيع او من  
البايع وان كان من قبل المشتري استقر الثمن في وقته ان لم يكن البيع  
قبضه وان كان قبضه لم يرجع المشتري وان كان من اجنبى وان في  
المسقط بغير المشتري بين من بيع البيع والرجوع على البايع بالثمن وبين ما  
والزام الاجنبى بالقيمة والمحسن والقول بجواز تعين البايع القيمة مع  
باشترى الاثلاث لا يجزى من قوة **قوله** لو احدث عيب في السلعة قبل القبض  
او التمكن منه بغير المشتري بين الرد ولا سالك جميع الثمن وهذا لا  
سالك مع الارش للشيخ قولان احدهما بالعودة ذلك واختاره ابن  
فلو توافقت على الارش جاز ولو قطع المشتري يد قبل القبض فاستقر  
البيع فان تلف بعد ذلك في يد البايع قبل القبض والبيع البيع ورجع  
البايع بالرش النقض فيتم حلهما وتطروعا ويرجع بالتلفان بالقيمة  
الى الثمن لا القيمة **قوله** باع ثوبا بثمن مائة فاكله قبل القبض فكل من كان  
في يده من المتأخرين او الاجنبى فالتلف بسببه وان لم يكن ياريد حله  
البيع ولو اشترى ثوبا او سقيا بطعام قبض الثابة وباعها اذا قبض  
بالتلف ثم تلف الطعام قبل القبض بطل البيع الاول دون الثاني  
دون الاخذ بالثمن ويرجع مشتري الطعام على مشتري الثابة وثمنه

القبض

بقية ذلك لتدورده وعلى الثمن بطل الطعام لانه عرض الثمن الى  
بعضه او يرويه يستدته من صفات البايع حتى يقبضه المشتري ولو طلق  
لغته البايع ضمن قيمته حين المطب ولو حجب ببقية الثمن فهو مضمون  
ولا يلزم رجوعه الا ان يشترط في البيع **قوله** انما المتحد وقبل القبض  
تطويف الاصل قبل القبض بطل البيع وسط الثمن على المشتري ولو كان  
البايع ضمنه البايع مع التزويط لا بد منه ولو اختلط البيع لم يضر احتلافا  
لا يمكن يتركه فان دفع البايع البيع جاز ولا يغير المشتري بين العرض والشراء  
وقبل من مطلقا لو كانت مبيع قبل القبض ولو قطع من الثمن كبد  
من عديم غير المشتري بين الثمن واخذ المذموم وحجته من الثمن  
تستل على القيمة كالسدين فلهما فلهما ولا يتقطع على الاجزاء كاللحم  
لمد حصة فلهما في الاولى لا خيار للبايع وان قلنا له الاختيار كان  
قويا ولو افسار اسلك بكل العرض للاختيار للبايع فطفا وان لم يكن  
قط من الثمن كبد العبد اذا قطعت بعد البيع وقبل القبض بغير المشتري  
بني الرد ولا سالك وهذا لا ارش قولان فقد لما اشترى اثنان  
عبد انا في الحاضر بقبضه وجب على البايع تسليم حصة اليه ولو دفع البيع  
لم يكن قبض حصة العنايب فان كان شركا اذن في القضا بغير عيبه ولا  
فلا يجب على البايع تسليم المبيع بغير قبضه من المضاف والزرع

انما

ينفتح

اذا افسد والعرق المصروف والاختار الدفونة ونسوة الارض ولو ابيع  
الى اثنين شيئا فقل واحد واكمل العاقد ولو كان المبيع مضمونا بغير علم  
قبل العقد والاختار وكذا المضمون ان استأجره ولو طالع بغيره في البيع  
والامساك بغيره اجبر على المبيع ولو منه البايع يثبت الاجرة ولو طلع ما  
قبل القبض جب العرق ولو نقصت بالبيع كذا طالب البكارة مثلا او قبض  
ارش النقصان ويدخل في الاولى لا تحت عند النقص عشرة قبة  
للجارية مع الجادة ونقص من غيرها ولو انقص المبيع ثم تلف قبل القبض  
بطل البيع والكسب للمشتري **قوله** اشترى ذبيحة ثم اكل قبل القبض  
فالوجه بطلان البيع ويرجع بالثمن ولو خلت الحرة بالوجه عدم العود  
الى العدة ولو اشترى عبدا ولم يتقاضي ثمنه مات المشتري بغيره بغير الثمن  
بين الثمن بعد ثلثه وبين الامساك ويكون من حمله الغرم ولا يكون  
احتق بالعين اذ الم يكن **قوله** يكره بيع ما اشترى ما كالا او يود ذن  
قبل قبضه ويجزم اذا كان طعاما الاولية ويجوز بيع ما لا ياكل ولا يؤ  
قبل قبضه بما عاينا وان كان ما يتقل او يحل ويصح اجارته ما ابيع  
بيعه قبل القبض قبله خلافا للشيخ في بيعه مطلقا والشركة فيه و  
التولية والحرة به ويشترط لانه قبل القبض والكتابة والمدة تسع  
لغير قبل قبضه وما يملك بغير البيع كالارث والشر

تغير

عشر بالبيع كالمشترى  
وطر وجب ثمنه



يزوم قبل القبض ولو باع المصنوع على الغنصية وكذا على غيره وغير المشتري  
 ان لم يسم المسمى من الاقناع سريعا وكان الطعام من سلع وعليه  
 فقال المزمع اقبض من غيري لشك في البيع لم يجز ويرد من اخذ على  
 وكذا على عاين الاقبض او كماله الاخر فيجوز قبضه ولو دفع الى غيره بالا  
 وقال اشترى ذلك يسأل الطعام الذي لك على فعل قال الشيخ لم يصح ما  
 اشترى بالدين بطل البيع وان اشترى في الزمة ملك الطعام وصح  
 الدوام ولو قال اشترى بها طعاما ثم اقبض لشك في الشراء ومنع البيع  
 من صحة القبض لانه بيع الطعام قبل قبضه ولو قال اقبض لي ثم اقبض  
 لشك من فعله منع البيع لانه لا يجوز ان يتولى طرفي القبض و  
 عندي فيه نظر ولو كان الطعام من احواله فوضا حاز قولا واحدا  
 ولو قبضا طعاما اشتراه باع احدهما نصيبه قبل التسليم ولو باع  
 بعد التسليم بذلك الكيل الذي قاله حاز **ب** يجوز الشك في التولية  
 فيما يجوز بيعه ما اذا كان للمشتري اشركي في نصه فشره صحيح وكذا  
 لو قال وتوفي ما اشتريته بالغن قال وتسلم مع علمه بالغن وبطل  
 مع جهل اخذها ولو اشترى بعد اقاله ثالث اشركا ليدفع وكان له ذلك  
 ولو اشترى فقبض طعام قبضه بغير علم باع نصف الغن في ثوبه البيع  
 الى المتبوع كذا نظر **و** لو كان له طعاما فباعه فباعه على من ارسل

غنصية  
 درام  
 اخذ  
 طعام

حاد وكذا على غيره، كما صار حال قبل قبضه ومنع منه بعض  
 علمنا ولو كان لطعاما فباعه طعاما على الغنصية ليدفع  
 من البيع فكذا البيع لم يجز الشرط لا البيع قاله ولو قال اشترى  
 حاصلا كان قويا والوجه عندي صحة ما قاله ولو باع منه طعاما  
 بغير علم على ان يقبضه الطعام الذي عليه اجودته لم يصح ولو قال  
 اجود ليس طعاما بغير علم من جهل في حال الاجل اخذها طعاما  
 ما اعطاه حاز وان كان اشرك لم يجز وقدموي الجواز مطلقا وهو  
 الاقوى **و** لو باع سلعة وقبض للمشتري دون البايع جاز للبايع  
 منه ما يشاء كان فداؤا نصيبه قاله الشيخ وفي اصحابنا على قولين  
 روي ان ذلك لا يجوز **و** الاقوال في بيع لا يباع في حق المتعاقدين  
 وغيرها فلا يثبت احكام البيع في حقها بل يجوز في الشراء في البيع  
 قبل قبضه وكذا في غيرها فلا يثبت حكم البيع في حق الشئ بمعنى  
 انه لا يثبت اخذ الشئ بالاقوال ويجوز قبل القبض وبعد من  
 غير حاليه الى الكيل ثانيا ولا يصح الا بطل الشئ في بطل اوقافه  
 او انقص **نصفه الرابع** الرابع في احكام البصر وفيه **ب** حاز  
 قد بينا المتع من بيع المكمل والموزون جزافا سواء كانتا  
 او غيرهما ولو باع البصر وعرفا مقدارها واحدها واخرى

لان  
 بغير  
 لاني  
 لان  
 لان

الاخر **ب** وان لم يشاهد طعاما وكذا يصح قبضه مع الجزاء المشاع  
 منها اذا كان معلوم القيمة الممتداهما والا فلا لا يجوز للبايع  
 ان يقبضه بغير علم يجهلها على ذلك او شر او يجعل الزدي في  
 باطنها فان صدق باعها واخرى ردها ثم وجد الباطن يتخير  
 البيع واخذ الارش ولو كان تحتها حفرة او كان باطنها اجود خمر  
 البايع ان لم يعلم **و** لو قبضت هذه البصرة كل قبضه بغير علم  
 المقدار صحيح ولا يبطل وكذا يبطل في خمر الواحد على اكله ولو باع  
 ببتك منها عشرة اقبضه مع العلم بتحقيق العشرة فيها ولو قال  
 ببتك هذه البصرة بكذا على ان اقبضها وكما عاين بالمتعار  
 ومينا القنير بالباهرة او الوصف مع البيع والا فلا وكذا القنير على  
 انقصه قنيرا منها مع العلم بمقدارها وكل اكل متاوي الاجزاء  
**و** لو باع من الاقناع اجزاء كالارض والوثب والقطيع مع  
 مع المشاهدة وان لم يعرف الزرع ولا عدد الغنم وكذا يباع  
 بالجزء المشاع ولو قال ببتك منها عشرة اذرع وكانت ازيد فان  
 عيها صحيح وان اهتم وكانت الدار معلومة الذرع والبيع مع البيع  
 وله نسبة العددين لان الذراع ككيل كالقنير قبل يبطل لان  
 الذراع علامة عن حقيقة بينهما وموضع معلوم وعند من يزود

ب  
 يد  
 كذا

ولو قال ببتك من هذا الى هذا صح اجازة ولو قال ببتك من هذا الى  
 حيث ينتهي فاما البيع يبيع لنفسه بالذم والمانهدة وقيل لا يصح  
 الاختلاف اجزاء الارض وعدم العلم بالمتن ولو قال ببتك  
 نصيب من هذه الدار ببتك ارضه صح ولا يبطل وكذا يبطل  
 لو قال نصيبا او سهما او اهما وكذا لو قال ببتك شاه من هذا النقم  
 ولم يبينه او الشئ ببتك حكم الارض في جميع ما تقدم ولو باع ارضا  
 على انها جارية معلومة فتعنت تخير المشتري بين الرد والامسك  
 ولا يبطل البيع من راسه فان رد استرجع الغن وان اسلم فليخ  
 تولى ان اخذها الامسك بجميع الغن والثا في بطل تخير البايع  
 حينئذ وفيه قوة ولو اسكك المشتري بالبيع سقطت البايع ولو كان  
 للبايع ارض بلاهقة قال الشيخ وجب عليه ان يوفيه تمام المبيع  
 بغير علم على رواية عمرو بن حفص عن الصادق ومنه ان اسكك  
 وهو جيد ولو زادت الارض ما الذي قواه الشيخ محض البيع  
 وروى حينئذ فيل يكون الزيادة هذا للمالك بل يتخير بين  
 تسليم المبيع بالثمن والبيع وقيل لا يكون له ويتخير بين تسليم زايده  
 او تسليم المقدار ويرجع الزيادة مع تسليم المبيع احيانا للمتع  
 ويتخير مع استرجاع الزيادة فان احتار مع الاسترجاع لاسالك

معصية  
 قد





يحيى

والا ان احتل ان يثبت للبائع لغيره ما اشترىه من غيره  
 بالثمن عوضا عن البيع من البائع ولى لو طلب المشتري الزيادة  
 بعوضا وطلب البائع عوضا لم يجز الخ ولو اقتضا ذلك حكم التوثيق  
 وما لا يتاوى اجزائه كذلك وكذا لو باعه قطعا على ان ياتيه قراض  
 او تقصير لو باع ما يتاوى اجزائه فزاد او نقص اخذ البائع الزيادة  
 والرجوع بثمنه مع الثمن **والرجوع** بالمعقود وبعده صح وان لم يكمل  
 ما باعه المشتري فكله الثاني رد الزيادة واسترجع ثمن الباقي  
 ولو احتل ما قبل التملك فقل قول المشتري مع يمينه وعدم  
 البينة قل او اكثر ولو اعلم بالكيل والبيع يجرى سواء زاد او نقص  
 لم يجز ولو نظر اجبي الى الكيل جاز ان يشتريه بيمينه ولو كان  
 البائع للمشتري ثم اشتريه منه لم يجز الى الكيل بان وكذا العاشق  
 الشريكان طعا ما ثم باع احدهما حصته شريكه قيل تقاضا لغيره  
 انك لا **لو قبض** للمشتري المبيع ثم اذقني المتقاضي والقول قول  
 يمينه وعدم البينة ان لم يكن حصة كيل ولا وانه وان حضر في القيد  
 قول البائع ان اذقني نقض كمي والوجه قبل قوله في قليل يمين  
 وقوله في الكيل **لو اسلف** في طعام بالعراق ثم طال به بالمدينة لم  
 يجب عليه دفعه ولو طلب القيمة فاما الشيخ لم يجز لانه بيع الطعام قبل قبضه

عوضها



والاول اقوى وكذا يبيع لو باع الغنم واستثنى الاصراف ولو باع  
 الاصراف على ظهر المليون مع ما في يده فاما الشيخ يجوز والعرض للشيخ  
 لا يجوز بيع المكة في الاسواق اجماعا لو عثم اليد وفي الاجرة فاما الشيخ جاز  
 وليس يجزى وكذا يبيع لو اسلف شيئا منه وابعده ما في الاجرة  
 واما يبيع بغيره الماء مع شاهدة اجمع وممكن امكن اصله  
 فاما الشيخ يجوز ان يشتري الانسان او يتقبل بشي معلوم بخرجه وادرس  
 اهل الله وحراج الارضين وشجرة الاشجار وما في الاجل من السوك  
 اذا كان قد ادرك ثمن هذه الاجناس كان البيع في عقد  
 واحد وان لم يدرك ثمن هذه الاجناس لم يجز ومنه ان  
 ادريس مطلق وهو الاقوى ولو اخذ بركة او مصفاة ليس ببيع  
 يحصل فيها ملكه ويجوز ان يتاوى برك للتيان ليحصل فيها  
 وشبكة الصيد ليس ببيعها ولو اسافر ارضا للنداء فيه خلافها  
 ملكه وقيل الماء والمناجر احق به من غيره مطلقا ولو ثبت ملكه  
 الحسنية فانه حاكمي الركاك كانت ملكا له اما التفت المدة  
 المدة لذلك كما التي يحصل فيها الصرة ويصير فيها صافي الصورة ثبت  
 السك ما كان ملكا له ما حصل فيها كالشبكة ولو عثر على  
 في داره وفترق او تفرق لم يملكه وكان احق وكذا لو دخل الماء

الحق

داره في المذهب شبكة فترق فيها صيد ملكه وكذا لو اختلف الماء  
 ما بينه ولو اختلف الماء للاسطار والسير ما في يحصل فيها الماء ملكه بالحصول  
 ولو اختلفا في الماء لم يحصل فيها الماء فيصير ملكا له ولو قيل  
 لذلك لم يملكه وكذا الاملاك وترق الصيد في شبكة غير مضمونة ولا مقصودة  
 للصيد ويكون احق ولو حصل صيد في كلبان او وهذا وصغر  
 وكان قد استعمل بالمال صاحبه كذا ولو استعمل من نفسه كان احق  
 من غيره ملك وكذا ما يحصل في غم البهيمن للشيخ لا يجوز بيع الطيور في  
 الهواء سواء كان مملوكا او غير مملوك سواء كان مائة الف الرجوع او لا ولو كان  
 في الجمع والباب منقح لم يجز وان كان متعلقا بحدود ان اقتصر عليه  
 الشقة ولو باع بالاملاك وقتل اشارة المالك ولا يجوز حضور المالك ولا  
 سكونه ولا يبيع باطلا في نفسه خلافا للشيخ في بعض احوال فلو اشتقوا المكيل  
 او باع غير الماكون في بياضه وشراة من ما فترق على المالك وتلف ما كان  
 غير المعين بجمع في الزمان صح بان لحاز المراك والارز الغنم لو باع الام لم  
 يدخل الحال الموجود الا مع الشرط ولو اشترى على انها حاملة صح وكذا على  
 يكون ولو شرط حذف قدر معين لم يجز الا حين بيع البيض متعلقا بالخير  
 مشفوا ولو اشترى في بيع الدجاج جاز ولو انفصل من الميان بعد مائة  
 حل يمينه ان كان قد اكتمل الجدا لا يبيع الغنم في ولا فلا يبيع مع يمينه الا

معه



يو كماله ان امن ان يصير فحوا والافلا - لشرط اللام في البيع  
الحال المستجاب ومثل الشيخ ذاب الجواب في الجواب وموضيف  
ولم يمتنع كان لايضا لم يشترط المشرع - يجوز بيع المثل في قارة  
وان لم يمتنع ويشاهد وقت احوط لواعطاه واجبا بما تجرى عليه  
لم يبركه ولا واجب ويجوز ان ينظر في الطرف ما يجتمع زيادة وتما  
ما تجرى على العادة يشهد ولا يجوز ان يزايزيد دابا او ينقص ولو باع الم  
مع الطرف جاز من غير اذله ولو قد بعت هذا الحق بغيره كل  
بدونهم رطل منهم مع اذا عرف وزنها حيلة وان لم يعرف التفصيل على شكل  
ولو باع بضائع صهر لم يجوز ولو قبض من غير درهم فخرتها بالوزن  
فزادت يمين لبياتات الموازين في مثله لم يجب رد الزيادة ولا يجوز  
لن عليه الحق اعطاه الناقص وان قد - لم يمتنع الثمن او ثمنه  
بحكم المشرع رطل البيع فان حدث في يد كان عليه قيمة يوم ان  
قاله الشيخ وقال ابن ادریس يقص المثل فان اعوز فخر المثل  
بهم الاعوز وان لم يكن ثلثا فقيمة اكثر ثلثات اليوم الهلك  
ولو كان قابلا لبعينه انتمعه من يد المتابع ورج بارشني نقص في يد  
جده ولو زادت القيمة بالحدث قال الشيخ رقيمة الزيادة ويجوز  
وقال ابن ادریس بذلك ان كانت الزيادة غنيا ولا فلا ولو ادرعكم

اجاز المالك صحح واخذ فضيل من الثمن ولا فلا ولا يبطل بضييق  
المتبرع من راس مسلمين لا يقتطعا الاخر <sup>المتبرع</sup> لا يبعد ورجوعه وحله  
وخرجه وبيعها وعنده فبيع بما يقع بمعدته ولا يبطل في الاصل  
في ملك غيره فينفق على رضاءه ان ضم ملكه غير لاقتطاع الثمن؛ النسبة  
الى القيمة وان لم يكن ملكا قطبا النسبة الى مستقيم وكذا حكمه ان يملك  
وما لا يملك وهبته وما يرالفه <sup>المتبرع</sup> لا يقتضى جلة ثلث البعس قبل  
التبضع لم ينفق في البايه وياخره بحقه من الثمن ولا النسخ ولو كان لكل  
رجل عبد فباعها بضعه جئت واحده مع وقسط الثمن على العبد  
القيتين <sup>المتبرع</sup> لكل موضع معل المستري بغير ثمن الصفقة قبل البيع لانها  
له فيه ولو جعل ملكه الحيازة <sup>المتبرع</sup> من المبيع <sup>المتبرع</sup> مع الدوم وهو من المثل  
برقعة المكسوبة عليه اذا كان مسلوما خالدا لعقد من غير رعايته  
<sup>المتبرع</sup> لو اراد عبد من عبدين او ثلثة ليرفع وان شتر <sup>المتبرع</sup> الحيازة <sup>المتبرع</sup> يجوز  
اعطاه البقرة والعنم بالجسوسه مدة من الزمان بشي من الدرهم او  
ادنا فيقول السن والذهب والفضة اعطاه ثمنه الشيخ وقال ابن ادريس  
يمكن العمل بهذه الرواية بان يحل بمثل اللبن ويبيع مع طاقع عزة  
من الزمان والوجه عندي المظان ان كان يباع والا كان جائزا للمدة  
الا بآفة <sup>المتبرع</sup> قال الشيخ تحضر ان شترى الانسان من التمدد والكمرة

البايع قال الشيخ ان حكم بائنا من القيمة صفى ولم يكن له اكثر وان  
حكم باكثر كان له القيمة الا ان يتخرج المشتري والرجع عندي بطلان  
الباع ايضا فان كان بائنا انقص وان كان تالعا له المثل والافا  
لقيمة قال ابن اديس اكثر القيمة الى يوم الهلاك القيمة حال البيع لا بعد  
من اختيار ذي العلم والراجحة بالوقت او الشئ ويجوز على الف  
فان وجد كما وصفه الا تخبر المشتري بالبيع بشرط السلام من غير اختيار  
ولا وصف فالاقرب جازاه فان حرم جميعا تخير بين الاوش والرد  
نقص شرط الرد ولو كان البيع يودي اختياره الا فاده كالجوز الطيب  
لما زطفا ويشترط القيمة فان وجد صحيحا فيها والا كان له الارش  
والرد ان لم ينقص ولو نقص شرط الرد ولم يكن لمكسوم قيمة كما  
البض بطل البيع واسترجع الثمن ولو غاب بعد ما شاهدته ثم اشتريه  
فان لم يتبين صح وزم والا كان له الرد ولو احتلما في الشيء فالعدل  
قول المشتري على ثاله يجوز بيع الاعور وشاة ولا فرق بين ان يولد  
اعور او يتجدد له ولا بين بيع الماشية ولو باع ثوبا باهت دهب وقضاه  
ولا يلزم التصفية ولو باع ما يجوز بيعه ولا يجوز فاقام ثلثة ان بيع  
معلوما ويحرم لا يبيط لمسلمين يتقط الثمن عليها بالاجابة كعب  
شتره يبيع اجمع فبيع في نفسه بقط وبيع الباقي على الاجابة فان

من الطعام بثمنه حتى يسلمه وان لم يملك بعد الطعام لو اذ ذرارة  
التي هي عن الباقي وما وافق او ربح من ذلك **فكذلك** الشيخ اذا  
اشترى من غيره اثمانا بغيره من القصب ولم يملكها غيرا شاهدعا  
فهناك التصيب قبل القبض كان من ذلك البايع لان الذي يشتريه  
في ذمة وفي التسليم بعد من وحيد عن سرقه كان غارما لها ان  
عطلت ويرجع على البايع ما قيم البعثة **المسألة** ما قد ادى البايع في ما عه  
وانفق ما لم يحصل في مقابلته **الشيخ** الا ان يعلم رهنها سرقه فلا يرجع  
ولا يجوز ان يشتري من الطعام ما يملكه بالبيع اذ لم يكن ما خردا  
على وجه المراجحة والزكوة ويجوز فيها ان لا يعلم **العلم** وان علم احوالا  
ان يملكه غصبا وتركه افضل **يجوز** بيع عظام النبل والاتحاد لا شاة  
سهاه وكذا بيع جلود السباع وكل حيوان سوي الاذي ومنه العين  
اذا علم انه ذكي او شراره ومنه المملوك **الشيخ** ويجوز بيع ولد الزنا  
شراؤه اذا كان مملوكا **الرواية** الصحيحة عن الصادق ع ورواية  
القمي متاولة ويجوز اخذ من مائة الذي من الجزية الذين وكلنا  
الذي بعد بيعه جائز له قبض ثمنه ولو اسلم قبل بيعه حرم بيعه بقبضه  
لوكيد المسلم **الذي** من غصبه لا واشترى **بجارية** **الشيخ** لو غصب  
وكان علمه زنا المال اذ كان الشراء في الذمة وان **بطل** الغصب



ولو كان بالبيع بطل الشراء كان البيع حراما ولو لم يكن به من غير  
سبق وجوب لم يخرج عن الوجوب المتجدد ولو سبق وجوب بجهة  
الاسلام اجزاه الا الهدي وعليه وهذا لما لا يسع المنكره باطل ولو  
الحان فبذلك الدلائل اه جان **فصل في البيع** في الشرط المذكور  
في العقد فانه اذا اشتمل على البيع شرط ايضا صح البيع وان لم  
الشرط اشتمل الشرط او متعدد ولو شرط ما ليس بالبيع بطل الشرط  
اجزاء البيع ان اشتمل الشرط على البيع والافلا انه كذا ولو خلا  
للبيع مع القول بالصحته ليس للبايع الرجوع بما يتغير الشرط من  
القول ولا المشتري الرجوع بزيادة القول ان كان هو المشترط ومن  
البطلان لا يحصل له ملك سواء انقل به القرض او لا ولا ينفذ  
المشتري فيه بيع وغيره الشرط ان اقتضا المقتضى التعليم في  
حيات المجلس لم يند حكما يرد وجوده وعدمه وان تعلق  
بمصلحة المشتري كان الاجل والحيار والشهادة والصلوات  
والرهنية واشتراط صحة مقصودة كالكتابة كان وزم الوفاء  
وان لم يكن من مقتضاه ولا من مصلحته ولا ساقيا لمقتضا كان  
ايضا **فصل في بيع** البايع في البيع او بشرط قد لا يقع  
ان يبيع بشرط ان يشتري اخرها ويوجب وان اقتضا ما لا يقع

وان يبيع على التخليص السر يثبت ان بشرط البايع عقدا لعبد وان اشتمل  
غيره القرض مثلي ان لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع الشرط دون البيع  
عند الشيخ **فصل في البيع** من فلات على ان على جماعة فانه على هذا  
الشرط قال الشيخ مع البيع لفظه عليه السلام الموصون عند شرطه  
وهذا شرط صانع ولو قال يبيع عبدك مائة الف على ان على فلان فانه  
وان سبق الشرط العقد وعند البيع مطلقا لم يبيع ولم يكن على  
الخاصة شيئا والقرينة ان يقول بملك الف على ان يقضي فلا يفسد  
مع البيع بشرط الضمان فان ضمن فلان لم يبيع ولا يبيع البايع **فصل في البيع**  
باطل ولو ان يدفع بعض الثمن على ان اخذ السلم احسنه من الثمن  
والا كان للبايع اذ اشترط البايع عقد العبد مع البيع والشرط فان  
يكونا عتقه المشتري والا فاجاره وجان اقر بها عدم العبد فاشترى  
البايع حينئذ ولو مات العبد قبل فقه احتمل استقرار الثمن عليه لا  
شيء عليه واحتمل ان يكون للبايع الرجوع بما يتغير الشرط من الثمن  
واحتمل تخير البايع بين اخذ الثمن ببيع جميع الثمن وبين فسخه فخرج القيمة  
ولو شرط العبد بطل الشرط خاصة وفي بطلان البيع وجه قوي ولو باع  
بشرط التمسك **فصل في البيع** بالرجوع عند ان لا يشتري بشرط العتق فالوجه  
بطلان الثاني ولو اشتري بشرط العتق واجلها فانه يعتق ولو باع

ولو باع بشرط العتق فالوجه  
بطلان الثاني ولو اشتري بشرط العتق واجلها فانه يعتق ولو باع

بشرط ان يبيعها جاز وكذا الرباع بشرط ان يصدق به اذا اشتمل على  
عقدتين تخيل الحكم بعرض واحد كالعقد مع القائل والبايع والبيع  
والاشارة مع ولو جمع بين البيع والكتابة مثلي كاتبتك وبعثتك كذا  
في البيع لم يخرج لانه قبل تمام الكتابة فحينئذ وقع بطلان البيع فسخ  
فماذا الكتابة وصحتها اضطررها وجان اذا باعته او بخرته كان على المشتري  
حصاه ولو شرط ان وكذا ما تجزى بشرط ولو شرط على البايع صح الشرط فانه  
البايع صح ان كانت معلومة اما بتقديم العمل ككتابة القرض فاشارة القرض  
او بتقديم المدة كالعمل شهر او لوقت من العمل اما ثلث البيع قبله  
او عتق البايع فخر الا بطل نظره وكذا يجوز ان يشترط البايع فسخ البيع  
مرة معلومة ولو باع امة فاشترى وطيا مدة لم يبيع لو باع ما شق عليه  
بشرط للثمنه صح ويكون للثمنه مستثناة في يد المشتري الثاني فيغير  
من عدم العلم بالبيع ولو اذنت ضمن اجرة المثل ولو لم يغير بشرطه  
فان لو اراد المشتري فسخه البايع عن الثمنه للثمنه عرضا او ناسا  
يقوم تمام البيع في الثمنه لم يجب على البايع العمل وكان له التصرف  
في عين البيع باستثنائه الثمنه ولو اضطررا جاز ولو اراد البايع اخذ  
العين او اجارته لم يقيم تمام فلا قرب جرائه ولو اشترط المشتري  
منفعة البايع في البيع وقام البايع تمامه من يملك الا قرب جرائه

فرواح

ان بشرط المباشرة لم يردع العوض لم يجب القبله ولو البايع و  
المشتري ولو قال يصدق هذه الدار واخرها شيئا كذا فالوجه في  
بشرط في العقد ان يباعه فالبايع احق به بالثمن فله الخيار الا  
اشكال على اشترى جاز بشرط الاجازة عليها اذ ابعدها او شرط لا يبيعها  
ولا يبيعها او لا يبيعها فالبيع العقد دون الشرط ولو باع بشرط ان  
او الثمنين صح العقد والشرط ان كان الوهن معلوما بالمشاهدة  
او الوصف والتميز بالاشارة او يذكر السبب لو كان مجهولين  
لم يبيع ومع الصحة لو دفع الوهن او ضمن زعم ولا تخير البايع ويجب  
على الثمنين الصان وان وعده ولم يدفع غير الدراهم او غير الثمنين  
لم يزم البايع بقوله وان كان الموضع اجمود بشرط وهما فاسدا  
كما هو المجهول بطل الشرط بطلان البيع حينئذ نظره بشرط  
وهما سميان فاب قبل الثمن تخير البايع بين نفسه سميان وبين فسخ  
البيع ولو علم بالبيع بعد قبضه لم يفسد حيازه ولا ارشاه ولا  
للطالبة بالبدل ولو غاب بعد القبض او تلف فلا خياره ولو تلف  
في زمن حدود العيب حكم لمن لا يحق له الا قوله من غير العيب ولو  
خارج الامران احقلا تقديم قوله الدراهم على صحة العقد  
والمرهين بعدم ثبوت قبض المرهين الغير الفاني ولو قال لا

يبيعها

بين







وان كان يرد المشتري ردة على البايع وليس البايع طليعه او اذا اخذ  
ثمنه ولطلب المشتري الثمن او لم يطل كان البايع فسخ البيع واسترجاع  
ولو انما كان منها بينة ثبت العقد ان لو انما احد هما بينة بدمعة حكم  
على الآخر وكان عليه البين ولو اختلفا في تأخير الثمن وتجييده او في قدر  
الاجل واشترطوا شيئا من البايع على الدرك او مضمين عنه فالقول قوله  
البايع مع حسنة وعدم البينة ولو اختلفا في شرط خيار للبايع او جعين  
على المشتري فبمدة الثمن او في قدر الرهن المشرط فالقول قول المشتري  
وكذا لو اختلفا في غير ذلك فالقول قول المنكرو ولا يتحالفان وكذا لو  
اختلفت وشهدا فالقول قول ورثة البايع في البيع وورثة المشتري في الشراء  
فقالوا اختلفا في بينة العقد او في شرطه فاسد فالقول قول من يدعي العقد  
مع يمينه ولو ادعى الزكوة فالقول قول المشتري وكذا لو ادعى الصنعة على  
اشكال وتقدم على البين لم يعمل له حاله فالقول قول المشتري ولو ثبت له  
حالة تحمين فذلك على الشك ولو تقدم العبد بعتك وانما غير ما دون  
في الخيار فالوجه ان القول قول المالك ولو قال تفرقا عن منعه  
فقال بل من خاص فالقول قول مدعي اللزوم **المصلحة**  
في العيوب وفيه فصول **الاول** في سترها وفيه **المصلحة** في العيوب  
التي هي في عادات القهارين بادة فيها تنقض ذلك عيب الخبز

**المصلحة** كون الخيارية ان ينقض في يد سترها ومنها تحيق عيبه ان لم يكن  
الكسر وعدم الشراء العائنة الرجل والمرأة عيب وكذا استحقاق الثمن  
الخيارية او الرد او استحقاق ذهاب بعض اعضاؤه بغيره او جناية او  
الطليع استحقاق للرد اما بغيره **المصلحة** عيب ان لم يتقبل الحمل او قبله  
في زمان طهر او في غير طهر او في مؤنة او يتصل الحمل او في مؤنة ولا فلا  
الحكم في الوكيل في العيوب موجب الرد او ان شئ من عدم علم  
المشتري لو اشترى شيئا فوجد فيه عيبه تخير بين الرد واخذ ما وجد  
من الثمن بنسبة الثمن ولا يلزم للبايع ان يعطيه منها بانه المانع  
وان كان سائما في الضرر تدلين على جمع الدين في الضرر حيث يتخير  
الفسخ للمشتري **المصلحة** عيب فلو اشترى من غيره شيئا فظهر ان البايع  
شركا ولم يخبره في نصيبه فخير المشتري بين الرد واخذ المصلحة  
بالقسط من الثمن ولو اختلفا في الوجه ذلك ايضا على اشكال الخبز  
والطليع والبوص عيوب اجابا ولها احكام وكذا العقد والمهر سواء  
كان في الصداق والظهر وكذا الصانع **المصلحة**  
في الاحكام وفيه **المصلحة** الطلاق الصديق في السلم من العيوب  
فلو باع ما طلق او شرط الالة ثم ظهر عيب سبق وجبهه عند البيع  
فخير المشتري بين الفسخ واخذ الاثر مع عدم القبول والاختيار للبايع

امام  
الطليع

وراءه  
تأخر

والطليع والبوص والعقد والمهر بنص الصنات كخروج المزاج عن  
عن المجري الطليع مستر كما المهر او عاذا كالمهر يوم والاصح الزاوية  
وغيرها والمهر كل ما زاد او نقص من اهل المصلحة **المصلحة** عيب في  
في الادبيات اما تزويج الالة فالوجه انه ليس بعيب **المصلحة** في  
عيب العبد والالة سواء والاقتب عني عيب فيه ما وجد العبد  
او الالة ثانيا في قول الشيخ لا يثبت للخيار فيها سعة كما في صغيرين او كبيرين  
وعندي فيه نظير قوله في الثالث في قول الشيخ انه ليس بعيب في الالة  
العبد الوجه انه عيب في الكبيرين والسرقة عيب العبد والالة واللائق  
اعتبار التمسك باللائق عيب ولا العلم فيه لانه الالة والعبد في الصغير  
والكبير لو كان العبد يشرب الخمر او في التمسك باللائق انه عيب كذا  
لحق الشك به ولا يسطر على الناس على اشكال عدم الحثان ليس  
يبقى الذكر والانشى صنيعة او كبيرين **المصلحة** عيب عيبا ولا علم  
فيه خلافا لكون الخيارية محرمة على المشتري ببناء ورواها في المقرب الذين  
يسعى على اشكال اما الاحرام والصلح فليس عيبا قطعا كذا علة الباين  
والأخيرة **المصلحة** اما الاحرام والصلح فليس عيبا قطعا كذا علة الباين  
الصلح والخيار ليس عيبا ولا يسقط عيب وكذا العفو كونه لدراسة  
الالة والعبد وكذا كون الخيارية لا يحسن الطليع ولا عيبها من القسط **ولا الخبز**

باللش في خاصة عداه كان البايع عالما بالعيوب لاما ان اختار الرد  
استرجع الثمن وان اختار الامانة واخذ الارش كان له ذلك  
سواء تقدم الرد للمعيب او لا ضمن الارش ان يقوم المبيع صحيحا  
ثم تقوم عيبا فيؤخذ قسطا منها من الثمن بثلث النسبة ويقول  
التعويض اهل المعرفة بذلك المتاع فان اختلفا على الاوسط فذكر  
الشيخ ويعتبر التعويض في اقل الخيارات في قيمة من وقت العقد ووقت القبول  
اذا باع المعيب وجب الاشارة والتبعية من العيوب فلا يكون عيبا  
فان لم يتقبل احداهما مع البيع وكان الحكم على ما تقدم اذا التزم المشتري  
رد المبيع بالمعيبان ولا يعتبر هناك المتاع ولا حضوره ولا حكم الحاكم  
قبل القبول بعد عيبا رد البايع على القاضى لا يسطر الا بالاشارة  
وان اختلفا بالقيمة عند رد المشتري المعيب لم يعلم كان له الرد  
او الارش لم يتصرف فيه فان تصرف سقط الرد سواء كان قبل العلم  
او بعده وسواء تصرف فيه او بوكيله وسواء كان التصرف لانا  
كالبيع والعتق او غير لادام كالمهر والوصية والوديعة وقا المثل  
ان وجد بعد التدبير والهيئة تخير بين الرد لان لم التزم  
فيها وان كان بعد العتق فلا دليل بمقتضى ولا يسطر الارش بالتصرف  
سواء علم بالمعيب قبل التصرف او بعده وسواء كان التصرف لانا او

المبيع

ع

د

س



العتق  
العتق

غير لازم ولو باع ما اشتره مبيع سقط رده فان عاد اليه لم يند جواز  
الرد سواء علم بالعيوب ولا وسواء لم يعلم المشتري بحكم الحاكم او بعينه حكم  
اذا علم بالعيوب قبل البيع سقط الرد والارش وكذا لو علم به بعد  
العتق واستطاع منه وكذا استيطان لو بئى البائع من العيوب  
وقت العتق ويصح بيعه بغيره سواء علم المشتري بالعيوب او لا وسواء  
علم البائع بالعيوب او لا وتدابير ادرى عن بعض على انما وجب  
تقصيل العيوب ولا يكتفى باستطال الرد التبر من العيوب اجمالا والاد  
احصى البائع للعيوب غير الحيوان من غير براءة ولم يعلم المشتري ثم حدث  
عند المشتري عيبا لم يفسخ الرد ووجب الارش عن التتوهم وليس له  
الرد مع رده ارض الحادث ولو زال العيب للحادث عندي المشتري  
ولم يكن يبيعه كان له الرد ولا ارش ولو كان العيب للحادث قبل العتق  
لم يقبض الرد ايضا فقد ظهر ان الرد سقط بالتي من العيوب ويعلم المشتري  
بالعيوب قبل العتق وسواء علمه وبأحد فيه حدثا الا ان الشاه للصر  
ولا انه لم يملك على ما ياتي ويحدث عيب فيه عندي المشتري في غير ذلك  
وا لا ارش في سقط بالثبته الا انما سقط البائع للعيوب ثم اراد اخذ  
ارشه حازه ذلك سواء علمه على ما يقبضه او غير عالمه وباع بعض العيوب  
ثم ظهر على العيب فله الارش لما ياتي به ولو لم ياتي به فليس له رد ما في حقه

من

من العتق شيتين صفة فوجب احدى عيالم يكن له رد العيب وسأل  
الاخر هل يقبض في ردها سالا واخذ الارش سواء كان ما يقبضها  
التفريق لصراحي الباب او لا وسواء حصل العتق او لا ولو اشترى  
صفتين كان له ذلك لو اشترى اثنا عشر صفة فوجد عيبا لم  
يكن لها الاختلاف فيما اخذها الارش ويؤد الاخرى شيئا على احد  
للأصبر ولو اشترى صفتين كان لها ذلك ولو وثق اثنا عشر  
ايها خيار عيب فوضي احدها سقطت الاخر من الود من الارش  
لو اشترى من اثنين شيئا فوجد عيبا فله رده عليها ولو كان احدا  
عابرا وروى على الاخر حصة تسقط من العتق ويست نصيب القايين  
وكذا لو باع احدهما جميع العين بولامة الاخرى سواء كان للماضر العيب  
او الموكل ولو اراد نصيب احدها اسالك نصيب الاخر كان له  
ذلك ولو اشترى عشرين صفة فوجد عيبا في احدها اشترى ثلثه  
كان له الفسخ في الذي شرط فيه للخيار وروى الاخر لو اشترى حيا  
من ذهب وفضة بمحنة وجب الناي وزنا ولو ظهر فيه عيب  
لم يكن له ارش وحاز الرد ما لم يتصرف ولو حدث عند عيب سقط  
الود ايضا والوجه انه لا يتطرح حكم العيب السابق فحينئذ يحتمل  
ان يقبض المشتري بين الاسال ويخير في ان يفسخ الحاكم البيع ويرد

استع البائع من قبوله شيئا كان المشتري من الارش في واحد او لرد  
بمعناه البائع لم يكن له اللطافة بعد الرد بالشرط العيب اذا فقي ان  
يكلف العيب للحادث عند المشتري المانع من الرد نقصا في العين او الصفة  
كفسيان الصفة ولا فرق ان يباين ان يكون البائع دلي على المشتري وتم  
العيب القديم وبين عدمه وسواء كان العيب للحادث عند المشتري  
من قبله او قبل ايجبه او قبل ان يرد له ولو اراد ان يرد العيب بعد العتق  
مكده ولم يجعل في الرقاب سواء كان متبرعا في عتقه او اعتقه في كفاة  
وغيرها من العاجبات اذ السر ليس له قيمة بعد الكسر فوجب مبيعا  
لا ان يفسد الفاسد والزمان الاسود رج كل الفرو ليس عليه رد للعيوب  
البائع وان كان له قيمة سقط الرد ووجب الارش ولو كان التبر صغيرا  
لا يفسد فشره فوجب مبيعا ثبت له الارش خاضعة الا ان كان له الرد ايضا  
ولو صبح الثوب ثم ظهر العيب سقط الرد ووجب الارش ولو اختار البائع  
احدا ورد قيمة البيع لم يجز للمشتري ويثبت الارش لو اشترى ثوبا  
مخلت عنده ثم ظهر العيب سقط الرد ووجب الارش ولو كانت رتبة  
حاز الرد لانه الزيادة ولو علم بالعيوب بعد الوضع ولم يفسد الولادة  
كان له اسال الرد وورد الام مع عدم البصر والافرق بين حملها  
قبل التفتين وبعدها ولو اشترى ثوبا خاسلا ثم ظهر العيب ثوبا ورد الرد

البائع الثمن ويطالب بقيمة المبيع من غير المبنى ويكون بغيره القاء  
ويحتمل ان يفسخ البيع ويؤد للمدعي على البائع مع ادش النقصان المتخذ  
ويكون بمنزلة المأخوذ على جهة السوم اذا حدث فيه العيب ولو  
تلف للحق من البيع وروى قيمة من غير المبنى واسترجع الثمن ولا  
عندي قري وكذا لو باع ثوبا ما فيه عيب لم يفسد احدها بالحق  
عيبا ينقص القيمة وان الكيل لم يملك اخذ الارش بل الحكم ما تقدم  
لو ظهر على عيب بعد زوال ملكه ببيع او وقت او موت او قتل او  
تعدر الرد لا استيلاء ونحوه كان له الارش سواء كان قبل العلم  
بالعيوب او بعده ولو اكل الطعام او لبس الثوب ما لم يفسد ثم علم بالعيوب  
يبيع ما يشتريه لو كان المشتري المبيع او عتقه البيع ونقصه ما يملك على الارش  
قبل علم بالعيوب وصد له لو اشترى فان الرد يسقط ويثبت الارش ولو  
اشترى من متصدق ثم ظهر على عيب سابق فالوجه الارش خاصة  
لو اشترى عينا فان ثبت ظهر على عيب فان كان لا باق غير متجدد  
اخذ الارش او صرح حتى يحصل العيب ويرده ولو كان متجددا  
كان له الارش خاصة البائع حاز لو قبض عند المشتري لم يكن  
له رده العيب السابق فلو اختار ولو اراد المشتري الارش حينئذ  
قال الشيخ ليس له ذلك والوجه عندي ان له الارش ان اختار ولو



دل على ثلث الماد فهو كغيره من المشتري وكذا لو نقصت بالولادة  
 اذا اشترى ماء قطونيا ثم وجدها حبل كان له ردّها على البائع  
 ويرد معها نصف قيمتها ولو قلها على عيب غير الحبل لم يكن له رد  
 بعد الوطي بل كان له الارش خاصة ولو نقصت فيها غير الوطي ثم  
 ظهر عيب الحبل بعد ان وطئها الزوج وكان المشتري قد لحاظ النكاح  
 فالرجع منوط بالرد ايضا ولا يقيم نكاح الزوج مقام الشترى على  
 اخلال الوقت في يد المشتري من غير شعور ثم ظهر الحبل عند الدخول  
 فعلى قول الشيخ من ان الزنا لا يوجب بطلان الرد ويأتى على قولنا  
 سقوط الرد قطنيا بكون ثم ظهر الحبل السابق كان الرد في قدر الرد  
 اشكال اذا الطاهر ان المراد بنصف العشرة المقتضى بالرد  
 مع احتلاله ثم فعل هذا هل يرد العشرة او يرضى البكر قال ابن  
 ادريس بالاول وادعى عليه بالاجماع ولو كان العيب غير حبل  
 فله الارش كما لو اراد رد المبيع وقد زاد زيادة من قبله  
 ح الزيادة وان كانت منفصلة فان كانت كسبا من جهة التجارة  
 واخذة على او رهب لم يرضى او يسطاد او يخطب ويخس رد المبيع  
 خاصة وكذا ان كان ساجا وثمة فاما يرضى المبيع من النماء ولا يرضى النماء  
 رده هذا اذا جعل عند المشتري ولو اشترى بالاحسان لم يرد عند  
 المشتري

لو اشترى ماء قطونيا ثم وجدها حبل كان له ردّها على البائع ويرد معها نصف قيمتها ولو قلها على عيب غير الحبل لم يكن له رد بعد الوطي بل كان له الارش خاصة ولو نقصت فيها غير الوطي ثم ظهر الحبل بعد ان وطئها الزوج وكان المشتري قد لحاظ النكاح فالرجع منوط بالرد ايضا ولا يقيم نكاح الزوج مقام الشترى على اخلال الوقت في يد المشتري من غير شعور ثم ظهر الحبل عند الدخول فعلى قول الشيخ من ان الزنا لا يوجب بطلان الرد ويأتى على قولنا سقوط الرد قطنيا بكون ثم ظهر الحبل السابق كان الرد في قدر الرد اشكال اذا الطاهر ان المراد بنصف العشرة المقتضى بالرد مع احتلاله ثم فعل هذا هل يرد العشرة او يرضى البكر قال ابن ادريس بالاول وادعى عليه بالاجماع ولو كان العيب غير حبل فله الارش كما لو اراد رد المبيع وقد زاد زيادة من قبله ح الزيادة وان كانت منفصلة فان كانت كسبا من جهة التجارة واخذة على او رهب لم يرضى او يسطاد او يخطب ويخس رد المبيع خاصة وكذا ان كان ساجا وثمة فاما يرضى المبيع من النماء ولا يرضى النماء رده هذا اذا جعل عند المشتري ولو اشترى بالاحسان لم يرد عند المشتري

المشتري رد الماد ايضا ولو حصل النماء قبل القبض و اراد الرد قد  
 اشترى كونا النماء البائع عذري فيه نظر رده اشارة المصنف وفي  
 التجميع بابها الدين في صحتها ليدل عليها على المشتري فيظن انه قد جازها  
 في كل يوم ويرد معها قيمة الدين وان شاء امسكها بغير رد ولو كان  
 المشتري غلاما بالمصرية لم يكن له الحيا ولو صار له حادة واستمر على  
 كسبه لم يكن له الرد وقال بعض الجمهور لا ينقطع الرد قواه الشيخ لظاهر  
 للغير الذي اوردوه فانما لم يقفوا للمصنف على حديث من طرقت  
 واداروا الشاة قال الشيخ يرد معها عوص الدين و يرد صاع من شعرا  
 اوده وقال اخرون يرد معها ثلثة امداد من طعام والوجه ان الدين  
 يرد ان كان باقيا ولا مثله ولو قلها من القيمة بعد استا طما انفت  
 عليها او اختيان في النهاية ولو اوجبا صاع التم وجب ان يدفعه  
 غير مبيع لا يجب الاجود بل العاجب صاع من ادنى اسم الحبيد ولا  
 فرق بين ان يكون قيمة التم مثل قيمة الشاة او اقل او اكثر عندنا  
 يدفع قيمه الدين مع قدر المثل ولو عدم التم في مزرعة كان عليه قيمة  
 في موضع العقد ولا اعتبار بفضل الاوقات بالعاجب صاع من تمر وتر  
 في جميع البلدان ولو كان غير الدين مرجحا لم يتغير منه مع الشاة لم يصح  
 البائع على قوله فله ولو كان تخيرا كان قويا ولغيره ليعقل عدم القول

وجوبه وكل ذلك لا ياتي على ما اخترناه ولو علم بالمصرية قبل حبلها  
 المبالاة او ان التزاد هان عن رضى ولو رضى بالمصرية فظهر ان  
 عن حبلها لم يسقط الرد للصرف والمطالبة برش المبيع فاشترى  
 الماد ويرد معها من تمر او يرد بدل الدين المصرية ولو لم يكن حبلها  
 فظهر بها عيب بعد الحبل لم يكن له الرد بل الارش مدة الحيا  
 المصبرات ثلثة ايام لغيرها من الحيات و يثبت على الفور ولا ينقطع  
 بانقضاء ولا يثبت قبل النقصان الثلثة على اشكال لا فرق في المصرية  
 بين الشاة والبقية والقات ولا يثبت في الامه واللاتان ولا الفرس  
 وقال ابن الجنيث يثبت في كل حيوان ادنى غير المواشيري مصرعي  
 والكثير في عتده واحد فزدهن دفع مع كل مصرات صاعا وعندنا  
 قيمة الدين او مثله لراخلة المتبايعان في العيب على ما قبل العقد  
 وحينئذ عند المشتري ولا يثبت على ما يدل عليه شاهد الماد  
 لما اشترى ما لعهل قوله البائع مع ميمنه لو اشترى من الوكيل كان الرد  
 بالمبيع للموكل والقول قوله الموكل في تجرد العيب عند المشتري  
 ولا يثبت له لا قبل اقرار الوكيل في ذلك فلو رده على الوكيل  
 لم يكن للوكيل رده على الموكل ولو انما الوكيل وكذا عن العيب فزده  
 عليه لكونه فزده على الموكل وجهان احدهما الرد لرجوعه اليه بغير  
 ان يكون

الحلب

اختياره والذبح عدم لان كونه لا فساد والا فلو اشترى ثوبا  
 على انها بخرية ثم اتيها بخرية ام لا بالانظر اليها ويثبت قول امرئ  
 في ذلك ولو وطئها ففكلم بجدها لم يكن الرد البائع مع الدين فلو انكر  
 البائع كون الردود وتلعب لعله قال قوله مع ميمنه ولو انكر كون  
 الردود بالميمنا وسليمة قبل العقد قبل الشترى كما اذا ارد الدابة للمبيع  
 السابق قال الشيخ خازن له رد بها في طريق الرد وعلتها وسقيها وحلبها  
 واخذلها وان نجت كان له ساجا لان الرد اما يسط بالرقى بالمبيع  
 او ترك الرد مع العلم او بان يحدث عنده عيب في ميمنه هان ونحو  
 تابعه الا في الركوب او للحلب ان دفع قبل الفسخ بطل الرد لتصرف  
 وان دفع بعد لم ينج الرد اذا لا يتقرر المواد الى حضور الخصم لاذ البائع له  
 محرم فغيره ان المحمي عليه في الشترى لم يصح ولا يقب الفسخ وعلى قوله  
 يرد المشتري ويسترجع الثمن ويبقى للمكوة بين الجاني عليه وسيد الثمن  
 فان اقتضى استوفى حقه وان عفا عله وكافة الحانية يوجب الجال  
 تعلل بوقية العبد وتحمي المولى بين تسليمه للبع وامتداده ما ينج  
 باق لم يلزم السيد القيمة وان فضل فله المولى وان فزاه فبالتا لا لا  
 من ارش الحانية والقيمة وكذا الرد مع جميع الارش وتسليم العبد ولو  
 قبل العبد فضا فله التسليم الى المشتري انسخ البيع وان كان



بعد بيع المشتري بجميع الثمن على البيع ولاولى فيها يوجب الارش ان  
 بعد بيعه ولائمة على الدائم المائة دية ويلزمه اقل الاخرين ولا  
 خيار للمشتري ولو قيل لا يلزم السيد دية وان الدية كان قوتيا  
 ولو كان السيد مستقلا لم يتطحن الجاني عليه من رقة العبد فيخير  
 المشتري مع عدم علمه فان خرج بالثمن وكذا ان كانت الجناية  
 مستعينة وان لم يتدعى الارش ولو علم قبل البيع فلا رد له ولا دية  
 ولو اختار المشتري ان ينديه كان له ولو كانت الجناية على بعض  
 الاطراف فان كان المشتري عالما قبل العقد فلا رد ولا ارش وان  
 لم يكن عالما فيخير بين الرد والارش ولو قطعت يده عند الشراء  
 وقصاها لم يستطع الرد قال الشيخ وحكم المترحم القاتل في حقه  
 فان علم المشتري سقط خيار ولا فيختر بين الرد والارش فان قتل  
 في يد المشتري بيع جميع الثمن وكذا الثالثة الحارة اذا تاب قبل  
 التدفيع عليه فان لم يتجدي قد رد عليه فخرج وان بيع اشكال لا حدث  
 عيب عند المشتري في الحيوان لا يمنع الرد بالعيب السابق ان كان  
 حدوده في الثلثة من غير فضل المشتري ولو كان يبيدها سقط الرد في  
 الارش كغيره وكذا الباع للحيوان سليمان حدث عيب عند المشتري في  
 الثلثة من غير فضل كان له الرد ولو كان بعد الثلثة لم يكن له رد الا

وجيم

في الحزن والظلم والارض فانها اذا اتحدت من حين العقد الى تمام  
 سنة عند المشتري كان له الرد بها ما لم يقرب فيه رد اية للمنافع المقر  
 بها وافق بها من الجسد ولا فرق بين ظهوره في الميراث في السنة الاولى  
 به الابع او المشتري ولو ظهرت بعد السنة فلا رد الا ان يظهر قبل العقد  
 ولو تصرف المشتري وظهرت في السنة والكوجه عدم الرد بابت الارش  
 على اشكال **المفصل الثاني** في التدليس وفيه تبين اذا شرط للشر  
 صفة مقصودة صح فان يمين فقد هاهنا عيبا ويخير بين الرد والامساك  
 بغيره فلم يجدها كذلك مثل اشتراط الجعونة في الثمن والرجح في  
 الخواص والصنعة والصيد والعهد وما اشبه ذلك ولو اشترط  
 ما ليس بمقصود فبان بخلافه كالمو اشتراط كون الثمن بسيطا فان  
 حيد او كونها حاهلية فبان عاقله ولا خيار. والشيخ اذا  
 اشترى بخارية ان يصح حتى ينظر الى شعرها هل يوجد او سبطا واسود  
 او ابيض فلو كان حيدا لم يظهر التدليس وان سبطا ثبت الخيار لانه  
 عيب وكذا البصير وجهها كالبلا ثم استمر او تمخضت ثمارها اصفر كما  
 له الخيار ولو قلنا باسقاطه كان قويا والذي قداه هو الاقوى عندنا  
 لان يشترط هذه الصفات فيخرج الخلاف لما لم يوجب خياره  
 قبل البيع بطله الرد ولو كان بالعكس قلنا لا خيار له الرد ايضا

الظلم

والاقرى انه لا رد لو اشترى حلا دية مطلقا فخرجت شيئا او بكرا فلا  
 خيار له ولو شرط البكارة ولم يحصل ذلك الشيخ روي اصحابنا انه ليس  
 بالخيار له ولا ارش بين كونها بكرا ونثيا اختاره في الاستبصار روي  
 اوديس وقالوا النهائية لا رد له ولا ارش والوجه عندي انه ان ثبت  
 انها ثبت عند الباع كان له الرد او الارش والافلا ولو شرط العكس  
 فلا خيار له واشترى عيدا مطلقا فخرج حلا او كامرا فلا خيار وان  
 شرط الاسلام فبان الكفر فله الرد وبالعكس قلنا لا خيار له  
 قبله كان قويا لو اشترى عيدا مطلقا فخرج فلا خيار وان كان  
 خصيا ثبت الخيار ولو شرط فبان في الافلا خيارا لو اشترط كون الالة  
 لبونام ولو شرط انها تحلب كل يوم قدما على ما لم يقع وكذا الوشطها  
 غريزة اللبن او شرط البيض في الاتحاجه لو اشترط كون الحمار  
 حلالا او الدابة بالوجه العقه ولو شرط انها تقض الولد في وقت  
 معين لم يقع ولو شرط انها لا تحبل في العهة نظر ولو شرط انها تحبل  
 فبان حلالا ثبت الخيار وان كانت امة والوجه ان الدابة كذلك  
 لو اشترط كون الحمار له او القري مصداقا لوجه عدم العقه وكذا  
 لو اشترط الدابة انه يوطئ للصوفة او انه يبيع في اوقات العاقبة  
 او شرط في الحامة بحيث من ساقية بحيث او حينة او كون الحامة

خصيا

مختبة او كون الكرش زنا طحا او الذي يتأخر له ادعى المشتري قد علم العيب  
 قبل الباع لا يستحق الرد على هذا العيب كان جواها صحتها وجب على الحكم  
 اخلاصه على ما كان في يده من هذا العيب كما في الاستحسان الرد  
 وعلى جبايه لو امتنع عن الامر قبل ذلك وتحتل على عدم الاحتياط  
 اذا حدث العيب قبل البيع ثبت الرد له الارش ومع العرف الارش  
 ومع السلم بشيئات وان حدث به بعد البيع سقط الرد الا في  
 الحيوان في الثلثة ما لم يقرب او العيب الثلثة السنة ولا يثبت  
 الارش فيما حدث فيه القبض مطلقا الا في الحيوان وان حدث  
 قبل القبض قال الشيخ لا الارش واختاره ابن اوديس والاقرى عند  
 ثبوته ولو قبض بغيره حدث في الالة عيب كان للمك كذلك فيما  
 يقبض ولو ذهب الباع المشتري الثمن بعد قبضه وحده للثمن  
 بالمبيع عيبا كان له الرد واستحقاق مثل الثمن او قيمة لان الثمن  
 على اليه بغير الوجه الذي يرد اليه بالرد ولم الارش ان اختاره  
 بلوقى لاثنيين يتسكك هذا العبد بالثمن فبانه احدهما ثبتت بصفته  
 بخمس اتم لم ينفذ لعدم سبطا بقة الحجاب وكذا الرقبة ثبتت نصف  
 كل واحد منها بنصف الثمن او قبلت نصف احد المدينين بحصة  
 من الثمن ولو مات جنتك عدس بالثمن هذا العبد مثل وهذا الاخر



من قبيل احد هاتين ثمة لم يصح انما لو قلنا هذا من قبيل  
وهذا من الاخر فنبطل احد هاتين ثمة ما يصح **سعد**  
**الشيخ** مع المراجعة والمراجعة والتقديم وفيه **سعد** بيع المراجعة  
بما لا يغير كونه ويشترط البيع برأس المال وقد ذكره الصنف والوزن  
احدهما راس المال او قدر الذبح بطل ربح ذكره الصنف والوزن  
مع اختلافهما دون الذبح بالبيع وان كان ولده او غلامه ولا الاخبار  
عن الثمن **سعد** مع المراجعة بالنسبة الى اصل المال ان يقبل ربحا  
مالي ثمة بطل به وبيع كل عشرة واسدس يقبل بطل به ثمة وفيه عشرة  
2 اذا اراد الاخبار بغير الثلثة فان لم يتغير احدهما فيقول  
اشترته بكذا الدوراس مالي فيه كذا او يقيم على او يعلو وان تغيرت  
بان تزيد بنائها لثمن وحق الصنف والتمتع والبيع اجزها لثمن  
من غير زيادة وان كان قد استخدم او اخذ النوا ان اذا عمل  
كمقارنة الثوب فكم راس مالي فيه كذا او عملت فيه بكذا فان عمل  
بالحق مع ضمها الى الثمن بشرط ان يقبل بطل بطل او يعلو ولا يهرزان  
بغيره اشترته بكذا او يزيد المهرج وان نقصت بهرض او جناية او غير  
ذلك او تلفت بعض اجزها لثمن لوطهر البعب ما اخذوا منه استط من  
راس المال اجزها لثمن فيقول راس مالي كذا او تقوم على بطل او لا

سعد

اشترته بكذا او لو اخبر بالمال فيقول اشترته بكذا او استعبدت  
اشترته كذا اذ لا يوجب على العبد ما اخذ من الحياطة لم يوجب وضعا  
ولو قيل بوجوبه كان وجهه لو جنى العبد ففداه المشتري لم يلحق الفداء  
بالجنس وكذا لا يجزى بما يملك في الصنف او بغيره بغيره ولا يغير  
من الا دوية والمودنة والكسوة لو اخبر بصورة الحياطة ولو لم يملك  
ميتك بما قام على استحقاق الثمن ما بذل له الدلالة والكيل ولا اجر الميت  
ان لم يأت ملكه ولو حلف البائع بغير الثمن على المشتري او اشترطه  
ما كان بغيره بغيره او لم يملكه ولو كان في مدة الحياطة اجزها لثمن  
ايضا لا يوجب من احدهما للاخر ولا يكون عوضا وقيل الشيخ المحقق  
بالفقد فيغيرها بالاقص مع استقاط البعض مما الزايد مع الضميمة وليس  
يجوز ولو تغيرت بغيرها ومنها بان رخصت او غلت اجزها لثمن لا غير  
ولو تولى راس المال ثمة واما بغير عشرة بان تعين بطل او  
ان كان البيع صحيحا ويختص المشتري بين الرد ولا اخذ ببيع  
الثلث وبيع مائة وعشرة وقيل يكون للمشتري الرجوع على البائع  
بما زاد من راس المال وموعلة وحقتها من البيع او وورده  
بغيره لثمن لسع وتعين وقوله الشيخ رحمه الله محققا لثمن الحياطة  
المشتري لثمن الحياطة في الاخبار الثابتة ويعلق غرضه بالثمن الثابتين

وكذا لو اشتراه الى السنة فاجزها لثمنه الى بقيةها وكذا يتغير المشتري  
لو اتبعه بدينار فاجزها لثمنه بدينار او بالعكس وان كان قد اشتراه  
بعض فاجزها لثمنه ببقية او بالعكس وبما اشبه ذلك في الرد  
ولا اخذ ما دفع المقدم عليه وكلما قلنا ان يجب الاخبار في المراجعة  
للمنفصل فيغير المشتري بين الرد ولا اخذ ما اشتراه به ولا يبيع البيع  
فاسد او لما اشترى لا يباشر فيه فلهما زيادة ورجوع ما اشتري  
احدهما انصيب صاحبه اجزها لثمنه اجزها لثمنه ببيع المباداة  
اجزها لثمنه المراجعة ويجوز بطل البيع والتولية وكذا يجب الاخبار في المباداة  
كما يجب في المراجعة لثمنه المشتري في الغلط بالاجاز حكم عليه  
اقام بطله بالزايد عن اخباره لم يبيع على ما قلنا وان ادعى الغلط  
لوا اقامها على المشتري بالقراره بالعلم بالغلط ما تسع ولو طلب  
المشتري من البائع الخلف على عدم العلم بالزيادة وقت البيع كان  
له ذلك فان حلف قض عليه وان حلف تغير المشتري بين الاخذ  
بالزيادة على شكله النسخ ولو قيل ان الزيادة لا يلحق المقدم  
البائع كان وجهه هذا يلزم مع القبول فبطل الزيادة من الرجوع  
الوجه ذلك ان ثبت الرجوع الى الثمن شل ان يقول ببيع كل عشرة  
ورده ولو قال ببيع عشرة ولا غير لم يثبت ولو اخذها بالزايد وبقيته

والقول في الاخبار  
في الزيادة كما في المراجعة

كلا لكونه خالفا او كونه اذ غير ذلك وعدم لانه رقيق قليل لا يزيد ولا جاز  
البائع عندنا والبقاء على ما قواه الشيخ لانه باع برأسه وحقت  
من البيع واذا احتار المشتري الرد كان له مع قبضه الصنف ولو هلك  
او نقص لم يكن له الرد قال الشيخ وله الرجوع بالنقصان وبما على  
ما قواه ولا يفرق بين البع اشترته بمانه وعشرة لم يقبل منه وان ادعى  
الغلط ولم يعرف باعياه الصدق وان اقام بطله لم يبيع وليس له خلا  
المشتري الا ان يدعي عليه العلم ولو كان يملك في قد اشترى مائة وعشرة  
واقام البطل قبل قال الشيخ ولو قلنا لا يقبل كان قد باع بطله  
ثم اشترى مائة جاز اذا اشترى ان كان من وقضها ويكن مائة  
فلو باع غلام المحرقة ثم اشترى مائة من غير شرط بطل زايدها ان  
يجزها الزايد ان لم يكن شرط الاعادة والا فلا وكذا لو باع على اية او  
اينة او من لا يقبل منها ثم اشترى مائة من غير شرط بطل وكذا  
لو اشترى مائة مائة لو اشترى مائة بالمشترى ثم باع بغيره ثم اشترى  
بعشر جاز ان يجزها لثمنه على وجهه وان يجزها لثمنه بغيره من  
غيره بان لو اشترى مائة الى سنة ثم باعها بغيره حاله من غير  
بيان للشيخ قال ان احدهما ان يكون للمشتري من الاجل مثل مال والنا  
بغيره من النسخ والاخذ ما وقع عليه المقدم لا وبولا قوله عسدي

سعد



من البيع لم يكن للمبايع خيار وكذا الواسطة الزيادة عن المشتري  
 في المشتري شيئين صفقة لم يبع احدهما امر اجتهاد تأيلا واختلافا  
 فكمها او قطعت الثمن عليها بالسوية وبيع خيا بها الا ان يبيع للمحال  
 وكذا الواسطة ان كان شيئا صفقة واقصاه لم يكن لاحدهما بيع  
 فبقيته امر اجتهاد الاميد اعلام المشتري بالمحال فالتاخر اجزاء او  
 لو قسم التاجر متاعا على الواسطة في معلوم وقاد له منه فارتدت  
 على راس المال من ذلك والقيمة في البيع جازة وان لم يوجب البيع فان  
 باع الواسطة بزيادة كان له وان باع براس المال لم يكن له على التاجر  
 شيء وان باع باقل ضمن تمام ما قسم عليه ولو زاد المتاع ولم يبيع لم يكن  
 للتاجر الا امتناع من قبوله وليس للواسطة ان يبيع من اجتهاد ولا يكون انقل  
 على القيمة في الشراء والوجه ان الزيادة قد لصاحب المتاع وله الاجرة و  
 كذا لو باع براس المال وان باع باقل بطل البيع قال الشيخ ولو قسم  
 الواسطة للتاجر بغير ثمن في هذا المتاع وارجع على فيه كذا فتصل التاجر  
 ذلك غير ان لم يوجب البيع ولا ضمن براس الثمن ثم باع الواسطة بزيادة  
 على راس المال والثن كان ذلك للتاجر وله اجرة المثل لا اكثر من ذلك  
 ولو كان قد ضمن الثمن كان له ما زاد على ذلك من البيع ولم يكن للتاجر  
 في المواقف اكثر من راس المال الذي قسم **يجب** ذكر الصرف والوزن في كل

الطلاق

اشترى هذا المتاع وازيد شيئا فاشترى لم يلزم الامر اخذ  
 لو اخذ من تاجرا بالاشترى به متاعا يصلح له ثم خا به الى التاجر  
 فاشترى منه لم يكن بربا سدا اذ كان قد سلب في الشراء ولا يجبر  
 التاجر على بيعه اياه ولو كان اشتراه لنفسه ثم قد مال التاجر كان  
 للمتاع له السبيل للتابع عليه وللتاجر مثل ماله لا يجوز بيع المتاع  
 في اعداء التاجر وتجره بحدوده الا ان يكون له بائنا في نفسه على  
 صحة للمتاع في الوفاء واذا رده فبحر فيه حيث شاذ او جذا وصحت  
 لزمه ولا كان له الفسخ **لو** لم يرضه بشراء متاع له يستند من عند التاجر  
 عند فاشترى الماسد ولقد عرفت ثم سرق المتاع او هلك كان من  
 مال المهر دون المتاع **المسألة** في بيع التاجر  
**يجب** ان يجوز بيع الثمن بتبطلها وبدو الصلاح عا سوا اكثر  
 بشرط النطق او التيقن من قدره ومنضمه الى غيره هاو لم يبد صلاحها  
 قبل بيعها الى غيره ها او يباع اشهر من عام واحد او بشرط النطق  
 بتبطل لو خلا عن هذه وقيل يجوز وبطل لا قومي ولو باعها  
 قبل الظهور عا منصرفه وبطل قول واحد ولو باعها كذلك فخلين  
 او منضمه فالرجوع والوقوف عند باين يبيعها على ذلك الاصل الاجنبي  
**لو** باعها قبل نطقه والصحة بشرط النطق فتركها حتى يرد لغيرها

مع الاختلاف في بيع المواضعة حالها ان يبيع براس المهر ويبيع براس  
 المال بوضعية كذا او لوقاي بوضعية درهم من كل عشرة كان مكرها  
 ويبيع ويخرج من كل عشرة درهما ولو قاي الفين مائة ويقتل بوضعية  
 من كل عشرة لونه تسعون ويكون المظعشرة وقيل تسعة وجزء من احد  
 جزء من درهم فيكون الثمن احد وتسعين الا جزء من احد عشر من  
 درهم وقواه الشيخ لان عقد الناب هنا في عشرة الثمن ان يضيف  
 الوضعية الى راس المال ثم يظهر قد رهاقا اجتمع فاستطاع من راس المال  
 وهو الثمن فاذا قال راس المال عشرون بيتك به مواضعة الشراء  
 ودرهمان ويصف فيضيف الى العشرين خمسة فيصير خمسة وعشرين و  
 قد اوضحنا في راس المال فاستطاع من عشرين فيض خمسة عشر ثم جيل الشيخ  
 الذي اختارناه اقوى لانه اذا قال مواضعة كل عشرة واحد اضاف  
 المواضعة الى راس المال فيخلف منه عشرة فيكون تسعون ولو كان  
 درهم لكل عشرة كانت الرضعية من كل احد عشر درهما او رهاقا لو  
 اشترى نصف سلعة بشرية وارحاضها بغير ثمن ثم باعها مائة  
 بثلث واحد منها وبينها نصفان وكذا امر اجتهاد او مواضعة او بولية ولا  
 يفسد على راس المال لو جهل راس المال في المراجعة او المواضعة او التوبة  
 او احدها او جهل او احدها قدس البيع او العينة بطل البيع لو كان

وعلى قول من قبل  
 يبيع بوضعية

لم يبطل البيع وهذا بشرط كان في الزيادة منع المحال منه ووجوب  
 الثمن للمشتري وعليا جرم التيقن وعند الجمهور يحتمل ان يفسد  
 في ملكها لان المشتري سلب الثمن والمبايع مال لا اصل وبسبب  
 الزيادة والزيادة ما بين قيمتها حين الشراء او قيمتها يوم اخذ  
 ويحتمل ما بين قيمتها قبل بدو الصلاح وقيمتها بعد لان الثمن  
 قبل بدو الصلاح للمشتري بتمامه لاحتمال المبيع فيها ولا يبطل البيع  
 لو قد تأخر وقت الشراء اذا باعها بعد بدو الصلاح صح بطل  
 القطع والتيقن مطلقا الشراء والخل في الحكم سواء **ولو** الصلاح  
 في الخل فغير لونه من الخضرة الى الحمر او الصفرة وفيما وردنا في  
 ورده عنه وفي الكرم انقضاء المحرم وان كان غير ذلك فيس معلق  
 ويشاهد ولا اعتبار في ذلك بطلوع الثمن ولا يشترط تناسل  
**لو** ابدى صلاح بعض الثمن جازا في البيع سواء كان نوع ذلك  
 للحيث ومن غير نوعه ولو ادرك ثمنه بستان دون اخرجها فيها  
 مجا وبها او تباعدا واختار الشيخ رحمه الله عدم الجواز ولو لم يجز  
**في** لا يجوز بيع الخضرة كالنشاء والحياء وشبهها قبل ظهورها  
 صور بعد اذ انتقدت لقطعة واحدة ولقطعة منقوعة عن اصلها  
 ومنقوعة ويجوز بيع اصول هذه البقول الملتصقة بغيرها من غير



شرط القطع والتبعية والواظف بالوجه وجب التبعية الى وقت  
الحصاد لم يقطع الفصيل فيجب على المشتري حينئذ قطع ولو شرط  
القطع ولم يقطع فخير البائع بين قطعه وبقائه وعلى المشتري اخرج  
مثل الارض والركوة ان بلغ الثواب هذا اذا كانت الارض مزرعة  
وان كانت خراجه فلي للمشتري المزارع فلهما البيع وان ادري في  
قطر ولما اطلق او شرط التبعية وجب على البائع ايثاره الى وقت  
الحصاد ولا اخرج يجوز بيع الحطب وان لم يقطع بعد ومنه ابن الجني  
ولا فرق بين ان يبيع قبل يدو الصلاح بشرط القطع او بشرط التبعية  
في المزارع ولو باعه قبل يدو الصلاح مع الارض جاز اجماعا وكذا اخرج  
سفره في المالك الارض وغيره على الاقوال لو باع صاحب الارض  
نصفه او جزءا على صاحب النزع نصف مزرعة جاز ولو شرط البيع  
قطع جميع النزع فالأقرب الصحة ولا يلزم العناء بالشرط لو باع البذر  
قبل حرقه لم يبيع وان علم فقدان وكذا الحرج وابعه البذر ولو  
باع مع الارض مع وان لم يخرجه بعد ولو باع المقصود من شجرة  
كالخوخ لم يبيع حقا بقطع وشاهد ولو كان الظاهر بقصد ما كان البذر  
فالوجه حيانه سفره اوسع اصوله وكذا لو كان مضمنا المقصود من  
على اشكالا يجوز بيع الحطب واللوز واللباقلا لاخصر وقشيره

سبقت  
او حظه

بشرط

سواء كان مقطوعا او في شجره وكذا يجوز بيع الحطب في سبيله  
لو باع الاصول بعد انعقاد الثمرة لم يملكه البيع الا ان يشترطها  
للمشتري ويجوز على المشتري التبعية الى اء ان اخذ في الحراثة ولو  
باع الثمرة جاز ان يستثنى ارضا لا سلمة ولا فرق بين البتان  
والخلة الواحدة او الشجرة ويجوز ان يستثنى شجرة ثمرية بغيرها او  
شجرات باعياها او نخلات او نخيلات معينة ولو استثنى ارضا لا سلمة  
ولم يبين للبائع ان كان اكثر من واحد ويجوز ان يستثنى جزءا  
مسلمة الشجرة كالثلث ولو كان مجهول لم يبيع ولو باع ففقد اصلها  
واستثنى منه ارضا لا سلمة او جزءا مسلمة او جزءا لا سلمة من  
هذه الصبغة ففقد الاصل كما صح ايضا ولو قال يمتل هذه الثمرة  
اربعة كرام لا يمتدد وبيع منه لانه يمتل بمتل ثلثه ارباعها بارة  
ولو قال الامانيا وبيدها لم يبيع ولو استثنى من الميمان جزءا  
مسلمة ما عدا جاز ولو باع قطيعة واستثنى شاة معينة مع البيع  
وكذا لو استثنى جزءا مسلمة او جزءا لا سلمة ولو كان مجهول لم يبيع ولو  
كان ثاكولا فاستثنى الداس او الجبلد فليس في ذلك ولو استثنى  
الحطب جاز لو استثنى للمشتري للذبح او الخلة بقية الى اوان  
لنظامه يقطع بالجهالة وان وجب له ذلك كما لو باعه دارا او ارضا

سبقت

فقدت او خلت جهوة  
او ارضا لا سلمة  
او جزءا لا سلمة

شأنه استثنائه ثم  
تلف بعض الثمرة

وهو



المدة كالمدة بخلاف ما لو باع الاصل واستثنى الثمن فان المشتري  
لا يجزى له البيع فلو اهل البائع حتى تمت فتمت ولا يقسم  
اثناع البائع كما العبد المقتضى اذا كان مريضا قبل القبض  
وان كان البائع اذا اشترى خلا على ان يقطعه اجزا فاقدر كحق المشتري  
كانت الشجرة له دون صاحب الارض فان كان صاحب الارض من  
قام ببيع وصراة كان له اجرة المثل ويغني التقييد بما في صاحب  
التخلل والوجه وجوب رجوع البائع على المشتري باجره الارض  
لو باع اصل للثمن والارض وبيعه فوق كان الفرق للبائع  
ولو باع اصل للثمن كان الفرق للمشتري **بيع الحاقه** لم يبي  
بيع الزرع بحظ او بغيره لا لاجل الارض ولا لانه اول انسيه وهل  
يشترط كون الحظ من تلك الغلة فالبايع في الحظ لا يتم حتى اذا  
الزراع بحظ من غير الحظ لا يترتب له البيع ولو اذ لم يمتد  
**بيع المزارعة** هو بيع الثمر بغير ثمن او لانه اول انسيه لا لاجل  
تلك الاشياء ويشترط ان يكون الثمن من تلك الثمرة فلا يترتب الثمن  
بغيره من غير الحظ لا لانه يترتب على البيع واستثنى من هذا المزارعة  
وجع الصلح يكون في بيتان غير اوداره يشترى ثمرها صاحب الارض  
او البستان وهذا المشقة التي يجزى عنها ثمنها وان كانت ثمرها حيا

بيع الحاقه

بيع المزارعة

او

او اريد اذ اقل ولا يجوز ان يبيع ثم يحاط به عن ايش من قبل  
واحد ومن رجال في عقد متكررة لم يكن له عدة تخللات في  
عدة مواضع كان يبيعها عن الامن رجل واحد واصله في عقد متكرر  
ولا يشترط في بيع المزارعة ان يكون مربية البائعين في بيع استثنائهم  
الاعداء وان جعل الرجل لغيره ثمة مثله علمها ذلك بل حيث  
استثنى من غيرها واداهما **بيع** انما يجوز في المزارعة بغيرها  
ولا انقص يجب كون الثمن الذي يشترى به سلعا بالكيل ولا يحد  
جزاها وهل يجوز بغيرها طبعا في نظر ولا يشترط طساوه الثمن وقت  
صيرها وتمام التمسك المرفوع **ثنا** يشترط في بيع المزارعة ان يبي  
لا بالنية وهل يشترط التقاضي في المجلس فاكما اشترى من مئة اذ في بعض  
في العمل النفل في الثمن التحلية ولا يشترط طساوه الثمن عند التخلل  
فان تباين اعراف الثمن والمشتري في التخلل فلهما الى المشتري  
ثم يضى الى التمسك الى صاحبها **بيع** يجوز في المزارعة المحتاج الى  
الطهارات والغير سواء كان معه ثمن غير الثمن او لم يكن وسواء باعها  
او بغيرها فمن دخل صاحب المزارعة حاديه او لغيره ولو نكحها  
التمتع بمقتضاها كانت ثمنه الميسر لبيع سواء تم مع الحاجة او غيرها  
وسواء كان الثمن له عند المزارعة **بيع** لا يجوز في المزارعة في غير التخلل

تفاضل

الراس الحيد ولو استثنى ثمن الميزان في الصغر اشكال ولا باس  
باستثناء الحمل المجدول للمدعم واستثنى حذو العبد من  
الزمان وركوب الدابة ساعة معلومة او اياما معلومة **بيع** لا يترتب  
سبب الاسترقاق الحاد واداره ويسمى الرق في عقبة وان ذلك  
الرق ليطبق دار الحرب مملوك بخلاف دار الاسلام ولو ايج الملتقط في دار  
الاسلام فارق بالعبودية حكم عليه وقال ابن ادريس لا يحكم عليه بالرق  
وليس بمعتق كل احد يبيع للرجل ان يملكه عدا احد عن الاباء و  
الامهات والاحداد والحرقات وان علوا ولاداد اولادهم وكوط  
او انا وان تولدوا للحرقات والعمات والعمات وبنات الاخ وبنات  
الاخت وبالجملة النسب ضرمان ذكره انثا فالذكر يملكون عدا  
العرويين وهما الابوان وان علوا ولاداد وان تولدوا لابن و  
ابن الابن وابن البنت وهكذا يملك من عدا اولاد من النعم  
والملك والاخ وغيرهم ولا انثا يبيع ان يملك عدا الحرات عليه  
في النكاح حتى تأسو يدا بالانثى من عدا احد يجوز بغيرها كبت  
النعم وبنات الخال ومعنى عدم ملك مولد انثا استثنى لانه لا اسفا  
انثا فان ملك احدى مولد عتق عليه في الحال وكذا المزارعة يبيع  
ان يملك كل احد عدا لانا وان علوا ولاداد وان تولدوا لوك

مثل العبد وسائر النكاح لو فاقصير هذه الصبر من الثمن او الغلة  
معدة القصر من حبسها سواء لم يبع الا ان يملك المقتلاد وقت العتق  
سواء تباين عند الاعتقاد ولا يترتب لو كانت اخرى من غير الميسر  
**بيع** يجوز لاعد الشريكين ان يقبل حصته شريكه من الثمن بشئ مسلم  
سواء الطاهر او ذلك ليس على وجه البيع لانه يترتب على البيع  
لذا كان لاثنتين خلتان عليهما ثمن فترضا ثمنها معا ثم احدهما  
بثمن الاخرى فان كانا غير متفقين في ثمنها لم يكونا عريتين لم يجز  
لو قال اما احق لك صبر هذه بعشرين صاعا فاما اذ على ثمن  
فعلت انما لم يجر اجلا وكذا لو قال عدت لك او يطبخك فان دأ  
على مائة على وان تنص على الاطبخ ففعلت فاما اذ على كذا  
فان وما تنص على **فصل** في بيع الحيوان وفيه اصول  
الاول فبين بيع بيع وفيه سباحة كل حيوان مملوك يجوز بيعه  
وشراؤه جميعا او باضراة المصلحة النسبة وراستثنى الراس  
او الجوز فان لم يكن للميزان ساء لا يبيع البائع وان كان مأكولا  
قال ابن ادريس يجوز ذلك ويكون له الراس والجلد ويشترط ان  
السيد المرتضى فاكما اشترى يكون شريكا للبياع بتمام الراس والجلد  
وكذا واشترى انثا فاما اذ في شراؤها جميعا وشراؤه احد من

في بيع الحيوان

الركن



الرجل او المرونة احدا من الرضاع الذين لو كانا باعوا  
فما كان البيع صحيحا كالتب وشره ابن ادریس وقوله من اللبنة والوا  
ما كان البيع صحيحا له لو كان كل من الزوجين صاحبا صحيحا  
يطلق النكاح والكا فلا يصح ان يملك المسلم ابتداء ولو كان له مملوكا  
كانا فاسلم المملوك جبر على بيع من المسلم واخذ منه مولاة وكل من اقر  
نفسه بالعبودية حكم عليه ببيع شرط الاقرار وعدم شرطه بالخبرة ولا  
يقتل رجوعه سواء كان اقراره لكا فاسلم ولو اقر الشهود بالخبرة  
لم يملك عليه بالوقت ولو اشترى عبدا انا حتى الحرية لم يقتل الا بالدينه  
وانه اعلم **الفصل الثاني** في احكام الابقاع وفيه  
جاء اذا اشترى حريانا اميا كان او غير ولم يستطع ان يربط له  
للخيار خاصة ثلثة ايام فان حدث فيه عيب بعد العقد وقبل ان ينفق  
تخيير المشتري بين الرد ولا ريب ولو تلف كان من ماله البايع ولو  
ثم تلف ارحدث فيه عيب في الثلثة كان من ماله البايع ايضا لم  
يحدث فيه المشتري حدثا ولو حدث فيه عيب عند المشتري من غير  
جرته لم يستطع حقه من الرد باصل الخيار وفي الاصل نظر  
ولو حدث العيب بعد انقضاء الثلثة بطل الرد بالخيار وبالكسب  
السابق يبيع به المائل منفردا عن الليل ومنظمة البهتان اطلق

مع

لم يدخل الحد ولو اشترى المشتري صح فله سقط قبل القبض وجع المشتري  
بعضه الولد من الثمن بان يتوهم الام حامله ويصنعها ويبيع بنته  
التقادة من الثمن لو قال للمسلم اشتر حريانا بغير شيء مع البيع لهما والتمس  
عليهما فان اذن له في ادا نصيبه جاز ويبرح عليه ولو منع لم يرجع  
ولو تلف المبيع كان بينهما ولا امر الرجوع على الامر باقتد عنه اذا  
اشترى عبدا اذا كان ماله لا يبيع الا ان يشترط المشتري سواء علم  
به او لا وبالشخص فيعتق ولو اشترى مع ماله وكان رغبوا بشرط الخاتمة  
في الحبس او زيادة الثمن او انضمام غيره اليه وان قل **لو قال للمسلم**  
**حريانا بشرط كذا** وشرط ان يرجع له ولا خلاف ان عليه في البيع رده  
الله بخود ذلك ومنه ابن ادریس وهو قوي **لو اراد احد الشريكين**  
**الرد بالعب** والآخر لا رد بشرط كذا فان في الثلثة وان شرطه في  
اختاره ابن ادریس وسن في غير **لو اراد ادا بشرط كذا** وان  
سما اذا اراد ادا بشرط كذا لم يرد له لم يرد له **لو اراد ادا بشرط كذا** ان  
يغيره وان يطعم شيئا من الخلق وان يتصدق عنه بشئ وبكره  
ان يبيع ثمنه في الميزان فانه لا يبيع وان شرط من ولدت من الزنا  
العقد والمالك **لو اراد ادا بشرط كذا** شيئا او ماله مولا اولاد قبل  
يملك فاصل الضمنية وارش للثانية ولما يملك مولا وليس بمستفاد

باعد ماله كان الحكم بتقديم فلو رد السيد للعيب مرد المالا ايضا ولو تلف  
ماله ثم اراده كان بفسخ العقد عند المشتري **لو اراد ادا بشرط كذا**  
جارية ثم عليه وطبها قبل اذ عزم وتبين لها ولها بشرة حتى يبيعها  
بها بحضرة او ختمه واربعين يوما ان كان مثلهما يفتق لم يحضر  
ويجب على البايع استبرأها قبل بيعها بما قلنا ان كان قد وطبها فزوج  
استبرأ البايع بسقط وجوب استبرأ المشتري وكذا يسقط لو اخرجته  
باستبرأها لثلاثين ادریس وكانت لامرأة او كانت صغير لم يمت  
في سن من تحضر وكانت يا شتمه او اصابها ايضا فادى البيع لو ملك  
للجارية بهت وارش او استعظم لم يحضر وطبها لا بعد الاستبرأ ومنه ابن  
ادریس ذلك واقصر وجوب الاستبرأ على عقد البيع لا على وطبها  
للال قبل وقبل معنى اربعين يوما عن ايام وبكره يترك حتى يقع ولو  
وطبها استحب ان يبرأ عنها فان لم يفعل كره البيع ولها وليس يحرم  
ويحتل بغيره لمن يملكه فاسلم المبيع عبد له من فلان على  
ان على خصمه لم يبيع بغيره بهذا الشرط لان الثمن يجب على المشتري  
اجمع ما اشترط بعضه على غيره ملك الثمن والامتن وقاله الميسر يبيع  
لعقده الموه من عندهم وفيه خلاف خلاف ماله لو قلنا ان يترك  
وعلى خصمه او اعاق عبد له وعلى خصمه لانه عرض في ثمنه فذكر

ع

**الفصل الثالث** في البيع **لو قال على جهة القطن** بارة المبيع **لو قال على جهة القطن**  
عند المشتري سواء كانت حرة او تبيح ولا يبره وصنعها وعقدت  
فان جعل ذلك عند من يثق كان جائزا ولو باعها بشرط المواضعة  
صح وكذا لو اطلق ثم اتفقا على المواضعة لوهلاكها وغابت فن ضل  
المشتري ان تبصها والامر البايع والفقهاء من الاستبرأ **لو قال**  
**مع المواضعة** بكرة التقدة بين الاطفال وانها تهم حتى يستنقضي  
ببليغ سبع سنين وقيل بلوغ مدة الرضاع وقبل يحرم المفقدة ولا  
قرب الاول والوجه عدم كراهية التفريق بين الدلد والاصح او  
بين غير من روى الارحام وبينه سواء قرب او بعيد ذكره ان  
ولو فرق بين الام والدلد قبل البيع صح **الفصل الثالث**  
في مباحث من هذا الباب وهي ثمانية اذا اولد جارية ثم طهرها  
الغيبا لبايع اشترى المالك وعلى الراعي عشر قيمتها ان كانت ذكرا  
او نصف العثمان كانت ثيبا وقال ابن ادریس في اشغالها  
ويقتد الولد حرا وعلى الاب قيمة يوم ولدوا جرة مثلهما من ثوبا  
في يده ويبيع على البايع باعقده على له لم يبعه وهو من الرقة  
او على انه يغيره ولم يحصل في مثالبه او البصر او منقصة  
وهو قيمة الولد يبيع با دخل على انه يغيره ومن حصل له في مثالبه



تتبع وهو من المثل في مثل الاستماع او الشراء بصفة عند اخرون  
يرجع للمبيع قيل نعم لان المبيع باع بغير عوض وقيل لا يحصل  
في مقابلة وفيه فرق لا يجوز بيع اموات الا ولادع وجود اولاد من  
الاغ الثمن قبضتهم مع عدم غيرهن ولو مات السيد وخلف ام  
ولد وولد له او اذ اقبلت في نصيب ولدها ودفعت للمال وان  
لم يخلف سواها اعتقت بنصيب لدها واستعت في نصيبه الورثة  
مخوثر الا بسبب الظاهر مع استحقاقهم للسبي وطية بعد  
وان كانت الامم وكذا الحال ما يرد خدم من دار الحرب بغير اذن الام  
مخوثر ملكه في حال الغيبة ومخوثر شراء امه الطفل من وليه يباح  
وطية لمن غيرها هيته وكذا يجوز شراء المالك من الكفار  
اذا اتوا اليهم بالمعوية او ماتت لهم البينة بذلك او كانت  
ابديهم عليهم اذا اشتري من غير عبد ادفع المبيع اشين  
ليختار منها ما يحب احد من المشتري قال الشيخ يرد المبيع  
واسقج نصف الثمن المدفوع ويطلق الابن فان وجد اش  
ورد المصنف وان لم يجد كان العبد بينهما وبور اية ان يكون  
عن الصادق والطريق صنف والرجح ان البيع ان وقع على يد  
من عبيدين بطل وضمن المشتري الابن بقبضته وان وقع على

مرصوفة الذمة مع البيع وضعت بالتلف بالقيمة وله المطالبة  
بالعبد الثابت في الذمة والحادية المشككة اذا وطئها احد من ذوي  
عنه المدح الاشياء والا فبغير نصيبه وتقع الام ويلزمه ان  
كانت اكثر من ثمنها الذي اشترت به الا ان الشئ فله ان يبيع  
والرجح الزام بارش المالكه بعد اسقاط نصيبه خاصة الا ان  
يجب لها فبغير ثمنها يوم الحناية ومن ولد لها يوم سقطت حثا  
بعد اسقاط نصيبه منها المملوك ان اذ كان ما دونين في الحان  
ما شري كل منها ما احب كان العقد السابق فان اتفقا  
قال في النهاية يقع بينهما من حرج اسم كان البيع له ويكون له  
ملكه وقد روي انه اذا اتفقا ان يكون المقدان في حالة  
واحدة وكانا استبها بالطين والاحوط ما قدمناه وابن ابي  
افق بهذا الرواية وهي رواية ابي حنيفة عن الصادق ع  
والرجح عندي صحة البيوعين معا ان كانا وكيلين اذ كانا  
مملوك لمثل الاجزاء العقلان المملوكين مالا حاشيا فاشتمل كل  
منهما صاحب لنفسه وقيل ان العبد يملك فالرجح البطلان  
وفق الشيخ في النهاية يعطى المملوك بعد ذلك فقوله وكان الاخر  
ملكه وكذا ان اشترى بالادان اذا قال مملوك في انسان

لغيره اشترى ولو لم يخل كذا قال الشيخ ان كان للمدرك الحال المتبل ان دفع  
ما شرطه الا فلا يوسن على قاعدته من ان العبد قد ملك فاضل القهرية  
واش الحناية وما يملكه ولا الموه لو كانت حاضرة من زمانا لبيع الولد  
يملك وفيه الصدقة بوقا ولو كانت اختلا فله وطية على كراهية  
ويبيح في السر ومنع ابن ابي حنيفة من وطية بناء على كراهية لغيره  
دفع الى النفا من ثلث جوار المبيع وشرط لم يصف الزوج وبيع اشين واحبل  
الحال كذا قال الشيخ انه دفع ما شرطه في المبيع خاصة والاقتب مع  
اجرة المثل لما اشترى جارية سرقته من ارض الصلح ودعا على المالك  
او ورثته واسترجع الثمن ولم يخلف وارثا استسببت في ثمنها فله المثل  
والرجح دفعها الى المالك ليجتهد على مردها على من سرقته منه لو اعطى  
مادامه في المادون في التجارة ما لا يمتنع عن حجة وفيه ما شقوا المالك  
اباه واهتقه واعطاه في المالك لبيع من صاحبه ثم انتف من المالك  
وورثته الامر ومول الاب فادعى كل منهم شراء الاب بالمعنى الشيخ  
يرد المصنف على مولاه الذي كان عبيد يكون وقا كان ثم اتى المبيع  
اقام البينة له اشترى بالمسلم اليه وان قال المصنف قد حج لم يكن المدة  
لغيره قيل قال الشيخ رحمه الله الوجه ان العقل السيد المادون والعبد  
المتاع السيد المادون وعقده باطل

في السلم وفيه عدة وفصول يقال اسم بالسلف  
وسلف ولا يتصل الفقهاء اسم وان كان جارا او مبيع عوض مرض  
في الونة الى اجل معلوم فحين حاضره في نوع من البيع يتقدم بابتد  
به البيع ويلحق السلم والسلف ويشتق فيه شروط البيع في اجاز  
انقضاء البيع يلحق السلم اشكاله وان كان العكس مطلقا وانما يرد  
وشروط السلف ستة ذكر الحين والوصف والاجل وقبض الثمن  
وقيل التفرقة وتغير السلم فيه بالكيل والوزن ووجوده حاليا  
وقت حلوله **فصل في السلم** المبيع والوصف وفيه  
جاء يجوز لسلف الاعراض منها اذ الخلفاء في الامان وبالممكن  
ولا يجوز لسلف الا بالخلف في مثله وان اختلفا لواحظ ذكر  
الحين بطل السلم وتعين بالمعنى للفظ الدال على الحقيقة كالخلف  
مثلا او لاراد العبد ولذكر الحين واحل بالوصف اعنى التفظ  
المعنى بطل يجب كون السلم فيه ما ينطبق بالصفات التي تختلف  
الاشياء باختلافها بحيث لا يتأثر الناس بمثله في السلم فيصح السلف  
في المسبب والمأزق والرقيق والضر والبراق والحق والكرهية  
الا رضى والبيض والكاذب والجزء واللز واللز والبارق والسرور  
والحموم والاعصاب والياب والاشربة والادوية البسيطة والركبة

في السلم وفيه عدة وفصول

المبيع

قوله



اذا عرفت هذا سألنا ما هو المصنوع والوصف والخصائص  
 والطعام ويجمع للمصنوع ولا يصح فيما لا يضبط وهذا كما سألنا في  
 التي قيل بها كما انما تفرقت والبريد والعتيق والغير وزج والشم طرية  
 وشريم والنفوذ والمجلود البيل المحرط والمقادير الارضين والنفوذ المعوية  
 وما كذا الشيخ لا يجوز ان يكتفى في العذر بجوز في قري قد خرج منه الدقة  
 المركبات ان يميزت اجزائها ويجمع مقصودها كالتياب المنوعة  
 من رطلين وكتان يصنع السلم فيها الثياب فيلحق بكم من مقصود وغيره  
 لصحة المقصود كما لا يخفى في الجبين واللح في الخبز الماء في الخبز يصنع فيها  
 هذا الثالث اعم من المقصود وغيره كالتحيز كالعالية والمعالجين يصنع  
 يصنع السلم فيها ان عطف مقصود هذه الاطعمة الرابع عن مقصود لا يصح  
 فيه كالماء المشرب في اللبن لا يصح فيه لعدم ضبطه يصنع القشيبا  
 من الثياب اذا امكن ضبطه بالوصف في القشيبا كمال اقرب لعدم  
 اعتد على ما بالوصف وهو اذا اقر احد العادة هذا الصفة لا  
 تلزم جواز ان يكتفى في البيل المحرط والثياب لا يجوز السلم فيها  
 ويجوز في عيادتها قبل تحيها لا يجوز السلق في الداء وسوا الاطعمة  
 وكذا لا يجوز في المجلود لثباتها فالورث تحيها قري والصدور  
 تحيها رخص والمجن رقيق صيف فلا يمكن ضبطه في السلق غير اذا

والقشيب

٤

عني العقم وشهد المجلود وبول ليس كالم في الحقيقة قد بينا ان شرط  
 حتى ذكر الوصف والاجزاء واتع على ذكر المجلود او الرداءة وجب  
 ما عدا هذا ذكر الجنس والنوع ما يختلف النوع باختلافه ويجب ان لا  
 المقتضى ان يره تأنيذا ينفذ في غير المتفاديين ولا في الجنس النوع  
 والمجلود ولا يجوز ان يقتصر في الاوصاف بحيث يندرج في كل  
 يندرج في كل النوع اشتراط الاجود في المجلود ولو شرط الا قد ي  
 فالاقرب جواز عدم العقم عن تسليم ما يجب قبوله ويند لكل  
 مذكور على اقل الدركات ولو سلم في ثوب على صفة خرقه اخضرها  
 لم يجز ان كان ثوبا فيصير حاله الوصف لا سلم في جارية ولو لها  
 جارية وكذا جارية واختارها وعنهما وخالتهما في جارية حتى اوشاة  
 كذلك وعذفي في ذلك كله كالحال ما لو سلم في جارية معها ولا  
 واثبات كذلك جاز قضا لا يجوز السلم في المجلود في جارية ولا في جارية  
 ووالا يجوز اذ اعين صنف الماء وقدره بالوزن ما يجب في كل  
 سلم في كاسين اللبن والمجلود او الرداءة ويحقق كل جنس من ذلك  
 بصنات متقنة فيذكر في العذر بهذا النوع من رطلين او مثلي والسلم  
 من بصرية كنية والقدس كبا وروضا والبرمان من اللدث  
 والعتيق واللون من الاسود والاحمر لو كان النسخ واحد اللون

لا يجوز

اسم

التي بالنوع عنه اذا اطلق العتيق اجزله ما يصنف عليه اسم العتيق لم يكن  
 سوسكا والاحشاء لا تشير او لو قال عتيق عالم او عالمين مع ويذكر  
 في الرطب هذه الاوصاف المحدث والعتيق ولا يخلو من الرطب  
 الا انما الرطب كله لا يصف ولا قد بما تارب ان يميز ولا المشع وهو لا  
 يقطر في شجره وكذا البحث في العيب والفاكهة شجرة في البسطة في  
 والنوع او يضاف اربعة المجلود كالتحيز والصلة وقد سألنا في  
 الصنارة والكبار والمحدث او العتيق واللون كالنظم والسمة واليا  
 ولا يحظر ان يقال في خطه صاعا او عالمين وليس شرطها انما  
 للشمع مع شرط المجلود سا كان سلبا من العيب مثل توبس او ما  
 اصابها او عتقت او ما لا يخلو من قدر ان يخلو من قدره وكذا في الحكم  
 في الشمع جميع القطعات من العود والنجس وشبهها يشترط  
 في العمل البيلد كالبسطة والسلبدي واللون كالبياض والصفرة  
 والزمان كالرييح والحار في له المطالبة بكل صنف من الشمع ولو  
 صنف بالمال لم يجز على اخذه لانها تعتبر طرية بشرطه للمصنوع  
 كله ذكر النسخ والبرن والذكورة او الا فنة واللون وزج في النسخ الى  
 قول السيد ان كان شبيها ولم كان كبير يرجع الى قول الضام على شكل  
 ومع الاستنباه يرجع الى اهل الخبرة فيه فخذ بالاعتدال لا بد

ولا المشدخ

في الرقيق من النوع اذا اختلف كالزنجي من هو النوبي وغيره ولا بد من  
 ذكر العدد كالتحيز واليا في يعني ستة اشبار او خمسة ولا يشترط وصف  
 احد الاعضاء لانه ينفذ في جملتها الا في العود فيجوز في العسل  
 ولا يحتاج في الجارية الى ذكر البسطة والمجلود ولو شرط لزم وفي شجرة  
 ذكره الجارية والشجرة اشكال ثم لو ذكرها لزم ولا يجب ذكر جميع الاشكال  
 شجرة من المعاجيل في العتيق فان ذكر لزم قال الشيخ لا يجوز ان  
 يلف في خفي لانه لا ينفذ ولا في الجارية منها ولها صاع ما يقع عليه الاسم  
 وكذا مع من جارية جلي به اذا سلم في الابل يجب ذكر السن مثل بنت  
 لبون او حقة والذكورة او الا فنة والمجلود والريدي واللون الاحمر  
 والاسود والشاح وهو كونه من تاج بني فلان والنسخ مثل تحية او عزة  
 ويجب ذكر بري من العيب وكذا اوصاف اللين كواصفات الابل  
 واما البسطة والمجلود فلا يحتاج اليها فيجعل بدل ذلك نسبتها الى بلد مثل  
 والعقم كالا بل ان كان لها تاج او الا فنة لانه لا يخلو من قدره والمجلود والبرن  
 والعقم النوع فيقول عربيها ويحيي او بر زونة وصان او اعم ولا يجب  
 الشرح في البسطة كانه لثبات كالا عزة والمجلود يذكره السلك النوع  
 كالغيره في البسطة والبرن والصفرة والسن والبرن والطري والمالح  
 والاب في السن من النوع ان يقول من صان او معنا وبشره اللون

والهيك

الشمع

معز

والرعي



من الصفرة والياض والاطلاق في الحديث فلا يحتاج الى شرط ويصح  
 ان يذكر ذلك ويذكر يومه او اسمه لا يلزم اخذ الوقتي منها  
 الا ان يذكر في اللين المريح والنوع ولا يجب ذكر اليوم لان اطلاق  
 يقضي له يوم والوجه انه يصح في اللين المريح مع ضبطه ويذكر في  
 اللين النوع والمريح الرطبة واليبوسة ولو تحدثا او عتقا ويصف  
 البياضات كحما اللين ويذكر اللون والطعم او عدمه **في** يحتاج في ان  
 الى اوصاف ستة النوع من قطن او كتان والبذر والطلح والعرض  
 والصفاء والورقة والغلظ والرقعة والشمرة او الحشمة ولو ذكر  
 الوزن لم يجز ولا يحتاج الى اللطام والمقصود بل يصفى الاطلاق الى  
 الاول وان ذكر المقصور لزم ولو ذكر مستعلا او ملبوسا لم يجز لو قال  
 صبوغا بان كان مما يصح غزله وان كان مما يصح صبوغه  
 قبل لم يجز لعدم الوتراف على النعومة والخشونة ولو اختلف الغزول  
 كما اختلفت الابرشيم مع ان علم قدر كل واحد بان يقول الدال  
 ابرشيم واللين الطن او باللسان لا يشرط غزله امر او مينة  
 ولا شابة رجل ميسر **في** يحتاج في غزله النطن والكتان الى ذكر البذر  
 واللون والغلظ والرقعة والشمرة والحشمة ولو اختلف النطن لم يجز  
 الى الغلظ والرقعة فان شرط شتر من اللين بان كان له حبة ويذكر

اللين

في الابرشيم والبذر واللون والغلظ والرقعة والشمرة والحشمة واللون  
 والطلح والعرض والزمان من الحزينة والربيع والاقرب عدم  
 اشتراط الذكر في الرقة والافزنة فان شرط الافزنة لزم ويجب تسليم  
 نيات البذر وغيره ويذكر في اللين والشعره البذر والصفرة ويضبط  
 اللين بالطلح والعرض والغلظ واستواء الصفرة وما يخلق الشن  
 مع الرضا قطن والكتان والحديد بالنوع والنعومة والخشونة  
 اللون ان كان يخلق يريده الحديد الركون والافزنة فان الذكر  
 اخذ وامضى ويضبط اقدار اللين بالنوع والنعومة والخن او الرقة  
 واليبس بنوع حديد وطوله وعرضه وورقه وغلظه وبلده وقدمه او  
 خروجه ويصف القفصة واللين **في** ذكر في اللين البياض النوع واليبس  
 او الرطبة والطلح والخن فيذكر ما هو بذلك الغلظ المشتمل والخن  
 من طرفة الى طرفة او يكون احد طرفي الغلظ من المشتمل ولم خالي  
 من العتدين العتد والمودق والغلظ واليبس او الرطبة والوزن  
 ويذكر في اللينة البياض النوع واللون والقدرة والوزن والارضية  
 الدور والخن والبذر والنوع واللاينة النوع واللون والقدرة  
 الوزن ويصف الاجرة واللين بموضع القبة واللون والقدرة  
 الشجاعة نحو اللين والوزن واللون والوزن ولا يقبل ما اصابه

الغرض

اللاء وجف والماتعاقم عنده والتمسك بهيط يمثل ذلك ويقبل اللين  
 الذي قد جف ان لم يذهب بعض صفاته في بعض اللون والبذر  
 وان شرط قطعة او قطعتين جاز وان لم يشترط فلان يعطى صفا  
 او كبار المريط الهندى منه ببلده وبالحوال يضبط كل جنس مما يجز  
 السلف فيه بما يختلف به **في** لاسم في شاة يكون صح وكان شرط في  
 النوع لاسم في اللين ولا يلزم تسليم اللين في الصنع بل في خليفها وتسم  
 الشاة من غير لين **في** يذكر في الاولين اللين والافضل من حديد  
 او صفرة النوع كالابرشيم والنعومة والصفرة صفيرها والقدرة والوزن  
 والسكر واليبس ولو تضرعا او صفرا والاحوط ذكر الوزن في  
 الشين لو لم يذكر جاز **في** الكيل والوزن وفيه  
 ستة شايح لا يميز كل كيل او وزن او معدود لا يجوز رسم جرافا  
 ساهما لا ويجوز ان يقدم ميكيا او ابطال معلومة عند الناس  
 فان قدم بآلة مسدين وهم معينه غير معلومة المقدار لم يصح  
 ان كانت معلومة المقدار ومع ولا يشترط الوزن ولا الكيل بل كل  
 المعينة لاسم في كماله وزنا او ما يوزن كمالا في الافضل الجرافا  
 والحبوب كلها ككيل وكذا القمح والربيع والشن والبنديق والطحين والمخ  
 ولا يلزم في البلاء الا اذا وجرز الوزن والكيل في السن والربيع والبن

ويضبط

والعشيق

ولا يجوز التمسك بالحوال والبذر والزمان والبيطخ والسقف لكلها الا وزنا  
 يجب تقدير الوزن في النوع بلا خلاف ولو كان السقف فيه شتر وظهر  
 لشقة وزنه بالقيسة فيوضع فيها ثم يوضع رمل او شبيهه الى ان يثاوب  
 الاول في المنقوص ويوزن الرمل فيكون قدر ذلك كمالا ليس بكيل  
 والوزن ولا مضر ومع ان كان معدودا لا يثبت كفايا كالميزان  
 يجوز التمسك فيه عددا والمثبتين كالزنان لا يجوز رسم عددا  
 بالوزن وكذا ما ليس بمعدود من البيطخ والسقف لا يجوز التمسك  
 في القصب اطمانا ولا في اللطخ حرا ولا في المحزون حرا **في** ويجب  
 كون الثمن شاهدا او مصدقا وصغيرا في المبالاة ويكون للمعلم  
 المتداد ولا يكون شاهدا مع جهالة المتداده **في** الثالث  
 في ثمن الثمن وفيه سالت في ثمن قبل المتدق  
 شرط صحة التمسك ولو تضرعا قبل قبضه بطل سواء كان الناقض  
 شرطا او لم يكن لو قبض بعض الثمن ثم اضرقا قبل قبض  
 الباقية صح التمسك بالقدرة والمقابل للقبض خاصة وبطل  
 لما قابل غير المقبوض خاصة وبطل ما قابل لراشدة التمسك  
 اقباض البض وتاجير البالية بطل في الجميع ولا شرط  
 تعجيل القبض وبيان البالية من دين لا شتر في على الباع

الوزن

و

انذار



لم يستبعد جوازها وابطل الشيخ ما قاله الدين وتايم ابن ابي  
في ذلك وكذا لو شرط ان يكون الثمن باجماع من دين له عليه  
فالوجه المذكور اية وقيل بالبيع لا يبيع دين بمثل **لو عجز**  
التمن مزجج رد ثمنه وكذا ان الثمن متينا بطول العقد  
ولو كان في الزمان فله ابداله في المبيع لو تفرقا ثم علم بالمبيع  
ما لا يفي بالتمن **لو عجز** ولو عجز بعضه رد ثما ما لم يكن ما تقدم  
لكن مع البطالة في التوقي لا يطل في غيره ولو كان المبيع  
من غير جنس الثمن بطال العقد ولو كان من جنسه كان له  
الارضاء او الرده لو خرج الثمن مستحقا وهو مدين بطول العقد  
ولو كان سلقا فله المطالبة ببدله في المبيع ولو تفرقا قبل  
بطال العقد ولو خرج بعضه مستحقا بطول في المستحق خاصة ولو لم  
**مسألة** انما يقع في تعيين الاجل فيه مباحث كثيرة  
كون المسلم يذريا لا يفتقد في العيب لان لفظ التمسك بالدين  
والوجه انقضاءه فيه تبعا بخلاف ما لو قال يبعث بثلثين فانه  
لا يفتقه هبة ولو ارجع لفظ الشراء العقد والوجه انقضاءه  
على ان يبيع تسليم راس المال في المبيع ولا يشترط في المسلم فيه  
كونه موحدا ويصح التمسك بالدين في كل حال بل هو مطلق

نارح

الشافعي

او العذر او عرق وكذا يجوز اذا كان للاجل بغير الاهل بشرط  
معرفة مثل كاذون وشاهد لوقا الى التبرون وكذا في غيرهما  
بمختلف عياد العامين وعيد التطه لا منه يتقدم ويتاخر للمسلم  
لا يملكه ولا يجوز تقليد اهل الزمة فيه **لو عجز** في الحقة او رمضان  
حله او عجز منه ولو كان محله في الحقة وفي رمضان فله البيع  
وربما احتل البطالان لان محله ظاهرا فكان مجهولا ولما كان  
اول الثمن الى اخره صح ولا يكون مشتركا بين المصارف وبين  
النصف الاول او الاخير **يجب** كون السلم فيه عام الرجوع عند  
الحلول لا خلاف فلا يجوز السلم في الفاكه اذا اجل الاجل وقت  
تقدمها وكذا لا يجوز لرجعه لاجل لا يبر ويجوزها فيه كوقت  
اول العنب فيها واخر وقت لا يجوز ان يبيع في ثمره بان يمينه  
او قوته صغيرا لامكان انقطاعه وكذا لا يجوز ان يكون الفاكه  
من اصنافه يمينه او الفاكه من زرع يمينه **ولا يشترط** كون المسلم  
فيه موحدا او وقت السلم الحان السلم وان الشاه في الربط  
**مسألة** انما الاحكام وفيه كذا اذا انقضى تسليم السلم فيه  
عند الحمل بالمعسر او لغيره السلم حتى يموت المدين او لم يتخلل  
تلك السنة تخيرا للمدين الصبر الى ان يوجد في العام المقبل

ط

نارح البطالان ساء ذكر الاجل قبل التقيد ولا **يجب** كون الاجل  
سلوا مضبوطا لا يتطرق اليه الزيادة والنقصان كما السنة والشهر  
واليوم ولا يجوز ان يكون ما يقبل التنازل كالحطاد والجذاق  
ولشرط الخطا وارااد النحل بطول وان اراد وقته وهو معلوم  
صحيح **لا يجب** كون المدة في الاجل بها وقع في الثمن كالشهر وما  
قايه بل يجوز تقديره بغير نصف يوم ولا يتقدر في الكثرة بخلاف  
مجرد اشتراط سنين كثير وقال ابن الميمني لا اختار ان يبيع بالبدل  
ثلاث سنين لثمن النبي عن بيع السنين وما قلناه اولى **اذا اجل**  
لاجل الى شهر كذا انقضى باوله وهو اخر شهر الشهر الذي قبله  
قايه الى يوم كذا اجل باوله يخرج ولتساو كذا سنين كذا مبيع  
تفرق فقلت باولها ولتساو الى ثلثه اشهر كان الى انقضاءها ولو  
قايه شهر كان الى اخره وينصرف اطلاق الاشهر الى الثلاثية والشيء  
انما عده بين الهلالين او اثنين يوافقان في اثنائه الشهر الى  
ثلاثة كذا اشهر بين الهلالين والاشهر بالعدد ثلثين **لو عجز** حله  
كذا او يبيع كذا اجل باوله ويصح التمسك قطعاً اذا كان للاجل معلوما  
بالاهل ومما ان يعلم الوقت يعلم بالهلال كما في الشهر او في  
اواخره او يوم معلوم منه وكذا يجوز الى الفطر والنحر وعاشوراء

فالثمن

كجوز

او يبيع العقد ويبيع الثمن ان كان موجودا او مثله او قيمة ان  
لم يكن مثله ولتضمن البعض وتقدر الباقية تخير الشيخ في الكل  
وفي البعض والرجوع باقيل المبيع من الثمن دين الصبر  
القابل فان دفعه فالرجوع البايع تخيرا يوافقا لاختار المشتري  
اخذ البعض بجميع الثمن سقط خيار البايع وابن ادريس من  
ثبت للمينا والمشتري في الكل والبعض وموطا قالوا سلم الذي  
في حزم او خمر يبرم سلم احدهما قبل القبض بطول البيع سواء كان  
السلم للمشتري او البايع **اذا كان** الثمن شاهدا معلوما المتداول  
لم يجب كونه ما يقسط وصفه فيجوز كون الثمن جوهرة او لؤلؤة  
وما شاكله مع المشاهدة **اذا قال** احدهما السلم في كذا او قال  
في غيره فالتاخير العقد يجوز اسلاف ما يكال فيا كالا او  
يوه ون وما يوه من فيها فيجوز ان يكون راس المال ثانيا  
مخالفا للثمن ان كان روبا والافلا ولو سلم عرضا في عرض موقوف  
رجعات الثمن فاته عند الحل بذلك العرض فالرجع للذمم  
فتوله لانه انما به السلم فيه على صفة ويجوز عدم الرجوع لافضائه  
المكون الثمن بالذمم والاقب الاول وكذا العايم جائز  
صغيرة في كيفية فنسحلولة الاجل صلات بصفة الثمن واخرها







نسبة تخير المالك ايضا لو كان له فيها بقدر ما يدرهم باعها شيئا تلك  
 الدرهم او ما زيد بقدر الخيار له ذلك وكذا لو كان له فيها شيئا يدرهم  
 فباعها بقدر ما يدرهم المالك او ازيد **ولو اختلفت الواسطة** وصار  
 المتاع في الواسطة الاخرى يبيعها كذا وانكر المالك فالقول قول  
 المالك مع البائع عدم البينة فان وحيد المتاع استعاضا عنه وان احدث  
 المشتري فيه ما ينقصه او هلكت عينه تخير صاحبه في الرجوع على من  
 شاء من المشتري والواسطة ببقية اكثرها كانت الى يوم التلغ فان رجع  
 على الواسطة لم يكن للواسطة الرجوع على المشتري وان رجع  
 على المشتري فلا يشتري الرجوع على الواسطة بما اشترى ما لم يحصل له  
 في مقابلته نفع ولا يرجع في الثمن ولو اختلفت القيمة البينة قوله  
 في القيمة **اختلغا في التلغ** فالقول قول المالك مع البين الواسطة  
 امين لا يقضي ما يثبت الا بشكها وتغيرت فلو ادعاه المالك فليد  
 البينة وعلى الواسطة البينة ولو ثبت ضمن القيمة يوم التلغ يوط  
 ولو اختلفت في التلغ فالقول قول العاقد مع البين **ولو قال البع** ولم يتم  
 الثمن فباع ضمن المثل او ازيد لزم ولا خيار للمالك ولو باع ما قل تخير  
 للمالك في التسليم ولا مضاعف وقال الشيخ فيمن الواسطة تمام القيمة وقال  
 ابن ادرين يبطل البيع بها **ولو كان** لا ضمان على الواسطة فيما يفسد  
 على

عليه ظالم بالذات في جودة المال على المشتري وفي جودة المتاع على  
 البائع دون الواسطة فيها وكذا الذرك على البائع لو كان المبيع  
 مستحقا وقال الشيخ كل وكيل باع شيئا مستحقا وصلى الثمن في يد  
 الوكيل فانه يرجع المشتري على الوكيل والوكيل على المكيل وليس عليه  
 الرجوع الواسطة تبايع او بائنا لم يستحق اجره وان اخطأ المالك  
**المقالة الثانية** في بيع المياه والمراعي وفيه رباحتا اذا  
 كان لا تان شرب في هبة فاستغنى عنه جاز له بعه بذهب او بفضة  
 او عتقها او عرس غيرها وكذا ان اخذ المالك من نهر عظيم في سنة  
 يملكها ويأزم عليها مائة ثم استغنى عنه جاز له بعه والمراعي بذلك  
 اخطارة النهر لهذه التفتة اياها مملوكة وسي يعاجل ذلك ذلك  
 مكره بل الافضل ان يطيعه المتاع من غير عرض وهذا البيع هو الظاهر  
 ولا ريب ان الذي من البني من قده عنها فالظن ان جمع نقطة وهي الماء على  
 او كثر والاربع مائة ربيع وهو مائة تقضى البني من مائة مائة وادي **مفهوم**  
 وادي بني قريظة ان يبيح الا على الذي هو اسهل منه للخل الى  
 الكعب ولينوع الى الشراكم يبيع الماء الى من يودونه ثم كذلك  
 يبيع لمن يودونه من يودونه منه **مفهوم** يجوز ان يبيح الانسان  
 الى من يشره في الكلاء اذا كان في ارضه وسقاها ببعده

حتى ولا يجوز بيعه في غيره ذلك قال الشيخ من اشترى غنما لم يجر ان يبيع شاة  
 منها اكثر منه ويعدى الى الباقي ما يفتيها وليس ان يبيع بثلث اشترى او اكثر  
 ويرعى حكم الا ان يحدث فيه حدثا ويكون ذلك ايضا بصفه صاحب  
 الارض فان لم يرض لم يجر ان يبعه ان يبعه غنمه وللعقد جواز البيع بهما  
 اذ ارد ان لم يحدث حدثا فهو له ان يبيع المالك او لا ان يبيع المالك ان يبيع  
 بنفسه فانه يفتقر الى صفاته **من باع غنما** واستثنى منها خلد معينة  
 في وسطها كان له الا لغيرها والمخرج منها وله ما جازها من الارض  
 روي عن الصادق ع انه سئل عن القول على اهل الخراج فقال  
 ثلثه ايام وعرض الشجرة في القرى ما يبعد عن المبيع والاكواك  
 اذا نزلوا القرى قال يشرط عليهم ذلك فيما اشترط عليهم من  
 الدرهم والشجرة وما سوى ذلك فهو من ذلك وليس له ان يخذ  
 منهم شيئا حتى تاسطه وان كان كالمستت ان من نزل تلك الارض  
 او القدية اخذ منه ذلك لا يجوز ان يخذ الا ان من طرقتا للبيان  
 شيئا ولو قدر شرب ولا يجوز ايضا بعه ولا شرا حتى يعلم ان فيه شيئا من  
 الطريق فان اشترى وعلم بعد ذلك ان البائع قد اخذ شيئا من الطريق  
 وجب عليه رد البائع فيه وتخيير بين النسخ والرجوع على البائع بالذات  
 وان لم يقبل لم يكن عليه شيء **ابن ادرين** ان جفرت في ذلك او ساق الفيل

ذلك المتاع فجاز له بيعها كذا او ذواتها لا يجوز بيع جميع الماء ولجفرت  
 في اللوات لا للتقليل لم يملكها واشترى الناس فيها واما المتاع من  
 المياه كالانهار والكبار فانه غير مملوك مالم يقبضه في امان او بركة او موضع  
 ويجوز بيعه بعد التغير لا قبله وكل ما يبيع في ماله فهو له يجوز بيعه  
**المقالة الثالثة** في الاقاقة وفيه رباحتا الا اقله من في  
 حق للتا قدين وغيرهما حواء كان قبل القبض او بعد في  
 ليت سبلا في حقها ولا في حق غيرها فلا يجب بها التفتة يمكن  
 شروطه الا قاله عدم الغزيلة في الثمن والتفتة بل بالثمن فلما قاله  
 بائنا او بائنا بطلت الاقاقة وكان المالك بائنا للمشتري لم  
 يجب رد الثمن **يبيع الاقاقة** في جميع ما ساق له العقد وفي بعضه  
 كان ساقا وغيره اذا اقامه رد الثمن ان كان بائنا ومثله ان كان  
 الفاء وقيمة ان لم يكن مثليا ولر دفع عرضا عنه لم يستبد حواء  
 مع التراضي سواء كان بائنا او الفاء بخلاف ما اقامه بين البين  
 فكل ما يبيع اذا اختلفت ما يبدل الدرهم او الماكس وجب القبض  
 قبل التفرق لانه صرفه ان اخذ عرضا اخر جاز ان تناقشه قبل  
 القبض **لا يستغنى** اجرة الدار الى البيع الاول ولا الكيال ولا الدزان  
 ولا النافذ لا تقايلا بالثمن ببع كل عرص الى مالكه ولو كان المثل



قالوا لو وجدتها وكان للحكم كما قلنا في الشئ ولو اختلفنا في قدر الشئ  
بعد الاقامة قالوا لا يقول قول المشتري مع العين وعدم البيعة ولم اظهر فيها  
كلاما لحدس حتى **كتاب الديون**  
وقالوا وفيه مقاصد **المصدر الاول** في الديون وفيه فصول الاول  
في كراهية الدين وفيه كتابات اربعة لانه شأن الدين مع الاختيار والنية  
قال امير المؤمنين عليه السلام والدين ما يذمونه بالمال وما يهتدون به لليل والليل  
وقضاء في الاخرة وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع قال يقولون  
بالدين من غلبة الدين وغلبة الرجل وبوالدين في كل ذنب  
يكفر القتل في سبيل الله عز وجل الا الدين لا كفارة له الا اذا وهب  
او بعتني صاحبه او بعتني الذي لم يلحقني وفي الصحيح عن مسعدة بن  
وهب قال قال لا يبيع الله امره ذكرا نارا رجل من الانبياء رات  
وعليه دياران فلم يصل اليه النبي ع قال صلى الله عليه وسلم ما علم  
بعض قرابته فقال ابو عبد الله ع ذلك الحق ثم قال ان رسول الله ع مر بهم  
انما فعل ذلك ليشعروا اوليهم وبعضهم على بعض وليلا يستحقوا الدين  
قدرا اضطر الى الدين جازوا ذلك الكراهية فقد روي في الصحيح عن الصادق  
ان رسول الله ع مات وعليه دين وكذا ذلك الحسن والحسين عليهم السلام  
فخرجوا ليكفوا عنه من طلب هذا الدين ثم من جازاه ليعود به على نفسه عيهم

نحوه

ليقوت

عز وجل حافظان يميننا على الاوامر عن امانته ما فترت يمينه عن الاداء  
فصرعه من المدة فبدرنا نفع من يمينه وعن ابي حنيفة النعمان ع قال من  
قال من حبس حتى استسلم وامر يدي ان يطيعه اياه فانه ان اخرج ذلك  
الحق من يدي ان يفتقر كان اسوا قد روي ان يقولون ان يغني عنه  
يجب ذلك الحق ومن وجب عليه الاثم فقد استطاع جازله ان يستدين  
وفيقى الحان لم يجب عليه اولاهم يجب له الاستدانة في كل ما استدان ثم خرج  
من غير قديم وجب له جزيه على قديم وكبره لصاحب الدين التزول  
على المسلمين فان فعل ما يقيم عنده اكثر من ثلثة ايام من لا يحسبوا  
كان يقول الصدقة له افضل من الاستدانة اذ اهدى الدين شيئا  
من الدين لم يكن جزيه فانه يجب له احتياجه من الدين وليس بواجب  
اذا استدان والنجاة الى الحرم لم يجز لصاحب الدين ملازمة فيه  
ولو وجد في الحرم وامر من هو على ما يجب جازا لطلبه فيه يجب على الدين  
تزول الاسراف في النفقة ليقصد منها ولا يجب عليه التبرع مع طاعة  
الدين يجب عليه في جميع ما يملكه اليه عدا او رسكناه وشبابه ونحوه  
وقوت يوم ولية له ولية له **المصدر الثاني**  
في المنع وفيه كتابات في المنع فيه فضل كثير ونواب جزيه وروي في  
افضل من الصدقة بثلثة في الثواب قال رسول الله ص ما من مسلم يرضى  
مسكنا فصار من الاكابر كصدقة من عاكس اليه رايته اسرى على

الاستدانة

المستدين

حرم

فكان من الجاهدين في سبيل الله عز وجل فان غلب عليه فليستون على امر  
عز وجل وعلى رسوله ما يقتضيه عيال فان ات علم نفسه كان على الامام  
فأخذه ما لم يقضه كان عليه زوجه ان ائمه يقول انما الصدقات للفقراء  
والساكنين والمجاهدين عليها المدة ليقضوهم وفي الرواية والناظر في  
سبيل الله وهو فقير سكين منهم لو كان له مال جاز ان يستدين له كونه  
من الغصاة وان كان الاول تركه وكذا الواسطان مع المطالبة وكان  
ولي تقضي عنه جاز ان يستدين ايضا وروي الشيخ رحمه الله عن كرم  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتأكل من عند الشئ  
يتبع به وعليه دين ايظعمه على الحق باقى الله عز وجل الامم فيقضي  
دينه او يتقرض على ظهره في جث الزمان بشيئ للمكاسب او يتقبل  
الصدقة والى يقضي ما عند دينه ولا ياكل امر الى الناس الا وعنده  
ما يودي اليه فغفرهم ان الله يقول ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
الا ان يكون حجارة عن نراضكم ولا يستقرض على ظهوره الا وعنده  
ما له ولو طاق على اوباب الناس وزوجه بالصدقة والفقير الغرم والتميز  
الا يكون له ولي يقضي من بعده ليس من ميت يموت الاحيل الله سبحانه  
له ولا يقيم في عدته ودينه فيقضي فيه وعدته يجب على من استدان  
ان يسدي القضاء مع المدونة روي الشيخ في الصحيح عن ابن رباط قال سمعت ابا  
عبد الله عليه السلام يقول من كان عليه دين فمضى قضاءه كان معصيا

بالحاجة كونه بالصدقة بشرا ثلثها والعرض ثلثها يمشي وروى القاسم  
ع في قوله تعالى لا يجزيكم من اجورهم الا امن امرهم صدقة او  
مصرف او ارضاء بين الناس فتاوى في المعروف الغرض وهو الذي  
عمن اقرض قرضا الى ميرة كان ملكه في ركة وهو في صلاة من الملا  
عليه حتى يقضيه وبموجب بالنسبة الى المرفوض جائز بالنسبة الى المستقرض  
وقد يكره مع المتأول ليس الاقرض بواجب ويجب للمقرض اعلام التزوي  
بحاله - المرفوض عقد يثقل على ايجاب مثل اقرضت ما وقرض  
فيه او اشع به وعليه رد وعرضه انما شبه ذلك على قبول كونه ثلثا او  
ماله على الرضا لما لا يجلب من غير حصر في عبارة ولا يصح الا من جازا المرفوض  
ولا تملك مكنت على ان تزوجه موقوفه ولو تملك ذلك والطلب في  
كونه حرة نظره لو اختلفنا فالجواب ان القول قول الواهب اذا اقرض وجوبا  
اغارة المثل فان شرط في المرفوض الزيادة حرم ولم يند الملك وانه  
شروط زيادة عين او منفعة له وعليه ان يذبح الدين او في الصدقة  
من غير شرط لم يكن له اس مواءا كان المرفوض يقضي ذلك او لا ويقدم لام  
الفاقة في التحريم مقام الشرط ولا فرق في التحريم بين الشرطي والركن  
وعنه يجوز ان يقضه شيئا ويشترط عليه اغارة في ارض اخرى كونه حرة  
لكنه لا يشترط في الفصل بوجوه وان اوسه شيئا او يقضه المرفوض

له ما في الزكوة

ج

٥٢



مرق اضرب جازا ايضا ان يوجع دارة باقل من اجرتها  
 او يتجاوزها اكثر او على ان يهدي له هدية او يعمل له عملا فالوجه  
 القهرم ولو فعل ذلك من غير شرط كان جائزا ولو شرط دينا  
 على القرض او كفيلا به جازا خلافا للشرط دينا على قرض اخر او  
 كفيلا ولو شرط ان يتضمن شيئا وضع ولم يلزم الوعد قال الشيخ رحمه الله  
 اذا اعطاه الفلانة واخذ منه الصلح شرط ذلك او لم يشترط لم يكن  
 له بأس فيه اشكال مع الشرط لا يكره اقراض المعسر فحينئذ  
 فكذا ان البني على ما عود السحر فحينئذ القضاء ولم يكره اقراضه  
 ولو شرط في القرض ان يوفيه انفس مما اقترضه في القهرم اشكال  
 سواء كان ما يجزي فيه الربا ولو شرط المكسر من الصلح او تأجيل  
 المالك لما اشترط وهو القرض **ولو اقترض من رجل نصف دينار**  
 وادفع اليه دينارا صح ما رواه نصفه قضاء ونصفه ودينارا صح ما  
 في صحيحه للقرض الامتناع من قبوله ولو اشترى بالنصف الباقية  
 من الدينار سلمه جازا لان يشترط فيقول اقبيل صح ما يشترط  
 ان اخذ منك نصف الباقية سلمه فالوجه عدم الجواز ولو لم يشترط جازا  
 ولو ترك النصف للاخر ودينه جازا واشتركا فيه فلما زاد كسرهما  
 وان اختلفا لم يجز المشتع على كونه **لو اقترض ائتمت فيه جازا**

اولا

ولا للقرض بل للقرض المطالبة في حاله للقرض الوعد على جازا  
 وليس لاحدهما الامتناع من حق صاحبه ثبت المالك في القرض المقدر  
 والعين وهو عقد لازم من جهة المقرض او المثل ولطلب المقرض  
 العين لم يجز المقرض على دفعها وقول الشيخ في الخلاف فتصنيف فان  
 المقرض المدين سليمة وجب على المقرض القبول وان تيسر لها  
 وان ردّها فاقتره لم يجب سواها كان النصف في عين او نصفه وجزء  
 قبول العين على المقرض في عين المثل اشكال في المقرض المطالبة به  
 بالمعسر في الحال جلة ولو اقترضه بتأريق ولو اجلى المقرض لم  
 يتجلبه وكذا الكل دين حال سواء كان بزيادة فيه او لا وكذا لو كان  
 موصلا على لم يصح تأجيله الى آخر وسواء في ذلك المقرض ويدل  
 المتلف ومثل البيع والاحرج والصدوق وعرض الخلع من حيث له الوفا  
 ويجوز تجليل المجل بالقاط بعضه ولو نزع الدائى **يجوز قرض**  
 المكبل والردون اجماعا وكذا يجوز قرض غيره ما ثبتت في المدة  
 سها وكذا يجوز اقراض غير المثل كالنواحر والمليان وشبهها  
 والشيخ رحمه الله قول المصنف من اقراض ما ليس بمثل ويجوز اقراض  
 الدقيق سواء كان عبدا او له وسواء اقترضه لانه تجزى بها كما  
 لا باب والاخر **ولو اقترض المكبل والردون جازا**

جاز من جهة المقرض  
 علان المقرض والعين

اقترض

وكذا الدق من يكبل بيمينه او يمينه في يمينه عند القابة ولو كانت  
 الدراهم ما يتأمل فيها عددا اشترط تبيين المدة وتبين عدد اوان  
 استقرض وزنا وروزيا وكذا الكل بعد وجوب معرفة عدده وقت الا  
 قراض كل مثل يجب وتضمنه او كان مما يكال او يوزن او لا  
 وهو ارحف او غلا او لا ولو قلنا المثل في القهرم يوم تقضى  
 المثل ولو لم يكن مثليا وجب رد القهرم يوم الاقراض الخبز عددا  
 او وزنا فان استقرض عددا وعددا وان استقرض وزنا ورو  
 كذلك ولو شران يعطيه اشرا اذ جود حرم ولو كان لجماعة ما فاعا  
 خراج بعضهم ان يتر في غيرهم منهم ما استقرض من نوبة غير ليد عليه  
 في يوم نوبته لم يكن به بأس **لو استقرض من يتفق عليه عتق نفسه**  
 ولو استقرض من جاز له وطيبا بعد الاستبراء ان وجب له عتق نفسه  
 غير ما اقترضه الفالي فيسلك شيرا سلبا جازا ولو كان له عليه  
 حطة فاقترضه ما يشترى به حطة ويوفيه اياها جازا ايضا ولو  
 اراد ان يبعث ثمنه لملكه فاقترضه ربحا على ان ييدفها له عليه  
 جازا ولو اقترض الحارة ما يشترى به طاعة فيعمل في ارضه او يذرا يخدم  
 من غير شرط جازا لو اقترض من غيره دراهم واشترى بها منسطة  
 فطلعت زينة فالتم البيع ولا يرجع عليه شي ان وقع الشراء بالعين

ولو اختلفا في القيمة  
 فالقول بالاعاد  
 يجوز اقراض

مخرج

وكان البايع عالما بالبيع ولو باعه بدراهم في الذمة ثم قبض هذه  
 عوضها ولم يعلم بالبيع وجب له دراهم خالية من عيب ويروى هذه  
 على المشتري ويردها المشتري عليه وما من العتق وبيع الثمن  
 في الذمة سليما ولو حبسها على البايع وفأمن العتق ودفع الثمن جيدا  
 جازا **ولو اقترضه وقال اذا امت فانت في حالي** كان وصية ولو قال ان  
 مت فانت في حالي لم يقع **ولو اقترضت من بائة عدد او الدين** رد  
 جازا اذا كانت لا يثبت في مكان الا بالدين وكذا لو كانت تفتين  
 بدينها ولو قال **اقترض من لي من فلان مائة وثلث عشرة فلا بأس**  
 حيا على البايع ولو قال اكل عفي وذلك الف قيل لم يجز لان الكيل  
 يلزم الدين ويجب على المكمل عنه قضاءه مع الا ان كان القرض  
 ومع العتق يكون جازا للتمتع **لو استقرض دراهم ربحا عليه**  
 به شها في الدين والصقة ولا يرد هاتيك تحالف كذا القرض  
 ولو سطت تلك الدراهم وجازا من غير ما لم يكن عليه الا الدوام  
 التي اقترضها او شها ببيعة الوقت الذي اقترضه فيه كذا قال الشيخ  
 وهو رواية صحيحة ولا يجب على المقرض رد المثل الحادث وفي رواية  
 صفيقة السند عن الرضى ان عليه دراهم يحوز بين الناس كما ان  
 ما يفتق بين الناس وبيع الشيخ بينهما ما يخذله ما يفتق بين الناس







ويستعمل بالبيع **المفصل الثاني** في الرهن وفيه فصول **الاول**  
في الرهن وفيه ينقسم **جاء** الرهن لغة الثبوت والدوام وقيل  
هو المبيع وقيل سحابة كل امره بالكسب رهن وفي الشرع عبارة عن  
المال الذي يحل ويثقب بالدين ليست في من ثمة ان ثقله استيفائه  
من هو عليه فقالت هفت النبي فهو رهن وقيل ان اوهنت لغة  
ايضا رهنين خاين بالنفس والاحاج فانه رهن مقبوضه  
رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند يهودي اشترى منه طائفا **جاء** الرهن  
جاء في الشرع للمضمر وذكر السفة الا يخرج مخرج الفاعل اذا قلنا  
عدم الكا في الشرع ولا يشترط ايضا عدم الكا في اعادة الرهن  
غير واجب والمضمر في الآية الارشاد لا الاخر **جاء** الرهن عقد متيق  
الى الاجاب هو كل لفظ لا رهن كقولك رهنك او هذا  
وثيق عندك اما استيفاء منه ذلك ويقصر الى القول **جاء** الرهن لفظ الدال  
على الرهن كقوله قتلته واستبهم ولو عجز عن الدفع كقتل الاشاع  
الدالة عليهم وان كانت كناية وعقد الرهن لان من جهة الواهن  
ولما بين من جهة المرمين **جاء** الرهن الرهن لا يحجب والعقود  
ولا يقتصر الى القبض وهو احد قول الشيخ وفي الاخر يقتصر اليه وهو  
الاحتيا وان لم يثبت وكذا انهم بالاجاب والعقود وان لم يكن ميلا

الرهن

الرهن

كلمة

او موزنا ويصح الرهن على تسليمه بوجه العقد والتبعية على قول الشيخ  
اذا لم يقض من غير اذن الراهن لم ينعقد وكذا لو اذن في قبضه ثم  
رجع قبله كذا الوجه في دفعه عليه وامر قبيل القبض وليس استرداد  
القبض شرط ولو عاد الى الراهن او تصرف فيه لم يخرج عن الرهن  
ولو رهن ما يوزن يد المرمين لزم ولو كان عتبا ولو رهن غايبا لم  
يصير رهنا حتى يحضر المرمين او القاييم مقامه ويتبين الرهن ولو  
اقر به الراهن بالاقباض حكم به عليه مع اشياء علم الكذب ولو رجع  
لم يقبل وجوبه ولو ادعى المواقات على الاشياء بالاقباض لو تمت  
له اليقين الا ان شهد اليقين بالاقباض لا بالاشياء ثم لو شهد  
بالاقباض فقط لم اقبل بيمينه **جاء** اذا كان عليه ديون على  
غير الرهن وجب الحكم عليه لاحل العزاء وجب تسليم الرهن الى من  
رهنه عنه قبل الحجر وعلى قول الشيخ ليس له ذلك اذ لم يبق القبض  
**جاء** الرهن للشاع جازية كما لم تقم ويتضمن المرمين كما يقتض **جاء**  
ولو كان دارلين شريكين وزهين احداهما فيمين بيمينه  
جا ذوالقبض في الرهن كالتبضع البيع فالرهن لا ينقل كان  
قبضه بالقبض ولو كان له جشريك اقتصر الى اذنه وكذا يقتصر الى  
اذن الشريك في قبض ما ينقل ويجوز ان يقتصر على اقباض المرمين

ع

او ان شريك جاز ويكون الشريك ايماله في القبض فان اتفقا على  
عدل فكذلك ولو تفاهما فاقبلواكم عدلا من جهة قبضه لهما ولو  
كان له شفعة اجمع لا بد له من قبضه من محل الحق ليمكن قبضه ولو  
رهن داروها فيها فكلما بينه وبينها ثم خرج الراهن مع القبض  
ولا يقتصر الى التخليع بعد المخرج **جاء** الرهن شرط واجب  
ان يكون القايض المرمين او وكيله ولا يجوز ان يتصرف المراض  
من نفسه المرمين ولو وكله المرمين فالوجه للوراء ولو رهنه  
دارا فيها فاقبض الراهن فخلو بينه وبين الدار فالوجه صحة التسلیم  
في الدار وكذا لو رهنه داره عليها حل ثم سلم المبيع وكذا لو رهنه  
الحل دون الدابة او معها وسلمها اليه مع القبض **جاء** اذا مات المرمين  
قبل القبض لم ينتفع الرهن وسلم الى الورث وثيقه الى المالك وكذا  
لو مات الراهن قبل القبض عندنا لو جاز المرمين تخير الراهن  
في تسليمه الى وليه ولو جاز قبل الاقباض مع عندنا وعند الشيخ  
في قبض قوله ان كان له امانة فهو رهن وكذا في القبض  
خاذا ولا خلاف كذا لو اذن في القبض ثم خرس ولو اذن الراهن او اذ  
عنه ولم يكن اقبض الرهن ولا سلطه على قبضه كان للمرمين القبض  
ولو تصرف الراهن قبل القبض لم ينعقد الا اذن المرمين عندنا

عند الشرايين للقبض بيع القرض وبطل الرهن سواء كان النقص  
لانا كالهبة غير المقبوضة ولو دفع الام لم يطل الرهن عند المرمين **جاء** كالباع او غيره لازم  
**جاء** لو رهن ما يوزن يد المرمين ودينه او عتبا لزم وان لم يجر من  
عنه القبض فيها ولا يقتصر الى اذن الراهن في القبض سواء كان  
ما يوزن يد المرمين كالعيد والدابة او لا يدول كالثوب والدارب اذا  
اختلفا بعد اتفقا على الاذن في القبض فقال المرمين قبضته  
وقال الراهن لم يقبضه احتمل تقدم قول المرمين مع عينة **جاء** الرهن  
واحتمل وتقدم قول الراهن اذا الاصل عدم القبض واحتمل  
تقدم صاحب اليد فان كان في يد المرمين فالقول قوله في قبضه  
بالاذن لا بعد الرجوع وان كان في يد الراهن فالقول قوله في قبضه  
عدم عده اليه بعد قبض المرمين هذا الحكم لا قطع عندنا لان القبض  
ليس شوطا **المفصل الثالث** في شرائع وفيه **جاء** الرهن  
شرط الرهن ان يكون عينا مملوكا يمكن قبضه ويصح بيعه سواء  
في ذلك المشاء والمنقولة فلا يصح رهن الدين ولا المنفعة كسكنى الدار  
وحصة العبد وقول الشيخ رحمه الله فان رهن الدار فيصرف الى  
المؤجر ليس بيمين بل رهن الدار بطلان للقبض ولو رهن بالملك  
وقت على الحادة المالك ولو رهن بالملك ما لا يملك مضي في ملكه

كالباع او غيره لازم

شروط الرهن







في الرهن بصله وفي بيع المحقق عليه على الرهن اشكال حيث  
منه نصه من الاستيفاء وامكان عدم علمه بالخيانة قبله ومع القول  
بعدم الصانع لو عاد اليه بيع او الفكاك او غيرها فقد اقام فيه  
ومع التضمن يحتمل الرجوع بالاشارة الاقل منه ومن القيمة ولو كل  
الرهن حلف المحقق عليه لا الرهن فان كل لم يحلف الباهن ايضا  
**يد** لو جنى العبد بعد الرهن قدّم قد الحجة عليه ويصح في الخيانة  
ان استقرت ولا يفسدها والباية رهن ولو تدرج البيع  
وكان باء الثمن رهنا ولو ذاه السيد في رهنا كما كان ولو ذاه  
الرهن على ان يكون رهنا باذن الرهن خارج بالذات  
ولا يضمن المهرت بخيانة الرهن ولا يسطر دين المهرت لو بيع  
في الخيانة او ذاه السيد سواء كان بقدر الفداء او اقل او اكثر  
ولو كانت الخيانة بعد اكمال القصاص والاسترقاق  
الى المحقق عليه او رثته ولو جنى قبل مولاه كان للخيار في القصاص  
والاسترقاق الى الجاني عليه او ورثته ولو جنى على مولاه عذبا  
اقص منه ولا يخرج عن الرهانة وليس له المعفو على مال ولو كانت  
مخارجا وتكره لو كانت خطاه لم يكن لمولاه شيء عليه وفي رهنا ولو  
على يريته المالك ثبت لا لا طرقت لم يورث من القصاص او

لا

ان يرهن ماله اذا اقتصر الى الاستدانة مع المصلحة مثل ان يستهين  
عقاره فيحتاج في صلته الاستدانة او يكون له ما يحتاج الى الاتاق  
عليها ويكون بحاجة الى الفقه وكسرة او يحتاج من تلف بضعة  
فيستدين الدار لحفظه ويهرن ما يراه مصلحة له ان يقبض الرهن  
مع المصلحة ايضا ولو رهن الطفل او المحزون لم يصح ولو اجاز الوالد  
اما لعقد الكمال الرهن ثم جنى قبل الاقباض فانه يصح عنده  
لكن شرط الاقباض ولو احيتم حين قبل القبول لم يملك وقد للكم في  
المعص عليه والميت بالانفة في اشتراط اكمال العقل وجواز الرهن  
بين الباهن والمهرت في ذلك ولو اذن من الصبي والمجنون لم ينقد  
وان قبض لاكن يتعل عنها وليها الارتهان والقبض وليس له ان  
ان يملك ماله الا مع القسطة بان يدين ماله احد الاجل ولا  
يحوذله اقراض ماله الا مع خوف المتلف من عرق او حرق او  
منه وما اشبه ذلك ويأخذ عليه الرهن فان عقد رهنا قرض من  
الثمة الملى المذكور لا ينعقد رهنا ايجابا او اقولا ولا يضمن  
عقده ولو ذاه الاكراه فالحاز ما حصل صح في الجور عليه ولو  
لا ينفق رهنه ولو تعبد الجور بعد العقد لزم الرهن وان لم  
يحصل القبض عذرا له اقباضه ومن اشتراط القبض صح

الاذاع في الخطا ان استعيت للباية بجمته والا اطلق ما قابل  
للجاية ولو جنى على مكاتب السيد المشر وطئت المكاتب العقاص  
المنع على مال فان جنى بقتله ثبت السيد القصاص او المنع على ماله  
وكذا ان قيل المكاتب **يد** لو ذاه من رهته فالوجه بطلان الرهن  
قال الشيخ ولو ذاه بقتله بقتله ما كان قويا فان قضى المالك من غير  
الرهن حاصرا وان ما عه فله وان امتنع قصف للمالك الدين من ماله  
ولو لم يكن ماله لم يملك المالك العبد فطلب المديون الرهن مستأجلا  
رهين عند الزبي عبد امي او مصحفا قبل بيعه ويرفع يده منه  
فيوضع عند امين الا وقت الاجل وقيل لا يصح والا قرب اهرته  
رهين الحديث النبي صلى الله عليه واله وكتب الفقه **يد** لو رهن  
مالا يصح اقباضه كالطيرة الهه والاشكة في الماء امكن للجوار  
وكذا البحث في الايت منع والورثين وقيل لم يصح ويجوز ان رهن  
ام الولد اشكال اقباضه الجوار في شره قضاها ولو سوانه مطلقا  
لم يجز بغيرها ما دام ولدها حيا ودين ماسرع اليه الفاء قبل الاجل  
لما كان شرط بيعه ولو لم بشرط قبل بطل وقيل يصح وتخبر عليه  
**الفصل الثالث** في المقتادين ومنه **يد** ما  
يجب فيها كمال العقل وسجاء البصر ويجوز لولي الطفل ان

الاقباض بعد الجور وان كان الرهن مستقما لا يصح من الضمي  
والمجنون والمجور عليه والمكر اقباض الرهن كما لا يصح عقده  
بم المهرت قبضه الجور العقده على الطفل والمجنون حصة الا  
للجور وينقد بصره فاع اقباض المصلحة والمكر منها ان يشترط لفته  
من مال الطفل ويصح عليه فيكون موصيا قبالا وقابضا متبعا  
والوصى والمطامك واسمه لهم الدلائع المصلحة وليس لهم ثوبي  
طرية العقده فلو باع احدى الحقة ثابا لوي ماله نقد امانة ثنية  
واخذ الرهن حازم مع المصلحة من خوف النهيب وعجز من اسية  
الملك لا بد منه ولو باع مائة وعشرين واخذ الرهن صح سواء  
كانت المائة نقد او رهين على العشرين او كان الجمع مائة  
المكاتب يجوز ان يبيع بالدين ويأخذ الرهن مع المصلحة كالمولى  
عليه لا بد منها وكذا العبد الماذون له في الخيانة **يد** يجوز ان  
يكون كل واحد من المقتادين واحدا او اكثر ولو رهن اثنا  
شياء بدين عليها عند رجل صح وكان بمنزلة عقد دين فاذا  
قضا احدها يقبض من الدين او يرى طارث حصة طرف  
الا ان يكون كل واحد رهن حصة على حدة الدين فلا يخلص  
من الرهن الا بالانفا بالبيع واذا طارث حصة احدها الملقا



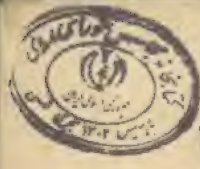
وإذا بقيت مع الرهن لم يجر الأذن الشريك سواء كان ثما  
يتاوي اجزائه كالطعام أو لا كالطعام ولو كان الرهن حرجي  
وظالب في القصة على أن يغير نصيبه في أحد الطرفين كان الرهن  
الامتناع من ذلك ولذا إذا كان الرهن كان للشريك الامتناع  
من ذلك وإذا كان الرهن كان للشريك الامتناع أيضا ولو  
كان الرهن واحدًا عند اثنين كان بمنزلة عقدين أيضا  
ويكون نصيبه رهنا عند أحدهما بحصة والآخر رهنا  
عند الآخر بحصة من الدين فإذا قضى أحدهما أدبته حرج  
نصفه من الرهن وكان له مطالبة المرتين الآخر بالقصة  
**المقالة الثانية** فيما يقع الرهن عليه وفيه ثمانية  
يجوز أخذ الرهن على كل حق ثابت في الزمان يقع استيفاءه  
من الرهن مثل ثمن البيع وأجر الفئارة والمهر وعروض  
الطبع والعرض وأرض الحيازة وقيمة المثلث لا يجوز أخذ  
الرهن على ما ليس ثابت في الزمان سواء حصل سبب العرجية  
كالقيمة قبل النقل أو لا والدية على الماكلة لا يجوز أخذ الرهن  
عليها قبل النقل ولا يجوز مال الحبس يجوز أخذ الرهن عليه  
بعد الرد لا قبله **مقالة الثالثة** يجوز الرهن عليه سواء كان مشروطا

أو مطلقا وإذا فتح المشروط للمرجع قبل الرهن ومنع الشيخ من  
أخذ الرهن على ماله المكتسبة وليس بمعتد **مقالة الرابعة**  
أن كان حيا لم يجر أخذ الرهن على المومن فيقبل النقل  
وإن حصل له أجرة صح **مقالة الخامسة** يجوز أخذ الرهن بالثمن في مرة  
أو أكثر وكذا يجوز أخذه على الجارية ويجوز عقد الرهن  
مبدل الحق ومعه لا يجوز قبل النقل كالرهن على ما يستدين  
على من ما يشترط **مقالة السادسة** لا يجوز الرهن على ما لا يمكن استيفاءه  
من الرهن كالإحاطة المتعلقة بعين المورث من الرهن ومنه  
فيما يمكن كالعمل المطلق فإذا ذهب جازع الرهن واستحار  
غيره بذلك لا يحصل ذلك العمل **مقالة السابعة** يجوز أخذ الرهن على الدار  
مثل الرهن على عهد الثمن واللاجارة وإن خرجا مستحق  
أخذ المشتري من الرهن الثمن وكذا المعصوب يجوز أخذ  
الرهن به وكل ما لا يشبهه من المصدق التي يثبت في العين  
على أشكال **مقالة الثامنة** لو رهن على حق ثم استدان آخر من المرتين  
ثم جمل الرهن على الثاني أيضا صح وكان رهنا عليهما معا  
ولذا إذا شهد أن يشهد بالرهن على الجميع وإن لم يفضل  
ذلك ساءل في الرهن الأول وعقد لهما أو لا وكذا أنه إن جمل

على من ثالث ورابع إلى ما يشاء ولو رهن شيئا على حق ثم رهن  
أخذ على ذلك الحق أيضا لا وكانا جميعا رهين سواء فتح الرهن  
الأول وعقداه عليهما ثانيا أو لا ولو مات وعليه دين مستوجب  
فالأقرب عدم الجواز رهين الوارث لقوله لو رهن شيئا عند  
زيد ثم رهنه عند آخر فإن كان باتفاق المرتين من غير إبطاء  
للأول كان رهنا على المقتين ولم يسل اختيار الأول في الرهن ولا  
وكذا لو لم يسل الأول ولو أذن الأول على أن يكون رهنا عند  
الثاني فخره بأصل رهنية قطعه يجوز أخذ الرهن على الحق  
للأول والرجل بلا خلاف **مقالة العاشرة** لو كان له عليه الف بغير رهن  
فقال المقرض أقضه الف أخرى على أن أدركه شيئا على  
الفين جاز وكذا الرقابة يعني عبدك على أن أدركه شيئا على  
التمن والعرض **المقالة الحادية عشرة** في الشروط  
وفيها أربعة الرهن عقد قابل للشروط الصحيحة دون الكافة  
والشروط فيمكن صيغ لا ينافي مقتضى الرهن فاسد ما الأول مثل  
أن يشترط كون الرهن عبيد المرتين أو عدل أو بغير مقتضى  
مصلحة الدين وهذا القسم لأنم والثاني مثل أن يشترط كونه  
ميتا عند حلول الأجل بالدين وهل يشترط الرهن

الشروط فيه نظير الذي قرأ الشيخ عدم الفناء وهو جاز إذا لم يندلج  
البيع الذي اشترط فيه الرهن ولا يثبت فيه شيئا يسير لو شرط المرتين ما فتح  
الرهن لنفسه فإن كان الرهن على دين لم يجره سواء كان الدين مستقرا  
في الزمان أو قرضا سابقا لكن في الدين المستقر قبل الشرط خاصة دون  
الرهن وفي الزمان المتأخر على التمتع والشرط سار دون الرهن  
ولا فرق بين أن يكون الشارع أعيانا كالنساء المنقول أو مائنة كالمنقول  
وإن كان في بيعه بدين على الدين ويشترط المرتين الشارع لنفسه فإن  
كان مسلمة كفى الدائم مع البيع والرهنين والشرط وإن كانت مجهرية  
بطل البيع لو شرط أن يكون ثمن الرهن رهنا صح ولو لم يشترط لم يندلج  
في الرهن على القول القائلين **مقالة الثانية عشرة** لو شرط الرهين الإبطاء عند الحل  
الإبطاء الرهنان أحدهما يسلح كذا أو بعد محل الحق ويشترط  
ببطل الرهن والوجه في الشرط سواء كان ذلك في عرض أو غير  
من المصدق **مقالة الثالثة عشرة** لو رهن صدوقا ما فيه ولم يسل المرتين المصدق  
بطل الرهن في خاصة وضعه الصدوق وكذا الرقابة وصدق  
الصدوق دون ما فيه والرقابة رهين الصدوق دون ما فيه  
لأن ما فيه فيه خاصة ولم يدخل ما فيه بالوقالة ذهنيك المحرم  
بما فيه في المصلحة خاصة إن كانت مقصودة بالارتقاء وكذا





ولما لم ينصفه لم يصح فيها **الرهن** من غير مضمون ولو شرط الرهن  
 ما على المضمون فطلب الشرط وصح الرهن **إذا رهنه** المضمون مع  
 أنه لم ينصف فيه كان سنيا الدين بطلب البيع والرهن ولا يكون مضمونا  
 في المدة ويكون مضمونا بعد ذلك لأن ما سد كل من الرهن والبيع تصحيح  
 فإن عثر المضمون في مدة الرهن ابرأه وإن كان في مدة البيع كان  
 له فله ما لم ينصف واشتد تخير الرهن بين العقارية أرض وبين أعطى  
 من الغنم وبين مطالبته بالتلف على أن يضمن ما عصى الغنم بالتلف  
 كذا في الحديث النبوي **لو رهن من غنم لم يدخل الغنم إلا بالشرط**  
 وكذا لو كانت غنمه لم يكن موصولة وكذا لو رهنه غنما عليها هو  
 أو ابنها فيها **لو رهن من لم يدخل فيها** إلا بالشرط ولو رهن من حجر  
 أو بناء مع ولا يدخل في الرهن ولا يدخل في الرهن ولو رهن من حجر  
 أو بناء لم يدخل في الرهن الذي يسهل كذا لو كانت سنيا ثم صار منها  
 فدخل في حجره **أثبت الرهن** أو حلا ليل ولا يخبر الرهن على علم  
 أشكال ما قام ثم الإصناف خاصة بالدين حيث دور المات بهام  
 امتناع من النقص **ولو شرط** وحل العقد ثم لفتلنا في بعده ببعض  
 عهد الرهن حكم لمن يشهد له الظاهر ولو احتل الأخران قدم قول الرهن  
 لو دون رهنين وشرط المضمون في المقدار يكون ركبا في بيع

عند الحلالا زوجه النصف سواء كان الرهن حاضرا أو غائبا وكذا  
 لو شرط الوكالة لغيره وليس للرهن من الوكالة ولو مات بطلت دون  
 الوكالة ولو مات الموصي لم يثبت الوكالة إلى الورث **البيع الشرط**  
 لو شرط المبيع وضع الرهن تحت يده كان كذا لو شرط على يده  
 ويكون فيه المصلحة وجب الرهن وكذا لو شرط أن يسهل المصلح عند حله  
 ولا يكون شرطه في الوكالة وهذا للرهن عزل المصلح عن الوكالة  
 الذي قواه البيع في ولاية وكذا البحث في الرهنين لعزل المصلح  
 عن البيع لكن التفهنا قويا مع المصلحة فيستقر المصلح في بيده إلى تجدد  
 إذن الرهنين اما لا ينتقل إلى تجدد يداؤه **لو مات المصلح** فإن انشا  
 على مضمونه عند حله أو خجانه ولا وضعت له المضمون من رهنه  
 ولو كان في يد المضمون مات لم يحس الرهن على تركه في يد الرهن  
 وبه يسهل الحكم مع الشروع عند من يختاره **إذا عين المصلح** جانا  
 وقد لم يجر المصلح وإن اختلفا مع ثمن المثل حاله من نقد  
 البذل فان خالف كان لكل منهما نسخة ويستند المبيع ولو كانت  
 المنة تخير الراهنين في الرجوع على المصلح كما في القيمة فيرجع بها  
 على المشتري وعلى المشتري بالكل فلا يرجع على المصلح ولو كان  
 المنقص فيما ائتمن الناس بمثل مع البيع ولا ضمان ولو زيد فيما



ثمن المثل أو بأشياء الناس بعد التمتع لم يبرح المبيع وإن كان  
 في مدة التمتع فالوجه عدم البيع **إذا باع المصلح** الرهن وقبض  
 كان ضمان الراهنين إلى أن ينفذ المضمون إذا مات الراهنين  
 وكالة العقيلة وتسلم الدارث بالقبض أو بيع الرهن ولو اتفق بينهما نصب  
 الحاكم بأبى يضمن ثمن الدين ولو تلف الثمن في يده واستحق الرهن  
 فزعه الحاكم إلى المستحق من يد المشتري بعد اختلافه ولا ضمان على المصلح  
 فان كان الرهن شرطه في بيع تخير الراهنين في فسخه ويضرب المشتري  
 في تركه الرهن كغيره من الصرا ولا يرجع على المصلح وكذا يرجع  
 المشتري على الراهنين ولو كان حيا دايع الوكيل وقبض الثمن  
 واستحق الرهنين في يد المشتري وكذا الحل وكيل أو قبض واستحق  
 المتبايع مع علم المشتري بالوكالة وليس للمشتري الرجوع على الوكيل  
 ثم يرجع الوكيل على المالك ولو استحق بعد دفع الثمن إلى المضمون  
 يرجع للمشتري على المضمون ولو رده المشتري يبرح على الراهن ولو لم  
 يبرح للمشتري بوكالة المصلح عليه ورجع على الراهن إن اقر ولو  
 اكتمل ما لم يكن مع العدل بنية خلف الراهن **العدل** لا يضمن  
 ما يتلف في يده إلا مع العطل أو التعدي فلو ضاع الثمن منه كان القدر  
 قوله مع البين في عدم التفريط وتبلغ من ضمان الراهنين

ولو ادعى تسليم الثمن إلى الراهن كان العدل قوله الرهنين مع مينة إذا لم  
 يكن للعدل بنية فاحلف الراهنين تخيرا الرجوع على المصلح بأقل إلا  
 مع من القيمة والدين ولا يرجع للمصلح على الراهن وفي الرجوع  
 على الراهن فيبيع الراهن على المصلح إلا أن يكون قد اشترطت  
 فاما اولا ولو باع بدين فثبت إلا أن يداؤه ولو احتلنا فيما باع به  
 يبرح بتمتع البذل سواء كان من جين الدين أو لا سواء وأما قول  
 حدها اولا ولو كانت قد قبلت البيع بأغلبها فانما يبرح باوفا  
 خطا فانما يبرح للمشتري الحق ولو خالفها يبرح بالاسم لا بحرقه إلى الجين  
 الحق فانما يبرح باوفا غيب الحكم **لو تغيرت** حالة المصلح  
 فنقص أو ضعف عن حفظ الرهن اجيب طالب آخره من يده  
 وكذا لو ظهرت عداوة المصالحات أو انقضاء رجل وضع عند  
 ولا وضعت الحكم ولو اختلفنا فيفسخ حكمه بحسب الحكم ما لم يثبت بغيره  
 ولا اقره في يده وكذا لو كان في يد المضمون ما لا يرضى الراهن  
 تخير حكمه ولو مات المصلح لم يكن لورثته إلا ما اقره المصالح  
**في المصلح** رده عليها ويجب قبضه وان امتنع غضب الحاكم أمينا  
 ليس له رده إلى الحاكم قبل رده عليها ورضيت بذلك وكذا يضمن  
 الحاكم وكذا لو ترك المصلح عدا يمين مع وجودها يضمن هو ولا



ولو اشأ ولا حاكم خاتمة وضد عندا مني ولو اشأ مع احداهما فدى الى  
 الاخر صفى هو اياه ولو كانا عاينين والعدل عندهم من وسن غيرهما  
 قبضه للحاكم او من قبضه ولو تندر الحاكم جازا ابداع من ثقة ولو  
 او دعه للثقة وجوز للحاكم صفى ولو لم يكن له عدل لم يجز له التسليم الى  
 الحاكم ولو كان احدهما غايلا لم يسل الى الحاكم الا بغيرها فقلد من  
 العدل متين ولو اخلفنا لم يتل بول احدهما ويوزج من الرهن  
 غير عدلين ولها الساك فان صفى احدهما بالمال الاخر وجه  
 لم يجز وكذا الايجوز ان يفتي الرهين سواء كان مكن القسمة من  
 غير ضرر او من غير ضرر على الرهن في بدل العدل وحب القيمة  
 على الثاني وكانت رهنا ومخطها العدل وليس له بيعها مع المثل  
 كما لو قبض الرهين وجب عليه رده ويحب التسليم الى العدل ولو كان  
 في يد المرتين فتعدي فيه ثم ان التعدي اذ في قرية ثم رده لم  
 ينطق الصان اذا استقرض ذي من سلم رهين عنده فخر  
 لم يصح وان وضعا على يد ذي فان ما بها الذي من ذي وجاهه با  
 الثمن اجبر على قبضه او الا برء ولو جعلت على يد سلم فباعها على ثمن  
 او باعها الذي من سلم لم يجز على ثمن الثمن لو انتقل على وضع  
 على يد عبد لم يصح الا باذن مولاه سواء كان محبلا او لا ولو انتقل

على الوضع عند المحاسب ان كان محبلا والا فلا **لو باع رهنا** بشرط  
 الا رهاه على الثمن جازا اذا كان معلما بالمشاهدة او الصفه  
 كالسلم وان دق المشتري ولا تخير البائع بين البيع والامتناع  
 بغير رهن وكذا يصح بشرط الجليل مع العلم بالاشارة او الامتناع  
 الصفه بان يقول رجل عن نفسه اشكاله ولو اشترى الجليل من الصان  
 تخير البائع في الفسخ والامتناع ولو جازا للمشتري بغير الرهن او الجليل  
 المشتري لم يجز البائع على القبول وان كان من الثمن من قيمة الشئ  
 ولو شرط شيئا من اثنين فاشترى شيئا فالاقب عدم الزوم ولو جازا  
 الجليل او الرهن بطل الرهن وتخير البائع في الفسخ والامتناع ولو شرط  
 رهن احد الاثنين من غير تعيين لم يصح **لو لم شرط رهنا** ولم  
 للمشتري ان يرد **لو شرط كون البيع رهنا على الفسخ** صح الرهن والبيع  
 وقول الشيخ بطل الرهن من الذي يحد كذا الوشرط ان يسل اليه البيع  
 ثم يردده اليه رهنا فانه يصح البيع والرهن معا وقد اشغ بطلان معا  
 حسن **لو رهن الدين بشرط** ان يردده منه الرهن والا جاز  
 غير الاثم قال الشيخ وعندي فيه تردد **المصلح**  
 في الاحكام وبغيره **حاشا** اذا نزع المرتين عند الرهن او نقله  
 او فضا **الراهن الدين** او ابرده المرتين منه بطل الرهن

وكان لانه في يد المرتين لا يجب رده الا مع المطالبة ولو قبض يند  
 الدين او ابرده من بعضه لم ينجح شيء من الرهن وكان جميع  
 محبوسا على باقي الدين وان قل اذ رهن المقتصر منه الضم  
 عند القاصص ولا بد للمدان ان اذ قاله قبض على كل  
 ولو قبض المالك ثم رده الى القاصص رهنا بدم الصان وكذا  
 لو ابرده من الصان من غير قبض ولو باع عليه منتظ الزمان ولو  
 كان في يد عاتية فلا ضمان الا ان يكون العارية مضرة فلا رده  
 الا بالابراء وعلى التعديين ينطق ابتداء المرتين **اذ رهن**  
 متينين قلقت احدهما قبل القبض بطل الرهن فيها خاصة وما  
 الاخر رهنا مع الدين وتخير المرتين ان كان الرهن شرطا  
 في البيع وان كان بعد القبض بطل فيها ايضا وصح في الثانية ولا  
 وليس له المطالبة بالمدفوع اذا اولى جارية خاتمة رهنا فان ظهر بها  
 محال ولو دلت لدون سنة اشهره الاكثر من عشرة اشهرين حيث  
 البولي استقرار الرهن وكان الزل زنا وان كان سنة اشهر الى ثمان  
 عشره كان جزا ولم يخرج الامن من الرهن ولو اقر الراهن بالولي  
 قبل التقدي فان منعنا من رهين ام العبد لم يصح رهينا ولا يفتي  
 ولو كان عبد العبد لم يورث في فناء الرهن والوجه صحيح رها ام

لا يجوز بيعها مادام ان الرهن **الرهن** والمرتين متعارف من القرض  
 في الرهين فليس لكل واحد منهما الضرف ببيع ولا حية ولا حارة ولا  
 سكا ولا وحي ولا غيره ذلك فله في الراهن فله ما سوا ذلك من  
 ذوات الدار لكن لا حديله ولا نمو ولتختلف بوطيه حراكا لا نقصان  
 او الاوصاف صف الارش وحمل رهنا ولو احبها صارت ام ولد ولم يخرج  
 من الرهانة سواء كان وسوا او مسيرا ولكن لا يتبع مادام ان الرهن حيا ولا  
 بالولادة حصن الراهن القسمة يكون رهنا وعلى بيعه القيمة بحسب التلف  
 او حوت الاحوال او اكثر ما كانت منها يند اشكاله ولو تلفت قيمتها كان  
 عليه الارش يكون رهنا مع ولو عرفت بحالها لم يخرج منها مع حيوة ولذا  
 وقيل يجوز سبق حق المرتين فان استعمل الدين القيمة ثبت والام  
 يخرج العاقل الا ان لا يوجد من يشتره المقابل للدين خاصة فان  
 مع متايله الدين انشك الباقية من الرهن فان مات الراهن عتق  
 وكان الباقي رقا للمشتري لا يقيم على الميت ولو رجع الى الراهن  
 لها حكم الاستيلاء او لو طهرها باذن المرتين فانه تعير مع لم يرد  
 يخرج من الرهن ولا يجب عليه ارش ولا قيمة لو تمت وانت بالولادة  
 والرجوع عبد الرطيم لم يبيع ولو رجع قبله وعلم الراهن والحكم كالمولى يات  
 ولو لم يعلم بالحكم كالمولى لم يرجع ولا يجوز للراهن ضرب المولى بالذات



غير الا اذن المرتين وبدونه بفعل العيب والعين ولواذن المرتين  
فلا ضمان لعدايت او تلفت ليس لراهن عني الرهن فان قيل كان  
موقوفاً على اعادة المرتين سواء كان مرسوا او مسواً فان فتحه بطل  
الوقف واستقر الرهن وان اعادة مع العقب فبطل الرهن وليس  
للمطالبة بالعقب ولو اتمت اعادة الرهن فاستقر الرهن فان بيع بطل  
وان ذلك في نفسه العقب حسداً شكاً ولو اعتقه باذن المرتين صح  
وبطل الرهن ولو رجع في الاذن كان بيعاً ما تقدم في رجبه من الاجل  
اما المرتين لو اعتقه بنفسه وان اعادة المال له ولو سبق الاذن  
حالياً لم يرد على الراهن اذن المرتين في الاجل او الاطلاق فالقول  
قول المرتين مع العين وعدم البينة فان خلف كان كالعلم باذن  
ان نكل جرف الراهن وكان كالأذن ولو نكل في خلاف المطالبة  
اشكلا ولو اختلف الراهن ورثة المرتين خلف على السلم ولو  
اختلف المرتين ورثة الراهن خلف المرتين على نفي الاذن او الورثة  
على اعادة عطاء اذا اعترف المرتين بالاذن في العقب وقوله ولادة  
المدة لا القاطم والاستتار ومدة الحمل لم يتبدل ان كان كون الولد  
منه ولا يملك الراهن ولو انكر احد الامرين فالعقب قرض البيع  
ولو طهرها المرتين من غير اذن حليم العلم والولد رقيق للراهن

وعليه

ويجوز سفير على اشكاله ولو ادعى المبيع بالمقرم صدق مع امكانه وسقط  
الحذو لجهة الردحرا وعليه قيمة وقت سعة حيا والمبيع الا كراه  
ايح المطاوعة ولما كانت جاهلة بقت الرهن ايضا والا فرب عدي بغير الشر  
مع المطاوعة وبضعة الشبهة في كل موضع او حيا المبيع فيه ولواذن الراهن  
جاز الوطي ولا حذو لامي رسوا المطاوعة او اكرهه او الولد حر ولا قيمة على  
الاجل وقول الشيخ في الميسر اذا اذن الراهن لم يجر اليه حيا استقرا  
لفظ التخييل ولا يضره ولده المطاوعة ولو ملكها لم يضره ان لم يضره  
اذا اذن المرتين في البيع قبل الاجل مع البيع ولم يجب حيا العين رهن  
الا ان يشترط في الاذن فيبيع البيع ويلزم الشرط ولا يجب التخييل ولو  
قال المرتين لردت باطلاق الاذن ان يكون ثم رهن لم يثبت لا  
قوله ولما اختلفنا في المرتين اذنت بشرط ان يطبق حيا وقال الراهن  
بطلاناً قال الشيخ القوله قول المرتين لان القول قوله في الاصل الا اذا  
فكده في صفته وعدي فيه اشكاله وكذا القول اذنت بشرط حيا العين  
رهن وقال الراهن بطلاناً ولو اذن الراهن للمرتين في البيع قبل  
الاجل لم يجر للمرتين القرض في العين الا بعد الاجل ولو كان سيد  
حله لم يجر لراهن البيع بعد ان يوثق في صفته ولو كان قبله وعليه  
لم يبيع وان لم يسل قال الشيخ الا لا صحة الرجوع وبطلان البيع ولو كان

قوله

مدين رجعي فقال بطل قوله فالقول قول المرتين لو كان الحق حالاً او  
مرجحاً مثل ما اذن المرتين في البيع كان العين رهناً لا ان يقبضه  
او من غير الرهن عداً ثم قال الشيخ بطل التدبير ولو قيل بكونه  
موقوفاً على اذن المرتين كان وجهاً فان انفك قبل موت المولي بقي  
مدينه وان باعد الدين بطل التدبير وان اشع من البيع والرجوع  
في التدبير عليه وان مات وقضى من غير مقتضى الثلث وان لم يبق  
غيره وكان الدين مستقر قابض به وان فضل من قيمة عتق ثلث الناصر  
لوقال المرتين اذنت لرسولك في رهنه بشريه فقال بطل بشرطه  
قول الراهن مع يمينه وعدم البينة ثم الرسول ان صدق الراهن بما  
الصرم الراهن وليس على الرسول ثم وان صدق المرتين وكذا  
ولا يرجع المرتين عليه بشيء ولا يتبدل ثمانية الرسول لاحد من الوقت  
لعتق هذا فقال بطل هذا خرج بالانكسار المرتين عن الراهن وخلف  
الراهن عن الاخر ومن الدين على رهنه وكذا القول اذنت في رهن  
هذا فقال بطل في هذا ولو اقام للرسول يمينه اذنت في رهنه ما الدعاء  
والتي عن رهنه والاخر واما المرتين البينة بالانكسار ثبت الدعاء  
المرتين ولو انكر الاذن للرسول في الرهن فالقول قوله ببيع المبيع ولو  
قال البدهن الثوب اذنت في رهنه وانما رهنيت عندك عندا

قوله وعليه قيمة فالقول قوله الثوب وقوله المرتين في براءته  
اذا حل الحق موجب على الراهن ايها الدين مع المطالبة وان قضاه  
غير الفسخ ولا اطلب بيمينه فان اشترى كان المرتين يمينه ان كان  
وكيلاً ولا دفع امره الى الحاكم والى الحكم حبه وتقريره حتى يبيع يمين  
بنفسه لو جاز للمرتين على عبد الراهن وان لم يكن رهناً كان  
للملك العتاق الا ان يكون للعتاقين القتال وليس له العتق  
على الدسوة ان كان للمعتول قنا او مدياً وام ولد للمولى وان كان  
معه رهنه عند جدي المرتين كان للملك العتاق ايضا وله العتق على  
ما لدان قصر ارش الحناية عن قيمة القتال مع بتدرا الارش يكون  
رهنا عند المرتين المجتبي عليه ولم ير عبد الله في شراء البضائع  
البيع وكان ما في ارش الحناية رهناً عند مرتته وان تساوا او كان  
الارش اكثر بيع البيع وكان الثمن رهناً عند مرتته المجتبي عليه  
ومحتمل انه ينقل الى مخرمتين الحنفية عليه رهناً لينقل من رهن  
مرتته مع عدم راعف في شراءه بالاراد من القيمة ولو كان رهناً عند  
مرتته للباقي فان اخذ الحق ما للحناية هددان فهدد ان شأ  
العتقان وتساوي العتقان قدرا وجبنا في الحناية هدم الا ان  
يكون دين المعتول صح واثبت من دين القتال ان يكون مستقر



ودين القابل عوض شيء يرد عيبا او صدقا فاقبل الدخول ويحتمل نقله  
 وعدمه ومع التمثيل يباع ويكره الدين ايضا استقنا على التيقنة وان انت  
 التيقنة واختلقت الايمان بان يكون قيمة كل منهما مائة دين احدهما مائة  
 والاخر اثنان لم ينقل ان كان دين القابل اكثر والاقل وان انعكس الرض  
 لم ينقل ان كانت قيمة المقتول اكثر وان كانت قيمة القابل اكثر يبيع منه  
 للضمان يكون رهنا بدين الجاني عليه ويقبى الثانية رهنا بدينه ولو اشأ  
 على التيقنة بحبل رهنا بالدينين كما زعموا كان احدا الدينين حولا  
 والاخر حولا لاجل القابل لكل حال فان كان دين المقتول حولا لاجل  
 القابل ليست فيه دين المقتول منه وان يفرق من ذلك رهنا بدينه وان  
 كان دين القابل حولا لاجل واسترخى السجل وان بقي منه شيء كان رهنا  
 بدين المقتول **باب** ايراد العبد بما فيه قصاصا ودية باطل سواء كان مريضا  
 او غير مريض **باب** اداء اجبا للمرهون تخير المصطفى بين اتمائه او رضى للمفاد  
 ويقبى رهنا على حاكم ودين تسليمه يبيع والرهين ح اتمائه بالارض  
 ايضا ويرجع على الواهب ان اذن له وان لم ياذن قال لا يبيع يرجع  
 ايضا وعذبي ينظر **باب** اضرار السيد بعبد المرهون بالمحاربة وكان  
 بالمال عالما لا يضمن المقتول الاثم بالمقتول والمضاربة بقرينة العبد ولكم  
 كما تقدم فان اكرهه فذلك عندنا يتعلق للمضاربة بقرينة العبد ولم

يل

يكن بالشاوان مزاكلك على ما روي من ثبوت الضمان على من يبيع  
 عشرين على اشكال فلو لم يكن مبيعا كان للباقي بالملح والقصاص  
 عليه والمائة ومئة فان كان له غير العبد دفع منه وان لم يكن قال الشيخ  
 الاحوط ان لا يبيع العبد في الحاضر **باب** يجوز ان يبيعه في الغيبة ويكون  
 مضمونا بالقيمة ان تلف او فسخ اعادته او بيع بها وان يبيع ما كان  
 كسوكا له المطالبة بما يبيع به وهل يرجع باعلى القيمة او بالقيمة وقت  
 الاقباض او بالتلف اشكال ولو رجع عن الاذن قبل المقتول يضمن  
 الرهن وان كان مبيعا لم يرجع الرجوع والاقبض جواز اذ فيه الرهن  
 مطلقا الا انه ان عت للحق والقدم والحال والناقل لم يجر  
 للمضاربة الحقة الا ان يرهنه بالادون ولو رهنه بالازيد بطل في الرضا  
 وصح في المادون وفيه على اشكال ولو اذن له في الرضا مريضا او غيره  
 لم يرجع فان رهنه على دين حال اذ كان له المطالبة به كما ولو اذن  
 بالوجهي فالاقبض ان ليس له المطالبة به فكلما قبل الاجل ولو تلف  
 العبد في يد الرهن يضمنه بقرينة اوجبا يبيع في الحاضر رجع صاحبه على  
 الراهن بالقيمة ولو طالب المالك الراهن بملكه ما نتج منك صاحبه  
 لصراوته لم يرجع وان باذنه رجع وان لم يشرط الرجوع ولو احتلما  
 في الاذن فالعقل قول الراهن فان اقام السيد البينة بالاذن

عن

ولو قال الرهن استقطت الاشياء او ابرأت منه يبيع وهو يقطع بطل  
 من الوثيقة ويحتمل الامرين واخرهما المستطرد لو كان الراهن امة  
 حاملة ففرضها ضارب بالحق حينا يتاخر للماني عشر قيراط للرهن  
 الا ان يشرط الرهن رخصة الغناء ولا يجب ارض ما يبيع بالالدلالة ولو  
 كانت دالة وجبت ارض ما يبيع بقرينة يكون رهنا ولا يجب بذل للدين  
 ولو اقلت حيا ثم مات وجب قيمة المولد دون المقتول والقيمة للرهنين  
 الحق للرهنين فيها قال الشيخ ولا يجب اكثر الاسرين من قيمة العبد او  
 ارض ما يبيع بالام اذا جاء على الرهنين وجعل للماني ما فاق شرط الحياة  
 فان كذا شرط حقه وان صدقة الراهن خاصة سقطت حق للرهنين  
 من الوثيقة وكان للرهنين وان صدقة والرهنين سقطت حق الراهن  
 وتعلق حق الرهنين بالارض ثم ان قضاه الراهن من ملك او  
 ابراءه الرهنين رجع الارض الى المقر **باب** اذا حدث في الرهن عيب  
 في يد الرهنين لم يضمنه الا العبد او التبريط ولا يثبت له حيا  
 في البيع الذي شرط فيه الرهن ولو احتلما نقل الراهن حدث عندك  
 وفاء للرهنين قبل القبض فان كان في ضل أو ثمن لم يشرط فيه فوه  
 لم يكن الا اختلافا معنى وان كان مشروطا يبيع ثم قول من يبيعه  
 للمالك ولو اذناه الامتلاك والعقل قول الراهن على اربعة المقت

عن

لراهن

يرجع ولو شهد المرتهن فالوجه قبل اتمائها لله لو استقام من رجل شيئا  
 للرجوع ثم دفع بضاعة ليدفع ينقل من الرهن شيئا حتى يقضى للرجوع  
 ولو استقامت اثني عشر من عند واحد وقضاه نصف الدين  
 عن احد النصفين احق الاول وان ينقل نصفه فان علم للرهنين  
 بعد المالك فالعبد ولا احتمال ثبوت وعدمه ولو كان هذا السيد  
 عند اثنين ففرض احدهما انقل نصف كل واحد منهما ولو جعل **باب**  
 رهنا على كل جزء من الدين لم ينقل من الرهنين شيء من هذه المهر  
 كلها **باب** اذا احتج على المرهون كان للحق المثل لا المهرين ولما ان  
 يحضر الحصة لياخذ ما يحصل للمالك وكذا السيد المتأخر والوجه  
 للحق بينهما المالك فان نامت البينة والاحلف للسكران فكل ربة  
 على الراهن للرهنين وان يكل الراهن سوا كانت عدا او خطا  
 فان كانت عدا كان للمولى للقصاص وان لم يعرف المرتهن ولو وقع  
 على ما يتعلق بالرهنين ولو عت سطلما او على غيرها فلا قصاص ولا  
 فان عت على ارض او كانت للمضاربة خطا ثبت من نقد السيد ولو اراد  
 اخذ البعض اقتص الى اذن المرتهن ويكون الماخوذ رهنا ولو  
 ابراه الراهن على ارضه لا ارض لم يبيع وان سقطت حق للرهنين  
 بعد ذلك ولو قال المرتهن استقطت حق من ذلك سقطت حق وكان



والمعتدل الموهين مودة او قطع في سرة قبله النصف كان له فتح البيع  
المشهور ولو وجب للرهين شيئا كان في يد الراهين فلا مرد وفتح البيع  
ولو مات الرهين او حدث فيه عيب قبل رده لم يكن له رده وفتح البيع  
فان البيع والاثر عدي جواز رده مع العيب المتجدد بالعيب القديم  
ولو رهن عبدين وسلم احدهما في يد المشتري واشتريه من قبل  
الاخر والاخر عدي بغيره لغيره الموصوفين اذا اتفقا على ان  
ان المدل يقبض الرهن لزم الرهن وان انكر المدل سواه لم يكن له  
القبض او لا ثم ان اتفقا على تركه في يد من سواه جاز ولا دفع الحاكم  
الى القبة **الوارث** كما هو مروي في الاثني عشر من احكام المدل الذين  
المقبض يثبت من عليه والى من من امتناع الراهين من تركه في  
الحاثر اذا لم يشترط الرهن بل هاهنا القدر قوله الراهين ولو قال  
رهنتك على حصاه من الالف القدر على فقال بل على الجميع والى  
قول الراهين وكذا القدر قوله الراهين في قدر الدين ولو قال لا شيان  
يعني ثمانين عبدا على الدين الذي عليه ما القدر قوله ما من الدين  
ولو صدقه احد على الرهن في حقه وحلف الاخر ولو شهد  
عليه شريك قبل مع اليمين ولو انكره وشهد كل على صاحبه  
فالواجب جواز حلف صاحب الدين مع كل واحد وثبت ما ادعاه

فلا يفتي الا بالارض والاحتياط في البيعة كما ان المصاعبة والعقد  
قوله الراهين في دعواه قضاء الدين بالرهين لو كان عليه اخبر  
رهين سواه الدعاء للفظ بذلك اولا مع البيعة ولو اتفقا على  
الاطلاق ولم يدعي الفاضل بغير احتمال ان يهين باي الرهين  
شيئا وان يكون بينهما وكذا لو اقره المهرتين عن احد الدين  
ثم اختلنا ما قلناه قوله المهرتين ومع الاطلاق يحتمل الامر ان  
ولو قال سلم الرهين اليك بل اقرته او عصبنيته او اقرته  
ليتركه فحصل في يدك والذي للرهن الاقراض والقدر قوله ان  
في عدم الاقراض **المانع** الرهن للراهين سواء كانت منفصلة  
او متصلة لكن المنفصلة يتبع الرهن كما سبق اليها المتصله مثل  
سكنى الدار وخدة العبد وشمع الشمع وحمل الدابة سواء كانت  
موجودة على الارض او مودعة ولا يكون رهينا سواء كانت  
ولدا او غيره وليس للراهين سكنى الدار ولا سائر ما لا يارة  
ولا غاربه لكنه ان ابركها بالاجارة له ولو كان الرهن امة  
لم يجز للراهين استخدامها ويضع على يد امرأته او عدل وليس  
للراهين وطبها وان لم يكن من ذوات الحيل وليس له ان يمس  
في الارض فان عرس لم يتلع ولورهن شجرة يقصد ورته

ما لا ضرر فيه لم يكن للرهن منه والاك ان ذلك دان او ادا او  
مدا وفتح عدم الضرر لم يكن للراهين منه وليس له الرجوع  
ولو تحقق الضرر لم يكن له ولو اراد الراهين تأخير المدل لم يكن  
للمهرتين منه وما يحصل من ليف وسعة ايسر لا يتفق به حق  
الرهن لتسام المتجدد منها مقامه ولو كانت القبل او النجر من حمة  
وحكم اهل الحرفة في التحويل جاز ولو جهره شيء كان رهينا لغيره  
**السف** ادعى انسان على رجل الرهن والتسلم بالقول قوله  
الراهين مع يمينه سواء كان في يده او يداه او يد احداهما لو كان  
مع احداهما بغير حكمهما وان كان معهما بغيرتساويتا اقرع  
بينهما ولو صدق احدهما كان رهينا عبدا ويخلف الاخر وان  
كل احلف الاخر واخذت القيمة رهينا ولو صدقها او قبلت  
لاحتكاما كان في يده او يداه عدل او يد المقل كان رهينا  
عند المقل ولا يفتي باختلافه للاخر وان نكل احلف الاخر واخذ  
القيمة رهينا ولو كان في يد الاخر فالقبول اولى ايضا ولو كان في  
يدها فكذلك وان قال لا اعلم وصدقاه انفسه العتدع  
عدم البيعة وان كذبا والقول قوله ليس اليمين فيكون كماله  
صدقه ولو نكل احلفا وينسخ العقد ويحتمل ان يقيم الرهن

الموت والموت والاس لم يدخل في الرهن ويجوز له ترفع  
العبد المرمون والمطارية المرمونة لكن لا يسلم المطارية لا بعد  
الاتفاه **ب** يجهل الراهين الاتفاق على الرهن ولو جنى عليه  
كان عليه المداواة وكذا الرات كان عليه مودعة بغيره ودينه  
وكذا اجره مسكنه وحافطه على الراهين وكذا اجره من يراد العبد  
من الاباق ولو كان الرهن ماشية لم يكن للراهين ان يترحمها  
على ائمة او ائمة غيرهم وكذا لا يقبض عليها لو كانت انا سواهم  
الحال قبل حملها الدين او لا وقال الشيخ رحمه الله لا يجوز للمرتين  
منه من ذلك في الذكوة والائمان ولو اراد الراهين رهن الماشية  
لم يكن للرهنين منه تاوى ليلا الى يد من يهين يده وليس له  
الاستئثار بها وجهد المربي ولم يوجد كان له ذلك وليس للمرتين  
منه لكنها تاوى ليلا الى يد عدل يرتقيانه او الحاكم ولو اراد  
المهرتين نقلها مع الحطب جاز ولو اراد الاستئثار واختلنا كما  
قوله الراهين اولى للراهين ختم العبد وحض المطارية  
الرهان المستدل وليس للرهنين منه الا ان يكون الدين محل  
قبضتها ويتضمن ثمنها بذلك فلا يمنع ولا يحل للراهين على ما  
العبد لعدم التحقق انه سبب لقائه وقد يضرع ولو اراد للدا



الأصل والشرع من أن كان الدين موجباً لترك الشيء بغير حيلة فإن  
كانت تختلف قبل جازية ذلك ولا باعتبارها وكان الدين نعماً وكذا لو كان الدين  
مستفرداً سواء كانت مبررة أو لا وهو شرط القطع ولا يكاد كل شيء قيل  
أدراكه أو ينفك ولو رجع على التناقض كما بينت على وجهه في الجواب  
للتأخير ١٠ كان الدين حالاً أو موقفاً لا يخل على وجه حدوث التسمية  
أو ينفك مع التيقن وعدمه فإذا لم يكن التسمية واحتلت فإن سمع الداهية  
يرجع إلى الجوع أو التقاع على قدر الرهين فلا ينفك والامكان العقل قول الرأى  
مع عينه وكذا البحث في دعوى القرض ما يخرج من الجارة ما يخرج من غيره  
من الشرط والملائمة واجبة الصلاح والملاءمة والتسليم على الراهن مثل مودة  
المؤمن ولين للحدثا قطعا قبل بدو صلته لا بالانفاق صاحبها إلا أن  
يريد قطع بعضها للخصم عن الأصل أو لدفع التآدي لا دوطام صحتها  
مبعض وإن كان بعيداً أو ركباً طارداً وأخير المستع إذا كان فيه صلحت لها  
ولو احتاجت للمرضع في كانت آخر ذلك الدفع على الراهن ولو أراد الرهن  
دفع ما يخرج عليه لا يكون الرهن على الجوع جازع الاتفاق ولو كان الرهن  
غالباً لطلب المالك أمراً فإن اتفق المرهين فعليه أن يرجع مع القدر عليه  
والأقل القدر الرجوع مع استهنا وعدل بين الرهين في يد المرهين إلا أنه  
لا ينفك إلا بالتسريط أو التعدي ولا ينفك بغير شيء من هذه ولو كان الدين

قول

أقل من قيمة المضمون المأخوذ سواء كان ينفك حله كما في الذهب المضمون  
أو لا ينفك للمؤمن والمضارب ولو قضى الدين وطالبه باستان الرهن ما  
أخر له لم ينفك من أن كان لغيره من أكثر ما كانت قيمته من حين البيع  
المؤمن التملك مع المقتضى ولا ينفك من الدين بينه إمامة غيره مضمون ولو  
استأجر المرهين الرهين من الداهية ليقبض به لم يقبضه ولو ألقى المرهين  
أو استأجر الرهن القيمة ولا يكون وكيفية القيمة لو كان وكيفية الأصل لو  
رأى المرهين هلاك الرهن فالعقل قسره مع عينه ولو أدى رده على الرأى  
لم يقبل إلا بالبيضة ولو كان تحتان الرهن رده المرهين على المالك وبطل  
الرهن ولو تملك منه المرهين يستحق مع المضمون أو التسريط ولا يرجع  
على الراهن بما يخذله المالك والمالك الرجوع على الراهن فيرجع على  
الرهن ولو لم ينفك المضمون فالرجوع جواز رجوع المالك عليه ويرجع على  
الراهن لغيره ولو رجع على الراهن لم يرجع عليه ولو سلم في طعام واختاره  
وهنا وتسلمت ربه في السلم السهم من الطعام ويجب عليه رد ذلك السلم  
فيقال للرهن وليس له حجب على راس المال ولو عطفه به عينا للرهن  
حاله ولو أقرضه الناصر بملك فاختار بالقرض عينا سقط الدين عن  
رهنه وبطل الرهن فإن تملك الدين في يد المقرض انقضى العقد في  
عاد القرض والمرهين أو أضاف الرهنين ولم ينفك الرهن الرهنين

بالمع فيطلب الشفعة لو رهن ما يسرع اليه الفاد قبل الاجل فإن شرط  
البيع حاز ولا يطل عند الشيخ رحمه الله الاقوي عند الجوان والحو  
على بيعه ويكون الشن رهناً وأما علم **المقصود الثالث**  
في المصلحة في قصور **الرهن** في الشريعة وفيه مسائل **المسألة الأولى** ما  
من المصلحة التي أخير إلى الرجاء في الشرع اسم لمن عليه دينون  
لا ينفك بهما ومنع من المصلحة في ملكه ولا يتحقق الحجر إلا بشروط أربعة  
ثبوت ربه عند المالك وحصولها بقصور أماله عنها والتمسك بالقرض  
أو بغيره من الحجج **لو سلم عراوه للحجر عليه لا يبعد ثبوت دينهم**  
عنده ويثبت بالبيضة أو اعتراؤه فإذا ثبت الدين لم يحجر عليه حتى  
ينظر في ملكه هل في دينه أم لا فينظر في ملكه من الدين ويقوم بملكه  
بذلك فإذا قصرت حججه عليه وبطلان يظهر للحجر عليه ليجب مصلحته  
٢ يقوم بالأعيان التي أمانتها عليه ويجتنب من أمواله أن كان لا يرد  
بها المصلحة وفيه ٥ إذا أقرض المالك أماله وجبها قاصراً عن الدين  
للملك لا يجب من طلب الحجج سواء كان بعض الضمان أو جمعهم ولما كانت  
أمواله من الدين ولم يظهر آثار الدين مثلاً أن يكون نفقة في كسبه  
أو ربح راسخاً لم يحج على إيجاب بل يوم قضاء الدين فإن امتنع جازع

كان حجباً له حتى يقدم البيضة ولو مات الراهن أو انقض كان للرهن  
أحق بأشياء من غيره من الضمان ولو أقرضه من الضمان بالمفاسد  
إذا انقض الرهنين بركوب أو سكف أو إجارة صفق وعليه لاجزؤه ولو كان  
لرهنين مودة كما الدابة انقض عليها وتعاملها **بغير الرهنين** استغناء ربه  
طاعة في أوقات عبادة الدابة ولا ينفك له ولا ينفك من الرهنين والدعوى  
وبالم قبل قسره إلا بالبيضة ولم يحدث الداهية أن الذي علم الرهن  
حاجزاً رده أو بغيره ما حجبها وضامت متخا كان المالك الرهنين **باب**  
**أدوات المرهين** استثنيت الرهانة إلى الداهية وللداية الاستناع  
من تسليم اليه فإن اتفقا على أمين ولا دفع للمالك أمين يرتضيه  
إذا اختلفا في سماع قتال أحدهما برودة وقا له المالك برده حتى يتقوا  
قول المالك على ضامته **لو أكره المرهين الرهين من ضامته** وأما  
لم ينفك الرهنين سواء كان قبل القبض وبعد ذلك لو كان من غير  
صلح به لكنه يكون حراً إلا أن الراهنين ولا جازع للرهنين ولو أكره  
شيء ثم ارتبى الرقبة ثم أكرهه أو أوصى له بغيره عين ثم ارتبى  
ثم أجزأه لم ينفك الرهنين وكان الكرى صحياً أو لورمان عده بركه  
ثم باع فطلب بترك الشفعة فمكونه إجازة البيع فطلب شيئاً من كون  
الطلب موقفاً على وجه البيع المستوفى على الإجازة ومن كون الارضي

بيع

المصلحة



عليه ماله وان ظهرت امارات الفس مثل ان يكون تفقته من راسه  
لم يجز عليه وان سأل الغني لوطي الحكم المعلوم بحجر عليه تبرع على مال الفداء  
ذلك ولو سأل المسكين لم يجز الحكم اجابة الى ذلك الا بعد مسئلة الغني  
واما حجر على المسكين اذ اقضت امواله من الدين للمال او المقتضية  
فلا فائدة وقت امواله بالحق وقضت عنه لم يجز عليه ولو قضت عن المالك  
فج عليه لم يشارك صاحب الدين العجل ولا قسم له الا ان يحل قبل الفسخ  
ولا يحل الدين المرحلة بالحجر وان حلت بالحق وان حجر الحكم عليه  
تعلق به احكام اربعة منه عن التصرف في ماله ومع امواله وقضتها  
والمنع عن حبه واخصاص كل حريم بملك ماله **الفصل الثالث**  
ومنعه عن التبرعات وفيه نوعان ايمن الفدر من كل تصرف يستلزم  
ايضا دفع المال المرحلة وقت الحجر المتفق والرحمين والبيع والقبول  
اما ما لا يوجب دفع المال كالزكاة والمطاع واستيفاء القصاص والعنف  
والاقرار بالدين ونفيه باللعان والاحتطاب والاستيلاء وقبول  
الرهبية فانه ما من اذ انصرف بصره بغير دفع المال عند الحجر كان  
باطلا ولم يكن موقفا ولا فدا في المظان بين القرض والبيع ولا  
اذا نفي عن ماله كالحقة والعتق والوقف وسواء كان المصنف سلفا

او اميدا او اقصر ولو اقرض انسان بعد الحجر او اقرضه في الذمة كان  
المال ثابتا في ذمته ولم يشارك صاحبه المشرك اذا اقرضه اضافة  
قبل الحجر قبل قوله ما ذلك القدر الغني وهذا يقتضي ان فيه اشكال  
ولو كان به الغني وقتا موجب الترحيل فان يكمل في احوالات الغني  
على الواطات او القدر اشكاله ولو اقرضه في ذمة وقت الى القدر  
سواء كان هناك وماله للباقيين او لا ولزم من بعد الحجر احتياط  
صاحبه كان المصنف البيع لم يصرف به مع الغني سواء علم صاحب المال بالحجر  
او لا ان لم يكن لم يشاركه كالتف مال او جارية تارة من وجبه باقية  
الحياة ولو ادعى عليه ما لم يجد ما قام المدعي بنفيه شاركه ولو عديم البينة  
كان على المثل القدر فان كل حلت مدعي ويقت الدين ويشترك كما  
الاقرار لو حلف عليه بملك الدين بالبرية وليس له العذر ولو كان  
قد ابيت القصاص وله العطف فيعزل وليس الغني منه ولو العذر  
على من يتعلق به الدين ولو عطف سقط القصاص **المال**  
لو شهد له عدل مال حلاله ان يحلف ليشتم فيعتل به حق الغني  
ولو استع لم يكن للغني ان يحلفا وكذا الا حلف عنها لليت مع  
الثا هذا واحد بحق له ولو ذهب قبل الحجر بشرط التراب طانه  
فان عينه فلا بحث وان اطلق اقبل وجوب قيمه المورس فلا يفسد

بقوله المثل الاقل وما جرت المادة ان يثاب مثله فليس له ان يرضى بدونه  
ويرضى به الواجب يكون له ما يرضى وان تله ولا اعترا حق للغني  
اذا تاب عينا بغير حجر على احد هما والحيات سواء سواء كان للمطية قرض  
او لا له كان له حق سلم وعنى لم يكن له يقضه ان لا او دون صفة الا  
بعض الغني **فصل** في الحجر على من لا يملك له ولا لغني به من لا  
فان اختار الغني الصبر في البيع حتى ينتهي مدة الاحقان جاز فلما بعد  
الدابة الاشياء انقضت الاجازة في المختلف ويرجع للمستاجر بحضرة من  
الاجرة ويشترك مع الغني ان لم يجد عين ماله ولو كان الغني قد  
اقتصد من بيع القدر اشكاله ولو طلب الغني البيع والمال الجاز وقت الا  
على حالها ولم يخل الغني في البيع والصبر قد طال البيع **فصل** في الحجر  
بالعين ما يفقد ولو اشترى في الذمة جاز ولا يشارك البايع الغني  
ولا يضمن بدها بالبيع العطف لا بد منها لوقوعه على وجه السبب  
لم يشارك المسقر الغني ولو قال هذا المال مضاربة لم يشارك  
قبول ولو لم يبيع العين ويتر في ذمة ولو كان حاضر وصدق كان للقول  
وان كان الغني لم يجد له بالمعبد الحجر يتعلق بالحجر بالبيع المحقق  
لما كان عليه دين موجب لم يحل بالحجر واحت لخاصة اعيان  
اماله بل يتم على باية الغني ما اذا حل الاجل بعد ذلك الحجر عليه ابتداء

الحجر عليه ان كان في ذمة شي لا يثاب ما عليه ولو مات وعليه دين مرحل  
حل اخذنا عليه سواء كان المثل بمحجر عليه او لا سواء وثق الذمة  
اولا ولو كان له مال موجب لم يحل بموته **الفصل الثالث**  
في اخصاص الغني بمدين ماله وفيه نوعان احدهما من وجبه من الزكاة  
عين ماله كان احق به اذا كان حيا سواء كان هناك وماله للباقيين  
او لم يكن ولصاحب الحجر ان يصرف مع الغني بما التفت ولو اشترى  
سلعة وانسبها وحجر الحكم كان البايع الحق بسلعة ان شاء  
اخذها وان شاء صرف مع الغني ولو مات الغني فان كان حيا  
وما كان لصاحب المال ان يأخذ عين ماله وان يصرف مع  
الغني وان لم يكن له الاختصاص والافريقين ان يموت بعد  
الحجر عليه او قبل فان الموت يتر له الحجر مع الوفا **فصل** في المالك  
بين اخذ العين والصرف مع الغني وقيل على العذر ولو قيل انه  
على التراضي كان وجها من اعيان الدين يثبت له سواء كانت التفرقة  
سواء تمتمها او قبل او اكسر ولا يفتقر الى الصنع الحكم ماله ولا يفتقر  
البيع ولا العدة على تسليمه ولا امتياز عن غيره فلو بيع في القارة  
بعد مضي وقت يمكن المتغير منها صح فان كان تألف وقت البيع  
بطل وضربا القرض مع الغني ولو بيع في الاقب او البعير اشاد



صح فان قدر عليه اخذه وان تلف كان من ماله الا ان يكون التلف  
 قبل الرجوع ولو رجع واشتبه بغيره فقال البائع هذا المبيع فقال المشتري  
 هذا المبيع لقول المشتري لو اشترى شتيا ما يجب من التلف ثم  
 انفس وحر عليه لما لم يتم علم الشريك بالبائع وادار لاختلاف الشقة  
 وادار البائع الرجوع في الشقة مع الى الفسخ وكان الفسخ اسره بين  
 العطاء ولا يتحقق به البائع لو اراد الفسخ وادار الميث دفع الثمن  
 منهم واخضوه به من ناية ماله للمشتري والترك لم يحرم البائع على المشتري  
 وكان له الرجوع في الثمن ولو دفعوا الى المشتري ثمنه فبذلك البائع لم يكن  
 له المبيع وكذا الاستطابا بالفسخ حقتهم بذلك اداء الثمن او واد  
 له ماله ملكه الا اذا منه او عقلت اسداله حقت وقت بالديون اذا وجد  
 البائع المصلحة صالحة فغيره تركها والصريح الغرض بتمت لا يقتضيها  
 وبين احدها وان وجدها ما فقدت نقضها بآثاره ويصح اذ اراد  
 بالبيع كالموجود عند ابن عبيد او بعض المذهب فغيره ترك  
 البائع والصريح الغرض وبين اخذ البائع بحصة من الثمن والفسخ  
 بما يتبين من الثمن وان لم يتبين له عوض بثلث ينقض بعض طرأ والميد  
 فان لم يحجب فمالية اذ ان ينقض فيمل الله به او يفسخ المشتري  
 فحينئذ لا اخذ المدين ما قصه جميع الثمن وبين ان تركها والصريح

بغير

بحسبه وان وجب في مقابلة الا ان يشترط ان يحصل الحاية اجتنابا بين  
 ترك والصريح بجميع الثمن وبين الرجوع فيه والصريح بحقه ما نقص  
 من الثمن فينظر كم نقص من ثمنه فيرجع بذلك الجزء من الثمن  
 لامن القيمة وان وجدها لا ايد زياده منقضية فغيره بين الرجوع  
 في العينة خاصة دون الزيادة وبين الصريح بالثمن وان كان بقية  
 قاضي الخ يكون تابعة الاصلان بخبر المالك المدين كان له منع وان فخر  
 الثمن كان له وعندي ينظر لرباع فلو اشترى فدفعت ثمنه او  
 طلقا ايد واشترط للمشتري فاذا انفس بعد ما تلف الثمن او تلفت  
 الثمن فغير البائع بين الصريح بجميع الثمن وبين الرجوع في الفسخ  
 الصريح بحصة الثمن من الثمن ويقوم الثمن بالقيمة الا من من يوم  
 البيع موقوف قبض المشتري وتلك التي يعتبر يوم القبض ولو لم يكن  
 الفسخ موقوف رجوع البائع في الاصل لم يوجد الثمن وقاضي الخ ينظر  
 بحسبها من الثمن ولو كان شتمت وبلغت يد المشتري وانفس بعد يد  
 الصلاح او الخفيف رجوع البائع فيه مع الفسخ على شكل عذبي لشدته  
 ايضا فيها بذروا واشترط في انفس بعد اشتداد حبه كان للبائع الرجوع  
 في الاصل دون ذلك والبيع وكذا المشتري ايضا ما قصه ثم انفس بعد ان  
 صار من خالم يكن له الرجوع فيه بل بالثمن لرباع فلو اشترى الا ثمنه

او ايضا ما رعت ما عشرة فزوج الا وحق ثم انفس بعد ان كان له الرجوع  
 مع الاصل والحايطة دون الثمن والرجوع ليس له للمطالبة بغير  
 الثمن ولا في الزوج قبل الميراث له الحصاد ولا اجرة له ذلك فان طبع  
 المشتري الغرض او بعضهم قطع والى الخ رجوعه بحسب الطالب  
 ولو قيل على ما فيه لمط كان حيا ولو انفس المشتري والفسخ على الفسخ  
 حيا ولو رجع في الفسخ قبل التام لم يتبعه الطلع في الرجوع كذا  
 حايلا فانفس وقد حملت ورجع قبل الولادة لم يتبعها الميراث وان انفس  
 بعدها وكذلك ويكره له اخذ الام بغيرها عندنا وعندنا  
 يحرم قبل سبع سنين فان وقع الى المشتري قيمة العبد لياخذها منا  
 قاضي الخ نحو المشتري وعندي فيه نظروا ما منع البائع بيعت للم  
 والولد ما اصاب قيمة الولد والمشتري ويحكم الى البائع ما اصاب  
 قيمة امها ولد بلا ولد ولو اصابها حيا مالا فزوج قبل الولادة لم يمسك  
 مع الميراث وان كانت قد ولدت ما لوجه انه لا يتبعها الولد ولو كان  
 للميراث من المشتري كان للبائع الرجوع فيها دون ولدها ولو طالب  
 بتمت بيعت فيه دون الولد حكم ما يكون في الكا من البئر حكم  
 الطلع فالدرني لم يظهر من كاه بمنزلة الطلع غير الميراث والطاهر  
 بمنزلة الميراث وان يظهر من الورود حكم الميراث فليس وورده ولو

بغير

وبغير الميراث لم يتغير وان كانت الثمن وردا كالثمن مات كانت كما  
 الميراث ان تحت من الميراث والا فغيره لبقول البائع رجعت قبل  
 ظهور الثمن ففعل وقال المشتري بعد فان صدق الغرض بالفسخ  
 لم يتبعها شتمت ويحلف للمشتري على شكل وياخذ الثمن ويعتبرها  
 الغرض ولو تلك لم يحلف الفسخ بل يحلف البائع وبقت الطلع  
 له وان يكل استطحقه وكان للمشتري ولرصدت الغرض البائع  
 قبلت شتمت مع الشرايط ولو اختلفت حلفت المشتري ولا حجة قيمة  
 بينهم فان طلع المشتري ذلك فالوجه انهم لا يخبرون على قبض  
 ولرصدت بعضهم وكان مقبل القدر حقت شهادته والاحلف للمشتري  
 وشتم على الكذب للبائع وحكم المصدق ما تقدم ولرصدت المشتري  
 البائع فان صدقة الغرض فالثمن له وان كذبوا فالاقب قبول له  
 انفس لرباع ايضا فباقيها المشتري او عجز ثم اذ انفس انفس  
 المشتري والغرض على الاذن الجائز الرجوع في المدين وعليهم تسوية الفسخ  
 من ماله المشتري ولو نقصت الارض بذلك فلا بد من الشكوك والفسخ  
 من الثمن لم يوجب قتلهم فان دفع البائع قيمة الغرض جاز الرجوع  
 في المدين وكذلك دفع ما يتنصف بالملح وهل عجزه على ذلك فكاك الخ  
 نعم وعندي فيه نظروا ان اتسع من صفات القيمة وادش انفس



فالرجوع جواز رجوعه في الدين سواء كانت الارض اقل من قيمتها  
او اكثر فان انتقل الى البيع قسم الثمن على قدر القيمة ولو اشترى  
صاحب الارض من بها فالرجوع عدم احبارة على ذلك بل يباع الباقي  
والعكس خاصة يتبع على الفرض ان لو كانت الارض من ماله والشرا  
من اخر وعرضه ثم اقل من كل منهما الرجوع فيه عينه فان اراد  
صاحب الثمن ولم يكن له ذلك ولا يجبر على اخذ القيمة من صاحب الارض  
ولو اراد صاحب الارض قلمه وضمن الثمن كان له ولو اراد غيره  
فكان احق ان لا يكون له ذلك لانه عرض يجرى ولا لو كان للمثل  
لم يجبر على قلمه فيضمنه وان لم يكن له ذلك لانه اتباع من يتبعها  
فكان عليه ان لا يخذل وليس له قيمة في ملك غيره بخلاف المثل لانه  
عنه في ملكه لو اقل من ثمنه اقل من ثمنه كان له الرجوع  
في الدين صلبا من الثمن ولا يشترط في رجوعه في الدين وما  
قصره لرجوعه في البيع ولو طلبه لم يجز الحائز ولو تلف بعض المبيع احتل  
ان يرجع في جميعه الباقي مع تاييد ثمنه الباقي والمقبوض من الثمن  
وان يرجع في قيمته ليطالب المقبوض من الثمن على التالف الباقي  
فيضيق العشاء ما الباقي ولو اقل من المتاجرا الاجرة بعد صدق اللق  
ضررها بالاجرة مع العشاء وان كان قبل مضي ثمنه من اللق تحترق

الم

لرجوع بين الرجوع فيها الصنيع المزمع ان مضي بعضها تحييز بين  
الصنيع بالبيع وبين الصنيع لخرقة المسمى والرجوع فيما بين وان كان  
الارض مشغولة ببيع وقد احتسب صاحبها بغيره وفقرت الارض  
وان لم يتحدد فان كان له قسما اذ قطع وانقت المثل والفرق  
على قطع كان لهم وان انعقد على القيمة وبذلك لصاحب الارض  
اجرة مثله لانه قبوله وتركه وان ارادوا القيمة بغيره لم يكن  
لهم ذلك ولو اختلفوا اجيب عن طلب القطع ويحتمل الحائز من طلب  
الاخذ وعلى تقدير ثباته اذ احتل الى الحق وسواء العشاء ما به  
للحكم او للمثل رجوعا باجرة المثل مقدمة على ما يرد للرجوع وان  
لم يردون للثمن ولا للمثل لم يرجعوا بشئ ولو كان للمثل والم  
يقسم وطلبه الاتفاق منه احتل لعدم الحائز ليلال يتلف المعلوم  
في المظهر ويثبت لانه من المصالح عظيم الاجابة وبما الزرع  
متاد ولم يكن قيمته مع القطع فان انتقت العشاء والمعد على قطع  
لم يجبر الحكم على التسعة وان انتقد على القيمة كان الحكم كما  
تقدم فيما لقيمة وان اختلف مقدم قبل من طلب القيمة لم  
اقل من مدد مع المبيع بغيره فان كان ما ياجيز المبيع بين الصنيع  
الثمن وبين الرجوع والعاش وقاسم ولو طلب البيع فالرجوع

رأى كانت الزيادة للمثل ويكون شريكا في الثوب بقدر ربحه الصنيع و  
الزيادة سواء لو كان الصنيع من غيره وشركا في ثمنه باق فان بقيت الثمن  
كان صاحب الثوب والصنيع شريكين في النسبة وان نقصت القيمة  
ضرر صاحب الصنيع بقدر النقص من العشاء وان زادت كانت الزيادة  
للمثل ولو كان الصنيع والثوب من واحد وقيمت الثوبان رجح فيه  
ان ثابته وان نقصت ضررت بالبيع من القيمة العشاء وان رأت  
كانت الزيادة للمثل ولو كان الثوب للمثل والصنيع لغيره ولم تزد القيمة  
كان صاحب الصنيع شريكا بغيره وان نقصت كان الثمنان من الصنيع  
وحرز ما الباقي العشاء وان زادت كان لصاحب الصنيع بقدر نصيبه  
والباقي للمثل من المثلين اثنى بالذهب من غير فان مع بقدر الدين  
او اكثر اسوة المثلين وكان الفاضل الباقي العشاء وان بيع باقل ضرر  
المثلين الباقي مع الثمن ولو كان الدين سبيعا لم يكن للباقي الرجوع  
في الدين لمثل حق المثلين به وتقدم حق المثلين على حقوق الزيادة  
فان كان الدين اكثر من قيمة او مثله يبيع فيه وان كان اقل مع منه  
بقدر الدين وكان للباقي الرجوع في الباقي اذ اقل المثل للباقي سطا  
فان وجد للشري عين ماله كان اثنى من ثاب العشاء وان لم  
يجد قال الشيخ فيجب للمسلم فيه ولو قيل انه يحيز بين ذلك وبين

وجوب اجابته الى ذلك وان كان ماله للمثل اراد احد الصنعيين  
الصنيع الثمن والرجوع في الدين فيقاسم له المطالبة بالبيع فيما  
ما يباي ويملك يدخ الباقي الى العشاء وان كان اجود سقط حق  
من الدين وصيب الثمن مع العشاء ولو اشترى حظه فطعنوا او  
ثابا فقصروا وخاطبه بخير طمنا او غز لا تقيما وعيد او لم تنته ثم اقل  
كان للباقي الصنيع الثمن مع العشاء واخذ الدين وكان للمثل الرجوع  
ما اقل خلاه بالدين من قبل او علم منه من قبل نفسه ولو لم تزد  
القيمة او نقصت العمل سقط حكم العمل مع الزيادة ان كان للمثل العمل  
بشرا ما جرم وناظره كان شريكا للباقي فان مع الباقي الزيادة العمل  
الرجوع للمثل قبله العشاء وان لم يدخر مع البيع ودفع عن الاصل لغير  
الزيادة الى الباقي وما قابل الزيادة الى العشاء وان كان العمل اجير  
لم يثبت اجرة كان لصاحب الدين على الاستيلاء وتقدم في اجرة على  
ما يرد العشاء فان كانت اجرة بقدر الزيادة دفعت اليه وان كانت اكثر  
احد بقدر الزيادة وصيب الباقي وان كانت اقل كانا بقدر اجرة  
والباقي للعشاء ولو صبح الثوب ببيع من عند رجوع الباقي في الدين  
فان نقصت قيمة الثوب والصنيع ثابا بالنسبة وان نقصت قيمة الثوب  
حبل الثمنان من قيمة الصنيع ويكون شريكا في الثوب بقدر ربحه وان

رأى



منه البيع فيضرب بالثمن كان وجهاً ما كان البيع وكيفية الضرب المثل فيه  
 ان يقيم ويضرب بالقيمتين الغريبة ما كان في يد المفسر من مئتين  
 المتاع اعطى منه بقدر ما يخصه من القيمة ان كان مثلياً او لم يكن  
 اشتريه بالثمن الذي يخصه من القيمة مثل المتاع وسلم اليه وليس له  
 احتد بدل للمتاع القيمة الخاصة لانه لا يجوز صرف المثل للغير قبل  
 قبضه الا اذا اعتدى الكراهية وعلى تولنا بجواز البيع بغير قيمة  
 واسو المال ولاخذها يخصه من جنس القيمة ومع عدم الفسخ لم يفسخ  
 فبيع من جنس القيمة فمضى الشراء شرب له ما يادي المتاع قد  
 اوتم الثابت من القيمة بين الغريب لان حصة المتاع لا القيمة بل انشأ  
 حيازة نعم واشتد ما اشتد فثبت ثم انفس منها من ثمن الحب والماء  
 وليس لها الرجوع في العين ولو استأجر ليجلها على البلد فله ثم  
 انفس للمساوي قبل الوصول الى البلد ما كان للوضع امنا كان  
 له منع الا حادثة في باقي المسافة ووضع المتاع عند ذلك او تقع من قبل  
 وان كان محمداً وجب حمله الى موضع الاجرة او دونهما هو ثامون  
 ولو استأجره اميناً لم يكره شيئا ثم انفس المالك كان المتاع احق  
 ولو كان طليعاً الوه كان اسوة الغريبة ولو جلد من المتاع الى  
 البلد ثم انفس المتاع كان له الفسخ في اجازة ما يتا ان يفسخ رجوع

جمع صاحب العين بالمكان الثمن حاله ولو كان موجلاً جرح  
 عليه قبل الحول لم يقتص المدين ولا يثابرك الغريبة ولا حلال المال  
 بالعين ولا يجل ما تاق السعة حتى يفسخ الاجل بل يفسخ على الاول  
 حله قبل انفسه لا يجوز بان كان من قبل المدة وست المدين فلا يرجع  
 وان لم يتك كان له الرجوع منها ببيع الرجوع في حال استل بالمطالبة  
 لخصته كالبيع والاطارة السلم والصلح فثبت الرجوع الى راس  
 للمالك عند الاملاص ان كان باقياً والمطالبة بالقيمة مع التمسك ولا  
 يثبت الفسخ في المصالح والمطلوع لتدوم استيناف العوض لان ليس يفسخ  
 المساومة كح شرط الرجوع سبق للمساومة او سبها على الجرح فلا يثبت  
 فيها سب وجوب بعد الجرح كما لو باع من المثل الجرح عليه بل الجرح  
 وليس له الرجوع في العين ولا الضرب بل يفسخ حتى يوسع الله عليه  
 ولو انفس المكرى والدادي يملك التاجر ما بهتت فلم يرجع الى  
 الاجرة ويضرب الغريبة وكذا لو باع جارية بعد تلفت للمصالح في يد  
 الجرح عليه فله المصالح العبد بالملك طلب قيمة الجارية وهل عدم  
 القيمة ويضارب فيها احتمال كما يبيع الرجوع في العين ح قبلها  
 فلو تلفت ضرب بالثمن وكذا لو اذات القيمة على الثمن اخرجت عن ذلك  
 او تعلق بها حق الرهن او الكفالة ولو عاد الى ملكه فاكسجحة

الرجوع فيه ان كان بغير كالا فأكه والرد بالعيب وان كان  
 بسبب عيب كبيع او هبة او ارض فلا رد له ارض ثم انفس كان  
 المقصر الرجوع في العين ان كانت موجودة ولما افسد قاصرة  
 غلام ضيف النكاح او طلق قبل الدخول ما صحق الم والمبيع  
 كان احق به مع وجوده ولو انفس بعد ثقل ارض الحلية ببيعة العبد  
 فالرجوع جواز وجوده العين ناقصة ويضرب بالاولى كملوا  
 شترى الضيد والمبيع محرم لم يرج فيه ولو كان حلالاً او الضيد  
 في المصالح الرجوع وان كان للمشتري حوماً وكان المبيع في اللحم  
**الفصل الرابع** في كيفية القيمة وفيه رجا  
 على الحاكم ان يبادر الى بيعه وقيمة على نسبة الديون فيفسخ الحاكم  
 اخذ المثل للبيع اضبط الثمن ولا اعرف بحيد شاع من  
 روية وتكره رغبة المشتري منه وتكره منه واحطوا الغريبة  
 لان البيع لهم ورماد يباع في شراء البعض والمسلم من التهمة ولو  
 بعد الحكم حال غيبه المثل والغريبة جان يفسخ الحاكم ان يام المثل  
 والغريبة يحصل منادير بقوته فان اتفق على خاين رده الحاكم ولو  
 عين للمفسر رجلاً وللعزبة اخر عين الحاكم على التهمة فان تبا  
 عين على المظفر فان تساوا ضمنها ولو كانا عين متطعين احتدا وثمها

واخرها واهرم الاسطة على المثل ان لم يوجد متبع ولا حصل ثمن في  
 بيت المثل يفتن ان يباع كل شئ في سنة ولو غير سنة يفتن عليه حان واذا  
 تم ثمن المثل لم يملك الزيادة بعد لزوم البيع ولا سقار على ان يجب  
 غنم الا اقله او بقل الزيادة لا يدفن في من اشترى شيئا حتى يفتن الثمن  
 فان اشترى التهمة احد على السلم والاخذة يفتن ان يبيع المروون  
 وروها الى المشتريين وبالمالية وحرف ثمنه الى المشتري عليه ولو كان في يده  
 ما غنم لم يفسخ او لا ثم ان كان فيه حيوان يحتاج الى الاتفاق عليه ابعسا بها  
 على غير ثم بيع السلم والتمش وجميع ما يتك وجب له ثمنه مع العتار وبقين  
 الغنم على الاقصة ولا تتم كذا التماس ليقضروا على الشراء ويبيع ما يملك  
 يثبت البذل وان كان من غير جنس حق الغريبة دفع الغنم القيمة اذا  
 تم للمالك بين الغريبة ونظر على ليقض القيمة وشاكرهم بعد وحيث عدم  
 الثمن يرجع على كل واحد حصته بيقضها للساب والاول اولاخ اذا  
 باع الحاكم فان كان المضريم واحدا دفع الثمن اليه من غير اختياره ان قد  
 وامكنة القيمة من غير تأخير لم يردوا وان تذررة القيمة بسرعة وجد  
 الممنوع من التهمة اقرضه ان لم يجد او دفعه عند التقاضي المثل يجب  
 الاتفاق عليه وعلى من يجب نفقة عليه من ماله الكسوة له ولهم على  
 اقتصاد يجب حله في التذرة الكسوة ويستمر الاتفاق عليه اليوم القيمة







واستدركه الرتبة والدرج لخالق كل واحد ان استقر على الدين والعقب  
بطلب البيع والزوج لا ريب في السعة وان لم يخلط ولم يتكسر الخلق  
وحصل عند ما لا حائل ان يأخذ من غير زيادة فان كان من  
من المؤمنين ولاخذ بالقيمة وان كان ما عساه على سبيل الوديعة  
كأن له لا اخذ منها فالكافي الاستيعار ومنه في النهاية ولا ولي انقب  
اذا عاب صاحب الدين وجب على الدين بنية القضا ولا يجب  
الضمان حكما فالشيخ فان مات سلم الى شقة ولم مات صاحب سلم الى  
وشره ويجهته في طلبهم فان لم يجدهم سلمهم الى الخلفاء ولو لم يزلوا  
فالكافي يصدقهم عنه والوجه انه لا مام اذا استدان الزوج  
في الشقة بالمعروف وجب على الزوج دفعه اليها ليقتضه وان لم ياد  
في الاستدانة اذ اقامت من عليه الدين وجب ان يقتضه ما عليه  
اصل الذمة قبل الميقات يبدوا لكن المعروض ثم يصر في الدين  
والرافضة في الوصية في الثلث والباقي يبرأ ويجب على اقام البينة  
على الميت للمنفعة معها على نفا الحق فان امتنع واليمين سقطت عنهم  
ولم يكن بيئته او لم يخلط وطلب البينة في الذمة كان ذلك له ان  
عليهم العلم ولا فلا واما شاهد واحد خلط ولا يلزم بينه وبين غيره  
ولو لم يخلط الميت شي لم يجب على الرتبة القضاء من ماله فان تبرع

اد اصدق كان مثالا ويجوز احتسابه في الزكاة وان كان ممن يجب  
تفقه ولو ان بعض الورثة لم يمت في حقه بتدبيره يصير اصل الذمة  
وان شهد اثنان منها عدلان اجتزت شهادتهما على الذمة وحلف  
المدعي ولا يلزم المقر دفع جميع الدين من نصيبه يجب ان يقتضي  
اجتبه المهر من الميت ما عليه من الدين حكمة فان لم يقتضه لم يخلط في سعة  
الدين فان حلف قدس ما يكتفي به حلفه كقوله وسعت الدين فان تبرعنا  
ليكن في ماله الى الدنان ولو دفع او كفا ثانيا قال ابن باوي في الرسم  
يكون للورثة دون الديان ويقتضي تقييد ما بقا منه لهم على سبيل الصدقة ولا  
تدفع على ملكه اذ اقبل وعليه دين وجب قضاء دينه ان لم يكن غير حرا  
وكان قاصرا ان كان حرا ان كان عدلا فليس له ان لا يلايه العود  
لا بعد ان تضمنوا الدين عن صاحبهم فان لم يسلوا لم يكن لهم العود  
وحاز لهم العود بعد ايسابهم ولما عدي ان لهم المطالبة بالقرض  
ويصح للزوج دفع المذمة عوضا وانما لو عدا على ماله فصر في الذمة  
تضمنت الدين حكمة اذ اقامت وعليه دين فانه لا يبرأ من ذمته  
بتدبيره منهم من غير تفصيل ثم يقتض صاحب البهت به دون غيره ولو  
وجدوا احد متاعه بعينه فان كان من باعة الذمة واما كان احمق فبعينه  
ولا يشاركه اذ اقامت من الدين وصالح للمدين الورثة على شي خاذا

ويؤخذ ان اعلهم سداد ما عليه ومقام يعلمهم سداد ما له فواحد  
او اعلهم بعد الفسخ ولم يرضوا كان الصلح باطلا **القصد الثالث**  
في الجور فيضد الاول في اسبابه وفيه تجزأ للمنة المنع ومنه سمي الجور  
حجرا قال سيبويه حجة رأيت حراما حجة وسمى المنع حجة حراما  
حجرا من ركب السبع وحجرا من الطواف فيه وفي الشرح منع  
الاسباب عن الموقوف في ماله ومما ثبت بالصلح والامع والكره ولا توثق  
الغنا اموالكم التي جعلتم لكم قواما وبوصية حجة على الانسان الحق غير  
كالنفس والمريض والمكاتب والعبد والراعي وقد عني بعضها وحج  
الحق منه وهم ثلثة الهي والمحبون والنفقة والحج على اولاد عام بالثمة  
الى اموالهم وذهم **الهي** حجة عليه لا يثبت تصرفه في ماله عالم على  
رشيد او يعرف بالبيع فامور حجة ثلثة مشتركة بين الذكور والانثى واثنان  
محققان بالانثى في الماشية **فروع** الحق في القتل والسن والابيات  
والحققة للحق في الحلال **الحق** هو الماء الساقط الذي يحل له  
منه ولد سبب البيع سواء كان من نقطة او من اجماع واعتداه او غير  
ذلك وسواء كان شجرة اولى بالحق في الشك ان خرج المشتري من  
حكم ببيع وكذا ان خرج المشتري من البيع ولو خرج المشتري من  
خاصة فالشيخ لا يملك بغيره وان لم يكونا ابيد او عدي في ذلك

نظر السن يحصل بجدل في البيع ويؤخذ الذكر من عشرة سنة وفي الانثى  
سبع سنين كما قلنا في الذكر والميكن لانه على البيع بالاحلاف وكذا الخيل  
ولا اعتبار بصفة الصوت ولا في الشص المعروف وبورس لا في  
الابيات وان ثبت المشتري الحش حول ذكر الرجل او وقع المهر على الفات  
ولا اعتبار بالضعف الضعيف وبوصية يحصل في البيع في حق المسلم  
والكفار ولا يقر بان ابيات العبد دليل على البيع انا في الشر فلا  
ودوي ان الصبي اذ بلغ عشرين سنة او ختم اشبار حازت وصيته بمسروق  
وعتقه واقيت عليه الحدود النامة وعندي في ذلك نظره لا يخلو البيع  
في زوال الحجر يكون الشر فلا يثبت تصرف المحبوس ولا السيد وماله  
تصرف امواله في النية الاعراض الصالحة ولا يبرأ ماله اليه وان طعن  
في السن ولا يخلو في دفع ماله اليه ببيع خمس وعشرين سنة سواء رأيه  
ولا يثبت عند الحجر والحج على الفة عام في تصرفاته في ماله فلا يصح بيعه  
ولا افرازه ولا غير ذلك من التصرفات سواء دفعت منه مباشرة  
او اقام وكذا في ذلك الشر من الصلح في الماله فالا يخلو رشيدا  
لهذا البيع مع اليه ماله وان كان غير رشيد في ذمه اذا كان فقيرا  
سترام للمشتري يرسل ترك صلوة او منع ذكوة او اقام على كذب  
فهذا السلم اليه ماله اذا كان مصلحا لولا ان استكرام التبدير كثر







قبل الخطأ والاولا وفي رمضان وشبهه ولتدعيا ومدينه  
 لزمه ولو نذر صدقة يصح اذا قال الله فك الحكم بحكم فان عاد  
 سنه اعيد الجواز زال حكمه فان عاد السنه عاد الجواز وهكذا  
 لو وكل اجنبي في بيع او بيعه او غيرهما من القرعات المالية صح لا  
 السهم بل به اهلية القرع مطلقا لا لاجرة في مال الطفل والجواز  
 للاب وللجد الاب فان لم يكونا فالحوي لاصولها فان لم يكن في  
 الحكم او امينه ولا ولاية للام اما امينه فالولاية به ملك الحكم او امينه  
 خاصة الرشيد او اصادا فاستقالا انه غير رشيد وان كان في الطلاق  
 انه يحجر عليه والوجه عند خلافه **الفصل الثاني**  
 في القرع في مال اليتيم وفيه **باب** حجب اليتيم من ابيع قبل بلوغه ولو  
 مات وقد بلغ الصبي لم يكن يتيما وكذا لو مات الام قبل بلوغه لم يكن  
 يتيما اذا كانت ابوه باقيا **باب** وللجد للاب القرع في مال الطفل  
 ولا تدخله الحكم ولا غير في ذلك اما الام فلا ولاية لها وان كان  
 الاب وللجد مقتدين فاذ لم يكن اب ولا جد كان وليه من اوصي  
 احدها اليه بالنظر في امره فان لم يكن وصي كان امره الى الحاكم ولا  
 يتصرف الحاكم مع وجود الوصي **باب** يحجر لولي الطفل سواء كان للاب  
 للجد او الوصي او الحاكم او امينه ان يحجر للطفل نظرا اليه ومصلحة

ينظر له ان يشترط له القطار ويكون مأمون التلف بحيث لا يكون  
 قريبا من الماء بحيث يمتد عنه ولا يبين طائفتين متنازعتين حيث  
 يحجب عليه اوصي **باب** يحجب عن عقار ما لا جواز الطين او الجص  
 والدين لانه اعز في حق من غيره ولو اقتضت المصلحة بناءه  
 بالدين والجص **باب** ديكه للولي مع عقار الطفل لا مع  
 الخاصة الى ذلك **باب** المصلحة واذا كان السابح ابا او جدا  
 للحكم اجماله وان لم يثبت عنه انه مصلح او غيرهما كالوصي وشبهه  
 فان للحاكم الاجل على وجه الاخذ شئت انه مصلح عنه واذا  
 بلغ الصبي او يكون مع الاب او الجد مصلح كان البعد قول الآلة  
 والمرد ولو انك بعد بلوغه كون الوصي او الولي او غيرهما مصلح فتمنع  
 السابح الى البيعة وكان القول قول الصبي يقبل قول ولي الطفل  
 سواء كان ابا او جدا او وصيا او غيره في الاتفاق وقد مر بالمع  
 ولا يلتفت الى الحاد الصبي ولو قال الوصي اقتضت مصلحة سنين  
 فتقال الصبي لم يت اى الاخذ سنين قال قول الصبي **باب** يحجر  
 المصلحة مال الطفل للولي ويكون للعامل ما شرطه الوصي الرجوع  
 ان يكون العامل امينا فان دفعه الى غير الشئ ضمن ولو كان الوصي  
 هو العامل فاللاقب انه لا يصح المصارية ويكون له اجره المثل يحول

بائع مال اليتيم ومودعه الى ثقتة بغيره ويكون البيع باع اليتيم  
 ولا يجوز بيع عقاره بغير جازة ويجوز له كتابة عيلا مع المصلحة عنقر  
 فالوجه جواز يجوز للوصي يبيع اليتيم للمعلم الصنف وتركه في  
 المكتبة ايضا يجوز ان يبيع اليتيم بالماء كولو الملبوس والسكنى  
 وان يخلط بباقيته ويحبه كاحدهم منكم **باب** اذا ما يقابل مودة  
 ولا يفضل على ثقتة بل يتحذر ان يضر نفسه عليه ولو كان افراده  
 اذفق به افراده وكذا لو كان الرقيق في مزاجه مع استحباب الولي اذا  
 كان مرسولا ياكل من مال اليتيم شيئا وان كان فقيرا فماله شيئا باحدا  
 اول الامر من امره المثل وقد ركن الكفاية وموجس وقا ركن  
 ادريس بن عمر قد ركن كفاية اذا عرفت هذا فلو استغنى الولي لم يخل  
 اعادته اكل الى اليتيم سواء كان ابا او غير **باب** اذا انخر الي مال  
 اليتيم فخر له فماله ان يتجمل ان يخرج الزكوة والبيع اجب لليتيم  
 ومن ابن ادريس من اخذ بيع الزكوة لا يجوز لولي القرع في  
 مال اليتيم ويجوز للولي مع اعتبار المصلحة من غير قيد ولو اقتضت  
 الولي بالملائنة قال الشيخ ان كان متكاملا من عقار المال كان البيع  
 له ولطائف عليه ومنع ابن ادريس ذلك منهم اقراض مال اليتيم  
 على الولي قال الشيخ ولم يكن متكاملا من عقار له كان عليه ما عثر البيع

يتم اذا كان لليتيم مال على غير مصلحه وليه على بعضه جاز مع المصلحة  
 وحل للمصالح ما لا يحد من ثاقي المال اذا كان ثانيا في زمة وليس  
 له ان يستأجر حاله يجوز لمن عليه حق بيعه ابطاله عليه بالبيع  
 حجة اصيله والطلاق ونحوه فابا زمة المستلي اموال اليتيم  
 على ان يثبت على كل واحد منهم ما يصل اليه من الكسرة مما يحتاج اليه  
 اما لا قول فالعقار بينهم فيه سيرا ايجابا لزمه كل واحد منهم بشي  
 يجوز من حرمه وتوهمه في السابح اليهم لا يجوز اقراض مال اليتيم الا مع  
 المصلحة مثال ان يكون له مال يحتاج الى قسمة اليه الملبس والنفقة  
 فيفرض المنة وان استرهت فان احط وكذا لو كان ما يتلف يتطاول زمة  
 او حذير خيره من قديم ولم يكن لليتيم مصلحة بل وقصار فان المنة  
 وقضا حاجته لم يحز ولو اراد الولي السهم يصحبه بل ينبغي ان يقر  
 من البيع ولم يجد المنة او دعه ولم اجد اعم مع وجود المقر من ولا  
 ضمان عليه لا اذ لم يكن الولي الا استنابة فيما ينبغي مثله بنفسه  
 مع المنة لا يجوز للوصي البيع على المالك لزمه كان حاضرا او غائبا  
 وسواء كانت عقارهم مشتركة بينهم وبين المصارف في عقار غيره  
 لا القسمة اولى وسواء بيع فيما لا بد للمصارف الكبار منها وفيما منه يبيع

في البيع زعمه  
 والوصي ما كان ان  
 الصبي حازر لولي  
 مع المصلحة فقامت  
 ملكه على ولا يجوز  
 له منعه من اذنا زعمه



بالجود نقصه على المتروك اذن له الدليل فيه اولى الاقرب العدم  
وكذا نقصه من غير اذن العلي الاقرب عدم توقفه على الاحتارة  
ليس باطلا على اشكال **المفصل الرابع** في الضمان وهو التقيد  
بالاثر او المتبني واقامة ثلث ضمان وحالاته وفعاليتها وضوابطها  
الاول في الضمان ومطلبة اربعة الاول الضمان فيه هو لا يصح  
غيره فلهذا فيجب ان لا يقع عليه المبرم والطفل كان باطلا ولو  
ادعى وقوع الفعل **بعد البلوغ** او بعد الاقامة قال بقوله قول المتكر  
هذا اذا عرف له حاله جود ولو لم يعرف فادعى الضمان له انه كان  
مجهولاً وقت الضمان قال الشيخ ان القول بقوله لا يصح ضمان المجهول  
عليه لثبته ولا ضمان الضمان الذي لا يجوز عليه المتبني يتبع به  
بعد كل المجهول ولا يشارك المصنف في الضمان **في الضمان** لا يصح ضمان العبد  
بغير اذن مولاه سواء كان ماداً في المدة او في المدة او في اذن له  
مولاه يصح وتعلق بالضمان بقرينة لا يكسبه لشرط ان يكون  
الضمان ما في يده او كسبه واذن المالك لا يصح كما لو شرط في ضمان المهر  
ان يكون من مال القسمة **المطلب** لا يصح ضمانه الا باذن مولاه كما قلنا  
في العبد وحكم حكم العتق في ضمان العتق بقرينة او كسبه وفي شرط  
اذن السيد في شرط الضمان ما الكسب ولو ضمن ما على العبدية وضمن

فالمعنى الصحيح **المريض** اي ضمانه اذا كان عقله بائناً ان توفي  
في مرضه مع ائتمنه من ثلث تركته لو اخل بالورثة مع الخس وكذا  
لو لم يمت من مرضه سواء مات بعد مدة او لم يمت **الروضة** يقع ان  
تضمن دون اذن الزوج ولا حرج في ضمانه ان علت اثاره ولا  
يكفي كتابته بالضمان منفرداً عن اثاره نعم منها قصد الضمان ولو لم  
تتم اثارته لم يصح ضمانه **في شرطه** الضمان الملاءمة وقت الضمان  
او علم المصنفون له كان له فيه الضمان عند العلم باللائمة والعودة  
على المصنفون عنه وهل يشترط الضمان على المولى الملاءمة ويشترط استناد  
العتق ولو ضمن وهو لم يمت اعسر لم يطل الضمان وبه للمصنف عنه **في**  
يشترط في الضمان الاختيار ما وصفت مكرها لم يصح اجاباً **المطلب**  
**الثاني** في حق المصنف وفيه **في** مجاباً **اي** ضمان كل ما كان في  
المرء سواء كان مستقلاً عن المبيع بعد انقطاع الملاءمة وحسن الملاءمة  
كالعتق بعد قبضه في مدة الخيار ولو كان قبل العتق لم يصح وكذا  
يضمن ضمان المالك ما لم يكن محل اليمين في الملاءمة قبل العتق واما  
ما لا سبق له الملاءمة او ما لم يضمنه العتق في الملاءمة او سبق له ان لا يصح  
قطعا لا يصح ضمان المجهول المهر ولا يولد الى الدم مثل ضمان الدين  
قبل تحققه بان يقول ضمانت عنه ما يتيه منك وما يعطيه فهو من

المطلب الثاني

صاحبها سواء اطلق او عين مثل ضمانت ما تعطيه ودم الى عشرة  
وهو نفس الشيخ على لزوم من قال ان الف ساعلة في البحر على ضمان قبحته  
ويكون ذلك بطلان ما يكون قبحته الحقيقي من الضمان وكذا قال الشيخ  
لعلنا في غير ذلك من تركه وعلى الف ضمان بلزم لا يحملان يعلم ان شرط  
في حرام فبشرطه جبره كذا في الوقف عتق غيبك وعلى الف اوقاف  
للخاف فذكر هذا الاسناد وعلى الف وهذا ان يصح فلا في محل الحاجة  
بحال غيرهم يصح ضمان المهر المجهول ولا يشترط العلم بكسبه المازول  
فشرطه ضمانه ولو لم يمت مع عدمه في الضمان ان كان ثلثه رتبة وقت  
الضمان لا ما في بوجده كتاب ولا ما في المصنفون عنه ولا ما في المصنف على  
المصنفون له برد الدين من المصنف عنه المالك لا يرد من الضمان وضمان  
بلزم ولو ضمن ما يقيم اليه به عليه لم يصح عدم العلم ببقائه في الزمة  
وقت الضمان وقال الشيخ في النهاية لو قال ان اضمن ما يتيه لك عليه  
ان لم ات له الى وقت كذا لم يحضر وجب عليه ما قامت به المستطاع  
عنه ولا يلزم ما لم يتيسر به اليه مما يخرج به في الخطاب في دفتره وكتاب  
واما يلزم ما قامت به اليه او حلت خصمه عليه فان حلت على ما يتيه  
عنه واستان هو ذلك وجب عليه المهر منه وقام له المهر لا يصح ضمان  
المجهول سواء كان واجبا حال الضمان او غير واجب ولا يصح ضمان

الموجب سواء كان معلوما او مجهولاً المجهول عن الواجب مثلاً ان  
يقول ضمانت لك ما سألني به فلان او تضمنته فهذا لا يصح له المهر لعدم  
وجوبه والمجهول له الواجب مثلاً ان يقول ان اضمن ما يتيه لك بالثمن  
على فلان او ما شئت بذلك به اليه من المهر عليه يكون شيئاً في دفتره  
فهذا لا يصح له المهر وان اجباه للمهر قال نعم من اصحابنا انه لا يصح ان  
يضمن ما يتيه به اليه دون ما يخرج به دفتره للكتاب ولت اعرفت  
مضاد كلامه في النهاية بشكل وما ذكره في المهر لا يبيد ما احتج به ان  
تضمن ما يتيه به اليه وان قصد ضمانه فان المهر مطلق لا يصح  
ولا اولى ما مضى له من اولا ارسل اليه المهر ضمانه سواء كان  
تقوما او جبراً او غيرهما يصح ضمانه تقوماً في المهر الماضيه ضمان  
تقوماً في المهر لا يجب اذ لم ولا يصح ضمان تقوماً المستقبل لتقوماً على  
التكليف وفي الغرض بين المهر الماضيه قبل العتق وبين التمتة المستقبل  
استلزامه ولا فرق في ضمانه الماضيه باقية ان يحكم بها حكم المهر ولا يدين  
ان يكون معلوما او مجهولاً على ما اخبرنا في جواب ضمان المهر وحلها  
ليش في بعض اوقاله ولا يدين اذ ليس فان اضمن التقية الماضيه وجب على  
الضمان تقوماً مثلاً المهر على مولى الرجل وقال الشيخ في بعض المصنفين  
**في** ضمان ما سأل له المهر في الزمة قال الشيخ لا يصح ضمان ما سأل له

المطلب



لعدم لزوم المطالب ان يكتب استا طبع بنحو لا يور الا لزوم  
لان المكاتب اذا دى المال علق وجنح من كونه مكاتب ولا يتصور ان  
يكون مكاتبه بحيث لا يكون له الامتناع من اداءه ولا قريب من ذلك  
جواز رطبه وبيع جواز تحرير المكاتب نفسه الاعيان المعقولة كالمنطق  
في يد المصنف والمصدق في يد المشتري شرط الصانع والمصدق  
بالبيع القاسد يبيع صانعها الا ان كانت كالوديعة في العين المدفوعة  
والماله المصارفة والشدة والمشاركة مع عدم التقيد بالعين المبيعة  
الى الطائفة لا يبيع صانعها ولو ضمن من يبيع يد بغيره او تصدح صانعها  
ما قبل ذلك فلا بد لوضوحها ان تصدح فيها لم يبيع زمان العهد  
عن البائع والمشتري ما عمن البائع فبعد التمسك حتى يخرج المبيع مستحقا  
واما يبيع هذا الضمان اذا قبض البائع الثمن اما قبل فلا وامر المشتري  
فكان الثمن اوجب له قبل تسليمه وان لم يستحقا والمصلحة اسم  
الكتاب الذي يكتب فيه ويقيم البيع ويذكر فيه الحق فنقل الى الثمن  
المصدق والوجه ان ضمان العهد ما قبله يخرج المبيع مستحقا كان  
للمشتري الرجوع على الصانع دون البائع **باب** الفاعل في العقد  
ان يقول ففعلت عهدت ففعلت او ففعلت عنه او ففعلت ذلك او يقول للمشتري  
ففعلت خلاصه منه ولو ضمن خلاصه البيع لم يبيع لانه اذا خرج حرا

لم يحل تخليقه وان خرج مستحقا لم يستطع الا بالبيع وذلك ضمان لم  
يجب فلم يبيع فان ضمن عهد المبيع وخلاصه بطل خلاصه وصحة  
العهد **باب** اذ ضمن العهد عن البائع ما استحقاق صريح المشتري في العقد  
ان كان يبيع حادث بعد العقد مثل ثمن البيع قبل قبضه او قبضه  
منه او يحصل المتأخر عنه بين البائع والمشتري يرجع على البائع  
خاصة دون الصانع وان كان يبيع متأخر فان كان فيه تقييد  
من البائع كاختار المصنف ان المشتري يأخذ الثمن في البيع دون  
البائع والصانع وان كان لم يقيده من البائع فان كان يبيع حادث  
او حرة كان له الرجوع على الصانع وان كان له الرد بالعيب فالرجوع  
ان لا يرجع على الصانع ولو اراد احدا رضى المصنف فالرجوع ان لا  
يرجع على الصانع ايضا بل يرجع في ذلك كله على البائع ولو خرج بعض  
المبيع مستحقا او خيرا فاختار المشتري الفسخ كان له الرجوع على ايضا من  
ما قبل المصدق والحكمة من الثمن خاصة ويرجع على البائع **باب** البائع  
اذا ضمن عن البائع او ضمن البائع ما عدا المشتري من ضمانه وعرض  
لم يبيع لعدم وجوبه فكذلك الرجوع منه لا يبيع لانه ضمان لم يجب ويحتمل  
الجواز للزوم المصدق على صنف قبل البيع ولو شرط ان البيع ذلك بطل  
البيع وكذا الشرط ان يملك للمصنف ان لا يقبل التعاضد ومرباه على قوله

بعدم انشاء الملك قبل البيع فمن نقصان المصنف في هذه ضمن  
رواية الحسن في البيع اشكال في الزم للبراءة وكذا لا يقرب جواز ضمان او  
البعد وعهدته لم يبق بالبيع ابا المصنف او بالصادق من جهة اخرى  
كونه مستحقا على اشكال لكن ذلك كله لا يذبح تحت ضمن مطلق  
العهد حل **باب** يبيع ضمانه عن في مدة الحيا واللاقب جواز رطبه  
من واحد الى عدة **المطلب الثالث** في غاية اركان الضمان وهو  
ثلاثة المصنفون عنه والمضفون له وعقد الضمان وفيه مسائل المصنفون  
عنه كل من يرضع تحت ماله ولا يشترط رضا المصنف انما الضمان فله الرجوع  
منه الضمان وان كره للمضفون عنه او رده عليه الضمان انما للمضفون  
له فانه يشترط رضا المصنفين من غير رضا المصنفين لم يبيع وكذا يشتر  
رضا الصانع وقد تقدم **باب** لا يشترط في صحة الضمان معرفة الضمان  
المضفون عنه والبيع قولان هذا لمخوذهما لم يجب تنسيقهما ليعم مع بقية  
الى الضمان عنه محضه **باب** يبيع ضمانه عن الميت سواء ترك وما اولا  
وسواء ترك ضمانا ضمن عنه في حياته او وكذا الرجوع الضمن عن الميت  
**باب** لا يشترط معرفة الضمان للمضفون له بالبيع ضمانه وان سمى للمضفون  
والبائع قولان ويشترط رضا قول واحد واللاقب اعتبار قوله  
الضمان عنه جارية بالحيض والاجماع قال المصنف لم يكن جارية محله

وقال عليه السلام المبيع عالم فلا خلاف بين العلماء كفاية في حواره  
ومعقوله لا ريب من جهة الغاء واستقامت من الضمن مبني ان رتبة  
الضمان من يبيع الى عدة المصنفين منه او من المصنفين لان رتبة ايضا  
تتبع الحق ويقال عنه وكذا له وقيل وجعل وزعم وجعل يفتي  
وعامة صفت وتكملت وتحتل وما يتبعان للزوم ولو كتب وانقضى  
رتبة العادة اعتقد الضمان ولا فلا ولا يستغنى بقوله اودي او خسر  
ولا يبيع الا بخيرا فلو علق على الشره وتختلف بالوجه وعلق لا  
ولا يدخله الحيا ولو شرط فيه الحيا وفيه ابطال الضمان اشكال  
**المطلب الرابع** في الاحكام وفيه مسائل الضمان اذا عزم  
الضمان او اصابه ما كان للمضفون له مطالبة بالاحكام ولا  
اعتاد بعد ومطالبة المضفون عنه بالضمان ما قبل المصادم رتبة  
المضفون عنه الى رتبة الصانع فلا يجوز للمضفون له مطالبة المضفون  
عنه ولا فرق في ذلك بين ان يكون المضفون عنه حيا او ميتا وبين  
المضفون عنه بالضمان والضمان ولو اراد احد ايضا بما جمعا ولم يكن للمضفون  
مطالبة المضفون عنه لم يبيد الصانع امر مودة للمضفون حتى **باب** اذا  
لدى الضمان صحه وله ان يطالب به اي وقت شاء وان كان موجبا



ايضا لو كان الدين حالا فقتضه موجبا لصح وكذا لو كان الدين  
موجبا فقتضه حالا على شكله ولا فرق ان لم يمسك الدين المقتضى  
عنه قبل الاجل وان ضمن بأذنه وادى حالا ولو كان موجبا  
فقتضه حالا ان زيد او انقص على شكله وصح والشيخ قوله بالبيع من  
الصانع للمال مطلقا قوله اخر بالبيع من ضمان المرحل حالا اذا  
ضمن للمال موجبا لصح وببرهنة مضمون عنه وليس للصانع مطالبه  
المضمون عنه الا بعد الاداء وليس للمضمون له مطالبه الضامن  
قبل الاجل فالوجه انه ليس بمطالبه المضمون عنه الا بعد الاجل  
ولو كان الدين موجبا فقتضه حالا وجب عليه الدفع في الحال وليس  
مطالبه المضمون عنه الا بعد الحول ولا اذا اضمن موجبا مما  
الصانع على الدرس عليه وليس لردته الرجوع على المضمون عنه  
الا بعد الاداء وان قضاه الاجل ان كان الاصل موجبا ولا  
موت المضمون عنه يقع تراخي الضمان ويجوز الهتان عن  
الضامن ويقتضي للحق الا دية الاخير ومقتضى ادبي احدهم او المضمون  
عنه يرى الجميع وان ابره المالك الضامن الاخير وكذلك ولو ابراه من  
قبله من الضمان او المضمون عنه لم يبره احد ولو ادعى الضامن الآتي  
رجوع على الضامن الذي قبله وكذا الى ان يرجع للمال الى المضمون

عنه

عنه وليس المضمون مطالبه السابق على اصله وان مضى والاستيفاء  
من الاصل يجوز للمضمون عنه ان يضمن الضامن فيقول  
الحق المدة التي كانت قبل الضمان ومنع الشيخ من ذلك لئلا  
يغير البيع اصلا وليس مخالفا لما يبره الباع ولو ضمن المضمون  
عن ايضا من غير الضمان جاز قوله واحد جاز يجوز بقوله والحق  
ان يضمن انسان فان زاد واحدا فان ضمن كل واحد منهما يضمن  
الدين مع ورى المضمون عنه وكان على كل واحد منهما قدر ما تضمنه  
سواء تباويا او اختلافا وان ضمن كل واحد منهما جميعا عليه صح  
ضمان السابق ولذا تقتضي بان يضمن المالك والوكيل في وقت  
واحد فيه ثبوت دين الميطان لتحققا ضمان كل واحد منهما حالهما  
الاخر عن حالة برائة الدية وبين الصحة مع التبعة او الصنف  
وبين بطلان ضمان الوكيل من حيث انه قبل بيمين مثل  
الوكيل مثل الكالة عن حالة بطلان الكالة ولو ضمن احدا  
صاحبه صح واستقل على المضمون عنه الى دية الضامن ولو ضمن  
كل واحد منهما صاحبه استقل ما كان على كل واحد الى ضمانه وبره  
الضامن من الدين الاصل وليس للمالك مطالبه كل واحد بالجميع ولا  
مطالبه احدهما ولو قال كل واحد منهما ضمنت ما عليه دية وقال الضامن

من مطالبه للمضمون عنه ولو لم يردني البيع عوار رسالة وان لم  
يطالب الضامن وما قلنا واولى ولو ضمن بيمينه لم يكن له مطالبه  
مطلقا وليس لما ذكرنا في الهتان مطالبه المضمون عنه بصحبه المالك  
من يمينه للمضمون عنه الدفع اذا دفع المضمون عنه برى برى  
الضامن وكذا المقتضا الضامن المتبرع الما فحق للمضمون عنه  
ان كان عليه الضامن فليجبه رجوعه عليه والا فلا اذا كان  
لدين على اثنين فضمن كل واحد منهما صاحبه فسلم المضمون لكان  
له ان يجبر ضمان من شاء منها فيلزمه الدنيا شعاعا ويرى الاخر  
فان ضمن ثلث الميمين ساع من اجبرها ترفع ورجع عليه  
خاصة وان كان بأذنه وان ضمن عن الاخر من المال او عرضا  
وان اطاره فاسا امثلا ما في ردة كل منهما الى الاخر واستقرار الدين  
عليهما كالان لو ادعى على حاضر وعائب وان كلاهما ضامن  
لصاحبه فاعترف الحاضر كان له ان يزد جميع ان لم يرض لضماني  
العائب والتدل قوله بعدم الرضى مع يمينه فان حضر العائب و  
اعترف الام بيمينه فبيد ان كان الحاضر ضمن قسوته والا فلا وان  
لم يكن بالقتل تولى مع يمينه ولو انك الحاضر ولا يدينه بالقتل تولى  
مع يمينه فان قامت عليه يمينه واستقر منه لم يكن له الرجوع على الثاني

فالرجوع تحت الضمان لكن يتلقت بيمينه كل واحد المصنف اذا ضمن  
بيمينه ونقد بأذنه رجوع عليه سواء قال المضمون عنه اضمن عنى  
واذنى عنى اذنى او ائتمه والحق وكذا يرجع لو ضمن في ذمة  
بغيره اذ لا يتلقت بيمينه الرجوع على المضمون عنه لان الضمان  
عندنا ما قل ولو ضمن بيمينه اذنى ونقد لا ما قد سلم يرجع ولو ضمن  
بغيره اذنى ونقد بيمينه اذنى لم يرجع وانما يرجع الضامن على المضمون  
عنه فمضمون الرجوع باذنه الاضامن من اذنى الدين والمضمون  
ابره عزيم لم يرجع ولو دفع عرض الدين عرضا يرجع باذنه الاضامن  
من قيمته وقد رد الدين ولو اخلاله بيمينه بيمينه الاضامن يرجع باذنه  
من قدر الدين والقدرد الما له سواء وقف المضمون من الما له  
او ابره او قد رد الاستيفاء ليس ومطل اذا كان له على اثنين  
بأذنه وكل واحد لصاحب ضمان واحدا الى الما له وضمانها وقد قلنا  
ان دية كل منهما مشغولة بالضمان لا بالاصل فاذا ضمن اقرض احدا  
المارض ضمن الحامين فاذا ائتمه الما له سعة الحق من الجميع ورجع على  
المضمون عنه ان يضمن الاذن في الضمان ولا يرجع على الاضامن  
في الاضامن عنه ولو ضمن عنها مائة وثلثمائة ورجع على كل واحد  
مع او منها بالضماني ولا يملك الاذن خاصة اذا ضمن بأذنه لم يكن

في



ولو اعترف الضابط ورجع الى الاضطرار كان له الرجوع بما اذا  
 عنه ولو انكر الاضطرار وخلف ثم حضر الضابط واعتذر لم يكن له الرجوع  
 له الوجه عليه حتى يصح رضاه لصانع الاضطرار **الا** اذا دونه له الضمان  
 اذا ادعى اذاته فافضه فانكر المضمون له كان التوكيد قوله مقبول له  
 مع عينة فان شهد المضمون عنه قبلت شهادته مع اشارة الله ولم يكن  
 مقبول التوكيد لحلف المضمون فيرجع على الضامن تأييد ورجع الضامن  
 بما اذاه او لا ولو لم يشهد رجوع بما اذاه احتراز لو اعترف المضمون له  
 بالانقضاء فانكر المضمون عنه فصرح رجوع الضامن لمجرد اعتراف  
 المضمون له على المضمون عنه اشكال ان الرجوع في اذاته  
 ولصحة هذا فانكرت لك وسكت الاضطرار رجع على الضامن  
 الثالث في قبضه كل من قبض دين غيره متبرعا لم يكن له الرجوع  
 على من عليه الحق ولو كان دينه الرجوع الموقوفه اصرع مع يده  
 الرجوع فان رجع بما اذى دينه والوجه ان ذلك مع عدم نيته الرجوع  
 ولو اذن لعينه في قضاء دينه عند دفع المادون على غيره الحق  
 فالوجه رجوعه على الاضطرار **ب** ما يرجع المادون في الضمان  
 مع الاشهاد وان قبض لم يرجع وان كذب بالاذن ولو صدق فاحق  
 ذلك ايضا لان المراد قضاء ما اذاه ولم ينسبه وان صدق

الراجح

الضامن رجوع قطعا والمعتبر شهادة من يثبت به الحق فلما شهد  
 رجلا واحدا يثبت نكاحا ولما شهدوا احدا الجلف منه فالوجه الرجوع  
 ايضا ولو شهد من طاهره الحق لم يعتد بشك الشاهد ولو  
 شهد من فقه مستور في الاعتدال به احق له ولو ادعى موت  
 الشاهدين وانكر الادب اصل الاشهاد فقتلهم قوله لو كان  
 قد دفع اليها للقضاء **نظر** اذا كان له على كل واحد منها  
 نصف كل منها صاحبه وقد قلنا انه يقتل بما في رزمة كل منها  
 الى الاضطرار ولا يجتمع المالان في رزمة كل واحد منها لان هذا القيد  
 باطلا في نفسه ويظهر له في ايديها ان المضمون له اذا اخطأ في  
 احدهما دون الاضطرار جتمع المالان في رزمة ويسمى الاضطرار حكمة  
 وسهلا ان الحق قد يكون خالفا فافضه كل منهما رجلا من  
 الاحل بعد ان كان حال الاضطرار ان يكون رجلا فادفعناه حالا  
 احمل الاجل وكان له المطالبة في الحال ومنها انما كان الرمن لو كان  
 بها رهنا دخل ضمان كل منهما محرم حرره الاداء الا قرب ان يبيع  
 كذلك محمد لورب واحد او دفع اقل مما مضى في رجوع لآخر  
 عليه نظر ولو ضمن احدهما صاحبه تحول المالان عليه فان ضمن  
 المضمون عنه الضامن اشكال المالان الى فتمت **الفصل الثاني**

الضامن

في الكفاية معينة في ما بحث الكفاية في المتبدي بالتمسك بالمال وما  
 الزام احضاره فان كفل المال كان ضامنا والكفاية تميزها بغير  
 قاي لا يفي ولا بد منها من الاجل والا فجزاها حادثة ومجالية مع  
 الاطلاق يكون محبلة واذا اشترط الاجل وجب ان يكون معلوما  
 لا شرط اليه الزاوية والتمسك بالمال لا بد من الكفاية وميد  
 لشرطه في فساد الكفاية **نظر** اذا قال انا كفييل ببلان او  
 بنقمة او بدينه او بوجهه كان كفيلا بوجهه لان هذه الاشياء  
 تعتبرها عن الحلية ولو قال انا كفييل برسمه او بقلبه او بجزءه  
 لا يمكن حياته لا يصح بدون فالاقرب الصحة وكذا لو قيل بجزءه  
 منه كمثل ورثته ولو قال انا كفييل ببلان او بوجهه او بجزءه يمكن ان  
 يعيش بدون في الصحة اشكال واربطه الشيخ بوجهه **ب** رجوع الكفاية  
 بيد كل من يجب احضاره في مجلس الحكم بدو لان اوصت  
 به المطالبة به سواء كان الدين معلوما او مجهولا وسواء كان  
 المكفول بالمال او بصياغته او بمجناه اذن الذي قاي مقام اذنها  
 ان اشترط اذن المكفول به **ب** صحة الكفاية ببدن الجوس والتمسك  
 والتمسك به المبدل ببق ومن عليه عتوة لا دمي والمدعى عليه ان  
 لم يتم عليه البينة لا يصح كماله بدو من عليه حدة لاجل المدعى

كان له عدم اولاد يفي ثم يحمي الكفاية على احتصار الحلية عند اخطائه  
 في النفس وما دونه **ب** الا قرب جوارته الكفاية لتمام الحلية ومع الشيخ  
 ليس بجديد يعتبر الكفاية بغير الكفاية المكفولة له ولا ضمير مريض  
 المكفول في المبيع بغير رضا له وان كان ابن ادريس وفيه قبح **ط**  
 اذا كانت الكفاية له حاله ومطلقة كان له مطالبة باحضاره في الحال  
 فان احضر ومالك يدها لم يفسد من استيفاء ما عليه لم يبرأ الكفو  
 ولم يلزم المكفول تسليمه في ذلك الحال وان لم يكن هناك يدها عليه  
 لم يبرأ من قول على اشكال فان قبله به الكفاية ولا يفتقر الى ان يقول به  
 المكفول او قد سلمته اليك وقد اخرجت نفسه من كفايته وان ائتم  
 من تسليمه به الكفاية على شكل ولا يفتقر الى اسناد رجلا ولا اذ  
 الحاكم في البسط اذا امع من تسليمه سيد رجلا ومن كان مقصد  
 شرط الاشهاد كان موعونا وان كانت موعوله لم يجز لاحتضار قبل الا  
 ولو احضر قبل لم يجب على المكفول القول وان ائتم الاضطرار التسليم  
 على الاقرب ولا يبرأ منه الكفاية فان حال لاجل واحضر وسلك يري  
 لو كان المكفول محبوسا فان كان في حبس الحاكم وجب تسليمه لهما كذا  
 الحاكم او ما ملخص ثم يرد الى السجن ويجوز على الحق ما ساء وان كان  
 في حبس نظام يجب قبوله بالوكيل حالا وكان للمكفول غايبا اجل معتد

وصوله



البره وهو ما كان كذا من اجل ذلك نصبت له في قوله او  
احضار مع وجوده وان كان وجوبه عليه المكفول له  
ولم يقرب من صحة التخييم انصرف الى بلد المتخذ وان سلم في غير لم يجر  
وليس ان سلم انما هو في حجب الشك كما قلنا انه ان سلم في حجب  
في حجب الشك فان طالب المالك باحضار احضره عليه الحكم وحكم  
بغيرها ثم رده الى الدين وان عين المالك في الكفاية لم يجر تبديل  
غيره وسواء كان في مكان اخر من البلد او لا وسواء كان في مكان  
او لا اذا كانت كذا الى الغد الى شتمه كذا حاله بالبره اذا امتنع  
الكفيل من احضار المكفول به لا يصح الضمان والكفاية الامور  
فان قال اطلبه زيد فاطلبه له ما عليه او اذا قدم الخادم فاما الكفيل  
فلان لم يصح وكذا القول اذا اطلبه لاسيما في حجب الشك العذبة  
بهم الكفاية موقوفة فلو قال انما كذا في مكان شتمه اعلم معقولة يحضر  
مقابلة المكفول في مدة الشهر وان لم يجر الكفيل يجر الى اقل ان  
حاجا به فيه ولا يلزم ما عليه فالحكم العقولان ذلك مقتضى الكفاية  
انما قلنا ان لم يجر ان كان على كذا احضره لاجل لم يلزم الاحضار لانه  
لو قال على كذا الى كذا ان لم احضره ثم لم يحضر وجب عليه ما ذكره من  
المال ولذا قلنا ان حيث به في وقت كذا او لا فاما الكفيل يجر فلان

او ضمان ما على فلان لم يصح من اطلق غيل من يد صاحب الحق  
تبري اضمن احضار او اذ ما عليه ولو كان قاتلا لزم احضار او  
نوع الدين مع الرضخ اذا حضر العالم هل يتبدل ويستبدل الدين  
والاولى فيه اشكال وليس للرافع قبل التاخير وهو له الرام  
عنه على تقدير انشاء ما رتب له فيه نظر لا بد من تعيين المكفول ولو  
كملت احدهما او كملت بره او عمره او كملت بره فان لم ات  
به فغيره لم يصح اذا قال كملت بدون فلان على ان مرار الكفيل  
او على ان تبره من الكفاية قال الشيخ لم يصح لفساد الشرط اذا يصح  
ان يبره والوجه على العمق ان جواز الشرط في الكفاية وحسنه  
لا يلزم الكفاية الا ان يبره المكفول له الكفيل الاول وكذا يصح لو  
قال كملت لك هذا المخرج على ان تبني من الكفاية فلان او تمت  
هذا الدين لا يصح بشرط ان تبني من ضمان الدين الاخر وعلى  
ان تبني من الكفاية فلان وكذا الشرط في الكفاية والضمان  
ان يتكفل المكفول له او المكفول به او يضمن دينا عليه او يبيع شيئا  
معيئا او يجره انما اذا كانت المكفول به بره الكفيل ولا يجب عليه  
عزم المال ولا قضاء ان كان كفاية بالمدن وان كان كفاية بالمال  
المال لزم لا يكون ضمانا وكذا اية الكفيل لوابره المكفول له المكفول

او الكفيل او قضاء الكفيل وسلم المكفول نفسه تليها تاليا او حجب  
المكفول بحث لا يعلم خبايا واخته كذلك على اشكال ولو ابره الكفيل  
لم يجر الاصيل والمكفول ان يواحد مع فان قضى احد الدين بره  
وهذا القول قضاء المكفول بره انما هو كذا وسلم نفسه الى المكفول منه  
انما هو وسلم احدهما قال الشيخ لا يبره الا حذر عندي فيه نظره  
اذا تكفل رجلان اثنين لم يبره ينسحب الى احدهما ولا يبره احدهما  
لح اذا تكفلا وان المكفول وجب على المكفول حضوره عند المطالب  
به وان كفى بغيره وانه وطالب الحضور وان كان المكفول له طلب منه  
وجب عليه الحضور والا فلا ولو قال المكفول له احضره كذا كان  
توكيلا له باحضار من يجب على الحضور مع ولو قال احضره نفسك من  
الكفاية لم يكن توكيلا ولم يجب على المكفول الحضور الا ان يكون  
قد ادرك له في الكفاية اذا اقامه في الكفاية او اضمنه قسما للماء  
كان الكفيل والضامن من المباشرة واشتق على الامر او اقره الكفيل  
ايردت المكفول من الدين فاما المكفول له كان التوكيل مع غيره  
فان حلت بيت الكفاية وان كذا حلت الكفيل بره من الكفاية ولم  
يبره المكفول من الدين ولم قال كملت والحق لك عليه ذلك  
المكفول له ما قلناه ولما قلنا وهل يتيق الى الدين الا قرب ذلك

ولو كان لوجه اخلاف الكفيل مع الاحتياط في كفاية الكفاية  
الكفيل قد بره من الكفاية بره وكذا القول في بره الكفاية او دودة  
الحكم كذا القول بره من الدين الذي كفاية به وهو الكفيل في هذا المخرج  
دون المكفول به ولا يكون ذلك اعراضا بالقبض الا في الصورة لا يصح  
فانه يبره المكفول به لان كفاية المال عند ما قلناه في القول كذا لبره  
من الدين الذي كذا كفاية عليه فلان او يبره التبره من الكفيل والكفيل  
به وكذا قال له ابره من الدين الذي قبله او يبره التبره من الدين  
الذي قبله لا يبره من الناطق العموم ولو قال قصدت بره من الكفاية  
قبل قبله مع غيره فاما اذا كان لبره على مثله مع غيره ثم اطلب الكفيل  
له بره الكفيل والمكفول به معا ولو اطلب المكفول به وكذلك ولو اطلب الكفيل  
خاصة بره من الكفاية دون المكفول به الا ان يكون كفاية بالمال اذا  
قال اعطى فلا تاكيد المالك كفاية بالمال اعطاه كان الضمير لاحد الا انه  
ولا يلزم الامر في ان كان خليطا ولو قال اعطى عن كذا كفاية  
اذا كانت صحت الكفاية بالقبض متاعه او حجب في الجرحين في  
لم يصح به على احد سواء القاه بينه الرجوع او تبره كذا القول بغيره ان  
تأكله القاه ولو قال اعطى عن كذا صفة القاه خاصة وان كان  
صان نام بغيره ضرورة ولو قال اعطى انما والشبان له ضمان فان قصد



الاشترائك ولا تنفذ ضمن البيع ولا يلزم في الكفاية شيئا جازما  
فان كفاية العاقل او المبيع وان قصد ضمان الاشترائك لزم ضمان حقه  
والضمان لا يثبت شيئا والذي يضمن بحقه النصف وهو ان  
يكون كاحد من الاثني فقصده الثاني ان لا يترتب مع بيعه ان  
ولما ذلوا لم يرد ذلك لزم جميع المال ببيع ما في الكفالات ما كانت  
بالمال تبيها فان وقد يتقدم وان كانت في النفس لزم لآخرها حصة  
من كفاية دينهم انما في عليه اخصا من تقدم وهكذا الى ان ينتهي  
الى الدين فان كانت الدين او ابيه المكفول له براء وحجبا وكذا في  
ما لم يكن له من مودون مكفول له بالدين فارات اوسط الكفلاء الثلثة  
من البيت وكذا في مودون المديون وكذا في كل من الكفلاء  
بذات صاحبه حاز ان اشترى الاصل او من الدين براء ببراءة  
احدهم لم يرد الاخر اذا اشترى وشروطه لا يقاس حاز ان كفله  
فلا يتسلم ولزم بشرط لم يجر الاصل التسلل من غير التسليم هل يجوز  
الكفالة بدون البيت لا عرض الاصل ببراءة ببراءة ببراءة  
اذ قد يثبت اخصا من الاخر الشهاده على صوتهم وعندي فيه خلاف  
اذ كانت المكفول له فالأخرى عدم بطلان الكفالة ويشمل الحق الاورث  
**المفصل الثالث** في الجعالة وفيه بطلان الاول في بطلانها

وشروطها وفيها بطلان الجعالة عند شترع الاشترائك للمقمن ونتم الى  
اخرى واستاقتا من التحويل وليست بمسألة لا بد بالبيع ويجوز  
للمقمن ولزم بغير العقد بغير الدماء وفي مسائله صحتها قوله  
الحال كانه ويتعلق بشترع اشترى من المحل وهو الذي عليه الحق والجعالة  
الذي سطر الجعالة والحال عليه هو الذي عليه الحق الجعالة يقال حاله  
الحق عليه بحيل حاله او حاله الرجل اذا قبلها والحال به هو الذي  
ينفسه بشرطه لحاله رضاء لا شترع الثلثة وحال بشرطه ان  
يكون على الحال عليه ويتام لا في البيع الا في عدم الاشترائك وحده  
الحق ان كان مشليا حصة للمقمن اجاعا ان لم يكن مليا كالدينار  
والشترع قال في البيع الجعالة اذا اشترى الزمته بالقبض ومعه اذا اشترى  
في رضاء جعالة يجب عليه الحاشية كما في رضاء لغيره وغيره ان يحيل بها  
والجعالة عند حيوان الجعالة بكل حوت مالى وان لم يكن مشليا يجب  
ان يكون للمالك مملوكا ولا يصح للجعالة الجعالة اجاعا قد بينا ان الجعالة  
ليست شرطه على قوله البيع اذا كان له قبل من الدين وعليه لغيره  
حصة الجعالة بها وان كان حيا حيا من دينه على اخره حصة رضاء فاحاله  
عليه فان قلنا العرف يضمن بالقيمة لم يصح للجعالة اختلاف الجعالة  
صحة قلنا المسألة خاصة للجعالة وكذا العكس اذ الحاله على من له عليه

دين قال الشيخ رحمه الله بشرط تاتل للمقمن حيا وصناد قد قبل  
على من عليه رضاء بغيره من عليه فغيره من العكس وكذا يحيل  
من عليه صانع مقفول من عليه بشرطه بشرطه من عليه بشرطه بشرطه  
وعنده في ذلك اشترائك الا سوغنا الجعالة على من الرضاء فعلى شترها  
الجعالة او في العرف حوا ذلك كله ثم ان البيع اشترى رضاء الجعالة  
وهو بشرطه التساوية والتاويل للعلم في اشترائك من عدم اشترائك  
فما حل من عليه دين من حيل او حال بغيره حالك له في الجعالة والتجديد  
او اولا في التجديد للمقمن حيا في زيادة الاجل ونقصا فلم يستبعد  
تجاوزه فلم يخل من دينه حيا من حيل وشروطه في الجعالة للراز  
وكذا في غير شروطه على صفة واشترائك من دينه حال وشروط  
تاجيله فالأخرى الصفة ولزم المشرط كما قلنا في القبان والاختلاف في  
انه رد الجعالة عليه وقت الصفة او دونه مع رضاء الجعالة وحيل كذا  
تجديد من غير شرطه كان سابقا ولو اشترى من الجعالة الجعالة  
لم يخل التجديد وان شات الجعالة عليه من الدين وشروطه كذا في الحق  
ما يصح للمعاوضة عليه قبل قبضه قال فلا يصح للمعاوضة الم لا يجوز  
المعاوضة عليه قبل قبضه وعنده في غير نظر شروط الجعالة بغير الحق  
في رضاء الجعالة فلو اشترى من غير رضاء في الاستبداد بغير اجاعا بغير الجعالة

بالكفاية وقيل بل يرفع وقد تقدم في القبان وكذا يصح الجعالة على الجعالة  
لغيره الكفاية ولعل عجزه عن الجعالة من حيل لاهه يستلزم الكفاية  
اجاعا من رضاء اذا اشترى من غيره بقصد رضاء ان كان قبل الجعالة  
وكذا في القبان الم رضاء في الجعالة لغيره للاحالة به من الدين رضاء  
اجاعا اذ اشترى الجعالة بالدين على المشرط في مدة الجعالة وكذا  
يجوز للاختلاف له اشترى الجعالة من الدين في المدة اذ اشترى من لاهه  
عليه رجلا على حله عليه دين كان توكيلا وليس حوا لثقت فيها احكام  
الوكالة ولو اشترى من غيره دين على من لا دين عليه فقد بينا جواز ذلك  
والاجازة في حوا لاهه انما يوافق احق فان قبضه الجعالة  
من الدين رضاء على الجعالة لا في رضاء او ابراء منه ولم يبين شيئا من  
البراءة لاهه براءة فلهذا لا دين عليه وان قبضه من الدين لم يخل  
رجع الجعالة عليه على الجعالة لانه قد عزم منه وانما عاد المالك بغيره  
ويحفل عدم الرجوع وان اشترى من لاهه دين على من لا دين عليه  
وكافة في القبان لاهه لاهه لان الجعالة اتمامه دين على دين ولم  
يحدد واحد منها بشروطه من الحق الم لاهه الجعالة عليه او على  
الجعالة اعاره فلو اشترى من غيره ولم يسل الجعالة باعتبار كان له  
من الجعالة والرجوع على الجعالة سوا شرط الجعالة الجعالة او اولا على



تقدير عدم الشرط فلو كانت الحال عليه منسلا ولا سواها صحيح جاز  
 منه الحكم اولا وليس استثناء الفرض شرط فلو اصابه على من دفع ثم ابر  
 لم يكن له دفع للمدانة ولو لم يكن الحال بالمدانة ثم بان الحال عليه منسلا  
 او يتاخر على الحال اجماعا ولو اصيل على فليست له حق اعرفه الرجوع  
 على المحيل **المشكلة الثانية** في الاحكام وفيه بحثا للمدانة  
 عند ما قلنا ان من رتبة المحيل الى الحال عليه وفي المحيل اذا اقتت  
 ابركاه من دين المحيل سواء ابره المحيل اولا ولا يشع رحمه الله هذا قوله  
 احضره منسلا وهو حق الحال عليه المالا ولم يفتقده في دفعه ولو لم  
 يقبل الحال للمدانة الا بعد ضمان الحال عليه ولو قضيت كان له من  
 طلبة المحيل ولم يرد منه بالحق ولا بموجب لانه شرط الملم يحصل له كما  
 لم ينفى المدانة لكن هذا الشرط لا ينافي في اقتضاء المدانة لا يشترط  
 حصل الضمان اولا وكذا امر الحال عليه من دين المحيل اذا اقتت المدانة  
 بشرطه لم يرد له الحق الى المحيل بعد الا ان يكون الحال عليه منسلا  
 ولا يصح للمدانة في غير هذه الصورة فلا سواها ممكن استثناء للحق  
 او عند المطلب او لم ينفى منسلا وما لم ينفى منسلا او غير ذلك  
 وهو شرط الحال الرجوع على المحيل مع تقدير الاستثناء فالقول بطلان  
 الشرط وفي بطلان المدانة حسدا اشكال **الحكم** اذا اصاب على من غير ما ظ

ولا

ولا جاهد لم يجز عليه القبول لان اقتد اعتبر ايضا القبول ولو قيل  
 المحيل لم يجز على الحال عليه قبل المدانة لانا اعتبر ايضا وان  
 لم يكن الحال بعد ما وقع قبول المدانة بل هو المدانة بعد تداعي المدان  
 اذ اصابه البايع بثمن العبد فخرج حرا واستحقا بطلت المدانة  
 فان كان البايع قد قبض برضا الحال عليه من دين المشتري وكان  
 له الرجوع عليه ان لم يكن له عليه دين ويكون الثمن في يد البايع للمشتري  
 يجب عليه ردءه اليه وان لم يقبض بقي الحق كما كان في رتبة الحال عليه  
 ان كان عليه حق ويثبت حرة العبد بالقبض او انما فهم وكذا لو اصابه  
 البايع الاجنبي على المشتري بالثمن وقبل المدانة ثم طردت المدانة والاحكام  
 وبطلت المدانة ويثبت المدونة بالبيعة ايضا والاتفاق فان اقر المحيل  
 والحال عليه وكذا بما اقتضاه ولا يثبت لم يقبله ولو اقاما بينهم لم يصح  
 كغيرهما انما طابا البايع انا اقاما العبد فانما يقبله بطل المدانة ولو  
 صدقهما الحال والدعي ان المدانة بغير ثمن العبد فان قوله وتوقع بغير  
 ولو اقاما بيعة فان المدانة بالثمن فيك لعدم التكذيب ولو اقتضى المحيل  
 والمدانة بغير ثمن العبد وكذا بما اقتضاه عليه لم يقبل قوله عليه في حرة  
 العبد بطل المدانة وليس للمحيل والاتفاق عليه المدانة عليه في حرة  
 ولو اتفق الحنف والمالكي عليه على المدانة بحق العبد وبطلت المدانة

ولا

بالنسبة اليها ولم يكن الحال الرجوع على المحيل **و** اذا اصابه المشتري  
 البايع الفرض على احدى قبضه ثم يرد المشتري العبد او المتبالة ثمة  
 الحال عليه ويرجع المشتري على البايع ولو رد قبل القبض فلا ابطال  
 نظروا مع رجوع المحيل على الحال عليه بدينه ولم يبق بينهما وبين له البايع  
 معا لم يرد مع العبد يرجع المشتري على البايع بالثمن ويأخذ البايع من  
 الحال عليه فان له البايع المشتري بالثمن على من اصابه المشتري عليه  
 وعاد المشتري الى من يرد البايع ولو كانت البلية بها الا ان البايع  
 اصابه اخصا بالثمن على المشتري ثم رد العبد اعقل بطلان المدانة  
 ان كان الرد قبل القبض فيسقط الثمن فيرد على البايع بدينه ويرجع  
 للمشتري منها وان كان بعد القبض يرد المشتري البايع ويرجع للمشتري  
 على البايع بدينه او قدر الاجنبي واحتمل العرف وذكر الشيخ انه وما قيل ان  
 الاولى لمسلق المدانة هذا فيما المتقارنين فان اصاب المشتري الاخص  
 بثمن على البايع صح ويرى المشتري منها ولو ثبت بطلان البيع من اصل  
 وبطلت المدانة للمشتري **الحكم** اذا اقتضى المحيل الدين بعد المدانة  
 فان كان محلة الحال عليه صح عليه وان دفع لم يرجع وبطل الحال عليه  
 وتجب وقالوا سئل في بطل المدانة فقال له في كل ذلك لم ينفى الوكالة  
 او بالعكس وانما قوله مدعى الوكالة منسوخ بينه ولو اقام احدهما

بيد

بنته حكمها ولو اشاع على ان قال استملك بالدين الذي قبل زيد  
 ثم اختلفت فقالوا بما للمحيل وصحت الوكالة وقال القاضي لم يخطئ  
 والقول قول من دعي للمدانة اولا الاصل في الموضع ويتحقق تقديم  
 قول المحيل مالا اصابة للحق واختار الشيخ رحمه الله فقل الا ان ذلك  
 للحال وثبت حرة رتبة الحال عليه ويتخذ عن المحيل وعلى الثاني  
 تخلف المحيل ويتحقق فيه رتبة الحال عليه وعلى المتقدمين ان  
 كان الحال في حق الحق وتلف من يد المدان وكل منهما من صلبه  
 من غير ضمان وان كان بتغيره لان الحال ان كان محققا فذلك  
 انه وان كان سبلا ثبت لكل منهما في رتبة الاخر مثله في رتبة المدان  
 فيسقط وان تلف من غير ترتيب الحال بطلت قصته بدينه من  
 المحيل بغيره والحال عليه التسليم والمحيل بطلت المدانة في كل  
 بتدبيره فلا ضمان وان لم يثبت املك المحيل عليه لا اعتراة ان يعلم  
 من الدين مثل ما كان في يد المدان ويصح منه انما يرد في ان تقصده  
 منه ويحتمل ان يملك احدهما من بطلت المدانة المطالبة بدينه وهو  
 العبد ولا يصح اليه هذا لعدم مقتضاه في الموضع او يملك بدين  
 وانما استلزامه في القصد ان لا يقبض المحيل من الحال عليه لم ينفى  
 او القصد بعد ذلك مع يرد المحيل لو لم ينفى الحال كان له ان يقبض

ولا



ولما قال احلته يد يدك فقال على كذا فاحتمل ما تقدم من الوجوه  
 وان قد ساق له الجليل في خمسة فقلت يرى من حق الحلال ويقضى  
 الحلال مع الحلال عليه لئلا يمتد وان قد ساق له الحلال على الحلال  
 بحقه ولم يطالبه الحلال عليه اما في كماله او لغيره فان قصده قبله  
 من الحلال فانه اخذ ما يقضى بنفسه وان قصده من الحلال رجوع الحلال على  
 الحلال عليه وان كان قد قبض للمدانة وتلفت بغيره لم يستحقه وكذا  
 ان تلتفت بغيره بغيره ولو لم يتقاع على ان الحلال في الحلال فانه يدرك ثم  
 احتلما فقال احدهما في حلاله بغيره وقال الاخر في حلاله بغيره  
 لغيره فانه قد ساق له في حلاله بغيره وكذا في الحلال ومن الحلال لم  
 يلتفت اليه لئلا يمتد اما لو قال احلته ولم يدرك يدك ثم ادعى قصده  
 انك كذا او سبب الفلانة ان اراد ان يمتد وكذا وسبق احلته  
 احل سماع الجاهل الذين لم يطالبه يد يدك فقال احلته على فلان  
 الغائب بالثبوت في كماله ولو اقام الدعي بينة حجت منه لاستطاع  
 حلف الحلال عنه ولو ادعى انه احل فلان الغائب عليه وانكر الحلال  
 فالقول في حلفه بغيره فانه احل استوفى الدين فادحض الغائب  
 وكذا في بغيره وان صدقه كان له الحلال في كماله بغيره ان اقام  
 مدعى الحلال في بينة كبريا حتى يستطاع المطالبة بغيره بها للغائب

فان

فاذا احضره ادعى احلته للحالة البينة ولو ادعى ان فلان الغائب  
 احلته عليه فانكر فافتقر لثبوت المنكر وان اقام الدعي بينة ثبتت  
 في حقه وحق الغائب وبجوب الدفع الى المحل وان لم يمتد بينة  
 برقت اليمن على وجوب الدفع مع الاغتراف فان قلنا به وجبت والا  
 فلما فاد احل على الاول وهو وليس للمدعي الرجوع على الحلال وان  
 لم يحلف ثم لم يحصل ان صدقت المدعي لم يثبت الحلال فانه لا يثبت  
 الحلال عليه معتمرا لان يفترض بغيره الحلال عليه فيقبل بغيره عنه ولا  
 يقبل قوله في حلف الحلال عليه ولا يمكن ابطال الدين عن الحلال عليه  
 فيؤخذ منه ويسمى الحلال له وان انكر الحلال فانه لا يثبت الحلال عليه  
 وان الحلال الحلال عليه فيقتضى حلفه وقصده الحلال لم يكن له حلالية  
 الحلال عليه ثانيا وان انكر الحلال فانه لا يثبت الحلال عليه ثانيا  
 وليس الحلال في المطالبة الحلال لم يكن ينبغي ان يقتضيه الحلال في حلفه  
 الحلال عليه ولو ادعى الحلال الحلال في حلفه الحلال عليه لئلا يمتد  
 مع الحلال الحلال بغيره صاحب الحلال عليه ولو صدق الحلال الحلال عليه الحلال  
 على الحلال فادفع فانكر الحلال حلفه رجوع الحلال عليه ثانيا لو ادعى الحلال  
 ما ضمنه على من له عليه دين صح وهو والمضنون عنه وكانت للمدعي  
 بمنزلة الادب من الرجوع على المضنون عنه الحلال وان لم يقبض

١٧

الحلال ولو ادعى احلته من لاديين عليه صح ودر الضام ولا يرجع على المحض  
 عنه فان قبض الحلال من الحلال عليه رجوع على الضام على المحض  
 عنه وان لم يرجع او ابراه لم يرجع الضام على المضنون عنه  
 ولو قصده ثم وجب رجوع على الضام ولو كان الدين على اثنين كل  
 منهما كذا لصاحبه باع عليه فاحل احدهما الدين اجمع مع بغيره عليه  
 لان احكام كماله المانعة قد صدق وان احل صاحب الدين بغيره  
 على احدهما اجمع حلفه للمدعي فانه عليه خاصة ان قلنا باشتراط  
 الدين في رقة الحلال عليه او قال احلته بما عليه المالك قال احلته  
 بالحال دفع على فلان ولم يشترط في الحلال في شئ من شرط الحلال  
 عليه بما يرجع اجمع لكن ليس الحلال عليه الرجوع على شريكه الكفالة  
 ما يقتضيه الا ان يجتاز باذنه فان احل عليه احبا ثبت له على كل واحد  
 بقدر ما عليه ولو ادعى عليه في الدين في منها او من ابيها اجمع  
 الدين فاقبض بطلان الحلال وكذا في الحالة على اثنين ببيع من غير  
 الحلال لئلا يمتد من ابيها اجمع ولو لم يكونا شريكين فاحل عليها مائة  
 طلبة كل واحد باع عليه من الدين بغيره لغيره الزوجية المصدق  
 فادعت وتبطل الدين فاحل بطلان الحلال وصحته كما قلنا في الغيب  
 للعب ولو طلقها قبل الزحف صدق الحلال في الصف بغيره النصف

محمدا

محمدا للاسرين قد بينا حصار لغوائه على من لاديين عليه فحلف  
 عليه بطلان الحلال فاحل عليه بغيره فان قضاه الحلال عليه قبل ان يخلص  
 قال الشيخ ان كان ما رجوع على الحلال وان لم يكن ما رجوع فان  
 قصد البيع اشتراط الاذن في الحلال فانه يمتد وان كان في الاذن  
 فلا ولا لا يثبت ان هذه الحلال كالا الصمان ليس الحلال عليه ان يرجع  
 الاما في حلفه اختل الحلال والحلال عليه بعد القضاء في الحلال  
 كان عليه ما احلت به عليه وانكر الحلال عليه فانه لا يثبت المنكر  
 مع بينة فارجع على الحلال في حلفه لاديين في رقة غير من هبل لغيره  
 الشيخ لا ادعى حصارا للهبة وليس بمحمد **الفصل الخامس**  
 في الصلح وفي حلف الصلح عند شرع لقطع الشاغ بين الخصمين  
 وهو على انواع الصلح بين المثل واهل المثل او بين اهل العدة والصلح  
 وقد سلف و صلح بين الزوجين او لغير الشقاق بينهما فبأية  
 وصلح بين الخصمين في الاموال وهذا الباب مستوفى له الصلح عند  
 قيام مستقل بنفسه ليس في حلفه غير وهو لا يتم من الطرفين لا يسلط  
 الا بالمتابله وقترام العلى كافتة على تدبيره المأمور بالتحريم حلالا وتحريم  
 حرام ولا حيا بعد انقضاءه لاحد فاحلته انه تامة الحلال او لا  
 وان اشتمل على العا وضمة ولا يحتاج الى شئ من البيع وقد اثنى

١٨



في الخلافات اذا اختلف ما بينا وبيننا فاضل مع الاقرار على يائين  
لم يجمع والا كان يبالد بآراء زيد فكونت باصتبت عند ذمة العلم  
على رطل القياس الا انكاره او ما يجمع الصلح على الاكراه اذا اعتقد  
المدعي حقيقة قوله والمدعي عليه براءة ذمة فصور المدعي اخذها بصلح  
عليه المنكوسه كما كان من حيث المدعي ومن غيره وسواء راوحت  
المدعي او نقص ما من وجهه لما اخذ به عينا كما كان له رده او اجمع في  
دعواه ولو وجدنا لرافع الصلح اعز علينا لم يرجع به على المدعي ولو  
كان المدعي شقيا او اعطى اخذ به بصلح الشقة فيه لو كان احدهما  
كان الصلح باطلا لا تنفذ الاصل فلا يجل للكل اخذ به الصلح اذا دفع  
الاصل مع كذبه ولا المدعي اذ كان مبطلا ولكم عليه في الظاهر الحق  
ولو ادعى على رجل امانة كما لو دبرته والضايرة او مضمنا كما لو مضى والضرر  
في الودية فانك طار الصلح اذا اصاب اجنبى عن المنكر مع سواء  
للمدعي بصفته دعواه او لم يصفه وسواء كان او غيرها ذمة وسواء كان  
في دين او عين ثم ان لم يادون الملك في الصلح لم يكن الاجنبى الرجوع  
عليه بشيء ولو ادعى امانة على اشكاله وان ادن في الصلح والاداء به  
عليه وان ادن في الصلح خاصة لم يرجع مع الاوكة بما وصل به من سخر  
الرجوع الصلح اذ لا يرجع لغيره اذ اصابه الاجنبى عن المنكر لانه يكون

المطابق

المطابقة له فان لم يصر في المدعي بصفته دعواه فالحق عدم الجواز  
وان اعترف بالصفة فان كان المدعي ديانا مع ويكن لا ضرورة بين  
الاجنبى والمدعي عليه وان كان مينا وصدة على دعواه مع الصلح فان  
قدس على اشرع استقر الصلح وان عجز فاما في تخيير بين الصلح والاداء  
عليه **الصلح** كما لا يجنبى للمدعي انا وكيل المدعي على غلط لصلح عن  
هذه المدين ومن مثلها ما باطنا ويحيط بظاهر او كوجه صم الصلح  
فان صدقة المدعي عليه تلك المدين ويصح الاجنبى عليه ما اداه ان لا  
اذن له الدفع ولو انكر الاداة فانكسر له لم يمسح به وان انكر التوكيد  
فانكسر له لم يمسح به وليس الاجنبى الرجوع عليه ثم ان كان الاجنبى  
في دعوى الفكاك تلك المدعي عليه المدين بصلح وان لم يكن صا  
احتمل عدم المصلحة احتمل ان يقتض على الاجازة اذا فاك المدعي  
عليه الصلح لم يكن اذاد بالمدعي اما لو قال ملكي كان اقراره وكذا  
لو فاك عيني او حيا او ابرأ نفسه او يقتض اذا اعترف بحق وامتنع  
من ادائه على حق صوغ على جبره كان الصلح باطلا وسواء كان  
لمنط الصلح او الهبة والاباء وسواء شرط في الهبة ولا لبا اذ ابا  
اه اطلق اما لو اعترف له بصلحه من غير شرط كان جائزا سواء اصابه  
بالصنف او بالشرع فانما الربوي وفي الربوي اشكال اخره للمعاذ ومخبر

بغير الجنبى انكرا او المنكوسه كما كان الصلح عن دين او عين فان  
اعترف له بدينه فاضل على دراحه وبالمكس كما لم يكن حقا ولا كس  
فيه شروط وكذا الصلح بالجنبى ولو اعترف له بعين فاضل  
او بالمكس مع ولم يكن بديا ولا يطبق احكامه ولو اضلحه على كس  
او حدة او على ان يقول له عمله ولم يكن اقراره فان نكثت الدابة  
او العبد قبل استيناء المنة بطل الصلح وان كان في الالتصاق  
بطل فيما خلا من المدة ورجع بفسط ولو ادعى مدعي ما عثره شام  
صلحه على ان يزوجه او يهرمه ولا بد من صديق عقه النكاح ونبيل  
المصطاح عليه شيئا فان اخرج النكاح فاما يستط المير قبل المداخل ومثلا  
يكون الصلح عليه شيئا او زوج الزوج به ولو طلقها قبل الدخول رجع فشر  
وان اعترفت بدينه بغير الصلح على ان تزوجه نفسها او زوجته  
بها مع ولو اعترفت بدينه في مسقط فاضلته على نكاحها وزوجته  
بالاداء ثم فان ذاك الميسر رجعت بكس لا يجبر المثل ان لم يبدل  
لكن انتم نكاحا بالمسقط للمهر ورجع الزوج بارش اذا اعترف بالدين  
في رمة ما يره من مسقط واعطاه البتة مع ولو شرط في البراءة وكذا  
لم يجمع ولو اضلحه على شئ من الهبة والبعض او بغيره من البتة مع وان كان  
ربيا فان خرج ما يقصر مستحقا رده الى مستحقه ورجع على الناحية بغيره

ومس

ان



لواحد ما عرفت له بضمه وصالحه بنصف الارض اربع ارباع كل  
لواحد الارض منها بضمه من شطر القطع بعينه وان صالحه على جميع  
الارضين بشرط القطع ليعلم الارضين اربعة ارباع  
باستطاعتهم فان صالحه على ذلك جاز ولم يكن مكرها لما لمصلحة  
عن الرجل بضمه حاله كان ربها فالوجه عند الجبان ولو  
صالحه التي حاله بضمه موجهه فالوجه عند الصخرة وان كان  
ربها وكذا يجوز لما به من الضرب لئلا يلزم الجاني ان شرطه  
في الارض بطلان الجميع ويصح الصلح من الجاني بغير ان يكون او عينه  
او المالكين مرفقة له على احدى اركان الشتر لم يجر الا ان يعرفه  
ايلا ولو اختلفت في حقيقة تميزه بغيره بغيره او اختلفت في حقيقة  
قيمة ما لا ان يسطر له ولو اختلفت في طعمه ولم يسلط احداهما  
صاحبه الا باجماعهم ويصح واصله عليه جاز اذا كان المسمى يحتاج  
الى تسليم فلا يسقط الى مفرقة كما ان المقاييس في مباديها  
صحت مستند اربع ارباع من المال لا يلزم كل واحد  
سواء كان الصلح مع الجاني من الطرفين وان كان ما يحتاج الى تسليم  
ان يكون متساويا وان امكنه مفرقة ما يملكه الجاني عليه ان يكون عينه  
وجوب العلم بها وكذا لو كان من عليه الموت يعلم وجوب ان يعرف ما به

ويصح الصلح عن كل ما يجوز اخذ العرض عنه سواء كان بيده او لا  
المالك او لا كالمالك في اليد ودم العهد وسكن الدار ومبيع المبيع  
ولو صالح على ارباع المقاص بالكثر من دينه او اقله او لو صالح عن  
تقيد المظنة بالكثر من دينه من حيثها ما كان ولا شيء قوله بالغ ضعيف  
ولو صالح عن القيمة والوجه ما قاله الشيخ ولا خلاف في الجواز لو صالح  
من غير اليقين بالكثر او الاقل يجوز ان يصلح عن الرجل  
المحال وبالعكس ويلزم الاجل وعن كل من للماله الرجل بمثل  
لو صالح عن المقاص فييدخره مستحقا بطل الصلح ويرجع اليه  
المقاص لا بقيمة المبيع وكذا الذم عن غيره لو صالح على ارباع  
فوجد العرض مستحقا او عينيا ربح في الدائمة المبيع ان كان ما قيا  
واقبته ان كان ثالث ولو صالح على العيب فوجد ان مستحقا او  
رجع اليه العيب ولو صالح عن المقاص من حرمه ان حرمته او صلاحت  
سقط ربح ما الذي لا يجوز الصلح على ما لا يجوز اخذ العرض عنه  
مثل ان يصلح امره ليقبل بالزوجية ولقد فسدت اليد عوضا ليد  
عن الدعوى فالوجه عدم الجواز ان اصله على ذلك ثم ثبت الزوجية  
بالبيضاء او خوارها كانت الخلع باقائه ولو ادعت ان زوجها طلقها  
فصلحها على ما لم يخله عن دعواها لم يجز ولو دعت الى عرضها  
تبر

ليعرف بطلانها لم يملكه بخلاف ما ذهب اليه بعض ابي طاهر  
عبدية من اهلها صلح على ان لا يقر له باليمين فان اقر له ولو دفع  
المكره بالاصح ان دعاه في عدمه الحق ليشكرك او اوبى على رجل  
بالاخذ في دفع المبيع شيئا ليقول له بضمه فان اقر له بغيره ويرد ما  
اخذ في دفعه المكره بالاصح عن الدعوى خلاف ذلك لو صالح لثلاث  
على ان لا يشهد عليه او صالح الزاني والشايف والشايف على  
ان لا يقسم الى السلطان او صالح عن القذف بضمه ولو صالح من حق  
التقعة فالحق والوجه ان الذي اثنان عينا بسبب لا يجب الاكثر  
في كل جرم منها مثل ان يقبل لا ينهاها او اثنانها حقيقة فان المشتبه  
لاخذها بغيرها اشتراكه فان صالح المثلما اقره بضمه الصلح فيكون  
كان ياذن صلحبه ولا يقره بضمه بضمه وهو الصلح خاصة ولو اذنها  
سلطان عن غير وجهه الشكره فان لاخذها لم يشكرك الاخر ولو  
اذا اجمع لاحدها فان صدق المقر له لاخره لم يبرأ من الصف ساقية  
تقد يقره او اقره ولو يصدق الاخره كان الجميع ان ادعاه بعد الاقرار  
ولا يجره قطعه من الجميع بدعوى الصف الاول لم يدع الجميع بعد الاقرار  
ولا اعترف بالآخر الصف ثبت الصف للآخره واعترف بالآخر الصف  
في يد المقر ودفع الى الحاكم يثبت المدعى ودفع الى الاخره وضع الشيخ

اذا اذنها اعني اجمالا والحد على عليه ثياب فضية لها ولتتبع ركب الدابة وما  
لها منها من المالك بضمه ويثبت بطلانها ولو اقره على اربعة ارباع  
شرا وباعه ولو دفع اعني اقره على ثياب اربعة ارباع الاخره فله ان  
البيوع المبيوع اذا اقره على ثياب اربعة ارباع الاخره فله ان  
لا يبرهن من وثيق الاخره الاخذ بالثمن سواء كان الاخره مطلقا او قاله  
عنه لما ورثها بضمه اعني اقره او اقره او اقره او اقره او اقره او اقره  
يكون لاخذها بالثمن والحد او الدعوى والحد او الدعوى والحد او الدعوى  
الاخره ولم يبرهن في رواية المصنف في الكفاي الصلح عن الفداء  
اذا كان مع اثنين ورجلان او في جهات اربع الاخره احداهما اعطى  
مدعياها ورجلها وضمانه والاخره بضمه الاخره ولو كان في يد مدعيها  
خلف الاخره وكان الجميع لم ولو كان في يد مدعي احداهما خلف الاخره  
واخذ ورجلها اذا اخذ رجل من اخره بضمه ورجلها بضمه ومن اخره  
ثلاثه كذلك واشتد على ثباتها او اشتد على ثباتها فان حيز احد  
صاحبه فقد انصفه وان مالها بضمه ثمن الثمن على خمسة اجزاء ما عطي  
صاحب الثمن عليه ولا اخره بضمه في رواية احمد بن عمار عن  
الصادق ع قال اربع ارباع الاول استمال المدعى اذا استقر  
رجل دياريين ولا اخره دياري او اشترى المالك من غير تدبيره على





الاستغناء عن المقصود في حارة الصف ولا تلحق وتحتاج الى الاحتياط  
والقبول في الاول كل لفظ يدل على الاول مثل وكنت او سيقبل  
او اضل كما اذنت لك في فعله ولو قاله وكنت فقال يقبل او انما  
بذلك مع الجزالة في الاعجاب والقبول كل لفظ او فعل يدل على الرضا  
بذلك مثل قبلت وما شايهم من الالفاظ ولم يقبل لفظا وفعل  
ما يدل على الرضا كما المقصود وفعل ما عرته كان قبولا صحيحا  
لا يشترطية القبول بل لو كان طارضا يتقبل على الخارج قد لا يوافق  
سواء كان حاضرا او غائبا من شرط الحكم ان يخرج من قبله صلت  
في شرط او صفة وطقت ولو قامت بها عندك فانت وكليل ينعقد  
بعد الصلة ولو عجز الحكم وصلى المقصود مع ولم يجر العكس المقصود  
مثل وجوب المصلح **بجود العكس** بجعل وجوبه فان كانت  
بجعل استحقاق العكس بتعليم او كلف فيه الى الملاك ان كان ما يمكن  
تعليم فان وكله في كل كونه نتيجة او بقصر او الحظ في كل الى الملاك  
مع ولا احتج الاجراء فان كان في شرط الملاك وان وكله في مع او شرط  
استحقاق الاول وان لم يتحقق اليقين في البيع لان بجعل الاجرة في ثلثة  
البيع والقبض **في استحقاقها** وكل فيه انكاد فلو وكله في كل قبل  
وكثير في كل مقصود يجوز له ان وكله المقصود فيه وانما في الاجرة في كل

[illegible]

المرغوبه المقتضى للفرق ولوقبل الجواز كان حيا ويكونا تقف  
الوكيل وسطا للفرق ولوقال اشترط ما يشترط قبل الاجتهاد لانه قد  
يشترط ما لا يقدر على منه ولو قبل الجواز مع الاعيان والمصلحة  
كان وجهها عند لا يشترط الاثبات المشرفا دون ولا يشترط بال  
يقصر الموكل على منه ولما انتفت المصلحة فيه ولوقال مع الى كلام جاز  
اجازا وكذا اتفق وجهها كلها ولوقال مع ما يستعمل على او من عند  
واقف ما شيب من ديوني طاردا وكذا اتفق وجهي كل واحد واحد  
في المستقبل ولوقال اشترط عدا او مباد اطلق قال الشيخ لا يجوز  
للمحال ولوقال لمركا او رها جازا اجازا الوجه عندي جواز ذلك  
ايضا ولا يشترط ذلك قدام الفسخ اطلاق او قيد بل لم ان يشترط عي  
المثل الموكل عند طاردا من الطرفين الموكل عند وكيل مع  
والوكيل عند نفسه سواء كان الموكل خاطرا او غاليا فاذا اضع الموكل  
نطقا وكالته فطلبا يقصره بعد الفسخ واقترعه في الفسخ بعد الفسخ  
المختص عند وكالة يطل الموكل كالمتمت المبرك والوكيل  
بالحصول من اهما كان وكذا الاغناء ويندر الموكل مستحق الوكالة  
وتلحق كونه العبد الموكل بغيره والمرة الموكل في طاعتها ولا يطل  
بالفهم وان طاعة صالحة والابا السهو وان كثر ولا الشكر ولا القدر

وان كان في الاجابة في عقد النكاح ولو خرج ذلك عن كل امر ممكن  
 او قل من بطلت الزكاة ايضا في اعيان امواله بخلاف ما لو خرج من غيره  
 لم يطل الوكالة بما لا يتعلق بالمال كالخضرة والشراب والزينة والبطون  
 والعقاص والخيل ولو كان وكيلها فيما اشترط فيه الا ان كان كوكبة البيع  
 وولي الرقب على التفرغ ونحوه الفرض فيستقر وضيق وكذا لو كانت  
 كيلة او كوكبة من يتصرف في امره انما ينفرد فيستقيم البيع وكذا  
 عند الموكال الموكل واعلم الفرض العرفي انما جاء ان لم يعلم في الشراء  
 على عدله وان كان بيع امكان الا اعلامه فيشترطه ولا يصح ان يفتقر  
 انشأه من الكيل جديده اشكاله ان كان مع تقصير في فوائده  
 او مع عا جديده الفرض والاحتياط في النهاية المقتضى في الاحتياط  
 متى تصرف فقل على معنى تصرفه فلو اقتضى وقع عقده وعلى قول البيع  
 يكون قضاء الكيل عند الفرض احتياطه ولو مات الموكال عند الفرض  
 الوكيل يبرأ من بيعه على ما كان يفتقر منه بعد الملت كان اخلافا وان  
 لم يعلم بالملوك لا يطل الوكالة بالتعدي في فوائده كبيع الشجر ونحوه  
 الدابة لكن يضمن بالتعدي بما اذاعه مع البيع ويبرأ من ضمان ما سواه  
 المشتري في كل قول الضمان بمجرد العقد فيه نظريته في اشكاله  
 انما اشترط به فلو اقتضى البيع من المشتري كان اما غير متبرع وكذا







فلا يطل الموكل في المحجور عليه شيء او يملك له ان يورثه  
فلا يورث المحجور عليه شيء من الاموال ويجوز تملك الموقوف في نفسه كالاطلاق  
والطمان واستيفاء القصاص والمبايعات ليس له ان يورث الا بالادب  
سواء فيما يشترط في اذن المولى ولا يورث في الاذن في التجرع فيما  
لا يشترطها اما المكاتب فلا ان يورث فيما يورثه لاه نفسه ما يقع في اذنه  
ويجوز ان يورث فيما يتولاه بنفسه من غير ان يورث له الاطلاق  
والخلق ولو كان جاني في شراة نفسه من مولا مع ولا يجوز للموكل  
ان يورث غيره الا باذن المولى سواء منع او طلق الا اذا كان  
الموكل من يتوقع عن متعلقه الوكالة او كان كثيرا متشعبا في غيره  
بنفسه فيجوز ان يتفقد على محجور الطمان من حيث الكثير استثناء  
في الجميع او يجب ان يقتصر على الزيادة القليلة عنها لا اقرب الاجزاء  
ولو اذن له الموكل نظرا في نفسه وذلك اذا اذن له التوكيل  
فان عينه لم تجز التعدي وان اطلق وجب ان يورث على ايمان  
ولو كان مستقرا لم يجز ولو كان مستقرا وجب له ان يورث  
الرضي يجوز له ان يورث وكذا لملكه وامره وفي التكاليف يجوز ان  
يورث في توريث مولى له سواء كان المولى او الموكل في نفسه على  
الادب **والادب** ان الموكل للموكل في التوكيل مع وكان الموكل اذا

الموكل للموكل في التوكيل مع وكان الموكل اذا

وكذا للموكل لا يورثه من التوكيل الا له ولا يورثه ولا يملك الا  
عنه الثانية ولو اذن له ان يورث لغيره كان وكذا للموكل  
**ط** العبد الموقوف له في التجارة فيجوز له ان يورث فيما يحتاجه في  
الادب كمن يورثه من غير اذن ولا يجوز في غير ذلك لا يجوز للموكل  
ان يورث في عقد التكاليف ولا يورث في العقد للادب والمبايعات  
يوكل من الصنف للمبايعات ان يورث في الطلاق اجازة وكذا في  
فاد اذ وقع الطلاق محصورا للموكل في خلافا للشيخ في نفسه الحكم  
ان يورث من المتها ونافقت المتهم من جملتهم يورثه في  
الموافقة لمصلحة الحكومة ويثبت لهم ان يورثوا فيها انه اعلم بقصده  
**الفصل الرابع** في التوكيل **في التوكيل** فيجب ان يشترط فيه  
البلوغ وكما للموكل فلا يقع استثناء العبد ولا المحجور والمجنون عليه  
فاد وكذا في بيعه يورثه وان كان حقيقيا فالعقد لا يورثه في نفسه  
نفسه ما يقع في النيابة فيه مع ان يكون وكيلانية **يجوز** وكذا في الطلاق  
في التكاليف اجبا او قبولا وفي غيره وكذا في الكافة والردت ويجوز استثناء  
المحجور عليه له اذ اوصى الاموال وغيرها لا يجوز استثناء المحرم فيما يورث  
ان يورثه كاستماع العبد وعقد التكاليف العبد يجوز ان يكون وكيل  
في قبول التكاليف باذن مولا وفي اجبا وكذا في غيره من العقود وغيرها

ولا يجوز من دون الاذن والموت يقع استثناءها في كل ما يقع استثناء  
فيه ويجوز ان يكون وكيل في عقد التكاليف اجبا او قبولا وكذا يجوز  
ان يكون وكيل في طلاق غيرها والاقرب جواز توكيلها في طلاق  
انفسها ونقل الشيخ خلافا عن بعضه على ان يورث ذلك وتوري المنة  
كل ما يقع للموكل ان يورث مباشرة لا يجوز ان يورث في غير  
للكافة ان يورث في طلاق المولى تمام الشيخ والاقرب عندي الجواز  
ولا الظن ولا المحجور في الموقوف اجمع الا فيما يجوز للطفل ايقام  
مباشرة على ما قلناه في الرواية لا يجوز ولا يشترط عدالة الولي ولا  
الوكيل في التكاليف يجوز ان يورث عبيد في اعتناق غنم **يجوز**  
للموكل ان يورث محجورا من غير اذن مولا وليس له ان يورث لغيره  
لغيره الا في الادب **يجوز** تعدد الوكلاء في كل شيء ولو كان شقيق  
خاذا وليس لا يورثها الا في التكاليف والطلاق ولا في البعث الا  
يجوز له ذلك ولو سلم لا يجزها لم يكن للاخر ذلك ولو وكله في  
حفظ ما له من ماله في حرز لهما ولو اوصى احد الوكيلين لم يكن  
للاخر التفرق ولا للحاكم ثم احرازه ولو اوصى احد الوكيلين في  
اقتناء المحكم ومع البعثة منه وان كان الاخر عالما لم يملك لغيره  
الموقوف الا مع حصره الطمان في يحتاج مع حصره الخاذا **الوكيل**

وليجوز النايب الوكالة او غير نفسه بكن للاخر الموقوف ولو وكله في  
المضرة لم يكن لاحد من الاقران الا في جاز من الموقوف **الموكل** يجوز ان  
يتوكل على مثله لغيره اجازة وكذا ان يتوكل لغيره على المولى والشيخ  
خلافا للشيخ في حيث اذن المولى وكل المولى على المولى ولا يملك على  
وكذا ان يتوكل المولى لغيره على المولى على المولى ولا يجوز ان يتوكل  
على المولى لا المولى ولا المولى **يجوز** بكن ان يورث المولى ايصير  
عالمقا بالعدالة التي يبايع بها **الفصل الخامس** في النيابة  
فيما يثبت به الوكالة وفيه **في** ان يثبت الوكالة مدعى الوكيل سواء  
كذب المزعم او صدقه ما يثبت باقرار الموكل والبيعة وفي شأنه  
عدلان ولا يثبت بشهادة السامعة وان كثرن ولا يشهد رجل واحد  
ولا يشهد رجل واحد وان كانت الوكالة جملة **لو** شهد عدلان بالوكالة ثم  
شهد احدهما ان الموكل عنه لم يثبت الوكالة ان كان قبل الحكم بالوكالة  
وان كان بعد لم يثبتها فيه في العلة ولو شهد ثلث للزلم لم يثبت  
الحديث في قبل الحكم ولا بعد الا ان يشهد مع اخره ولو شهد بالوكالة  
ثم شهد بالزلم بعد ان وكله فان كان الى وجه الرجوع عن الشهادة  
بطلت الوكالة ان شهد بالزلم قبل الحكم وان كان بعد لم يطل  
اعادته بل لا يورثه الرجوع ما يثبت العلة بشهادة رجل واحد في



بغيره الوكالة انما هي في الشبهة ولو شهد احداهما انه وكل يوم  
للمرء ولا يبرع يوم السبت او شهد احداهما انه وكل بالبحر والآخر بالبرية  
او شهد احداهما انه قاي وكل ذلك والآخر انه استغنى او ادنى  
للمرء القسيف او استغنى من الناطق الوكالة او شهد احداهما على  
عقد الوكالة والآخر على الاقرار بها او شهد احداهما انه وكل في بيع  
والاخر انه قاي لا يبرع حتى يثبتا فثبتا او شهدا على ان يثبت الوكالة ولو  
شهدا احدهما انه قاي وكل يوم الحقة والآخر انه قاي وكل يوم الحقة  
او شهدا احدهما انه قاي بالبحر والآخر انه قاي بالبرية او شهدا احدهما  
وكله وقدم الاخر شهد انه استغنى او ادنى له في المصنف من غير حكم  
لنظم او شهد احداهما الاقراره وكل في الاقراره انما يبرع او وصيته  
في حيوة في المصنف يثبت الوكالة لو شهد احداهما انه وكل في بيع عبد  
والاخر في بيع عبيد وخاله يثبت وكلمه العبد وكذا لو شهد احداهما  
انه وكل في بيع لزيد ولاخر انه وكل في بيع ازيد وان شاء العبد والآخر  
الوكالة يجوز له احدى ولا يجوز له الاخر في المصنف في بيع الحقة وان شرط  
الصانع مع المالك الوكالة وكذا لا يثبت للعبد جيزا لواحده وان كان  
رسولا ولو شهدا ان المالك لم على الناييب فقال الوكيل اعلى هذا  
وان انصرف الا ان كان لان العبد لا يجب على العبد ولا يشترط

في الوكالة او شهد احداهما على عقد الوكالة ولا عليه فلا يبرع جيزا  
المالك قال لم اعلم شهد الصادق ان لم يثبت وكالته وان قال اعلى  
طلبه بالتشديد فان شرط الاول يثبت وكالته وان قال اعلى يثبت  
لوقام اليدين على الناييب باذنه وكل حقت بيده وحكم على الناييب ولو  
قال من عليه لحت انك ستخلف سطل بق لم تجز ولما دعى العبد وانما  
بذلك حقت والعبد وان يتم بيدهم بان احلاف الوكيل انما ان  
يدعى عليه العلم بخلاف على نفسه في تبيد الشاهد الوكيل على موكله  
مطلقا اذا كان من احد الشهادتين ويقتل شهادته في الجاني وكذا  
فيه ولو شهد به العبد المالك وكذا فيه حقت شهادته ان لم يكن قد  
شرع في المصنف عليه ان كان قد اقام ما وردت وان كان قد شرع او  
انما لم يثبت لو شهد العبدان ان التزوج وكل في طلاق استقام لم  
يسع يجوز التمتع ببقا المصنف لهما ولو شهد انبياء الوكيل من الطلاق  
لم يثبت لهما انما المودة فلما دعى الوكالة شهد له اياه او ابرأ فثبت  
ولو شهدا بالوكالة لم يثبت ويقتل لو شهدا لواءه ولما دعى وكالته  
فادعى المصنف العبد وشهد له اياه الناييب لم يثبت ولو قضى الوكيل  
مخضرا للملك والذم على عزله وتباعد لفت عند العزم وشهد له اياه فثبت  
ولما دعى مكاتب الوكالة وشهد له سيد لم يثبت ولو شهد له اياه فثبت

ولو شهد احداهما ان السيد الشاهد فثبت الحكم ان يحكم بالوكالة  
ولو شهد به كل من يفتقر لم يثبت في البينة لو ادعى الوكالة وانما شاهد  
سما الحكم وانتهى ولم يثبت في المصنف حكم الوكالة اذ ادعى الوكالة  
لم يسع دعواه في حق ملكه فثبت وكالته ولو ادعى على كل من يفتقر  
عائيب في وجهه وكذا وانما يثبت حكمه بعد الاختلاف على شكله الكلي  
فان حضر العايب وانك الوكالة او ادعى العبد لم يثبت في الحكم  
لو ادعى الوكالة فثبت له انما احداهما لا يثبت احاطا ولو شهد  
له اياه الوكيل فثبت ولو شهد له اياه لم يثبت ان انك الوكيل ذلك وكذا  
لما كان ناييبا او نائبا **المصنف في الشارح** وفيه كذا  
اذ ادعى الوكالة له اياه الوكيل فثبت له انك الوكيل فثبت له اياه  
بيده ولو قال وكلت ودفع اليك مالا فانك الوكيل ليس ماله قوله  
وكذا لو قال وكلت ما نكر لو وجد وانك الوكيل الوكالة ولا يثبت  
في القول قول الوكيل مع عيونه فان صدقت المدة الوكيل لم يرج عليه  
بشأنه ولا يثبت عليه بالحيث لا اختار ابن ادريس وروي بغيره  
وقيل يحكم بطلان العقد في الظاهر وان كان الوكيل صالحا وجب على  
الموكل ان يطلقه ويصرف اليها نصف المهر وفيه قوة ولو فسخ الوكيل له  
بغيره عليه باجمع على الرأية في بيعه بالفضل لا في اجوده لان العشرة

بيع بانها قد يكون النكاح تابعا للباطن فيجب البيع ثم ان صدقت  
المدة الوكيل في دعوى الوكالة لم يجز لها ان تخرج للاعبدان بطلانها  
والرجوع وجوب الطلاق على الموكل ولو شهدت الزوجة لو ادعى ان  
فان الناييب وكله في التوقيف في جهال واثب الناييب لم تهر المدة  
الا ان صدقة المودة او اثبت بالبيضة فصدقة الوكيل على الوكالة  
والكراهة في روج منها للاختلاف في تصرف الوكيل في تقديم قول الوكيل  
بشأنه **ولو قال زوجا العايب** انه قد طلقه وكل في عقد بطلانها  
بالتفان ذنت وعقد بها وصرف الوكيل لالتفان انك الوكيل والنكاح الا  
ان يحكم فان صدقت المدة الوكيل مهله يرجع على اياضه ان لا فيه  
نظر في الرجوع وان لم يصدق لم يرجع عليه بشأنه اذ انقضت في صدقة  
الوكالة فان القول قول الوكيل مع عيونه فادعى اياه في شراء الحاضرة  
بشرين وانك الوكيل ذنت بيشع عدم قول الموكل مع عدم البيضة فان  
كان الوكيل اشترى مابين ماله الوكيل وذكر الشراء له في العقد حقت  
الحاضرة الى الناييب ان اشترى مابين ماله الوكيل الا انه لم يذكره في العقد  
فان صدقة الناييب ان اشترى مابين ماله الوكيل فالحكم بالتقدم وان كان  
حلت على نكاح العلم فينقل دعوى الوكيل وله فيه السبع وعنده الوكيل  
انك الوكيل فان كان الوكيل كاذبا فالسنة للناييب وعلى الناييب في







ان لم يكن محضه لكن استمر عليه ثمانين مائة او مائة وثمانين  
طابق الصدقة ثم قدرتها وان لم يكن عليه كان له الرجوع  
سواء صدقة الموكل او صدقة الاشياء وان لم يكن له الرجوع او كذا  
بالاشياء وان لم يكن له الرجوع او كذا بالاشياء بغير اشياء  
او اعترف المزمع بالاشياء ولو كان الموكل قد مضى بمقتضى اقراره  
اذن في قضاءه بغيره او قد استمره شاحدين بانما ذكره الموكل  
فالقول قول الموكل مع العين ويقتل مقدم قوله الموكل ولو دفع  
الى الموكل شيئا ليدفعه عند فوات فانكر المشتري ما لاقطه قوله  
مع اليمين ثم الموكل ان كان اودع بحضرة الموكل لم يضمن وان كان  
بغيره اخذت عدم الرجوع وقواه الشيخ وبطلان التفرقة بترك اليمين  
شهادته ولو اعترف المشتري فان كانت اليمين لا تقيس كان الموكل  
استوفى وانما يداوان كانت تالفة لم يضمنه المشتري وفي  
تضمن الموكل في اشكال اقره المصنف **باب** اذا اودع خزانة وكيل لم يمسح  
الا للتميين وحسب يكون القفل قوله الموكل في حيزه وعدم اليقينة  
ويستحق احب ان كان شرط له ولو نكل خلف الموكل وشتت الخزانة  
وقاصف فاذا كان لم يحصل على البيع كان للمطالبة به من قبل  
ان يتسلم الموكل الثمن ولو قاله لكيله في بيع ما فاد اسلم الثمن

الى ذلك كذا استحق للمطلوع بعد التليم **باب** اذا ادعى الموكل الجحش  
العائيب في ثوب حقه ما ان اقام بينة انفعه وان لم يقم بينته  
واكثر للمخرج لم يترحم عليه اليمين وان ادعى عليه العلم سواء  
كان الحق دينا او عينا كالوديعة وشبهها ولو صدق لم يرض  
بالتليم لانه في الدين واليمين من اعلى اشكاله الذي بان  
دفع اليه الصديق او عدمه وصدقة الموكل بربى المراض وان  
كذب ما لاقطه قوله مع اليمين فان كان المولى عينا موجودة  
في يد الموكل كان له اخذها ولو لم يمسح بيمينه شاربها  
فان طلب الدافع فلا دفع مطالبة الموكل وان تلقت المدين امر  
تقدر ردها بجمع صاحبها على من شاء وعلى ايها بجمع لم يكن  
للمخاض منه مطالبة للاصالة ان يكون الدافع دفع العين الى  
الوكيل من غير تصديقه في ذلك لم يضمنه ان رجح المالك  
عليه بجمع او على الوكيل وكذا الصدقة وبعدد الوكيل او شرط  
استقرار الضمان عليه فان رجح على الدافع دفع الدافع على الوكيل  
لتعريضه دون العكس ولو كان الحق للحق دينا لم يكن للمالك  
اخراج على الوكيل ان كذب بل يرجع على الدافع خاصة ويرجع  
الدافع فيما اخذ الوكيل ويكون مقاصدا ما احسنه صاحب

او العرف ولو كذب في القرض في رهن تصديق لم يملك التصديق  
في غيره **باب** ليس للموكل على الفاعل الموكل ان يضل وقت بقره على  
الاطلاق مع تلف الدرع بالتقصيص فالوعدى له الدرع التي  
مع فيها سكين في غير هذا بل له الثمن او يزيد فاذا لم يمسح بيمينه  
ان كان للموكل خزانة في التقصيص ان يكون الدرع مسروبا  
بحرره التقصيص وكثرة الثمن او حمله او صلاح اهله او المودعين  
المالك بينهم وفقد على الاطلاق مع التقدي والافاء الرجوع ما لم يمسح  
ولو عيى له المشتري لم يمسح عليه على غيره بذلك الثمن او ازيد  
**باب** لا يشتري غيره بيمينه لشرائه لم يلزمه في حق الموكل ثم ان  
قد اشترى بيمينه فله وجه وقد دفع على الاجارة ولو قيل بالاطلاق  
وكان قد ذكر الموكل في العقد او صدقة البائع او اقام بينته  
لم يلزم الموكل البيع وروى البائع ما اخذ وان لم يذكر ولم يمسح  
ولا بينته هناك حلت البائع على اشياء العلم ولم يلزمه ردها  
وكذا العادى البائع انما يبيع ما لم يمسح بيمينه فلو لم يمسح  
في المكتبة للبائع لا في اذن الغير وكذا العقد قوله البائع له الدرع  
مع العين ويلزمه ردها اخذ عرضا وان كان الشراة في الزم ثم  
تقدم العين فان المالك لم يبيع دون الموكل وان ذكر العدا

وان كان قد تلقت في يد الوكيل لم يرجع الدافع عليه ان كان  
قد صدق له لانه لم يمسح ولو لم يمسح او لم يكن قد صدقة الدافع  
يرجع عليه ولو باء وحله الدعي انه اراد صاحب الحق خاصة وان  
قد مات ما لم يكن عليه المقتضى المزمع على العلم وكذا المزمع  
اليمين في كل موضع اذ لو لم يمسح الدافع ولو صدقة لزم الرجوع اليه في البيع  
والديعة او اجماعا او اذ اذ انما لم يمسح المالك عليه وصدقة الدافع  
وجوز الدافع اليه ولو كذب بيمينه عليه الجحش **باب** الفصل الثاني  
في الاحكام وفيه **باب** محذور الوكيل في مطالبة الموقوف  
وابتائاه المالكه فيها سواء كان الموكل عايبا او حاضرا صحيحا  
او مريضا وليس للمضم ان يمسح من جناحة الوكيل وان كان  
الموكل حاضرا **باب** محذور الوكيل فيه خلا استئانة وفي حقهم  
للموكل وعقبة سواء كان مقاصدا او حذوقا او غيرهما وكذا  
محذور الوكيل في الطلاق ابتاعه وان كان الموكل حاضرا او عايبا  
للمسح **باب** اذ اوكلا صار بمنزلة فيما وكلا فيه وان وكلها فامسح  
في جميع الاشياء وان كان طاهرا وكذا ذلك فيما عمن غيرهم  
وعلى التمسك بما يمسح تصرف الوكيل مع اعتبار المصلحة للموكل ولا  
ملك للموكل من القرض الا ما يقبضه ان موكل من جهة المطلق



لكل نطفة في حق الكيل والعج ان الموكل ان احاط به  
 والا بطل في حقه ايضا وكذا كل من اشترى شيئا في رهنه  
 او اذنه او كان وكيله لذلك الغير او لا وله شيئا في رهنه لغيره  
 اذنه او كان وكيله لذلك الغير او لا وله وكله في تزويج امرأة  
 او جارية او غيرها فان عجزه وقوت العقد على الاطراف فان احاط به  
 والا فلا لكن يجب على الكيل نصف المهر كما قبلناه او لا  
 اشترى جارية على ماله فاعلم ان ذلك لا يفسد العقد ولا يفسد  
 الى المظنة فان اسلف في الشئ لم يفسد العقد ولا يفسد العقد  
 الى المظنة في موهبة ولا يفسد في موهبة الا ان يفسد في موهبة  
 فيه رضا المأذون اذا ثبت هذا ما اذا سلم الموكل النش الى المبيع  
 بر من الدين واد انصف الطعام كان امانة يبيع ولو لم يكن  
 عليه دين فمما اسلف القاسم كذا في نظامه وقيل ان  
 ما لا يفسد العقد ما اذا كان في الماله او لا يفسد العقد في  
 عودته او لا يفسد العقد في عودته وكذا القاسم كذا في نظامه  
 من مالك او من الدين الذي يبيع به ولو لم يفسد الموكل ذلك  
 ثم قال اسلف في ماله الموكل في ماله او لا يفسد العقد في ماله  
 الا ان يفسد الموكل ولو انتقل الاطلاق من غير قصد له او لو

قالوا

قالوا ان الكيل - اذ اوكل في شراء عبا وغيره لم يملك العقد  
 على عجزه او عجزه على البعث الا ان كان ياذن في  
 فقد الصفقة وكذا لو وكله في بيعه ولو وكله في بيعه  
 واطلق ملك العقد حمله واد احد واحد وكذا العاودان في بيعهم  
 على شكل المارضة على التسرع في البيع او الشراء ما لا يجوز له  
 المخالفة ولو قال له عبيد بن صفقة ما شري عبيد بن لا شري  
 منها لكلامها عبيد بن صفقة من وكيلها ومن احدثها واطرافها  
 الاضامع ولو اشترى منها فاشتري لم يفسد العقد ولا يفسد العقد  
 منها وبيع الكيل ان لم يفسد العقد اذ امره بالشراء بالدين علم  
 يكون له ان يشري بالدين والامر ان يشري في الرنة لم يكن له ان  
 يشري بالدين ولا يملك ان يفسد العقد الى الشراء بها اذ اطلق الاذن  
 في البيع انصرف الى الاذن في البيع لا الشية وكذا الشية  
 ولو كان في البيع قد ان باع بائنها ما كانت بائها ما كانت  
 منها ولو عجز عن التسرع في البيع لم يفسد العقد ولا يفسد العقد  
 ماله في بيعه وكذا الامر بالبيع فيه باع فمما شري للمثل او لا  
 المالك او لا يفسد العقد في البيع بالبيع في بيعه ولا يفسد العقد  
 وكذا الشراء في ما شري فمما لم يفسد العقد ولو اذن في الشراء

قالوا

فمما شري في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 الا ان يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 في البيع لم يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 ولو اطلق في البيع ان يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 لو اذن في الشراء فمما ان يشري في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 قال ان الموكل يبيع تمام ما حلف عليه المالك في بيعه  
 فمما هذا المالك يبيع به من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 المالك في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 ويبيع ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 الا ان يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 قد سلمه العن لم يكن له بيعه باقل ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 فمما به من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 حضر من يشري ما يفسد من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 للمثل فمما من يفسد من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 عليه النش او امره بالبيع في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 من حلف المثل او لا المالك ان الشئ او يفسد من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 اقتصر الى الاذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله

ولو اذن

ولو اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 فان مضى في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 الا ان يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 على المشتري لا يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 الكيل على المشتري بائها الا ان يفسد العقد في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 بيع عبيد يفسد ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 مع قسب القوم بالدين في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 الدين طاهر او كذا لو وكله في بيع عبيد ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 لمرامه بيع عبيد ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 له في الشراء في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 بائها في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 ولو ان يشري ما يفسد من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 ان يشري ما يفسد من ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 حمله ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله  
 اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله او اذن في ماله

قالوا



شراء عبد وصوف ما تملكه على الصنف بدورها حازها  
خالف في الصنف ما شقاه بالكثر منها لم ينعكس الموكلا لو اشترى  
ما يورثه يورثه تلك الصنف بالمائة اذا قال خالف لو اشترى  
ما يورثه الصنف بالمائة او اقل لم يخرب ولو قال اشترى عبد ما يورثه  
فأشترى عبد ما يورثه او يورثه ما كان له ان يورثه لا يورثه  
ما لم يخرب ولو كان يورثه اكثر من اشترى بها خالف ان اشترى به اكثر  
لم يخرب ولو كان في شراء عبد ما يورثه يورثه عبد يورثه ما يورثه  
واحد اقل من ما يورثه ما يورثه ما يورثه ما يورثه ما يورثه  
او احدها بالمائة خالف لو لم يورثه الموكلا ولا يورثه احداهما بالنصف ويخرب  
في المسألة الاخرى الباقية او يورثه ويرجع على الموكلا بالنصف ولا  
يرجع احدهما ويلزم الموكلا الاخر ويرجع على الموكلا بالنصف ولو  
باع الموكلا احد العبدتين بما تملكه على الخاتمة الموكلا ولو كان  
وكيلا لم يملك المبيع وحديث عروة النابذة يحول على احد  
هذه في اطلاق الاذن في الشراء يقتصر على التسليم فلا يملك  
شراء المبيع ان اشترى المبيع لم يلزم الموكلا ولو لم يملك المبيع  
كان للموكلا الرجوع المبيع والموكلا ايضا فان رضى قبل رد الموكلا  
لم يستند له ولو قال المالك للموكلا اصبر الى الرجوع يحضر الموكلا لانه

الاختار ان اصرح على ذلك ثم خالف الموكلا فلم ينعكس ثم لم يستند له وان  
قلنا ثبت الرجوع على الموكلا ولو ادعى المالك علم الموكلا ورضاه وانقضى  
البينة فان فقدت لم يتوجه اليه على الموكلا الا ان يدعى العلم فيثبت  
على غيره فان رد الموكلا وحضر الموكلا واعترف بعد البيع بالبيع والبيع  
في البينة فقبل الرجوع ويسترجع الموكلا ولا يورثه عليه ان لم يشتر  
في غير الموكلا على ولا فلا على الموكلا ولو رضى الموكلا كان للموكلا  
معدرجه الرجوع الا ان ينكر المالك الشراء للموكلا ولا يورثه فيثبت  
ويستند له رد الموكلا ولو رضى الموكلا بغيره ما شقاه ما لم يورثه  
معيته في ملك الموكلا للمد اشكال في ذلك ولو علم الموكلا اليه  
قبل الشراء منه لم يملك الشراء يعني على ذلك الرجوع المبيع ويبعد البيع  
اذا اشترى الموكلا للموكلا اسفل لذلك الى الموكلا من المالك من  
غير ان يدخل في ملك الموكلا ولو كان الموكلا في ملك الموكلا  
او حضره ما شتره لم ينعكس الشراء ولو راع الموكلا بين ضمان ثبت  
الملك للموكلا في المبيع ولو كان الموكلا في المبيع والموكلا في  
بعض المبيع في المبيع ثبت في رضى الموكلا للموكلا وللبيع مطلق الموكلا  
خاصة ولو اراد الموكلا لم يملك الموكلا ولو اراد الموكلا بغير الموكلا ان  
ولو دفع الثمن الى المالك فقبل من غير رضى الموكلا على الموكلا كان ما يورثه

في يورثه ولو كان في ان يملكه المالك في كل طعام ملك الموكلا الثمن  
ولا ينعكس الموكلا ولو دفع الى رجل ثوبا ليبيعه فعقل فذهب له  
المشتري سديلا في المدي للموكلا لا لصاحب الثوب اذا كان  
لبيع هذا الثوب مشقة فباز او عليها فبذلك كان للموكلا الرجوع  
للثمن والزيادة للمالك اذا كان كالا للمصنوع لم يملك باقيا الموكلا  
عليه يقبض الملق ولا ينعكس سواء ان في مجلس الحكم محدا او في  
او غيرهما او في غير مجلس الحكم ولا يملك الا بآية على الملق ولا الملق  
عليه ولو اذن في اثبات الملق والمحاكمة عليه لم يملك قبضه والمك  
سواء كان دينا او عينا وسواء علم الموكلا بحقيقة المبيع او لا  
اذا كان في البيع كان وكذا في تسليم المبيع الى المشتري بعد الملق  
ولا يملك الا من ثمنه ولا يملك قبض المبيع لكن ليس له تسليم  
الا يقبض الثمن للمالك وحضره فان سلم من غير قبضه  
ولو قبل المالك مع الغرضه لما لو اذن في بيع الثوب في السوق الذي  
تصح الثمن بترك قبض الموكلا فيه وعينه مع انشائها كان رجعا  
رد او كونه البيع اذا المبيع او مطالبة المبيع يمكن اذاعة البينة  
وهي ملك المالك في البيع مطلقا ليس للمشتري الرجوع  
لانه ثبت له ذلك في ايا المبيع او الموكلا ولو كان في شراء شيء

تبيع منه وحكم قبض المبيع حكم قبض الثمن كما تقدم ولو اراد  
عينا وسلم الثمن فخرجت من ثمنه فالأقرب ان ليس بخاصة المالك  
في الثمن ولو اشترى وقبض الملق وحرر التسليم من غير عذر  
فهذا الثمن ضمنه ولا ضمان الا مع التعريض ولو كان قبضه دين  
على فلان فمات نظريه لم يملك وان وكل في قبض الدين منه لم  
يملك اذ ما في القبض من العادة وان وكل في قبض الدين الذي  
على فلان كان له مطالبة الدارث وكذا لو قال قبض حقه من  
فلان فذلك فلان من يدفع اليه كان للموكلا قبض من الموكلا  
اذا قبض الموكلا الحق كان لامة في دينه لا قبضه الا مع القدر  
او التعريض والامة تسليم قبض طلبه ولو طلبه ما رضى مع انشاء  
المدين ضمنه لو ادعى الموكلا المطالبة فاعقل قبل الموكلا مع  
عدم البينة فان حل من بين خلف المدين الذي انما كان له  
وعنه بده ثم ادعاه قبل الطلب او التفت لذلك لم يسمع عناه  
والامة على الشاكة لو صدق الموكلا به ولو لم ينعكس على منعه  
ضمن مع التفت ولو ادعاه او لو قبل الطلب لم يقبل قوله لو ادعاه  
بينة حجت المالك له وادعى على رضى قبضه وسلم اليه طلبه ما قبله  
لدينا ما رادها فضاء من غير تعريض كان من ماله الباقي ولو قبض



وإذا كان من ماله المالك ولو أجزأه الرسول الدافع ما دون المالك  
في قبض المالكين كان في ضمان الرسول ولو وكله بقبضه شيء  
فقبضه أو فسخه لم يرد منه الدافع ويصح به على الرسول ويجوز  
الرجوع على الرسول ولا يرجع على أحد ولو وكله بقبض الدافع  
وأخذ به شيئاً لم يرجع ولا يقبض المالك لو تلف من غير تقصير لأن  
صحيح العقد فاسد متى كان في القصد ولو دفع البهية وراى  
ليشترى بها شيئاً فزجها بغيرها ضمن لو تلفت سواء تلف ما لم معها أو لا  
إلا أن يكون قد أذن في المزج أو مزجها من طاعة بغيره عن الله  
لو أفسد الدافع ما ودع من غير اشتداد لا لقب عدم الصانع  
مع إفساده ولو أذن في المكيل إلا بدفع وانكسر المكيل فاقبض قبل  
المكيل مع يمينه ولو أذن المذوق بالقبض قبله مع الفسخ كل مع  
عليه حتى لا لا يستأجر من تسليمه إلى ربه حتى يشترط عليه الفسخ  
سواء كان به بنية أو لا وسواء كان من عليه المثل قبل قبضه  
في الرد منه غير البهية كما المذوق إلا كما العاصب بالمزج إلا إذا  
تأخر المثل ما أذن فأنه وجب الرجوع فيما يقبل قبل الدافع فيه  
مع اليقين وإن أخرج من أذن أو اشتد على نفسه بالقبض لم يجب عليه  
الرجوع بقبض ولا يفسد ما قبله العا وهو في يده الذين يكون أموال

في

غيرهم ستة الأب والجد له وصيهما والمالك وأمينه والمكيل في  
الشئ لا يحد منهم أن يشترى لنفسه من ماله من ماله  
عليه سوا الأب والجد وكذا الجد أن مع الأب أو الجد عن  
أحد الولدين ويشترى الآخر دون الأجداد الباقي قبله وليس له  
أن يشترى ماله ليترك وإن أذن القيد على ماله في المذابة أو تولد  
الذابة غير ذلك المكيل المالك وكل في شئ لم يجر له أن يخطب بين  
عقد الأجداد أو أن كان الذي يخطبه أجداد وكذا البهية  
الأب والجد أن يبيع على وكيل أو ولد الصغير أو عبد المأذون  
أو محزون أن يبيع على ولد الكيس والذن و زوجته ومكاتبه و طفله  
على يمينه ولو وكله في تزويج امرأة غير مبيته طارئة أن يزوجه أخته  
ولو أذن له المذوق في تزويجها قبله أن يزوجها لا لقب المذوق  
والأذن أن لا أن يزوجه أخته وإن كان صغيراً وكذا القول ولو  
وكل في بيع عبد أو خراج في شئ أو عبد أو لقب جوار أو تولى طرف  
العقد ولو وكله المذوق في المصنوعة عنها لم يسجد جوار  
وقال الشيخ إلا في المذوق ولو وكله وأذن له في شئ لم يفسد  
من يمينه على غيره وعلى نفسه حسن جوار أن يشترى لنفسه أو  
عبد المثل أو أطلقه وكذا محزون ولو وكل عبد في شئ لنفسه

في

من ماله أو يشترى له عبد غير ماله وهذا يجوز للعبد  
أن يشترى نفسه من ماله ونفسه بغيره لو قلنا له سوتاه  
شروط أعلام المولى وإن يكون الثمن ما يتجدد ماله بعد الوفاء  
وأن يكون للعبد أهلية التملك مع أدن المولى قبل هذا  
قال السيد اشترى نصاً زيد وصداقه سيداً وزيد طارئة  
زيداً الثمن لو قال السيد أنا اشتريت نفسك لنفسك عتق العبد  
وعليه دفع الثمن إلى ماله ولو أعتقه بغيره العبد على أن الشراء  
أزيد فأنوجه أسأله المريد وثبت الثمن عليه لكن ليس السيد  
مطلوباً به بل يأخذ العبد أو المالك منه ويسمى إلى الشايع ولو صدق  
السيد وكذا في زيد الكاكتلف وبما واستقر السيد المبيد أن  
كذلك في الشراء لنفسه مع اعتدائه بالوكالة بالقبول قبل السيد  
إذا وكل عبداً في اعتاق نفسه أو أمره فمطلوباً طارئة ولو وكل  
العبد في اعتاق عبيده والمرءة طلاقاً ما لا قرب أن  
العبد مطلقاً اعتاق نفسه والمرءة طلاقاً منها علماً بالعموم ويحل  
عدم علماً بطلان الإطلاق إلى القرض في غيره ولو كان عرياناً  
في أربابه نفسه مع سوا عيين أو أطلقه في غيره ولو كان عرياناً  
ما لا احتالة دخله وعدمه في تقديمه ولو وكله في حبس غيره ما لا

عدم

عدم ودوله وكذا الموكل في حضرة من لم يملك حصته نفسه ولو كان  
المستوفى له للمصنوع عنه في أربابه الصانع مع وبه المستوفى عنه  
ولو وكل الصانع في أربابه للمصنوع عنه لم يرجع ولو كان الصانع  
ولو وكل المكيل في أربابه المكيل ما برز بامتناعه ولو كان في أربابه  
صدق على المالكين ومنهم جاز أن يأخذ من المكيل في غيره  
لا يفسد نفسه عليهم وللعين لم يجر الأخذ أو المكيل في غيره  
البيه ما لا يفسد في قبضه ولا يدخل فيهم وللقا لا يعطى عليه لم يجر  
له الأخذ منه ويجوز أن يعطيه منه وللعبد المولى و زوجته دون ماله  
لا إذا وكل مالك المقرض أربابه لم يبيد بوقت أو يحصل أحد أهله  
الموجع للشيخ أو ما يدل على الرجوع عنه الوكالة ولو وكله في طلاق  
أو حسم بقاء المصنوع عنها ثم أعطى ما لا يقرب بطلان الوكالة  
على شكل وكذا الزوجين أو قبلها أو أسما أو قبلها بما يحرم على غيره  
الرجوع حتى هذا العادة للمصنوع اقتصر في تحديد عقد الوكالة  
على تدويره ولو وكل في بيع عبد أو عتق أو بعهدها أو غيره  
أو كما تبطلت الوكالة ولو أذن ما عدل لم يطل ولو كان يشترى ذلك  
العبد بجنس ما اشتراه للوكالة لزم المصنف وحكم المصنف الآخر  
أنه من أدن ذكره وقف على الإجازة ولا يصح لنفسه وكذا

في



والمراد بان كان مخالفا وكذا القول بعد محسنة وباعرض عيله  
بالت وبقية سواء **ع** فيه لو ارجع بيع عبده على ان يبيع للثاني  
له سبعة ايام وجعل للثاني ثلثه ايام لم يبيع وكذا لو كان اقل  
الرجح المجاز لو كان اكثر **ع** اذا وكله في وقت عبده فقتل نفسه  
او بالثاني ما لا يقبض عليه ويتعلق الجميع فيها ولو وكله في وقت  
اخره او في وقت لم يملكه بغيره او في وقت ما كثر لم يملك الموكل وقت  
على الاطارة فان لم يبيع في الرجوع الى الميراث او النكاح او الزم الموكل  
بالاذا يد اشكاله ولو اختلنا في الاذن فاقول قد لا يملك مع عبده  
ثم ان صدقت المرأة الموكل لم يبيع عليه شي ولا كان للمالك ما اقيم  
من التردد ولم يصر الاطلاق اليه المثل ولو تجاوزه  
فيه عين ما نحن لم نجزم لو اذن له في الرجوع مطلقا انصرف الى  
الكنه ولو رجعه من غير وقت على الاطارة ولم يملك النكاح ولو زوجه  
انتهت الكيفية او الصغيرة جاز ولو زوجه عينا او محلا لم يخرج اشكال  
المصلحة ولو اذن له في الرجوع بقبالة او بغيره فارتدت لمقتضى يد  
للمرأة فالأقرب عدم الجواز لم يطر المالكية اليها **ع** لو وكله في اجازة  
داه انصرف للاطلاق الى امر المثل بنقد المالك ولو اجر المثل  
بالا في وقت الرجوع على الاطارة ولا يلزم الاطارة وان زاد وقتها

ولو كان

ولو وكله في استيفاء لغيره فاخذها من او غلبه من ولو وكله في  
المصلحة فاجتهد من دم العبد وضاع على ان يبيع في الايام  
عدم الجواز ولو مضى المصلحة وما يحدث منها بغيره **ع** ولو وكله  
سلم المالك كله للرجوع لا نصف المستوفى **ع** اذا وكله في غير وقت  
انصرف الاطلاق الى الثأر بالاثان فلما اشتد به جيل او  
ورث في الزمة او مبيعا اتفق على الاطارة ولم يملك الموكل لاداءه  
رجل مدع عند المالك جاز له فيه ان ينفذ وكيله للمنازعة ولم  
يجب على المصروف نفسه وكذا لو حصل له حجب عليه الجواب بنفسه وجاز  
له الاستنابة فيه وكذا البحث في المدعي ولعله يعلم  
**ك** **الاجازة**  
فترا بها وفيه متا صا **ع** في الاطارة وفيه فصول **ع** في العقد  
وفيها **ع** في الاجازة عند تيقظ عينك المستعبد من سلم  
واستقامته من الاجرة والحرص وفيها جازية بالقبض والاجازة  
لا تدفع من اجاب وقبول وليت بيا للمنازع وعبارة الاجازة  
اجزئت او الكريهة والقبول ان يترك قبلة ولا ينفذ بلط القيد  
مجرد او لوقت مجرد بالنفس المستعبد مثل ان ينفذ ملكته سكن  
هذه الدار منه بكذا ان ينفذ وباشيا وخالط بالشرعية اشكال

لوقى بملك هذه الدار ونوى الاطارة لم ينفذ ولو قل بملك  
ملكها فاستمر بالاقرب عدم الجواز الاختصاص لغير البيع  
ينفذ الاعيان وهذا المستوفى عليه المنازع او العيان فيه نظر  
فان قلنا بالالا والاجازة ان يترك اجزئت منه واري وفيه اشكال  
نقد في الاجازة نظر **ع** في الاطارة عقد بانه من الطرفين لا يطل  
الا بالاشكال او احدا لا سبب للرجوع للفتح لو جرد عيب في الاجرة  
المستوفى و افلاس المتاجر او وجود عيب في الدين كما هو عدم الجواز  
ولا ينفذ بالمدن فلهذا كذا جلا **ع** ثم بواله او جرحه ولم يخرج لم  
يكن له فسخ الاطارة وكذا اذا استأجر دكانا للتحارة فاحترق فانه  
او تلفت ملكه لم يكن له الفسخ وكذا اذا جرحه من انسان لغيره عليه  
بما هو جرحه واجره دانه او دكانه او اراد التمسك به لم يملك له  
فسخ الاطارة ولو فسخ المتأجر الاطارة قبل انقضاء الدار لم يفسخ  
و كانت المنازع مملوكا لم تملكه وكذا لا يفسخ لو تملك الاشياء  
بما هو جرحه من المدد اختيارا او جرحه عليه ومن الاجرة ان لم يكن دما  
ولو اراد استيفاء بغيره فانه جاز في المعركة او جرحه من مملوك  
المطالبة بالاشياء عوض ما تملكه ولا اجرة اختلاف علماء وفاتقد  
بعضهم ان الاطارة سطل من احد المتواحيدين سواء كان

الميت

181



او استقلت اولاية المغير ولين للثانية تخرج ما عند الاول سوا  
عند مئة ثم اربعة وثمانين المئتين ولا يسلط عند الاحارة  
ولين للمغير جميع على ماله باجرة المثل والاختيار للمغير في  
وتنفيذ الميدان كانت شرط على المتاجر من عليه كانت ولا  
منها على العبد ولو اقتصر الا على الاحتفاظ وكانت الاطراف مستقيمة  
والجيرة ابا على العبد ايضا فان اتت على المتاجر او المتقاع  
استقامت بالحكم او بصف المصلين ولا يصح في يد التفتة كل يوم  
معزيتا بوجبه الى المتاجر والاقتب احتساب ذلك لانه على  
المتاجر على احواله وفي بعض الحوزا التفتة على المتاجر اذا لم يشترط  
على المتاجر لانه استيفاء من المتاجر يكون كالاية على ملكه  
تدفع العبد على نفقة نفسه لشغلها بالاطراف ولا يفتقر على المتاجر  
مستحق على المثل ليس عند **المتاجر** اذا باع العين المتاجر مع  
البيع ولا يفتقر على احارة المتاجر سواء باعها للمتاجر او لغيره  
ثم ان علم المتاجر بالاحارة لانه البيع ولا يفتقر في الغنم ولا يفتقر  
بالبيع فان اختار الاضواء او كان على الملك العبد سيرة التفتة  
لوجبه تفتة من الاحارة ولا يصح في ملك العين الاحارة الا  
تفتة وفي بيع المتاجر الاحارة لو حدثت على الاثبات ويصح للمتم

الى

المتاجر لا المشتري ولو اشتق منها المتاجر مع البيع والا فبعدم  
بطلان الاحارة فيكون الاخر ايضا على المشتري والتمت ايضا فيهما  
المتاجر فان دعاهما لم يبيع الا احارة لبيع البيع ولو قبل ببيع  
الاحارة مع شرط للمعين وعدم بيع المشتري للمالك كان وجها  
**لو** ورث المتاجر الميت فان تفتت من الورث سيطر الاحارة  
بطلت الثانية ويصح للمتاجر باجر على التفتة وان ملكا لعدم  
الاطراف على احارتها ما الاثبات صاعدا بطلان الاثبات لا يفتقر  
على ملك بين التفتة والاقتب ولذا مات للورث وحلف ابن اخوها  
المتاجر كانت التفتة بينهما والمتاجر احب الجميع من الاطراف و  
عليه نفقت الاجرة للاخر فان كان يفتقرها يبيع بشي على اخيه ولا يفتقر  
**التمت** لو تفتت العين المتاجر التفتة التفتة لبيع التفتة  
اجرة التفتة ولزمت ميت كان التفتة وليس له المطالبة ببيعها  
ولو حجب حجبها بطلان التفتة مع المالك وعلى من شاد  
سهما باجر التفتة فان بيع على المتاجر يبيع على الورث ان كان دفع  
اليه والا فلا يفتقر التفتة على المتاجر في بيعه ما دفعه المالك  
ولو كان الدفع الاقل من الاجرة يفتقر مع المتاجر ما يبيع عليه من  
الثمن ويصح للورث بطلان التفتة عدم البيع **المتاجر** ببيعها

فتفت لم يفتقر التفتة وان المزرع الادب له لو حجب بمصوبة  
طالبه بالبدل وكان الحكم في جميع المالك ما تقدم ولو وجدها  
سيرة فزدها كان له ثمنها الا ان **المتاجر**  
ويصح باجره وفيه **المتاجر** على احواله مع احارة لمعني  
ان كل عين يكون استيفاء متفتتها للمعني ببيعها ببيع احارتها  
اذا لم يكن استيفاء التفتة سيرة التفتة فيه كالاطعام والشع ما لا  
يبيع عند الاحارة وفيه **المتاجر** احارة الارض لانه وليس يكره  
سواء كان بالذهب او الفضة او الطعام غير المتاجر سيرة وسواء كان  
للمطعم من عين ما يجره سيرة او لا اراد استيفاء ما يجره سيرة  
فانه لا يجوز **المتاجر** لاختلاف بين العلماء كانه حرام استيفاء التفتة  
والدواب وكذا يجوز جرة الحمام سواء شرط على المكوي ان لا يبدله  
احد غيرها زاد او لم يشترط ويصح استيفاء التفتة لبيعها  
بغير احارة الا عيان المشاهدة والموصوفة ويثبت الجوار والرقبة  
والاذن عند جوار احارة غير المعين مع الوصف النافع للبهائم  
ويجوز الاعيان المتجرده دون كل ما يفتقر العرض به فان كانت  
دار احتاج الى مشاهدة السور ليعرف حصرها وكبرها وما يقعها وان  
كانت حالها وجب شاهدة وقدره ليعلم كبرها وصغرها وسيرتها حالها

قناة او يبيع ويحتاج الى شاهدين او عدلين او عدلين او اربعة  
سها وشاهدة الاثبات ومطرح البراءة موضع الزيل وموضع ما  
للإمام ولو استاجر ايضا وجب ان يشاهدوا الاشياء من رتبها بالوصف  
وكذا يجوز احارة العبد والمهيم والساب والقطا والسمك والسمك  
والجمال والاعتدال كالتزك كالتزك والسمك والجمال والاعتدال كالتزك  
كالبيت والبيع والفتحة والشاب يجوز احارة للملك ومثبات  
الزينة والحق وسواء بالاجرة احارة للملك يفتقر او بغيره **المتاجر**  
جواز احارة الدواب والديكة والنظر والعذر من معلوم ولو اطلق  
احارة ما فالوجه جواز وانصرف الاطلاق الى الاستيفاء التفتة  
والتفتة التفتة من معلوم ولا يفتقر احارة ما فالوجه جواز وانصرف  
الاطلاق الى الاستيفاء التفتة التفتة والفتة والفتة التفتة  
لشئ **المتاجر** استيفاء التفتة التفتة التفتة التفتة التفتة  
عليها حق متطل عليها سواء كانت ثمانية او سبعة عشر وكذا يجوز  
الحال لذلك يجوز استيفاء التفتة التفتة التفتة التفتة التفتة  
التمت ويجوز استيفاء التفتة التفتة التفتة التفتة التفتة  
التمت والتمت التفتة في الاكتمال التفتة التفتة التفتة التفتة  
تحت الاطراف ما شئت لشيء تفتقر بالتمت **المتاجر** استيفاء التفتة



من الاطباء والصدوق واقتطاع الحافرة السد لشمس والد لشمس  
للصبي وعمره من سنين وكذا يجوز استيجار الحائط لبيع عليه شيئا  
سدا من غنم ويجوز استيجار الدابة لبيعها شيئا يصل فيها وكذا  
يصل فيه وكذا يجوز استيجار الدابة لبيعها شيئا يصل فيها وكذا  
عليه استيجار الدابة والبارقي الضرع والصيد من ميعينه واحاق  
كتب العلم التي يجوز بيعها للقرابة فيها والبيع منها واستيجار روج فيه  
حظ حصن يكتب عليه ويقتل منه او استيجار شمس لبيعها ويرد  
الغنم والبرقوت من التالف يجوز ولا استيجار الفيل بها ثم يرد لها  
من غير اشارة فجاره نظره كذا في رد ولو استيجار طائرا ليحمله  
على ما يدين من غير اكله الا قب المنع وكذا يجوز استيجار السويق  
لشقه ليحمله بها ما يشبه ذلك ولا يجوز استيجار الابواب من المشرك  
كالورد والرياحين لشمس في جوار استيجار المشرك والابواب لشمس  
ليأخذ منها ويستخرجها احواله ولا يأخذ صومعا او شرطا او برحا  
اشكال وقد روي اصطفايا جوار اخذ الغنم بالخرقة من الزمان  
والجوز استيجار شجر ليأخذ ثمرها او شيئا من اهلها لئلا ينفع غيره  
لا يجوز عند الاخر عليه لا بطريق الزرع والالتقاء القمار للزمن الزم  
والمنع الباطل المأخذ لك والباسد يأخذ للاصر على البيع الحق

والزمن

والبناء في الاعراس ويجوز ان يستاجر من يكتب له غنما او دابة ولا  
يجوز ان يستاجر من يحل له حمار الدب او يثبت للكل او خنزيرا ولا استيجار  
لحمار الخيل للتحليل او الدابة او لقتل الميتة من شربها لمحملة الخنا  
السبل لا ازالة الحيا محرم استيجار حمار ولا يجوز الاستيجار على  
كتابتين محرم او بدعة او شرطا لطلب اكل لبيع النصف والشمس  
حمار الخيل لاهل الزمة ويجوز ان يجر منه لطلب اكل لبيع النصف والشمس  
للحمار ويكره الشرط وكذا يجوز استيجار من يبيع النصف لطلب اكل لبيع  
ايضا لا يجوز ان يجره من لم يتخذها ميتة كغنية او يجره من لم يتخذها  
كان في البناء وكلما جرح به محرم احاقه الا لغيره والوقت ولم يولد  
فان هذه يجوز احاقته وان حرم سبها فاما هذا لا يجوز كما المبدأ  
الا في الجبال الشاردة ولا لا يتفق كبيع النية اليها ثم والطير التي لا يطعم لغيره  
للمنع من احاقه المصنوع من العاصب اذا لم يكن من تملكه ولا  
يجوز احاقه كلب الصومر للزمن يحل ويجوز استيجار كلب الصيد  
والماشية والنعيم والحائط لو اجاز غنم منقطة ما الا قب المنع  
كن الدعي احاقه القارصة واستجرها طلي من مالها فلا الا على حماره  
احاقه هذه السنة لغير المصاحب ويجوز احاقه للشاة على الشريك  
على حمار وكذا يجوز ان يجره دابة لاشين وان يجره دابة

102

لواحد الضف الا حطت او يجره او لغيره ويجوز احاقه للنعيم  
للقارصة وللغنم على اشكاله وكذا يجوز احاقه كتب العلم للفتة  
والادب وغير ذلك ويجوز احاقه المسح نفسه للزمن ليعمل له على  
وهل يجوز لغيره الا قب الكراهية دون المنع ولا فرق في حمار احاقه  
نفسه لغيره او يطلع في الزمة من الزمان ويجوز ان  
يستاجر الدين ليعظم وقت صلوة ويجوز استيجار السمور لاضطيقه  
المأخذ لا يجوز الا على الاذن والصلوة بالناس ويجوز اخذ  
الزمن من بيت المال ويجوز اخذ الاجر على الخ تقبل الثمان على  
كراهية شديد ويجوز على بناء المساجد والكتابر وغيرها وعلى  
الزمن ولو كان امام فيما لم ينش حصرة ويكنه وتلق بجان له اخذ  
الاخر على ذلك لطلب الصلوة ويجوز الاجر على قديم الشهر للثمان على  
والفقه بالثمان والحائط ولا يجوز اخذ الاجر على الا يتعدي نفسه في  
الاسنان لنعم وحجم لنفسه او اذ زكاة نفسه للاختلاف ويجوز اخذ  
الاخر على الصلوة عن النبي بشرط ان يكون ميتا ويجوز لغيره احاقه  
نفسه للاختلاف بالعمل ميسر كمن يخطب ثوب او مائة من الزمان مائة  
وكذا يجوز ان يستاجر لغير الثمار وللانوار والنفخ والعويذ وعلى  
صرد الدين وعلى البنا وطساق الطلح وللجان وتخصيمها

محل

مادة مملوكة ولا يجوز على مملوك لاختلاف الطين بالرقبة  
والغسل واجرة الطبخ بالانوار والتمول كذا في الحائط ويجوز ان  
يتلقوا بفتح كتب نقد حديث او شعر بلع او سجدة او صحف ولا يكره  
وعلى خطا ورعه ورفعه ورضيته وعلى استئجار القضاة من الفتن  
وما دونها وعلى الدالة على الطريق وعلى الكيل والذين للمولين  
بالدقة او القضاة وعلى ملازمه من يتحقق ملازمة وعلى السرقة وعلى  
بيع ثياب شتى وعلى شراء ثياب بيته على اشكال وعلى البيع على شخص  
مدين على اشكال ايضا وعلى خمره سورة كان لا يجبر رجله امره  
حر او عبدا وحكم النظر بعد الاحاقه حكمها قبلها وعلى الا يضاع  
سورة الغنم الى الضميمة او لا وعلى الثمان وقطع السلم والكحل والظن  
لداواة وقناع الغنم والناعي للزمن وبالجملة على كل عمل يحل  
مستور ويجوز استيجار المدين المتأخر سورة ورض المال لك  
او لا يشطرين احدهما ان يجره لثمة او دونه والاستعمال الشريفي  
ان يجره لثمة من شرط التخصيص فلو اخرج بشرط ان لا يسكن غيرا  
او لا يركب غيرا لغيره استيجار الا لارض للزمن والعقار والعقير  
للمسكن لا يجوز استيجار ما يتعدى سبعا سنين كالمساكن  
ارضا ميتا لا يخرج من غير مضاف الوقت ولو كان يميز غيرا

103



وقت الاستحباب ولو كانت الذريرة مكنته لم يمتنع عليها الفرق  
والعادة عندها لم يمتنع جازتها وكذا الاستحباب الاخر من التعليل  
للاول للخط وارضاه لاما يمتنع الذريرة عن جوازها ولو اطلق وكان  
في محل يتبع الزراعة فيه فكلما للصرح في الزراعة ولو كان الماء متوفرها  
لكن على البذر وقفاً ولو كان على وجود الماء فيصير ولو كان  
على وجود الماء بالانطار فيكون الفهم واستحباب الاول والبقية  
والدوايد لم يمتنع في الزراعة والاعمال فيمنع من متعة الى صاحبها او غيرها او  
اليها والديار والزرع والداره النجى واستحباب الماء عليها ولو كان  
لم يمتنع له مثل ان يتاجر المبتدئ للركوب والابل ولما للزرع في مكان  
طيار ولا يقرب جوارها من الحظ المسروق للقطر اليه واليكل  
منه ومنه الشيخ وفيه استحباب الدلالة على كل موضع بها السهمين غير  
تقرب نظر **الفصل الثالث** في شرائط الاطعمة وفيه  
اولاً للثبات وان يشترط فيها البلوغ العقل وجواز التقرب فلا يصح  
اطعمة لغيره وان كان ممكناً ولو اذن له المولى على شكل ايجاباً  
قبولاً وكذا الجوز واللبغ عليه والسكران الذي لا يحصل والبنفسج  
الغالب والشيخ لا يشترط قصد فقه المأكول والنبي والمجوز عليه  
للمس ويخصه بالاطعمة المتعلقة بالاطعمة لما جاز انفسها

ولو كان طياراً او طياراً باليه او المهرتين من دون ذلك الاخر  
مجرد ولا يمتنع اكلها او هبتها كانت العين فما يصح اكلها او هبتها  
للكم وكذا حكم الشريكين اذا اتوا جازة الاطعمة ولولي التسلط على  
العقل والعينين بالاطعمة له وكذا العيني والكم معاً فقد ازيلت  
وعن النبي والمجوز عليه والنايب **قوله** الا جرة وفي لائمة العقدة  
وركن فيه فلو اكل بالبيع ولم يمتنع استينافاً منفعه اجرة المثل وكذا  
لو طار العقدة في كل موضع يثبت اجرة المثل سواء زاد على المثلين او  
او يمتنع ويشترط كونها مسلمة بالدرن او الكيل فيما يمتنع او لا  
هذه مطلقاً على اشكال الا كفاً بها فيما يمتنع ولا يمتنع في الموز  
وطاها اذا كان يكون ثمنه البيع خارج عن صفة الاطعمة فيجوز ان يكون  
عينا ومنفعة اخرى انتفجتها ككفي واديكفي ارضي او اختلت  
لاستخدام جدي بالسكن ويجوز ان يكون مطلقاً بشرط الوصف  
الموافق للبلدية ومنه منصوصة سلمة القمار ولا يكره ما انما  
المصدق والاستحباب وادبها وارتها في بيع التبعين ولا فلا وكذا  
راستحباب عدها من وشروط حرمها الى العادة والاستحباب السبع للتمت  
بجمله لم يمتنع ولو كانت المثل في كل موضع يجوز وجوب فيه نظر  
لجهالة المثل فلا يعلم حرمه سلباً او ميباً او مبيحاً او يمتنع

ولاستحبابه لفضل الميتة في بيعها ثبت له اجرة المثل والاستحباب  
ارعى الفهم بسببه بصفها ارجح معلوم طار والنايب من حيث العقدة  
على النية وكذا الاستحباب في غيرها اشياء معينة منها ولو كانت محمولة  
لم يمتنع ثبت اجرة المثل والاستحباب في غيرها او صفتها او شرطها  
او بعض ذلك لم يمتنع ثبت اجرة المثل وكذا الاستحباب في غيرها بشرط  
وكسوته او احدثها لم يمتنع ثبت اجرة المثل او غيرها ولو عين الطعام  
والشراب والكسوة بما يمتنع في غيرها بشرط تعيين وقت البيع ولو استأجر  
بعضه بشرط الاطعام والكسوة عليه لم يمتنع ثبت اجرة المثل وان سوغناه  
وقضاه ارجح في العقدة الاطعام والكسوة الى قدر كفاية ما يمتنع في غيرها  
ولا يتعد الاطعام ثروة ولبس له الطعام للاجر الا ما يمتنع من الآفة  
ولو لم يشترط طعاماً ولا كسوة كما على نفسه بشرط الاجبة طعام غيره  
وكسوة جاز بشرط العلم بالمقدار وهذا يكون ذلك الاجير ان شاء  
اطعمه وان شاء ارتكاه بشرط ان لا يمتنع في الاستحباب او يمتنع فيها  
او اجبره في وعدها فان عينه طارز الا ان لا يمتنع في شرطها ما يمتنع  
واستغنى عنه بطعام نفسه وعرضه وعجزه عن الاكل لم يمتنع او غيره لم يمتنع  
تفقه وطالبها بالاستحباب الى ذلك لم يمتنع في المثل المستأجر ويخصه  
قد المشرط من الطعام يشترط به بالبيع له بشرط الاطعام

وسراغنا مع الاطلاق انهم بقدر نظام الصحيح والاستقلال من  
طعام فان كان للوجوه اكثر من الواجب ليا كل قدر حاله ويشترط  
الباقية او كانت في ذلك كل ضرر على الوجوه ان يضمن عن العمال اكل  
لغير العدة من غير ان يمتنع ضرورة الاستقلال ووقع اليه الواجب جاز  
او ازيد من ذلك المايه طارز الاستقلال ولو قدم الطعام منه لم يمتنع  
قبل المثل فان كان بعد التبع فهو من صفات الاجير والا فلا فان كان للشار  
ولو كان على ما يمتنع لا يمتنع فيها بطعامه من صفات المستأجر ولو اكل  
هنا **قوله** الشوب كذا اما انعت فهو ذلك فالوجع عدي وحبيب  
اجرة المثل للمالك والزيادة للمالك ولا يمتنع الدماء ولو اكله بالذرة  
المسما ثبت له اجرة المثل ايضا ولو اكله بغيره لم يمتنع بالبيع او بغيره  
اذا ضمن التبعيد والشيخ قول بضمان التبعين مطلقاً لراعية  
لم يمتنع ولو استأجر المصداق او صرام الفحل عجز منه معلوم كما في الكسوة  
وشبهه طارز وكذا الاستحباب الطمان بما يمتنع او بغيره منها بشرط  
لا يشترط جرة من المريض الرقيق بعد النظام ولقاطب الثمار  
عجز منه بعد العلم طارز وكذا في المثل لو قال ان قطعة البين فكل  
درجته وان قطعة هذا فكله من ماله في كل واحد من الاطعمة او غيره  
ان المصلحة الاول الثاني وهو ان لا يجوز ان يمتنع ان يعلم الاول



لزم وذهاب وان عمل في الثانية كان له اجر مثل الاول لكن لا بد  
عن درهم ولا يتصور من درهم ولو سلم بالبطلان وشئت اجر مثل  
كان وجهه اول فلو ان الشئ لا يحتمل قوت ولو كان خطه رؤسها  
وبما يعمل بهر زين فذلك وجهان وان خطه فارسي وبما يعمل  
بهر واحد فله درهم حاز اعلى الشان ولو استاجر ليعمل ساعة او اخرج  
ساعتين باجر معين في وقت معين فان قصر عنه نقص من اجرة شيا  
حاز ولو شرط سقط الاجر مع التقصير لم يجز ولو اجرة المثل علمه  
محمد بن مسلم الصبي عن الناقوم وهو ينفذ الحكم الوجه ذلك  
ولو استاجر الصغار بعين فان تركه دسقت فلتون فان ترك الكوفة  
ففسد رون في الجوان فطره لو اكثري دابة وشوطان وروها ليعملها  
تقصر ولو لم يدرها فان في الجوان فطره **الوجه** ان يكون للنفقة علة  
اما ان النتيجة ملك المبيع او ما انفادها فليس استاجرا حاز ان  
يجزها غيره من مياويه او ينقص عنه في استيفاء المنفعة بالمشرط  
المالك عدم ذلك تبليق المبيع للموخر غيره وصبر للموخر  
وغيره ايضا والاربع انه ليعمل ابدال العيب الذي عين له في  
والصبي الذي عين له للارضاع والتعليم ثم استاجر ان احدث  
في المدين حدثا لمصر النهر وبناء الخياط هل الباب وغير ذلك

وان

وان قال العالج حاز ان يجرها اكثر مما استاجرها بغيره كان من  
المدين ومن غير ما لم يحدث فيها حدثا في حوزها اطارها اكثر مما كانت  
من المدين فلو ان اقتضاها المشرع والاجرها للمدين ما نزلت كان  
ان يملكها المصان ولو اجزها من المدين بثلثها اضاها لاجر المدين  
من غير حدث ان ينفذ بطلان المقتدر مع العدل بالحق لا يجب  
الصدقة بالزيادة ولو سكن نصف الدار واجر المائة في المدين حاز  
بالزيادة والنصف ولو كان من المدين لم يجز ان يجرها بانية الا ان  
يحدث فيه حدثا ويجز ان يجرها اكثر في الاطراف والطابع اذا انفصل  
علا شئ فعمله لم يجز ان يقبله ما قال من ذلك ما لم يحدث به حدثا كقطع  
العرب او خياط خشي من او يعطيه خيطا او اياه ولو احدث حدثا حاز ان  
يقبله ما قال من ذلك المدين من ذلك المدين يحدث به حدثا كقطع  
المدين مكر شرط المجر استيفاء المنفعة بنفسه ما جرحه فحين لا يجزها  
ما لا منفعة لم او يكون له منفعة لا اعتبار بها في نقل الشئ او يكون له منفعة  
محرمة ولا يجز ان يجرها غيره الا بالاذن من من قبله والاربع وقت على  
الاطراف **ان** يكون له منفعة مادية وفيه **ان** يجب كون المنفعة  
مادية لئلا يقع الضرر بان كانت محسوسة مثل ان يستاجر احد الدارين لم يجز  
والعلم يحصل بان يستعمل في كفاية الشب وبنا للحداد ولشيخ الكفا

وان يتقيد بالمدى كالخافه شئها او منفعة مثلا ولو كانت المدين ماله  
على كالليلان حاز ان يجرها وان يكن له مال في الدار والاربع لم  
يجز الاعلى المدين الثاني وهو لا يجز تقييد المنفعة بالمدى والعلم بانها  
لو استاجر ليعطيه هذا العيب في هذا اليوم قال الشيخ لا يجوز ان كان  
الفضل في اقل من ذلك الزمان او اكثر وعقل الجوان لان الاطراف  
وقت على العمل والمدة ذكرت لتجديد ان فسخ قبل المدة لم يكن  
له الدار بالعلية لقيتها وان فسخ المدة قبله ولا استاجر من المدة  
فان فسخ قبل على فلا اجرة وان كان مدين كان عليه اجرة مثل ما على  
وان اختار لاصفاء النعم بائة العالج خاف المدة لا غير وليس للاجير  
الفسخ اذا فسخ المنفعة بالمدى وجب ان يكون مضبوطا لا مطرق  
انما الزيادة والتقصير كالنعم والشئ واليوم ولو عقد على  
ما لا يضبط كالدرال والفلات وقدوم الخاف لم يجز وبما جرحه مثل  
مع استيفاء المنفعة ولما استأجر كل شهر بكذا ولم يبين الاشهر  
قال الشيخ ومع يكون له المدة شئ واحد واجرة المثل الذي ايدى  
عند البطلان ويكون له اجرة المثل بطبع ولو فسخ بالمال كذا  
الشب وبما للحداد اقتصه ذلك العقد التخييلان شرطه  
او اطلاقا ولو شرط ما قد فسخه عن العقد قال الشيخ لم يجز وعند

ان

فيه نظرا قال ولو كانت الاطراف في المدة مثل ان يستاجر طهي المدة  
حاز ان يكون له مجلبة ومنه فسخ فانه لو استاجر ليحصل حاطة  
خمس الايام بعد شئ لم يجز ولو قال اجرة لك من هذا الوقت شئها  
لكذا ومارة نصابه في الشهر وكان في الزيادة اجرة المثل  
اذا اطلق النعم وجب احتساب اثني عشر شهرا اهله وبشرط  
هلا لم كان تأكيد اذ قال عدوية اوسه بالايام وجب ثلثه  
واستقرت بقاءه لو استاجر هلا ليه من اول الهلال عد اثني عشر  
شهرا هلا ليه ولو كان في اشياء الشهر عددها كما احدث عشر  
هلا لا ثم احسن الثانية عشر باءا ما اخرج من الشهر الاول  
وقبل يجب اكمال ثلثه وبعث ولا يتصور الا احدى عشر المدة  
**ب** لو قيد بالنعم بالرومية وفي التي سيقا شهر منها احدث ثلثين  
واربع ثلثون وواحد ثمانية وعشرون وكما عاين في عملها صح  
واجزها احدثها وكلاهما بطول لو قيدها بالانقضية وهي التي كل  
شهر منها ثلثون ونحوها فله الرومية حاز ايضا مع العلم  
المشاهير مع هذه العيين يكون من الاطراف ثلثة وخمسة وستون  
يوما ما جرحه الى العبد معه على المدين ان المثل على  
الاقرب ويحتمل البطلان ويجز 2 المدة من حذله اول جز منه وكذا

ان



لعلته في شهر ربيع الثاني من كل سنة  
 من المنقرض على حسب سنة احتسابها ولعلته سمح  
 على اقله ايام الاضيق اليه ان ياتي في ربيع  
 اعيان الكفار وما فيها من ربح ولا فلا يلزم اجرة الى العتاق  
 الذي غلب الشئ لاداءها ولعلته الى الفسخ فكذا لا يحتمل  
 انما على صنف ولعلته الى الذي هو اوله وكذا الى الثاني  
 ولو استأجره ثارها الى غريب الشئ وليله الاطروح الغنم  
 فطالما اليه ولم يمس وقت لزوم طبل العتق وكذا كل ما يستأجر  
 مدة ولم يمس اثناءها لا يشترط مدة الاطمان انضالها بالعتق  
 فلو اجرم الحرم وما في ربيع سنة كانت الدين نشوة لم يمس او لا  
 فان كانت الاطمان على من على المقدم يحق له ان يذكر ابتداءها وان  
 كانت بالثبوت وجب ذكر ابتداءها ولو اطلق قتال اجرة سنة او  
 شيئا بالاقرب العهر وابتداء الدين من حايه العتق ان لم يمس  
 السنة والشئ على هذا يجوز ان يجر الدين الواحد لا اثنين في  
 زمانين بل ان يتفق مدة الاولى لا يتعدى اكثر مدة الاطمان  
 بعدل يجوز على ما تراضوا عليه وان يجر رسته او يمس سنة او اكثر  
 ولو استأجره شيئا لم يجب بيطه الاجر على الايام وكذا لو استأجره سنة

لم يجز ان يقط اجرة شيئا كذا الاستاجر مستين وضاع الم يجب  
 لقطه الاجر كل سنة ولو قطه الاجر على اجرة المقتطع فان انقضت  
 القاب في بعض الاجرة سقط ما سواه من القطة وان لم يقط لزم  
 بيطه المصلحة اصل العتق وبيع عتقه يجوز ان يستأجره المقتطع  
 والعقد بشرط التقييد بالدية العتقة ولا بد فيه من المشاهدة او  
 الفصل الرابع في اجرة الا ان امكن ضبطها بالعتق وثبت له خيار الزيادة  
 ولو اجرها للزراعة فان كان له حطب حرم معلوم يجب مشاهدته  
 او وصفه بما يقع للزيادة لا يبيع الجارة العتقة الا ان يكون مشاهدا  
 او موصوفا باذا استأجره لعمال معينين فان قدرهم بمدد مثل ان  
 يتأجره شيئا ليعمله بهم او يؤلم بغيره العتق وعليه ان  
 يحفظ الدية وهذا يحتاج الى المعينة الارض فيه نظره ان قدر بالعمال  
 مثل ان يتأجره لخصو بغيره او بغير معينين وحسب شاهدته ومعرفة  
 دورهم وعقبتها وطول التمر وسبقه وطعمه ولحقه في اوجب  
 ان ينظر القاب ولو اثارها رتاب من حوائجها او سقطت فيه بهم  
 وشبهها لم يجب عليه اجرة لهم ولو وقع من القاب الذي اخرجتهما  
 لزم للعمال اجراجه الا ان يقع بغيره شيئا محتمل ولحقه في  
 اوها وبيع الحطب وسع ما يبيع لم يلزم حفره ويخبره في الفسخ فيقتله

من الاجرة مستين بالجل فيقطه الاجر عليه على الباقية ولا يخذل بالنية  
 ولا يقط على الادع وفي رواية من استأجره ليعمل في عتق قاتل عتقه  
 دراهم خضف مائة وانسخ من الباقية بيطه الاجر على عتقه وخمسين جزاء  
 فاقطع واستأجره لعتق الاول والاثنين للثانية وهكذا والاقرب  
 اوله ولو كانت العتق يمكن حفره او يمسها مع المشتقة قال الشيخ يجب عليه  
 ذلك وعندي فيه نظره لو استأجره بغير الدين وقدره العتق  
 المبيدان العبد وذكر القاب موضع الضرب وما يجره اخدمته الى  
 فان حاله قال بغيره ومن شاهد فاقطع له خياره ولو قية بالزينة  
 لم يمسقر الى ذلك سوى موضع الضرب على اشكاله لو استأجره للثانية  
 فان قدره بالعمال انفق الى حرة المكاتب وموضع الملاء وذكر اصحاب  
 الحائض والى البنا من لبن او حجر او طين ولو استأجره لبناء ليعمره  
 العدد او لبن كذا ذلك ثم سقط الحائط بعد البناء استحق الاجران لم  
 يكن يتفرطه وبنا محكوا ولو قسطا وبنا محكوا فاضليه الا حاداة  
 وعزات مائلت من الالة ولو استأجره لعاشرة اذرع ومن يمسها  
 ثم سقط احادها واتم المتعسر اذا استأجره للفتح وقته بالعمال وجب  
 ذكر تحديد الاقناف وقدرها وعدد الطور وقدره لاثنية من  
 كل جانب ووقته التلم وعطفه ثم لفظ ان يعرف بالمشاهدة او العتق

الرابع في اجرة التجار واللافتقر الى المشاهدة ويجوز تقدير الاجر باراء  
 الذرع وباشراف الاصل ولما طعمه على نزع الاصل شيئا معلوم جاز  
 واذا غلط فليلا يجوز بيعه بالفاذة لم يكن عليه شيء وان تجاوز الفاذة  
 فهو عيب يرد به ولو كان الكاعدين المتأجر كان عليه الاضطر ولا  
 يجوز له الشغل ما يتبقى فليط كالالحادثة وقت الكفاية وكذا ان يمس  
 والكفاية كالساجرة على استأجره لحطه والذرع وقته اما بالدية العتقة  
 او على معلوم وكذا ان يمس وتصفية وفقدته الى موضع معين وكذا ان يمس  
 للاحتطاب والاحتشاش طارئة وقته بالدية او المال ولو اجرت فيه  
 فسخ حطب وقته بالعمال جاز ان ينقل خيره معه وان قدره بالمال  
 فان كان لا ضر فيه فالالاثنين الجوز وان كان فيه ضرر فالاقرب  
 شرط سابقا بل فسخه مع الباقية من الاجرة وهكذا حكم كل اجير جاز  
 على مع غير استأجره لو استأجره للاستيناء الفاض وقته بالعمال  
 جاز وكذا ان قته بالمال مع كثرة وعلى المتدينين فهل الاجرة على  
 المتبص منه او على المستون نظر في ان الاستيناء الحاجب لا يتم  
 الا بالاجرة فيجب كالودان ومن حيث ان العتق منه عليه التمكن  
 وفحصه ولا يصرفه لو استأجره شيئا له ثيابا لينة المدة ولو  
 عين العتق فبالله من كل المدة في شريها ثيابا سلبا صغرا



كلما اشترت ثوبا فذلك ربح اجرة و كان الثياب معلوم بصفة او  
مقدور من ثمن جاز وان لم يكن كذلك ثبت له اجرة المثل **لو اشترى**  
لواحدة لم يجز له منعه من ان يبيع الصلوة البعوض وغير ذلك من الخ  
والايات والاقرب ان لم يشتر الثوب ان كانت في وقت الحاجة  
وكذا المثل لو اشترى ثوبا فاحاز اطلاق العقد ولا يجب ذكر السكنى  
ولا صفة اطلاق الاطلاق ويجوز ان يكتسب بغيره وما له ان لم يذكر  
في العقد ان يكتسب بغيره من بيع متاع في القرض ووجهه ويصح  
فيها ما جرت العادة من الرجل والطعام واللباس ولا يكتسب من غير  
اجرة كالمقار والمعاد ولا يحمل فيها الدواب لما روي عن الهادة  
ولا يحمل فيها الما لم يكن ولم يجز عليه واقفة ولا شاهد حال ما روي  
بها كالحا ووضوح الاشياء الثغيلة من قسطها واصل الطعام  
يحتاج على سبيل الاضرار فيها ولا يجوز كبر عدد السكان ولو اشترى فيهم  
الركبة حاز ان يكتسب بغيره من ربحه ولا يكتسب الاثقل ولا يشتر  
التأدي في الطفل والعقد المبرور بالركوب وليس الا بالصفة  
عن ذلك ولو شرط العقد اخفاص المستاجر باسقاط المنفعة  
لم يفسد انما المستأجر دون المصانع دون المصانع او  
لها استكان ولو اطلق العقد على الرضا والاقرب عدم دخله

الحصة

الحصة فيه والحصة تربية الصبي وحظهم وحظهم في سريره واجرة  
منه وحظهم ودهنه وتنظيفه وعن حرقه وشا به واشباه ذلك وما لها  
من اللصن وما جرت العادة الا بطلانها للحصة الطير للفقير في البصر  
وجوز استيجار الموضع على ارضاع من له ارضه فيجب ولا بد ان يرضع  
من تربية المدد وسعة العبي بالثأدة وموضع الرضا وحرقه  
العقود وعلى المستقر عليه في الرضا حصة الصبي وحظهم ووضوح المثل  
في نفسه ويكون اللصن تاسيما في المدد والارض في الصلابة واللباس  
الاقرب الثاني وله ما يثبت الاجرة بالارضاع وان لم يجز من دون ذلك  
وكون التثنية عينا للرجعة وعلى الموضع ان ياكل ويشرب ما يكثر  
في اللصن ويذوق ما يكثر في المتاجر مطالبتها به وعليها البيع بغيره  
ولا يجب ثمن اللصن اجرة الى الرد لئلا يثقل ولها ان يرضع ولو  
استقر لبن التثنية لم يثبت اجرة ولو دفعت له الحادها وارضعت فليس  
ان لا اجرة لها ولو اختلفا في الارضاع فالعقد قولي الماع الجاهل ويجوز ان  
يجزئ منه ومدة ثمنه لم ولد والمادة من لها العقدان للرضاع وليس  
لواحدة منهن للاشباع ولا احادتهما من دون ذلك وما يجزئ  
الاحاد على الارضاع اذ الحاد في اللصن فضل على الجاهل للمدلية  
ولو كان الولد يملكه لان السيد اما يملكه فاصل حاجته مملوكة

142

ولو كانت الام مزرعة لم يجز اخاؤها الرضا والارضاع والارضاع على كمال  
فيها ولو لم يرضع ثوبا من صفته لوزنها عند الاطلاق فلم يرضع عند  
الاحاد ولا يكون للزوج الاستماع بها وقت فاعها ويطاها ان كان  
لم يرضع المستاجر وليس له اجارة مكاتبة لها ان يجزئتها ويجزئ  
ان يرضعها وانه وانه وسائر اثاره الرضا والارضاع ولو اشترى اجرة  
لرضاع ولزمه الرضا وسواها كانت في حاله ولا للزوج ان يرضع  
نفسها للرضاع الا ان يرضع الزوج على شكل ولو طرقت ارضاع  
ولدها من دون غيره لم يجز الا على القبول وكان له سخرها في الشئ  
ولرضا فدا عقد الاجارة على رضاع الولد لم يجز فادست في حاله ويجزئ  
مع البينة ويجزئ ابن ادرين مطلقا ومجيد ويطلب الاجارة  
بمرت المرحضة اذ الطفل فان كان قد مضى نصف المدد وجعل  
ما قاله ولا يصح الجمع ولا يطل بمرت المستاجر اجرة الرضا على  
الصغير فان مرسا وان كان مسوا على الاب وليس الرجل  
اجرا بمرت على ارضاع ولد سنه له اجرا ومملوكة ومجربته  
وام ولد وحاجة المشوطة لا المطلق للانسان يكون للثمن  
باجرة مملو المستاجر كذا في غير هذا وكذا في البيع في شيا مجزا او  
اجيرا ليجل له الرضا في العقد وكذا في الرضا ايضا للثمن للجد

11

الانسان ان يكون للثمن مقدور رعا على تسليمها فلما اشترى الزوج  
للحزة ثم يبيع ولو لم يرضع فيه لم يرضع الاجارة الارض والرضاع  
بعض ما يجزئ منها سوا عاقب مقداره اصل اجرة شاعا والتم  
**الفصل الرابع** في باقية مباحات المتار وهي ثمنها  
يملك المتاجر المنافع بالمقدور واطلاق المرجعها ولا يجوز له  
النفقة فيها ولو اشترى اجرة ارضه فمكن خشي من ان لا يكون له ملك  
اخرجه منها فان خرج بنفسه لم يستطع من الاطلاق وكذا لو لم يكتسبها  
اصلا ولو مضى المالك من السكنى في اثناء مدة العقد حتى مضت  
الستة اشهر العقد ولو سكن بعد المنع في الاثناء اشهر العقد فبما منه  
وكان عليه اجرة الباقية بالنسبة ولو خرج المتاجر بعد ان سكن شيئا  
من قبل نفسه وتكره ما يملكها المالك باقية الستة اشهر فاما الا  
عدم بطلان الاجارة في الباقية ويجب على المالك اجرة المثل عن هذه  
المدد سواء راوت عن السكنى وسواء او فخرت عنه ولو سكنها شيئا  
ثم سكن المخرج شيئا ثم سكنها وجب على المخرج اجرة مثل الشئين  
وعلى المتاجر اجارة الجوع ولو سكن نصف المدد ثم اخرج المالك  
تماما كان له اجرة ماسكة المتاجر ولا ينقض عنه الاجرة فيما مضى من اجرة  
المالك لم يجز اذ هذا ينقض الاجارة في الباقية والاقرب عدم يكون

143

المتار



المستاجر من المشتري ان زادت عن المسير ولو فقت عنه فالاقرب ان لا  
 الزيادة وكذا الواجب ان يستأجر من المشتري المستأجر ان يستأجر  
 نقضه لندوة او اخره او عبدة للخدمة ثم استغنى عنها او اخره ليا  
 حايط او حياطة او حصة او حصة الى موضع غيره بعض الطرفين او  
 بعض الحائط او حائط بعض الثوب او حصة بعض الثوب فانه لا ينقض  
 الثالث في ذلك كله ولو اخره لخدمة فذهب او حصة فذهب او اخذ  
 المخرجين والربح بالاربعين من استئجار المستأجر من المشتري  
 النسخ لا ينقض ما لم ينسخ الغنم من المدة بياضها فان غابت العين  
 في الاشياء استرعة المباشرة ولو انقضت المدة انقضت الاجارة اما لو كانت الا  
 حارة على موصوفه النكاح فله ثوب او ثياب حائط فلكونه استأجر  
 ما لم ينقضه ولو لم ينقضه كان المستأجر الفسخ والصبر الى وقت الفسخ على  
 المطالبة بالمال اذا استأجره اما اذا رخص المدة فانه يذهب الدار وعرق  
 الارض او انقطع استأجره المدة فان لم ينفذ فيها تعالى اصلها في كالت  
 ينسخ الاجارة بما يقابلها وليس له النسخ فيما مضى والرجوع الى الجرح المثل على  
 اشكاله وان غلبه فيها فنفسه استأجره المدة ان ينسخ بغيره الدار لوضع  
 حطب فيها او نصب شيئا وصير المسكن فالاقرب ان لا ينقض الاجارة  
 بين النسخ ولا ينقضه الجرح لا ينقض الاجارة من دون النسخ وللم من ينقضها

بل

ان قاله الغير او لم يكن له النسخ بذلك ولو كان المشتري المباشرة لا يجوز  
 بالفسخ كما لو استأجره للخدمة فصار لا يصح الا الدار او بالخدمة  
 الاجارة ولو لم يكن له النسخ من وقتها او من وقتها او من وقتها  
 اركان المدة ينسخ من الارض التي عرفت على وجه ينسخ من المدة  
 النسخ او كان يملكه سكنى مائة الدار لم ينسخ الاجارة بل ينسخ المشتري  
 بين النسخ والقبول المبيع على اشكاله ولو كان الحادث لا ينقضه  
 انقطاع الماء وقت القناعة او وقت الحاجة لكن يجزئ الموصي  
 من موضع اجزاء كان الفرق ما يحبس سريامن غير موضع من الزرع  
 ولا ضرر لم يكن المستأجر الفسخ ولو حدث للخدم او الفرق او انقطاع  
 الماء ببعض المدين غير المستأجر من موضع المبيع او ببعضه ويمكن ان ينفذ  
 بحصة لا بالمبيع ويجب على المالك ان ياترقت المصلحة عليه كما لو انقطع  
 ولو ضاعت من المستأجر لغيره فله وجب على المالك ان ياترقت المصلحة  
 بعض المدين وجب عليه به وانه لا يستطع خشيته وجب ان ياترقت  
 وعليه على المالك ان ياترقت المصلحة او الصبر الى وقت الفسخ ولا ينقضه  
 النسخ والرجوع الى المالك او المصلحة المصلحة فله المصلحة وعلى المالك  
 تنقذ المصلحة الكيف ان اجتمع اليه في ابد المدة اما ان اجتمع اليه  
 لاستئجاره فله المصلحة فالاقرب ان لا ينقضه وكذا الجرح في غير موضع

١٤٤

المالك من جرح المدة في المدة او في المدة او في المدة او في المدة  
 على اشكاله لشرطه على تسليم المالك او غيره ان يرد عليه المصلحة  
 المصلحة لشرطه لا يجوز ان يشرط استئجاره المصلحة المصلحة  
 ولو شرط المالك سلفا قايما ينفذ يكون في يده جرحه على وجه الزرع  
 ويرد على المستأجر بعد انقضاء المدة فالنسخ يظل العقد اذا جدد  
 الجرح في المدة والمدة بعد استئجاره بعض المصلحة غير المستأجر وليس  
 له الارش ولو لم يعلم بالمسبب حق انقضت المدة ولا يجزئ الا النسخ  
 اذا شرط المالك الاتفاق على المدين مثلاً ان يشرط ان ما يحتاج  
 الدار او المدين المدين المدين على المدين في السطحات نظراً لبقاء  
 به للبيعت ولو لم يشرط لكن اذن له في الاخراج ليعتد به الاخراج  
 فان اختلفنا في الاخراج فالقوله ان المستأجر على اشكاله ولو اختلفنا  
 في القدر فالقوله ان المالك ولو لم ياذن لم يلزمه اخرجها بغيره ولو  
 اذن للمالك ليعتد المالك وحاجته الموضع كان له الرجوع به ولو فقت  
 للمالك فالاقرب ان الرجوع للضرر في المدة اذا جرح او ضاع بعض المدين  
 والعرض وجب قبضه اسرها ولو قام اخرجها للزرع او العرض لم يصح  
 حق تعين ولو قام اخرجها لغيره ان يزرع النصف وعرض الاخر على  
 اشكاله وحصل البطلان ولو قوي لوقا لغيره ما شئت ومنه لما

فان

فالاقرب للمزارع ولا يجب التمسك بغيره بل يجوز زرع المبيع وعرضه  
 والتمسك بالبيعة ومقتضى هذا ان يجرى المزارع على وجهه العرض  
 ولا العيب ولا ينسخه المزارع مع الاطلاق ومع التخصيص لا يجوز  
 التقدي الى ما هو اكثر ظراً او اقله لو اخرج المزارع نوع معين فالاقرب  
 جواز زرع غيره مما يابى فيه الضرر او ينقض حكم المالكين واحده  
 لا تقتصر من الاول الى غيره ولا يجوز الى ما هو ازيد ولا اذا اشترط المالك  
 التخصيص وكذا البحث لو اكره المزارع في الاطلاق والتخصيص ولو  
 اخرج للبستاني لم يكن له المزارع ولا العرض والمالك فيها اذا كان المالك  
 واجامع الجادة الارض للعرض والزرع سواء كان المالك من المزارع  
 او من غيره كونه ولو لم يكن المالك او ابا المالك كان وقت الجرح مثلاً في الغرات  
 الذي يرد وقت الحاجة اليه المدين ومصره اشياء وذلك ما يجوز اجاره  
 الارض للضرر قبل زيارته المالك وبعد ذلك كان محبة ما ياحيى للغير  
 حصوله وقت الحاجة لم يجر اجارته للزرع والزرع قبل وقت الحصول  
 ويجوز بعده ولو اخرج في غير وقت الماء سلفاً على ان لا ياترقت  
 لها في غير المزارع كما انزلها بها وجزى حصول الماء يجوز له زرعها وليس له  
 ان يزرع ولا العرض ولو زرعها قبل حصول الماء لرجاء حصوله ولو اطلق  
 الاجارة فله في الارض مع علمها بالزمانه ولو كان لها ما غيرها لم ينقض

١٤٥



قبل الزرع او كان لا يكتفي به في كماله و قد لو استاجر بالزرع ولم يعلم  
بحالها او علم وطن ان المالك يسوق الماء اليها لم يبيع القند **لو استاجر**  
ارضا غارة لم يجر الا ان يعلم للمزارع ان غارها وقت الحاجة لو استاجر  
لزرعة فزرع ثم يبيع المدرة غير بالغ فان كان لتعريضه للمساكن  
كالزرع بالابرة في المدرة فكما ان صاحب يتخير المالك بين قطع و  
امتناع بالابرة ولو اختار المستاجر قطع زرعه لم يكن له ذلك و  
ليس للمالك اخذ القبة بدون رضا صاحبه وان كان يغير تعريض  
مسكنه فخر له حصوله او اخرا لا يوتي له المباداة او غير ذلك وعلى  
الموجر ان يترك له المسمى و اجرم المثل في الزيادة و يجب تسليم حصول  
التعريضه ان كان يمكنه الاستطاعة بزيادة المدرة ولا يقرب اول  
ولو اراد المستاجر زرع بالابرة في المدرة فالأقرب انه ليس للمالك  
منعه وقام الشيخ له منعه نظرا لم يملكه عند الانتصاف لا قبله ولو  
استاجر ليعزره من لا يملك فيها وشرا تعريض الارض عند الانتصاف  
خارجا لانه المتكدر ان اطاق فالحاجة للزرع لا يمكنه الاستماع بها في  
المدرة يذرع ما يبادي المشتري في الصبر او يغيره او لا على اشكال  
وحيثما لا يفتقر عدم وجوب الانتصاف للمالك ولو رغب بالاجرة عن  
الزيادة حازر لدا اشتراط البينة الى وقت البيع لم يسلط المالك ان يستاجر

للمزارع ستة ما يتخير به عاليا مع حصة شرط فليحذر المزارع عند الانتصاف  
او لا وله المسمى قبل الانتصاف لا بعد يجب مع الانتصاف قطع المزارع  
مع الشطر و حاله في البيع على المزارع او المالك فيه بدد والاشتر  
على المالك ولا يجب على المستاجر تبوية الحضر واصلاح الارض الا  
ان يملك قبل المدرة ولو اشاع على القاية من دون او عجزا فان قدر  
بموت معينة ولو اطلق القند فليست اجرة قطع وصاية تبوية للمفسر وكذا  
ان قلتم قبل انتهاء المدرة ولم يملكه هذا الشيخ لم يجر على قلتم بخلافه  
يتخير للمالك بين اخذ المسمى بالقيمة ويخير المستاجر على القبول  
ويمنع الاشارة على المانع مع دفع الارض لتعقب المسمى بالمانع وبين  
البينة باجر المثل وعند قيمة احوال على قبول القيمة نظرا ولا يتخير  
المالك بين دفع قيمة المزارع والمانع شيئا والقرن وكذا ان يترك  
ولرباع المزارع عزمه على غير المالك خازن وقام المشتري بتمام المانع  
ولو شرط في القند ضربا او اداءه وما بينهما وان عين المدرة وحاز  
ان يذرعها ما ياديه او يقصر عنه ان يذرعها شرط او لا وان شرط  
ان لا يذرع غيره صح الشرط والقند مع التحصيل لورزعه انما عزمه  
للوحيث قلتموه بالبيع الى الضد الذي ابد على ساه او لا ثم ان يذرع من المدرة  
ما يمكن فيه زرع المسمى كان له ذلك ولا فلا وعليه اجرة المدرة ولو لم يعلم

المالك وحق استيفاء فوجبه ان لا للمسي و اجرة الزيادة ولو رغب  
من كلهم الشيخ اتخير بين ذلك وبين اجرة المثل وكذا لو استاجر  
للكس فاسكن المقار والمعاد فان الوجه باخذ المسمى واجرة الزيادة  
من الغيب وكذا لو استاجر عزمه ليعمل فيها وذا من المظن فوضع  
ذلك الدفن من الحديد ولو قال لزرع ما شئت حاز وليس له ان  
يعرض ولو استجرها للبناء حاز ويشترط معرفة الموضع والعرض  
في المظن **لو استاجر** في باحة ملاحت الميكان وهي  
**لو استاجر** او استاجر ليعمل في مكانه ان لا يذرع تلك المنطقة وشيئا  
ودونها ولو استاجرها ليعمل في مكانه ان يملكها ما ياديه في  
المعاد او الصبر وليس للوجر ابد الدابة بمثلها او اوجد بدون  
رضا المستاجر ولو كانت المنطقة التي يذرعها اكثر من راء او حلقه  
للمسوق عليه الصبر لم يجر ولو استاجر ليعمل حديد لم يجر قطعا  
بالعكس اكثر من راء الاول فشا وقت النهوض مكشرا القف وملاحة  
الثانية مرفضا واحدى فان خالف كان عليه المسمى واجرة الزيادة  
ويقتصر ولو استاجر للمكس لم يكن له ان يجره بالعكس ولو استاجر  
لوكية عازيا لم يكن له وكوبها بالبرج والمكس ولو استاجر ليعمل بروج  
لم يكن له زكبه بالبناء ولو استاجر للمكس او الحلقه ملاحة لم يجر

لم يجر ان يملك فيها في غير حالها كانت اكثر من راء الحذف او حرة  
او اقله لفضل ضرره و يجب المسمى مع الزيادة ان كانت اجرة المثل  
فيه نظرا اذا استاجر للمكس او الحلقه ليعمل فيها وذا عليه المسمى واجرة  
المثل لان المكس يعقب سرجي القدي والحيث لا يملك مع بقاها لا يبيع  
المطالبة بالاجرة والقيمة يوم القدي وان بددت مائة او الحلقه  
ولا يفرقة العنان بين ان يذرع في الزيادة او يصد راء الى الماشية  
هذا اذا كان صاحبها عاليا وان كان حاضرا لم يبعث شيئا حتى  
قدي فيها للمساكن كغيرها من الغيب او اقاله الذي يذرع ما ياديه  
الاجرة بعد البينة على الاحتياطية هذا اما انك الشيخ والوجه في  
صحة البيع وان كان صاحبها ساكنا وان تلفت سبب بيعه استوط  
في هذه وشبهها بعد نذر عنها وتسلمها الى صاحبها لم يضمنه ولو كان  
التلف بسبب القدي ما لم يضمنه اجمعا وكذا الاول يضمن البيع كان  
التلف بالراكب بسبب الحلقه الى السير ولا يسلط الصانع بدوها  
الى المسافة ولو استاجر ليعمل في الزيادة وجب المسمى واجرة المثل  
للازيد وليكن الصانع ولو استاجر ليعمل في غير فوجده و قد بين  
فان كان المستاجر يملك المكس من غير عالم المالك كان حكمه حكم  
من استاجر ليعمل في الزيادة وان كان المالك من غير علم المستاجر فلا





اجتمع عليه للزاد ولفتح الجرم المطالب برد الزاد الى موضع واليد الى  
 الزاد بقوله لم يرد ولم يرد بها الى تلك الاخرى ثم عطف بالزاد  
 فالاقرب ان الاستاجر المطالب برد الزاد وهو الاخرى عليه قوله  
 المشط ولا صان ولا تفت الزاد من الطعام فتمت سراته كان له  
 احدها ووضع على ظهر الدابة او كاله ووضع ان تراه اجني  
 من غير علم المستاجر من مشط عليها فيمنعها بطلانها والطعام  
 لما كاله لو كان المستاجر وضعه الى ذلك مع علم بالزيادة فلا حرج  
 وفي ثبوت الاخرى في الزاد نظره في انكسار الحمار فيسلبه  
 الزاد ولو اجتمع الجمل في الاخر نظره ان كاله احدها وحالة اجني  
 اجتمع او اجتمع الاخر في ذلك لوجه احدها ولو كان يغير امرها فليكن  
 به الصانع اذ عرفت هذا ما اذا حملها او يذوقها انما كان  
 وهل يصح الجمع المبيع المستطاب الاقرب اليه ولو كانت الزاد  
 عالا ليعطى غلظا لم يضر فلا وجب الاجرة في ذلك كله هذا اذ ثبتت  
 من الحمار ولو ثبتت بسبب غيره كافتراض السبع والوقت والوقت  
 واخذ الطعام لها فله ان اشكال الاستاجر الدابة من عرته  
 لم يجر وكذا من عرته في حمارته فان منعه من حمار المشط ولو سلم  
 يوم شيئا من غير تبيين الا لا لم يجر ولو عرته في حماره ولم يجر

كان مقصدا وسابقة ولا بد من تعيين ما يستاجر به من مركب او حمل  
 وكذا الاجرة في كل واحد من ذلك او على او غيرهما جاز شرط  
 من الدابة ولم يثبت بطلانها في كل واحد من ذلك او على او غيرهما جاز شرط  
 من معرفة الدابة والى وما يستجر به والاستاجر اربعة عشر ايام  
 عشرة درهم فان حبسها اكثر من ذلك فله كل يوم درهم يجر  
 فان حبسها اكثر من ذلك شرط في العقد بطلان العقد ولا فلا مانع  
 حبسها اكثر من ذلك كان له اجرة المشط يجره ما زاد فضايله  
 والاستاجر على حماره شاهد الى موضع سائر جاز ولو قال انما  
 ليحملها كل قير يجره فان على استدراك العقل من صامحا والافاق  
 الاقرب المطالبون وثبتت اجرة المشط واليهم في قير واحد على  
 وقال ليعمل قير يجره ما زاد فضايله يجره على الجميع في القير  
 ان لم يحمل الزاد شرطه والابطال وجب اجرة المشط ولو ارادها  
 حلت من باقيها فضايله لم يجره وكذا لو قال ليعمل قير يجره على ان  
 تحمله القير يجره ذلك اذ قال ليعمل هذه البصرة كل يوم درهم  
 وبشطلي البصرة اربعة البيوت يجره ذلك سواء على اهلها  
 جاز ولو على احدتها خاصة مع غيرها خاصة لوقول المحققين  
 البصرة والحق البيوت فشره فان على الحق البيوت بالحق

١١٨

ع

كان

والدابة ولا يصح في يدهم فان ذوات على ذلك مصداق صحيح المشورة  
 خاصة ان لم يحمل الزاد شرطه اذ الاستاجر اربعة لركوب  
 اشتراطه من معرفة المتأقذين ما عتدا عليه فاذا اجتمع جمل  
 للركوب وجب معرفة الركاب من الاصل الذي يكون فيه كالحمار  
 وغيره فاهل الحمار عيطي وكسوف وحسن عطا ومعرفة الابل  
 وان كان عتدا كرهه واحتجاجة المعرفة للمطالعة كالفرقة والسقط  
 والسفينة ومثلها من جميع ما يحمل مع وجب معرفة الدابة التي يركبها  
 اما الشاهد او الوصف في كمالين بلها وفسل وجارها النوع  
 كحتم او عرته او رده او مصر او شلبي والركوة وللافتة  
 وجودة مشية فرداته واذا كان الكراه الى مكة او اشبهها ما  
 لا تدخل للوجبة السير لم يحتج الى ذكر وقت وقدره كل يوم ولو كان  
 الوجه كاله وقت الى الوجه ما الاقرب عدم وجوب ذلك احدا  
 لكنه يجب اذا اطلق والطريق سائر معرفة في عمل على الفرض  
 مع اختلافها وكذا اذا احتل عليه وقت اليمين الدليل او النهار  
 في موضع التمسك من داخل البلد وخارج فان يحمل على الطاعة  
 ولو لم يكن الطريق سائر معرفة فالاولى صحة العقد والوجوب  
 الى الطاعة في غير تلك الطريق اذ شرط حمل زاده وكان في

فمنه

فمنه ما الاكل للمباد والاقرب ان ليس يحمل يدا وقي السبع  
 ان له اليد او ليس يدي ولو شرط ذلك فالاقرب الجواز  
 وكذا العطف الزاد بالاكل الى نصف البصرة او بالاكل الى خارج  
 عن القاد فلو وجب جواز حمل العين وعلى ما اخترناه ولو شرط  
 الزاد وكان بين يديه حمار واحد او جمل واحد فيها كان له ان يشترط  
 ما يشترطه من حمار وان لم يجدها وحيد على كاله ان يحمل  
 الثلث مع نفسه ولو شرط عدم بدل ما نقص من الاكل فنقص  
 بقية او سقطت او جواز الابدال اذ ذكر حمل الابل عليه  
 الركوب عليه الى مكة ومن مكة الى مصر وللخروج عليه الى مصر  
 ولو اكره الى مكة فقط لم يكن له الخروج عليه الى مصر ومن  
 حمر على الوجه القيام بما يحتاج الركوب اليه من الحمار والفت  
 والرياء والسرج والحمام او البرزعة والمقعد وعلى الاستاجر الزاد  
 على ذلك كالحمار والحمار الى القير يجره والوطاء الذي شط  
 به فوق الحمار حماره وعلى الوجه في الحمار وحط وشط  
 على الحمار ومع الاجل وشطها وحطها وعلى السابق والقائد  
 هذا اذا اكره على ان يصحته ولو استاجر على ان يأخذ الدابة  
 هو ويصحبها فنزاهه كان على ذلك جميع عليه والى الدابة والاقرب

١١٩







الغريب وتبين الاستقامة الزاوية او تعدد الغريب او بالمتلا شخ  
سدين ولا يجوز التدوير لشوب الارض وان كانت مبيته وكذا لو  
شرب شرب الماء شربوا استاجر الاستقاء المكاني انشتر الى مثر  
للافة الى الزاوية والزمه والفرق بينهما في الاصل اما في المدة او عدد  
الزمن او استلزامه من فان قد مر في المسألة انشتر الى حصة الموضع الذي فيه  
منه ويذهب اليه وان قلنا من مثله انشتر الى حصة من حصة الموضع المكاني  
ولو استاجر الدابة لعل القريب كان ولا بد من مسيرته في كل موضع فتح  
المتدوير على المدة وان وقع على العمل المشين لم يجب الاستجارة اية  
وذكر المتأخرين انها يجب ركبها فان كان من قبله مثل ان يكون قليل  
الركب ولا سيما لو ان كان من قبلها كما اشارت عليه المصنفان رضي  
لناحيه وان لم يرض فان استاجر في عينها كان له الموضع وان لا يباله  
وان كانت في الزمان كان له المبدأ ولم يكن له الموضع **فصل في**  
في بيعت الاجزاء وفيه بحثا الجيد المتأخر في مائة في الاستاجر  
لا يبيعها الا بقدره وتطير اذا انقضت المدة وجب عليه ربحه ولو لم يرض  
عليه الرد الا مع المطالبة ولا يبيعها بعد المدة بدون التزيط ولو طلبها  
صاحبها بعد المدة وجب رد فاس للكت فان اشترى حصة من عملها اجزء المش  
وقت الاشكال وان لم يستعملها ولم تنته من الانتفاع من قبل نفسه

ولو حبس جيبا من غير ان دليله وقطع سلع من انسان من غير اذنه  
فموت حاشية صفة لو فصل يكت من له الدولة لا يفسد للاح التمسك  
لو استاجر لفتح حرمه ففتح غير ما اسعفته وانقصه في الوقت  
الراجح لانقص الماشية الا بالمتدوير او التزيط مثل ان ينام عنها  
او يسهل او يفسد في حرمه او يسهل عن قطع وحفظ او يفسد بها  
كثيرا او في غير حرمه او من غير حاجته او يسهل بها طرعا نحو ما لو  
احتلها في المتدوير فالقول المأجور ولو احتلها في كون العمل  
تدويرا مع الى اهل الخبرة والراعي من شاة قبل ان يسهل اليه ولا  
يفض وان لم يات بحبلها ولا ينفق ما ياحذ الغيب والاصوص  
ولا اكراد او ياحذ السماع الاع المتدوير بان يخالص صاحب الغنم  
في المبيع وان اطلق ولم يتبين الموضع فلا ضمان الا مع التدوير الصاع  
مثل العقار والمطيار والمائلك والطيار وشاهاهم يفسد من قبل  
ببطلهم سواء كان في ملك المتأجر او ملكهم وسواء كان المتأجر  
حاضرا او غائبا ولما لا يفسد في سطر من حرمه حرامه او يفسد من  
عشرته ولما لا يفسد ما تلف بقوده وسوته وانتفاع حبل الذي يشه  
به الحال والملاح يضمن مثلث في يده او حرفة او ماله به العينة سواء  
حصل منهم المتدوير او لا وسواء كان صاحب العمل حاضرا او غائبا

لزم الاجرة والاضمان وان كان يوقع الاصطيل على المراتب  
كشروط العمل المتأجر فان العين لم يبيع وحل يطل الاطمان فيه  
نظره لو اصرع شيئا وشروط عدم اليد ليلاد وقت الطهي او لا ياتحربا  
عن القافلة او لا يبيع في الاعتاق او في الامتلاك او لا يملك بها طريا  
مينا او لا يملكه او لا يملكه في ح اذا كانت الاجارة فاسقة  
لم يكن الذي يفسدته ارضا الا بالمتدوير يسوع المتأجر حرمه الزمان  
محرى الغادة وتكفيها بالتمام للاصلاح والمصلحة الى يملك في الزمان  
وللراعي ضرب الدابة المتأجر بترتيب المدة والعدد واليد والمصلحة  
ضرب العبيان للمتأجر بترتيب المدة ولو تلفت الدابة يضر المتأجر  
ما يوقع ضربها لم يفسد وكذا لا يفسد لو وضع عليها السرج او الخيل او  
او البزء من فاك ولو سدي في ذلك كلفه وهو ضرب امره ولما تاد  
فانت حصة الراعي لا يفسد ضرب مرافق المادة ولو مات العن  
جفت انفسه او وضع عليه شئ من الثقل لم يفسد الحوب وسواء كان  
العين حرا او عبدا لملكان والمأجور والمطيار اذا التفت شيئا يفسد  
ضمونه وان كان حرا فان كان يقطع بعض المقتة او يقطع الرطب لم  
يبيحها وزها او يقطع الما كالتا في وقت الاصلح القطع فيه لو لم يبيح وز  
فله عمل القطع من حرمه في الصنة فانقت الما فانه لا يفسد

وكذا لو لم يبيح شيئا لم يفسد ما سده او غاب به ولو كان للاستاجر حرم  
صنعا او كائنا على حرمه من الوجوه ثلث من سعة وقوده وكذا لا يبيح  
للمأجر نصف ما تلف يفسد سواء كان من تزييط او لا **فصل في**  
الصالح الثوب بعد عمل غيره المالك من تضيئه اليه سواء عليه  
الاجرة ان لم يكن دفعه وبين تضيئه اليه قبل عمله ولا اجرة عليه وكذا  
لو تلفت الماشية ما علم تخير بين تضيئه في موضع التلف وعلى اصرع حرم  
اليه وبين تضيئه اليه في موضع التسليم ولا اجرة **فصل في** اذا وقع غير ما الى  
حاليه قتله فله عشرة طولا في عرض فزاعا فحرمه زايها فلا اجرة  
له على الزيادة ثم ان كانت الزيادة في الطول حاشية حتمت **فصل في** ان  
كان في الاعرض فالاقاب انه كذا لو على شكل وكذا الاشكال وكذا  
الزيادة فيها ولو سحر ناقضا في الطول فالاقاب ان يثبت نسبة عمله  
من الاجرة ولو كان ناقضا في العرض في الاشكال ونسبة اخرى وعليه الاثر  
في النباية وان سحر رايها في احد جانبيها في الاخر فلا ضمان عن  
الزيادة وكان الحكم في النقصان ما ذكرناه ليس لصاحب الشئ يفسد  
الى السماع والزراع يفسد الغنم ولو اذنت الزيادة تنقص العين مثل ان  
تأمره بشئ يكون حقيقا يفسد حرمه حقيقا او لا العن حرم  
للارض والوجه عدم الاجرة **فصل في** اذا اقال الحياض ان كان هذا يكتفي



قبضا فاقطعه فقال في قطع ولم يكنه من الخياط ارشاه قطع ولو قال  
انظر كم بقي فحيا قال نعم قال قطع لم يقصه لانه لم يقصه قيصم رجل  
مقطعه قيصم مرة واحدة ان ارشاه ما بين قيمة مصحيا ومطويا  
ما بين قيمة مقطوعا وقيل مرة واحدة ورجل ولا اقول على التقديرين  
استحقاقا اذا اختلفا فقال او شدة في قطع قيصم مرة او قيصم  
اربعين الشوب اسود فقال لي في قيصم رجل او في قيصم وفي الصنع لغير  
ما ذكره ان القول قول المالك مع قيصم على عدم الاذن ما ادعاه الخياط  
والصانع ولا اجر عليه على قطع ما دعاه الخياط والجره لا اجر  
لدايضا في منازعة القطع الذي يصح كما ادعاه المالك ولم الارش  
ثم الخياط ان كانت لم يكن الخياط نفسه وان كانت للصانع طار  
له قيصم او شاع للخطوط في مكانه عند سنة ١٧٠٠ يتنا على  
الموت ولطلب المالك ان يثدي في كل خط في القيد في مكانه  
عند سنة لم يحل خابره وكذا البحث في الصنع اذا استاجر لغيره  
في عين فقلت من يد المجرم من غير شرط لم يقصم سواء كان له  
ما يسطاع او ليس له العرق او العيب باليد العكسية ولا اجره فيها على  
فيها ان كان العمل في ملكه المستاجر فرب وان كان في ملك المالك  
ومواضيه قال في الجواب لا اجر له لان لم العمل خراخيره او لو

حسن الصانع الشوب على استيناف الاجرة فتمت الا ان يحل للمالك  
دهنيه لو دفع النقاد الشوب المسمى المالك الاستيناف وشوب  
ارضه فان قطع ردم الارش وفي تقصين النقاد الارش  
اشكال في طلب شوبه فان كان موجودا حرة وان مضى فله الارش  
ولم يهلك عند النقاد وفي نزوه اشكال اقيم ذلك في الاستيناف  
للخير فاحترق في شرط من نفسه وان كان في غير شرط لم يقصم سواء  
كان الشوب في ملك احدكما او اجنبي او اذا استجر لغيره فاما في الس  
من القماش وسيم لم يقصم واذا سبق الشوب من الخياط لم يكن  
على صاحبه شيء الا ان يدع في شرطه او اجنبي حرا او عبدا فترق  
من شوبه كان عليه الضمان ولو قل له المرحل قطع يد في قطعها لم يقصم  
ولو قال له عبدا فترق اذا استاجر للمالك في عين كالمالك  
تقصم فقلت جبري يبيع ولا ضمان للاع التقدي مثل ان يبيع  
الشوب ثم يبيع من حربه فذله فانه يبيعه اكثر كانت من يوم  
المقدم الى يوم التفت وان كان التفت ببيع نفسه يوم الحان  
في اذا استاجر لغيره او عبدا او فقل من قلت لم يقصم الا بالثقة  
ولو استاجر لغيره شيئا تفت في الطريق لم يقصم الا مع التقدي  
او التفرط سواء كان صاحبه خاصا ماعدا ولا ولو اخرج ورثا

او جازا الى طريق فقلت به شيء فتمت ولو عذر الامام او احد  
من يستحق ذلك فقلت لم يقصم في الاستاجر ثوبا ليليه فانه  
تذريه فتمت ولو ان يقبل فيه وليس له القيمة فيه اذا استاجر  
واحد لقطع ما فانه كما قدم قطعها من غير شرط اسعة الاجرة  
عليه فاذا اسكها بعد المدة فترق وجبر الضمان وسوئها وسوئته  
الرد اشكال بلوع من كلام الشيخ وحيد ذلك كل علم **المسألة الثانية**  
في جارة الاحكام وفيها يجب اذا امت الاجارة باركانها ملك  
المستاجر لما في المسودة عليها الى المدة ويكون حدودها على ملكه  
لاسلوك المجرم وعمل المجرم الا ان يخرج والمقدم الاطلاق  
او اشتراط التعجيل ولا يشترط في ذلك استيناف الممنوع ولا مضي  
وقتها سواء كانت ميسرة كالشوب والدارو المبدأ او عينية  
ولم كانت الاجارة على هذا ملك الاجير المستد ايضا ملك الاجارة  
وهو يستحق تسليم قبل تسليم العمل في شرطه ان قلنا وكان العمل في  
ملك الصانع لم يرض من العمل ولا يستحق الاجر حتى يسلم المدين  
وان كان في ملك المستاجر استحق الاجر بنس العمل ولو استجر لغيره  
يوم اجير مدين استحق اجر كل يوم فيه اذا شوط تاجيل الاجر مع  
شرط ان يكون الاجل مضبوطا ولو شرط مجايبا بيوم او شيئا

السواء اقل من ذلك او الشراذم ولو طالت في ضبط الاجرة في  
النجم مع بشرط الضبط **ع** اذا استوفى المستاجر المبلغ استقر الاجر  
وان لم يتبع المستاجر وكذا المستاجر لغيره ومقتضى ما يمكن يستثنى  
فيما شل ان يتاجر دابة له كالمالك الموضع ومقتضى ما يمكن ركنها  
ولو بذل المجرم المدين فاستغى المستاجر من اخذها مع المانة ومقت  
مروء الاستيناف استقر الاجر ولو كانت الاجارة مستقرة ببيع  
على غير موصوف كخياط شوب وبناء خياط وتلغ منس وبذل المجرم  
المدين ومقتضى ما يمكن استيناف موه فيها فاستغى من احد فترق  
استقرار الاجرة فترق ولو كانت الاجارة ماسدة وعرضها على المستاجر  
فلم يخذها فلا اجر عليه وان سفت المدة ولم يقصم المستاجر في  
المدة المشترطة او مدين يمكن استيناف العمل فيها اقل وجوب  
اجرة المثل وعدم مالوا استحق الممنوع فانه يلزم اجر المثل او اقل  
الاقل لا مدين من المسمى ولا اجر **د** الاجارة وعقد لازم على ما  
تقدم لا يشي فيجاء بالحس ولو شرط الخياط فيه لهما او لاحدهما  
او لاجنبي طار شرط قطب المدة المصنوعة سواء كانت ميسرة مثل  
ان يتاجر لغيره المثل اذا استاجر عينا فقلت قبل وفيها افتتح  
الاجارة الخاغا وكذا لو تفت بعد قبضها في ابتداء المدة ولو تفت

ع

١٧٥



مضى المدعى لم يفتنح فيما مضى بطلان المدعى المستعمل عليه من الكثرة  
 بعد ما افاق فان تافت اجرة المدعى سقط الاجرة عليها  
 وان اختلفت كثر من كثر اخطاها في وقت دون اخر سقط الاجرة  
 على قدر التفتين في التفتين على المدعين وكذا التبصير في  
 العبد ولو غضب الوكيل للمستاجر بعد التفتين التام واللاحق  
 لم يطل الاجارة وكان على المستاجر دفع الاجرة بكمالها وعطالة  
 الناصب بجره المشروعة ذوات عن المسار ونقص وان كان  
 قبل الاقراض تخير المستاجر في الفسخ مع الرجوع على المالك المسير  
 الرجوع على الناصب ان اختار للاصناف وان اختار الفسخ كان له  
 وسقط عنه مال الاجارة واسترد مع الرجوع ولو ردت الدين في الاثر  
 ولم يكن قد فسخ كان له استيناف الباقي وكان الخيار فيما مضى ثابتا  
 وليس له مطالبة المالك بالامتناع وان كان مستكره ولو اقام  
 المالك بالرفقة ثبت في حقه ولم يثبت في حق المستاجر بالان  
 مخالفة الضابط ولو كانت الاجارة على عمل كخياطه فبطلت واجل  
 شتات العبد للخياط او لغيره لا يفسد بفسخ الاجارة وكان غير  
 انما من بعد ذلك وكذا لو غضب ولو تعدد التفتين تخير المستاجر  
 في الفسخ او الصبر حتى يامين المفسوم ولعن المالك من استيناف

2 المنفعة في استدانة المدعى كان له الفسخ والاقرب ان له الاصناف فليس  
 بالاشارة ان كان ولو غضب المستاجر المدين المستاجر كان ذلك  
 استيفاء للمناع ولما في العبد في الاشارة للمستاجر المتأخر  
 رجوع قبل الاقضاء الفسخ فيما مضى حال الاثر ولا يفتن في الباقي ولو لم  
 يبع الفسخ في الباقي خاصة ولو استاجر مكا وحصل خرف في  
 ذلك البلد عام يمنع الكيفية او يحضر البلد يفتن من المخرج الى  
 المدين المستاجر للرجوع ففتن في الخيار ذلك اجرا شال ولو استاجر  
 وانه لم يكن او جعلها الموضع معين وانقطت تلك الطريق لحرف  
 الناس او استاجر الى مكان ما منع الناس من ذلك سنة فالأثر  
 ثبت للخيار وكذا في المدين الفسخ والاصناف ولو كان الحرف مختصا  
 بالمستاجر كمنع عدده من ذلك المكان او حيا ومرفق او غايات  
 ونقصا وتلف ستاعه لم يملك الفسخ ولو وجد المستاجر المدين المتأخر  
 عين اختياره الفسخ والاصناف بالمبيع والدية المطالبة بالبدل ولو جحد  
 صدد العقد كان للمستاجر الفسخ في الباقى والاصناف بالرجوع وما مضى  
 النافذ كان على المالك غايته وان كان جثا الفسخ وحله اجرا لذلك  
 على العمارة فيه نظر ولو باع المالك المدين كان عدم الاجارة اولى  
 سبق البيع الهمم او تاخر ولو اخطا في كون الوجود صليان الى اهل

وكانت الاجارة في العقد لم يملك الفسخ وكان له الابدال  
 يجوز ان يستاجر المالك لغيره ويتقربا تقربا به المدة بالعمل  
 ولا بد من ذكر المدة في كل يوم او مرتين ولو قدر ربا لم يجر  
 الا على وجه العمل والكل على العبد ولو شرط على العمل اجزا فاما  
 لفرض فمثل الخياط وكذا الزاد ولا كلام على الناح المستاجر ولو  
 استاجر لثباته خايط وشط الاجرة على الصانع فالوجه الميزان  
 والصبر على الصانع والدين على الموضع واذا استاجر من كحل  
 فيها ولم يمسح تحت الاجرة ولو بدت خيرة الاشياء انتفت الاجارة  
 في الباقي وكذا لو مات ولو امتنع من الاكتمال مع تارة المرض انتفى  
 الكحل الا مرضى المدعى ان اهل الطب ان الكحل يقرم فكذا  
 حكم البر وجوز استيجار الطبيب لخدمة ولما فيه كالكحل وكذا في  
 للبريق الدواب على الطبيب الا في سحران ولما استاجر من كحل  
 ضرر سحران فان بر قبل الفسخ انتفت الاجارة ولو لم يبرر وانتفع  
 المستاجر من فسخه لم يبرر عليه وعليه الاجرة اذا مضت من العمل  
 يجوز ان يستاجر لغيره ما فيه عين او زمانا عينيا فان عينها قيمت  
 وبطل العقد لو ماتت ولو مات سحران بطل فليس لزامه على الباقى  
 ولو لم يمسح عليه في العمارة لو قدر في السعي بالمدى وجب ذكر

اليس  
 كالابن والقرى الغنى كالاخفاف والمغرمين او الغراب  
 والصاراء المغرور لو اطلق القرى لا تقربا به المدة بالعمل  
 وفي دخول الخفاف في اطلاق الابن اشكاله ولو وقع العقد في  
 منعه مع الاطلاق عليه بما السعي اقتضى التفتين ولا بد من  
 ذكر التكثير والصغير فيقول كذا با او سحالا واذا عين المدة  
 عليه الزيادة وان كان من سحاليها ولو لم يصر العقد بل استجر  
 لغيره من فاكرا في يتبره العقد الذي يبره الواحد غاياته  
 من المدة فلو انتفت ما يتم يجب الزايد ولو تفتن في سحاليها  
 له الابدال ولو مضت كان عليه ان يسعى سحاليها العمارة  
 او قبل الميطلان كان وجهها اذا ظهر للمرجع في الاجرة  
 سابق على الفسخ كان له الفسخ او للطالبية ما مضى ان كانت  
 الاجرة مضقة وان كانت معينة كان له الرد او الارش لا  
 الميطلتا البدل ولو ائتمس المستاجر بالاجرة فخر للمرجع ان شاء  
 مكره ان سعى الا فيه حال ان ساطع على الاجرة وان دفع  
 مع استاء المدة ولو استحال قبل الشرط كان له ارجع المشروط  
 واطاها بالمشروط عرضا غير المشروط كان عليه سعة وقت اعطائه  
 المال دون وقت الحيا بشرط الاجرة المفسد والذي يستاجر من



مستند والمشتري هو الذي يتاجر بالبحر وأعد المدة والاول  
لا يجوز له العمل بالبحر المستاجر الا بالاذن في المدة والسنة يجوز  
اذا اقتدي المستاجر بالعين فتمت وقت المدة وان كان  
في القيمة ما قل من قبل المستاجر مع يمينه وقبله لا يمكن  
كانت دابة والوجه الاول وجوبه على المستاجر سقي الدابة وحرا  
بحري العادية فلما هي ضمن يمينه من استاجر رجلا لينفذ  
في حرا كانت نفقة الاجير على المستاجر الا ان يشترطها على  
الاجير في المخرج ربحه وسخ ابن ادرس وجيز في ردا  
اذا المالك وجب استجره فيها ذن مولاه كان لا يملك في  
كسب العبد مراد الاستحقاق للموخر الاجرة فاستطاع ولو استنفذ  
المستاجر للنفقة المقيمة لم ينقض المدة ما لم يمتد في ذمته  
من العمل ما به يبيع اذا انتم اجيرا ليعمل له صرح فذلك لم يقض  
صغيرا كان او كبير وسواء كان حرا او عبدا اذا وضع شيئا  
ليعمل فان عقد مصلح احالته صالحة لزم للملك وان كانت  
ما حرم المثل وان لم يمتد لغيره لم يباطل الاجرة ما حرم المثل  
ايضا وكذا لو عرصة له باعطى الاجرة مثل ان يقبل احد هذا  
فأعده وانما اعلم انك لا بد لك من اجرة ولو لم يعرف ولم يصح

وان كان من معة واحدة اخذ الاجرة عليه بان يكون مشيا كذلك  
والاجرة المثل ايضا وان لم يجز له فان بالاجرة عليه وان كان  
العمل ما سقت الاجرة عليه كان له اجرة المثل وان لم يكن له  
اجرة لم يملك المصفاها وكذا البحث لو وضع سلة لبيعها ولزمت  
المنفعة من حرمه من غير ان يعلم يمينها ولو لم يمتد يمينها  
مراد الاستاجر رجل ليعمل له كتابا المصاحب له عيب فلم  
يجز في الموضع المشتري فربح به الى صاحب الحق الاجر له عليه  
وعنده اذا اختلفا في قدره بالاحارة ولا يثبت ما قل من قبل  
المستاجر مع اليقين وقائمة الخلفاء الذي يلتزم به عذبهما فقال  
الفرقة ولتتأصفت البيتان حكم لينة المخرج صرحا بالاختلاف  
في المدة مثل ان يقبل اجرة ثلثة بدنان فيقول بلستين  
بدنانين فالقول قول المالك مع يمينه وعدم البيعة ولو قال  
بلستين بدنانين فبها اختلاف في المصنف والمدة ما لا يثبت  
ان يتخالف وصرح المقتد بغيرها صحت كل واحد منها على فني  
ما اوعاه الاخر ولو روي احدهما بغير صاحبه فاما المقتد  
ولو قال المالك اجرة ثلثة بدنان فقال بل استاجرني  
لعمله سائمة بدنان فاعقل قول المالك مع الكسبية

لو اختلفا في اصل الاحارة ما قل من قبل المالك وكذا لو اختلفا في  
قدوم المستاجر لو اختلفا في والدين المستاجر الى المالك بانما لفظ  
قول المالك لو اختلفا في التقدي في العين المستاجر ما قل  
ترو من شجرة ولو ادعى المستاجر باق العبد من عند غيره فربح  
وان العادة قد شردت من غير اسراع بها فالاقرب ان العقد  
يؤلف مع يمينه وكذا الوادي الثلث من غير تقييد ولو ادعى ان العبد  
مرحون في يد ما الاقرب التفصيل بان حيا اية صحيا فالقول قوله  
الوجود ان حيا به مرصيا فالقول قوله وكذا الوادي باق العبد  
في المارة او حيا به غير انقضى ولو هلكت العين واختلفا في وقت هلاكها  
ادانته السيد او عرفه واختلفا في وقت ذلك فالاقرب ان القول  
قول المستاجر مع اليقين لان الاصل عدم العمل اذا ادعى القاتل  
او الملاح او المخادعي هلاك المستاجر وانكر المالك كلفا لينة  
ومع عدمها يلزمهم القاتل ولو قيل ان العقد قبل تسليم مع اليقين  
كان اولى وكذا البحث لو ادعى المالك التقييد فانكره او قال في  
مخرج السج في المانع فان ذكر الموطر ان كان من شرطه فربح  
في المجلس ان كان يلفظ الاحارة مثل ان يقول استلجرت منك  
طيرا وصغر كذا قبل فيه وجب ان احدها اشتراط النقص في

في المجلس والشا يعدم ولم يرج شيئا مراد اختلفا فقال المخرج  
وقد اختلف المقتد وحينئذ المخرج لم يكن اسر على الجار وطالب  
الراكب بالملك يكون اشمل عليه لم يقبل من احدها ووضع  
مستقرا اذا استاجرها للرضاع فانقطع الدين وطالب للاجارة  
ولو استاجرها للرضاع والحف في ما تنقطع الدين والاقرب في  
بين الغنم الاصطفا اما الجع او يتنقطع الحصة على شكلها  
فان الدين لها بدينها لم يكن على المجر تجديل فان علم  
المستاجر بالاحارة ولا فاق المالك الملك المشترك لا يجوز لاحد من  
ادما به الاقرار باجرة واحدة ودون باق الشراكا فان استاجر  
تأقبة بمقدار من الزمان باجره العبد لعله ولو شرط المالك  
للعبد شيئا من غير علم المولى لم يجب الدماء به ولا يجل للمالك  
اخذ فان احق وجب عليه رد على ماله فاكه الشيخ والحق  
بقاؤه على الواقع وانه اعلم **باب في الماهية الشراعية**  
في الماهية وفيه فضلان **الاول** في الماهية الشراعية وفيه  
نحو المازعة والمحابوس شي واحد والمزاعرة شتم من  
الذبح والمحابوس شتم من الحيا وهو الاوصاف للبيعة وفي  
دفع الاوصاف الى من يفرعها بحجة شائعة ما يجز في



حايه سواه كانت الارض ايضا اذ كان فيها محل يتقدم النبات  
ويجعد لانه لا يظل الا بالانقلاب ولا يظل عبرت احد المتعا  
قديس وعبارة ان يتقل زارعتك هل هذه الارض مد  
معيه كحجته معينة من خاصيتها وكذا ان يعقد بقولنا زرع  
هذه الارض على ما قلنا اذ علمت هذه الارض بالزراعة المد  
الحقة المصلحة - فشرطه الزرع امر رتبة ان يكون للماء  
مشاعا وان يكون نصيب كل منها معلوما بقياس المد والامكان  
الاشعاع الارض فلو شرط كل منها الاشعاع بشئ من مدين  
مثلا ان يكون لاحدها الاقل وللآخر المرفق او يمنع على  
الحد او له الاخر ما يمنع في غيرها او يشترط احدها زرع ناجيه  
والآخر زرع اخر ما يشترط احدهما الشرعي والآخر الصياد  
احدهما بينهما ميا والآخر البالية الممنوع او مع نصيب يطل  
يجوز شق التوازي في الماء والخاصة فيه واشترط  
ذهب او فضة على كراهيته وكذا اشتراط قيمتين من غير  
الارض المذموم ولو شرط احدها او ماضيا من المصلح  
وما زاد بينهما في المطلات ظهر وكذا الشرط احدها اخرج به

والباقي بينهما في خلافا والمجاز حين ان شرط اخرج  
البلد وشرط اخرج وان لم يشترط لم يخرج رفته الخاص على  
قصر الشرط - الشرط يقتضيها لما يقتضي حيا لا نصيب كل واحد  
منها مثل ان يشترط احدها نصيبا يحول او اشترط فزارح معلوم  
من الخاص منها يظل المزارعة ومنها لا يقتضي ذلك كمال  
رب الارض او غلام او عمل العامل في شئ اخر منه لا يظل  
المزارع ولو شرط ان ان سترحيا بملكه كذا وان سترحيا ولا  
يشترطه وكذا ان لا يزارح كذا لقال ان زرع حقت على  
الربع وان زرع شعيبا ما الثلث وان زرع اقل في الف  
مطل وكذا الدوقا زرع في من حقت على الربع وان زرع  
شعيبا ما الثلث وان زرع اقل في النصف ولو قال زرعها  
من شئ على نصفه وكذا يقع لوجعل الثلث الحقة والربع  
ونصف الباقي اذ اعين ما ينزع من كل واحد منها اما بقدر  
النسبة والمكان الشاهق او الساحة - قبل يكره اجابة  
الارض المذمومة بالحقة والشعر ما يخرج منها الوجه المبطون  
ويجوز الحقة وشعر في الزمة او من غيرها ما وجد - يجب  
بغيره الزرع ما لا يشترط للبسطه ولو اقتصر على تعيين المذموم

من غير كذا المد فجهان اقربها المطلات اذ اعين المد  
مسافة ما ذلك الذرع في بعضها ما الاقرب الى العالم  
زرع الارض مرة ثانية وان كان يدرك مع استنها تلك  
المد فذا اذ اعين المذموم ولو اطلعت او كانت العاكسة  
تقتضي زرع مرتين ما يجوز كما لو شرط زاعة سنتين  
وضاعدا لو اتمت المد قبل اذ كان الاقرب الى المزارعة  
سواء كان سبب المائل كالانقريط او من قبل امره كغير  
المهول وتاخير الماء عن وقت العاكسة ولو اشعاع على التربة  
بعض او بغيره من طراز لكن مع الشرط العوض فيقتصر  
الى تعيين المد ولو شرط في العقد تاخير ان يقع بعد المد  
للمشترط مما الاقرب المطلات - اذ اترك العامل المزارعة حتى  
انقضت المد لزم اجر المثل ولو كان قد استاجر الزمة  
الاجر - يجب كون الارض التي يزارع عليها ما يتفق بها ان  
يكون لها ما اما من محل وعين او مصنع او عيب متقاد ولو  
نقد ووصل الماء اليها لم يصح المزارعة ولو اذاع على ما لا  
يجوز للماء عنه او يخرج بعد المد او في اثنا من بعد فوات الوقت  
المعاد للذرع لم يصح ولو كان قليلا لم يكن منه بعض الذرع جا

ولو كان يخرج منه بالذرع ما لا يشترط جواز المزارعة لا الا  
الذرع بل هو بوقت الاشعاع - لو انتفع المزارع في الماء وان  
كان الذرع يحتاج الى غير العالم في الفتح والامكان اذ كان  
قد زرع عليها او استاجرها المزارعة وعليها اجر ما سلف ويرجع  
ما قابل المد المتخلف - اذ اطلعت المزارعة كان لزم من ذرعها  
شاهدا وان عين المذموم لم يخرج الحقة فان زرع ما هو اخر  
للمالك اجر المثل ان شاء او المصحح مع الارض ولو كان  
اقل من واحد ان لم يشرط الذرع والغرس ما الاقرب وجوب  
تعيين مقدار كل واحد منها وكذا البحث لو استاجر زرعين  
او عشر من مختلف الفرض **المسألة الثانية** - لا يلزم فيه  
عقار اذا كان في الارض فخر وساقاه على الشجر وزرع على  
الارض بين الشجر مع سواه فلا ينافي الارض او كثر فان اورد  
ساقيل على الفحل فزاعل على الارض مد كذا على الفحل  
حيات وكذا الباقي ما سلك على الارض وثابت ما الاقرب للمزارع  
مع اذاعة الجاذب الشرعي وكذا البحث الارض الساقيل لوقا فيكون  
على هذه الارض نفث ما ينزع والشجر النصف ولو زارعت  
على الارض بالصف وساقيل على الشجر الربع او بالعكس جاز  
ولو قال ساقيل على الارض والشجر النصف في المزارع اشكال



من حيث ان المزارعة مستلزمة للثمن وان شرط المرافقة المأخوذة  
على اصل المزارعة فيها ولو كانا قسما على النصف ولم يرد  
في الارض لم يدخل في العقد وليس للمالك ان يذرع ولو رزق  
رب الارض ان يذرع هو دون المالك جاز ولو رزق احد  
فيها خلاصته جاز ان يشترط المالك شرطها اذا كان الشرط  
يقدر الثالث فادون او ان يذرع لاجرم يباحن الارض وساقاه  
على المير الذي فيها جاز سواها فلا ذلك حيل على شيء القرض  
قبل وجودها ولا يصح المزارعة اذا كان البذر من رب  
الارض والعلف من المالك وكذا يصح لو كان بذر المالك  
من المالك او كان معه احد من الارض والعلف من الارض  
البذر ولو كان للعلف الاجازة لم يصح للمالك المصنف لو كان  
البذر منها نصف وشوطا ان المير فيها بالعمية فهو بينهما  
وليس لاحد من المير على الاخر شيئا وكذا ان شرط المير  
يلزم الشرط سواء كان المير للمالك او للمالك وكذا لو شرط  
في البذر وقت اولية المير او تخلصه فيه اذا احدث المير  
كان المير للمالك البذر كان هو المالك كان عليه حصة المير  
احل المير لو ان كان هو المالك عليه اجرة مثل المير لو ان

ولو كان البذر منها المير لهما وقاد ان المير من اجرة  
مثل الارض التي فيها نصيب المالك او المير من علف في  
نصيب صاحب الارض ولو كان صاحب الارض اجرة نصف  
ارضه من نصف يذرع ونصف من نصف منصفه وعامله  
والثالث واخره المير البذر كله لم يجر له المير المنفعة ولو اشكر  
منفعة المنفعة وعملها ونصيب المير جاز ولو قال لصاحب الارض  
انا اذرع الارض ببدري وعامله ويكون سهمان المير  
والنصف بينهما جاز ولو اشكر ثلثه من ارضه ومن الارض  
المير ومن الارض العلف والعرف الا ان العلف على شكل المير  
المزارعة لا اشكره وكذا لو كان من ارضه وكان المير والعرف  
اشكر لو كان شركه لم يصح وكان المير لصاحب البذر ولصاحب  
الارض المير والعرف والعلف الاجرة عليه ولا يجر له المير  
المير فيه ولو كانت الارض الثلث فاشكر اقل ان يذرعها  
ببدريه فاشكر واعاينهم على الشكره للعلف على قدر ارضهم  
جاز ولو اذرع رجلا على ارض او اجرة اياها فقط من المير  
المير من المير في تلك الارض على ما اخره هو لصاحب  
البذر لا لصاحب الارض الا ان يكون صاحب البذر سوا

حصة منه اذا اشترط المير فالقول قوله منكر الزيادة ولو اخذنا  
في قدر المير فالقول قوله صاحب المير مع عينية ولو انما بالينة  
قدست بيت المير وقيل يرجع الى المير في الارض المير فادنى  
المالك يجره اذ الاجرة ولا يجره المير وسه بصاحب الارض  
اجرة المير وقيل المير اذ اعرفت هذا فلا يذرع بغير المير  
لوقت احق لادنى والى المالك المير فالقول قوله المالك  
مع عينية وكان له اجرة المير وارض الارض ان عاب وطهر المير  
ولا يجر على المير بغير المير الى وقت احق بل للمالك فلعلم ان  
لم يذرع بغير ارض عليه وكذا لو ادنى الاجازة والى المير  
المير في المير المير ان يذرع غير مع الاطلاق وان لم يذرع  
المير وكذا لو ان يشارك غيره في العمل والمير المير المير  
بغير المير المير ولا يجره المير المير المير المير المير  
رما ولو شرط على المير او غيرها جاز في المير المير المير  
الذرع على المير ولا يجر على المير المير فان قيل هو عليه  
نصف حصة الارض سواء ذاع المير او نصف وكان شرط المير  
فلو تلف المير بائنة سواء ارضية من غير شرط من المير لم يكن  
عليه شيء وقال ابن ادریس ان كان ذلك سببا لاجل ارضها او بغير

بطور ان كان سببا من طائفة بطور ان كان من غير طائفة  
وان تلفت المير بالامان الثانية وغيرها وفيه فرق المير  
التي يجرها المير الذي منه المير دون المير عليها بالارض  
لا بالاجازة فلو تلفت المير وجب الزكوة فيها عليه لا على  
المالك وكذا المالك ان يجره المير وجب الزكوة في المير  
والا فلا اذ اسدعنا اشترط اجزاء البذر او لا على ما ذهب  
اليه الشيخ وابن ادریس فاختلاف قدس فالقول قوله المير  
ان كان البذر من رب الارض ولو كان من المير المير في المير  
قوله قوله لادنى احدها اشترط حصة معينة والاخر جاز  
فالقول قوله مدعى الصحة وكذا البحث في الاجازة اذا اشترط  
المير على المير وكان قدس المير جاز وكان لا ذاع المير  
اذا السلطان كانت الزيادة على المير ولم يجره المير  
المير وفي توقيف اشتراط اشكاله مع كون المير جاز على  
المير ولو اذرع على ارض ثم اعاين المير المير وجب  
على المير المير المير المير المير المير المير المير  
وان لم يكن عالما بغيره من المير بغيره ولا اشترط على المير  
وبين المير من استاجره المير المير المير المير المير



المالك وجب عليه قلمه والمالك مع استماع قلمه بينا ورش وله  
اجرم المثل وارش الارض ان عابت وطير الحقم وان كان  
لا فله يمكن الصنع الا ان لا يضر المثل **المسألة الثانية**  
في المساقاة النظر الماهية والشرايط والاحكام فيها فاصل  
المساقاة ماهية ما يشترط فيه **أما** المساقاة ما لم يعلل على  
ما يشترط من شرطها في مساقاة من السنة ولا بد فيها من اجزاء  
كثيرة ما قيلت او فاصل ذلك او سلت اليك وما استجيب  
ومن قول في عقد صحيح لانه من الطرفين لا يسل الا بالمال  
ولا يفسخ بموت احد المتعاطين ولا بجفائه ولا بالجر عليه ولو شرط  
للمرعي للمعامل ان يبيع من المثل في احوال الزيادة من  
المال اشكاله ولو قال استاجرته لينة البستان حتى يكثر ثم يبتد  
الشرع ببيع حقله بالقرصا فيقول **عقد مساقاة لا يخل فيه**  
حيثما لم يفسد لا خفا صبا البيع ولا شرط لعدم الجارة في الموقوف  
عليه وهو العمل الصالح على اشكاله **يشترط** في العقد ان يكون  
المساقاة على اصل ثابت لم يشرع يتبع بها غيره حيث يقع المساقاة  
على المثل والكرم وشجر العذرا ولا يجوز على الاثر من الاشجار ولا  
موقوف مسبقا بالانصاف ولا على ما يشترطه منصوصه كالصنوبر

يشترطه كما التفت ولما اورد به منصوصه كما التفت جواز المساقاة  
عليه **المساقاة** ما على ودق التخل من مرس او على مزارع الجرم الى مزارع  
يحول فيها على الجرم من مزارع حاذ ذلك ثم ان حلي في ذلك للكرم يفتق  
المائل الحصة والانداس **المسألة الثالثة** ان يكون للمعامل على التمر فاصل  
المعامل مع النسيب من التمر نصيبا من الاصل لم يفسد وكذا لو جعل  
له جزء من شرايطه فباعتها وجعل له شرايطه من مبددة المساقاة  
في البطلان نظر **يشترط** وتنع للمسا على اصل ثابت فله مساقاة  
على شجره من مبددة وان توفرت فيه ان يكون فيها مالبا ولو قال له  
اعرض ارضا فاك ان من عتلة فذلك صح عتلة كذا في الباقية لم  
يجز والمالك التلوع من الارش واخذ العرس بالقيمة ان رضى الفاعل  
ولو اختار المائل احد شجرة كان له ذلك ولا ريش عليه الارش  
ولو اقتطعت اثناء العرس ودفع الاجرم حاذ ذلك الردية الارش  
ليفسد لم يفسد ان التمر من مبددة او على ان الارض والعرض بينهما  
يشترط كون المثل مسقة لا يتغير في ايها الزيادة والنقصان  
يكون وجود التمر فيها حليا ولا يفسد بالاشجار اما فلهما فيفسد  
مبددة لكلهما التمر فله مساقاة باقل سهم لم يفسد وكان له اخر المثل  
ان ظهرت التمر ولم يظهر فالأقرب الاجرم اقتطعت مساقاة مسنة

فظهرت التمر ثم احرقها لم يكل فالمساقاة شريك **يشترط** في العقد  
ان يسل زواجر يطلت المساقاة وكذا الوشرط احدها لا يضر بالشرع  
ويجب كون المساقاة شراطة او شرط احدها ثمة فخلات فيها ولا  
ضرر لما يظل جزء وكذا الوشرط لنفسه او لغيره او لغيره او لغيره  
اخراج قد يفسد من التمر لاحدها والباقي يفسد لغيره او لغيره  
معتد به وقت او كثر وسواء كان شجرة او احدا كالمثل او اجزاء  
كالخيار او سدس ونصيب مسج فلهما بينهما كما السهم والمثل والنصيب  
لم يفسد وكذا الوشرط ما قيلت على ان نصفت التمر في وقت على  
ولو قال في ان نصفت التمر لك وكنت معي وجمعت ان يحل كل واحد  
صنف من الشجرة على حد سواء أو مساقاة او لا كذا **يشترط**  
مع المساقاة ان يكون للمعامل عارفا بكل يقع **لو شرط** في العقد  
انه ان يفسد ما انقصه با التمتع المثل فالأقرب البطلان  
ولو قال لك الختان ان كان عليك حانة والاما الربح وكذلك  
**المسألة الرابعة** يشترط احوالها على الاثر شيئا من ذهب وفضة على  
كراهية ويجب الدفء بالخطوط لو وقت له ذلك التمر لم يفسد وان  
**المسألة الخامسة** في الاحكام وفيه كذا **المسألة السادسة**  
المالك على المساقاة على ما وجب على العامل القيام به فان

منه تحريم المالك من فتح العقد والزامه بآخرة العمل وكذا لو اخل  
بجميع وان اطلت المساقاة فاقصى الاطلاق قيام العامل  
بجميع ما فيه استراد المالك من الردية او حرث الارض تحت  
الشجرة اصلاح الاجاجين وسيع الشجر واستقاء الماء واصلاح  
طريق الماء وشقيه الارض من الخيش الضرب بالجرم والشك وتعم  
الشجر بالناس وتدريب الميراث والكرم وقطع ما يحتاج واداره العلاب  
والسوق التي يدوم وبحرث الارض والسقيع والسد يد للقاطرة والحداد  
واصلاح موضع الشجر وسيل التمر اليه وحفظها على راس الشجر  
وقت قبضتها وجب على المالك القيام بما فيه حفظ الاصل كبناء الحداد  
وازالة الشجر على الدواب وحفر البئر واما الدابة وهل كثر  
النفع على العامل او المالك فيه اشكاله شيئا من كونه غير عامل ومن  
كون النفع لاقية الاية ما سطر المثل واشار النفع الى يد او يفسد  
الاولد ان اتسبب الارض بالنيل فعلى المالك شراؤه وعلى العامل  
تفريقه على الارض ان احتاجت التمر اليه **المسألة السابعة** اذا اطلق المثل  
ولم يفسد على كل واحد سهمها ذكر ما يفسد كل سهمها ذكرنا انه عليه ان  
شرطاه كان تأكيدا وان شرطاه على احدها شيئا لم يفسد الاخره الا ان  
يشترط العامل على ذلك القيام بجميع العمل ولو شرط القيام بالكرم

احرق







قال يستعمل بها وان تباركتا فكم تقدم بنية المالك وتماثل  
بقرع ولا يخلت من خشيته القهرته له ولو تعدد المالك فصدقة  
احدها دون الاخر احد من نصيب المصدق اذا دعه من نصيب  
الاخر باحلف عليه ولو شهد المصدق على المنكر وكان عدلا  
قبلت شهادته ولو كان المالك اثنين والمالك واحد ام هذا احد  
المالك اثنين على صاحب ثلث شهادته او هذا المصلحة بمكة المالك  
المطهر ولا يمسكته ويجب الزكوة على كل من بلغ فيه نصف المبلغ  
كان منفردا او مضافا لغيره من الثمن ولا يصح حصه احدها الى الاخر  
ولو كان احدها ابيع الزكوة منه كاليفضائي والكايت وجب على  
الاخر ان يملك حصته ايضا ولو كانت لساقاه على محل في ارض  
خارجية كان للمطهر المالك ولو شرط او قبضه على المالك حيا  
ولو شرط المالك ودام منفردا عن المطهر او المالك من الثمن لم  
يضره ولا يجوز له ان يشرع السنة الثماني سنة لساقاه او ثمنه ستان  
عشر ستان للمطهر ولو شرط عليه ولا يضره الفحل الذي ساقاه عليه  
او في غير السنة في المظان نظر لساقاه على غنم المالك المالك  
عشر على الفحل لم يضره وان ساقاه اياها لساقاه على غنم مائة  
سحقا دفع الى المالك ولا شيء للمالك عليه ولا في الثمن ويصح باجره

شتم على المالك ولو سقط الثمن بالثمن كان للمالك الرجوع  
في النقصان من ثمنها وسر الرجوع على المالك ولو اصابها  
او اكلها ما كان للمالك الرجوع على من شتمها بالبيع وبالقبض  
وقد ياتي في الاصل على المالك بالبيع بالماضي فان رجوع المالك  
على المالك في بيع المالك على المالك بالماضي فان رجوع  
عليه رجوع المالك باجرته فيه وان رجوع على المالك بالبيع رجوع المالك  
بغيره في المالك باجرته في نصيبه ويحكم بنصيبه على شكله  
رجوعه على المالك باجرته في ثمنه ولو ثلث الثمن في الشجر وبعد الجدة  
قبل الفسخ فالرجوع على من شتمه لا دفع ارضا الى غيره بل يرضى  
على ان الثمن فيها بطلت المائدة والعرض لصاحبه ولو اصاب  
الاخر من ثمنه ارض تقصم بالبيع ولم اجره ارضه ولو دفع القيمة  
ليكون الثمن لم يجره المالك وكذا دفع المالك ارضه المالك  
لم يجره صاحب الارض لانه كل من دفع ثمنه لساقاه يكون الثمن  
للمالك وعليه اجره المالك لولا ان اجره للمالك في الثمن بحصته  
سلطة يمدد بصلها كما ذكره في الاستاجر بطل بدو الصلاح بها  
اجع او يبيضا بغيره القطع ولا المالك استاجر فبطل بدو الصلاح او يبيضا  
ثالثا بغيره **المقصود بالبيع** في السبق والرجوع وفيه فعلان

**في احكام السبق** فيجب ان المسابقة جائزة بلا خلاف فان  
واعده ولهم ما سطعن من قوة ومن رباط الخيل روي عن النبي  
انه قال لا ان القعة بيني وبينكم ولا بينكم وبينكم ولا بينكم  
وقد الاجماع على جواز المسابقة على الفحل والخط والمال والبقرة  
ان للمالك ان يشرع من الرأى وبلغت صاحبه ما حالها من الخط  
والرأى والنصل وقام على السبق الاية فضل ارجعت او ما فريد  
فحق الفصل السهم والقباب والرازي والطراب والسيف ودحل  
فحق الخط الاية والنفلة وحق الخط من الفحل والمال والبقرة  
ولا يجوز المسابقة على غير هذه كما لا يثبت على الاقدام والسنن  
والطير والحصاة ورفع الحجر وغير ذلك وان كان لبعض اعيان  
غيره ويجوز المسابقة على مال له الحديث وبعض وغيره من  
الرجوع والسبق جواز المسابقة فيها وكذا البيع والمال والمال  
ولا يصح على الاقدام الى موضع خيل وغيره وبعض وغيره ولا على  
رعي الخيل وبعض وغيره ولا المصارعة وبعض وغيره ولا الطير  
بعض وغيره ولا المراكب والغنم وبعض وغيره عقد المسابقة  
والرأى لازم من الطرفين فيقتصر الى ايجاب وقيل على كل من  
الفصل في السبق والرهان في الفحل والسبق في الفحل والرهان

**السبق** اسكان اليك مسدودت سبق سبقتها ونفقتها  
المعنى وبالنظر التدبير والفرع والرجوع من سبق اخذ  
وبالذات كل فحل يشده اليك اذ اخذت فحل سبق اذ اخذت  
السبق وسبق اذ اعطى السبق ايضا ويومن الاخذ او يتنازل  
سبق بالثمن اذ اخذ السبق واذا اخذ من قبضته الصراية  
حاشية هو الذي يخرج المصراية بقبضته وهو المالك في ايهما  
والبيع ما وقع على الاوصاف ثم يفتى ان الهدف وحقه غير ان فان  
اصاب الغرض فتعديه ومضى ولم يوش منه صار له وجميع صراية  
وقد صرح السهم بصره شرا واحرجه اما الماطع والناظر وكذلك  
يخص عن كيد التنس ذاهبا الى الساء والمخالص هو الذي  
اصاب الغرض وقد حصل له اذا اصابه والمبطل هو الذي لم يصب  
شالا والناظر الذي يتجاوز الهدف من غير اصابة والناظر  
الذي لم يصب يد يد الراعي والراعي الذي يخرج من الهدف  
وهو المارث وجميع موارد ما لا تدفع الذي اذا اصاب الهدف  
شتم عودا ونكره للناظر الذي يصبط طرفه المارث من غير  
الكن يخرج الطرف ويخرجه والناظر اصاب احد جانبيه ولما  
الحاشية ولم يفتقه والبرذون الذي يصبط الارض ثم يثب الى الارض



والهدف بالرفع ومن الارض والعرش والارض في الهدف  
 ليس والعرش ما نصب في الهواة وتصدق اصابته وبسبب الشك  
 هداما وعرضا والصفة السابعة والمرامات والصفة بكسر الهمزة  
 عدد الرمي وبالفتح الرمي والمبارد وقيل ان يبارد احدى الى الاق  
 مع التاويعة الرشق والمخاطبة استقامتا شيئا من ال  
 صابة والناظر هو الذي سدد بالهاوي وبما السبق والكل  
 وهو الكافي وهو مجمع الكفيل وهو الناية ما بين اصل السبق والظهر  
 ومنه قيل كان السام من البقرة ان تادى حكمة النفس  
 في قدر السبق من سبق به او يعضه من سباق وان كان احدا  
 الطول اعان فان سبق القوي بالسبق او يعضه فقد سبق  
 وان سبق الطويل الجميع فقد سبق وكذا ان سبق اكثر ما بينها  
 في طول السبق وان كان اقل من قدر الزيادة كان السابق  
 هو القوي لا قد سبق بها هالولا اعتبار الازدواج والصلح هو  
 الذي يحدى راسه عادي السابق والصلح من ماعين السبق  
 واشكاله المحلل الذي يدخل بين السباقين ان سبق احدهما  
 سبق لم يسم والناية مدى السابق عقد السبق انتم سواء كان  
 العرض بينهما او من احدهما ومن احبني وقبل ان عقد

ج

جاء كالمجالية وتواه الشيخ فعلى الا لا يجوز السبق وان لم يتبين  
 المحل والناية من قبله سبيل للعامل كالسابق في العند  
 والرمي للسبق على شكل بشرط كون العرض معلوما بالناية  
 او بالعرض الواقع للجهة ويجوز ان يكون دينا ومحل الا لا يجوز ان  
 يكون مضمنا لا مضمنا موجلا ويجوز ان يجزها الامام عن خاصته  
 ومن يت اللوا ان يجزها احدى او كلاهما او اجنبي او اذ كان  
 دينا وحلي اجز على تعليمه ولو ان لم يضر مستحق العزاء ومع الا  
 المعذور عليها فيتحقق البتة البتة سواء كانا معا او لا  
 او طين ويجوز اخذ الرهن والمعين على السبق ان كان دينا  
 واذا اجز في السبق احدى كان السابق منها ولو شرط الشرط  
 والمائة بطريق حاد ولو شرط ان يطعم المعنى اعضاءه او  
 الشدة او قال مباداة والا لا يسمي مباداة والمائة وهو اختيار  
 الشيخ والشرط السابق ان التحقت احتلال شرط المعنى  
 جهالة المعنى او السابعة بالمقدار سدوان لم يقف مثال بشرط  
 ان لا يرمى ادا ان سبق فالانقب عدم مباداة العقد مباداة وكل  
 سيقع سبقت فيه المسابقة فان كان السابق هو المخرج لم يسبق  
 شياعل ضالمة وكان سبقت له وان كان الاخر مستحق على المخرج

المنشئة وكان المعنى الاخر منه ومن المحلل فيضين ولو كانا  
 سبقت فافضله لاحتلال جاز ولو قال حكمة من سبق فله ودعاه  
 ومن صلى فله دفع وسبق واحد وعلى ثلثة واثنا عشر فللسابق  
 ودعاهان واثنا عشر للمصلين ودفع ولاشي لثا جري بشرط المسابقة  
 امر عشرة بقدر المسابقة ابتداء او اثنا عشر استبدا لظفرهما  
 بقدر قبل صاحب من غير ضاية سطران الهالم يجوز وقد نزل العرض  
 وتبين ما ياتي عليه وما يرويه المائة في احتلال السبق فلو  
 كان احدهما أصيب المائة او من صفها انه مسبق لم يبع العقد  
 وكذا بشرط ذوات المحلل ولا يشترط تساوي جنبها ويجوز بين  
 المال والفرد كذا الابل والميل مع احتمال السبق وان حصل الرمي  
 لاحدهما او لهما ولرجل لاجنبي لم يجز في اشترا وتساوي للكل  
 اشكال باو ثمانية ان السبق يحصل بالسبق في المساوي للملح  
 والكثرة في الخلف ولو شرط احدى المسابقة بثلثة او اقل  
 او اكثر في بطلان الشرط نظر بشرط المسابقة تساوي للكل  
 جسا ولو تساوى في القيمة ومن لم يجز الا مع احتمال السبق على  
 السبق ولا يشترط وبها صفا ويجوز المسابقة بين الغزاة  
 وبين الحفاة والطلب اذا تباين جيزان يجب احدى الاخر

١٩٦

اجمع المثال لو كان المعنى مستحقا كان على محجبه مثله او ففته  
 اذا لم لا يجز لاشيخ او جماعة من سبق فله عشرة فمع ما سبق  
 احدهم مستحق وان جاز او دفع لم يتحقق شيئا ولو قال اثنين من  
 سبق فله عشرة ومن صلى فله عشرة لم يبع ولو قال ومن صلى  
 فله عشرة جاز لكذا يبع ولو قال جماعة من سبق فله عشرة ومن صلى  
 عشرة ولو قال المصل عشرة والسابق فله عشرة ولو قال عشرة  
 سبق فله عشرة سبق واحد احذ عشرة وان سبق اثنان فلهما  
 عشرة والسبق لثلاثة واثنين ولا شيء للاخير وهو عمل ان يكون  
 لكل واحد من السبعة عشرة كلمة ولو قال من سبق فله عشرة ومن  
 صلى فله خمسة وثبت حنة رطل حنة من الاول السابقين عشرة  
 لاصدين حنة وعلى الثاني لكل من الحنة الاول عشرة ولكل واحد من  
 الثانية حنة بشرط قسط الاول احتمال البطلان اذا كان السبق  
 سبها لم يشترط المحلل فلو اخرج ارضا وقال من سبق فله  
 المصانح فان سبق احدهما اجر فله نصف واحد عرض عليه  
 وان لم يبق احدهما لغيره كل منهما فله نصف واحد عرض عليه  
 فان سبق المحلل اخذ المعنيين وكذا ان سبق احدهما  
 سبها لغيره كل منهما فله نصف واحد عرض عليه والمحلل اخر



من اشركه لا ركب عليه محضه على العدو ولا ان يصح به وقت العدو  
 وخياطة لا يركض حلقه **المسألة الثانية** في الحكم الذي  
 وبه جاز يتقرر الى الربى العشر شرايط الاول ان يكون الرش  
 معلوما وهو كبره والعدد الذي الذي يتقارن عليه مطلقا  
 عند الفقهاء ويختص عند اهل اللغة بما بين العشرين الى المئتين  
 الثاني ان يكون عقد الاصابة معلوما فمال الرش عشرة  
 والاصابة خمسة مثله الثلث صنف الاصابة مثل ان يقول  
 حراني او حران او حران مني او ما شئت ذلك مما تقدم انما  
 ان يكون قد علم المائة معلوما اما المئتين مائة ذراع مثلا  
 واما المشاهدة للناس فذكر العرض وهو ما ينصب  
 في العتق اما شاهد او القديس كالشبر والثوبين الى  
 العلم بالسبق وهو مال الخبز الساع تارينا في جميع احواله  
 الذي فله شرطان يري احدها عشرة والاخر عشرون او  
 اصابة احدها خمسة والاخر ثلثه او ان اصابة احدها عشرون  
 والاخر مائة وعط احدها من اصابة سبعة او يري احدها  
 من قسب والاخر من بعد او يري احدها ويبره مشيئة او  
 راسه جازي لشي والاخر حاله عن ذلك او يحط احدها واحد

من حطانه لاله ولا عليه لم يقع الثامن من قسب الربوات  
 ولا يقع مع الايمان فله شرطان ان يكون مع كل واحد منهما  
 اضر او اضرار او ان يضمن غير يقينهم بالمشاهدة او العشرة  
 المجرى التاسع ان يكون السابقة على الاصابة لا على العتق  
 فله فاكلا البيت لا بعد ما يملكه على اشكاله الميزان  
 العاشر ان يكون السابقة على الخلع ولو قبل العتق  
 الحظي دون للعصب لم يجز اما المباداة او المحاطة في اشتراط  
 ذكر احدها فله شرطان عدم الاشتراط ما ذكرناه في السابق  
 بين الخطين من اضران السابق منها او من احدها او ان اجتنى في  
 المضال مثل ولا يشترط المحلل ايضا فيه وان كان السابق منها  
 ولا بد في السابق من معرفة القسب واما في النكاح فلا يشترط  
 معرفة القسب فله شرطان القسب بطل السابق ولو انكر القسب  
 لم يطل المضال وكذا لا يشترط تعيين القسب فكذلك لا يشترط  
 تعيين السهم نعم الاطلاق يقتضي تساوي حصة الايام فاذا  
 اطلق المضال لسان واقضى ان يكون الذي منها يبيع واحد  
 اما القسب الصريه معا او بالمحمية معا وليين لها ان يجتنى  
 امره احدها مقدس والاخر يبيعها الا ان يشترط ذلك

في العتق ويجوز حسدا ان يجهلوا ولو عتق القسب على نوع  
 من القسب يمين ما عتقه مثل ان يبيع لأمير معا بالهرم  
 او بالحيمة وليس لاحدهما العتق لو عتق على قسب معينة  
 من النوع كان له العتق عنها الى غير هاتين ذلك النوع لخطا  
 وغيرهما بطلت القسب ولو لم يري يمين القسب لا يغيرها  
 من نوعها وشرطها بطل العتق والشاب من سهم القسب  
 الا في فداها ان يريها بالثواب من غير تعيين القسب  
 انصرف الى العتق والبالسهم العتق والحساب قسب يكون  
 سهام صانعة في غصبة واحقة ويبري بها وتنفرد في القسب  
 فلا تنسب في الاعتراف لشدها **7** لو شرط ان يري ثلثين والاصابة  
 عشرة والاخر عشرون والاصابة عشرة والآخر نظر وكذا الرش  
 ان يكون في يد احدها سهام والاخر لاشي في يد ثلثها بطل  
 ولو شرط ان يجب حاسق احدها حاسق واحد والاخر كان  
 حاسق للمائة او حاسق واحد باسقين او يحط من حرق  
 احدها حاسق اجزها جميع باطل ولو شرط حرقه على ان يبره  
 الحرق حاسقين فالاقب الجواب لان ريمه في الحاسق احرق  
 اذا كان الرش عشرون والاصابة خمسة وان شرط المباداة

في كل عشرة واصاب خمسة تاريا ولم يجب الاكمال ولو اصاب  
 احدها دون الخمسة فقد بطل صاحب الخمسة ولو مال الرش  
 الحال الرش لم يجب ان شرط المحاطة واصاب كل واحد  
 من العشرة خمسة فله شرطان في الحال الرش ولو اصاب  
 احدها سبعة والاخر خمسة فله شرطان في الحال الرش ولو اصاب  
 ولو تحاطا وكان احدها قد اكمل العتق وان كان مع انتهاء  
 العتق وقد بطل حكمه وان كان قبله وطلب صاحب الاقل  
 الاكمال اجيب مع العاين بان يمكن رجاءه او سوائه او غير  
 صاحبه من المحاطة من الحال الاصابة واحدهم لا يبره استقام  
 مثلا ان يري احدها عشرة فيصيب ستة ونصيب الاخر حقا  
 ويبره صاحب الاحدا صابة العشرة الباقية دون صاحب  
 فيحصل له اضران ولو لم يبره ستة فيحصل له العتق بطل الحاق  
 وان لم يكن له ما يبره لم يجب الاصابة مثلا ان يري احدها خمسة  
 عشر فيصيبها ونصيب الاخر منها خمسة فاذا اكمل لم يجب الاكمال  
 لان الحق المستحق اذا احاطها صاحب الاكثر واصحابها صاحب الاقل  
 انقروا الاول بالاصابة **8** لو قال ان يصدني فذلك على عشرة  
 ومطعني فله حصة لم يجز لان المتاصل لا يعتزم ولو قال ان يصدني



ولم يبق عشرة دنانير الا اذا سقاها ز او لو قتل الا ورضي المخرج  
للمها لا اذا كان السابق بالجيل وسبقها جربا دفعة واحدة  
وان كان في الشك يجب ان يبدى احدهما قبل صاحبه ليحكم  
وكيفية اصابته فان غلب المبادي مع وان اطلق فان اخرجه  
كل واحد البقا فالأقرب القرعة ويحتمل السبلان ولان  
اخرجه اجبتى قدم من شاء وان اخرج احدهما احتل بقدر  
لم يثبت السبلان ان موضع الفال على اشاء المهر يجب  
لاهل المضى الا اجماعا وعرضين يرد من احدهما الى الآخر  
ثم يثبت من الاخر الى الاول فاذا بدى احدهما  
ارضى من احدهما بالقرعة او الشرط لم يكن له ان يبدى من الآخر  
بل غير يجب ما يثبت في اطلاق الماصلة يقتضى المصلحة  
و ان يرضى احدهما سها والآخر سها ولو شرط ان يرضى  
احدهما رشتة او احدى اصيلها والآخر من طراز اذا اضطر  
رضى رضى احدهما المراض مثل ان اخرج البع خرج البع  
من الجع الى البيا لان من شأن السهم ان يرضى اليه لم يرض  
فاذا اذ الفزع غير السهم عز على اصل سبابة ليراه او انكره  
او انقطع وتنه او اصابه ربع في كيفية او عرض في الطريق

مثل ان وقع في يمينه او غيرها محرفة فخرج منه او اسلبته الربع  
فلم يصب العرض لم يبيد عليه خطأ ولم اصاب مع نصف  
هذا المراض بالاقرب انه يبدى له اصابة ولو حيا وان اتهم  
العرض احتج عليه خطأ الا ان المراض كان اذا شرط للمضيق  
فان ثبت وثبت الفضل فيجب وان لم يثبت كان خطأ  
وان تقدم بقيا لم يثبت الا ان اتهم سقط فالأقرب انه  
لا يجب خاسا ولو شرط الاصابة لم يثبت له وان لم يثبت  
ولما شرط للمضيق فسقط اتهم وادعى المراض ان يرضى  
اغتسل الغلط لغيره من خاسا وشبهها وانكر الاخر وان على  
موضع الاصابة باليمين او الاقرب فان لم يكن فيه مانع البتة  
ولان قد حصر في الاقرب لا يبدى خاسا بل خطأ وان لم يثبت  
فهو خطأ قطنا وان كان في الموضع ما عند من البتة احتل  
ان جد خاسا وان لا يبدى خطأ ولا صوابا وان لم يعلم وان  
على الخطر ولا مانع من البتة فاقول قتل السكر من غير  
وان كان هالك مانع فاقول ايضا قتل كمن مع اليدين وان  
اكثر الفرق فاقول ايضا قتل مع اليدين ولما صلب بساغ  
المصا وموصنا بالي وثبت في الهدف احتمل ان يكون خاسا

مطلقا او مع قلة الهدف كاللوايط والمثب لاص نصفه كالقنا  
وشبهه ولو اصاب بطرف العرض محرمة وثبت فيه بان يقطع نظم  
من طرفه ويثبت مكانها او شتمه ويثبت في شتمه من غير ان يكون  
العرض محصيا بالسهم فالأقرب ان يخاص ولو عرض السهم منه  
ولم يثبت فالأقرب ان يصد اصابة لانه ابلغ من الخلق ولم اصاب  
بقيا في العرض وثبت في الهدف مع خلد من العرض والردى  
الخطى وقطع الجبل بشرة الردى وانكر الاخر والردى نصف العرض  
فالقول قتل الاخر مع يمينه ولو وقع في غير المثب خفق بالشرط  
الاصابة سقطا فكيف ما اصاب بفصل جاز ولو وقع دون  
العرض ثم اصاب باصابة العرض منيرة ومرة العلة التي في كل  
السهم موضع الردى منها عود على الخطا ولو ازلت واصاب بفصل  
العرض فالأقرب الاصابة اذا كان الربع عاصا حانك ما  
الردى حتى سكن ولو شاصلا ربع لينة وسيل رية الى ربع  
يجب يكون قد رابح لم يرضى الاصابة ما اصاب او كانت الردى  
في وجه العرض فخرج من عا جدرها يكون قرة ربع مع عا وتر الردى  
سقط الى العرض فاصا رجب لم ولو كانت الردى عاصمة كجب  
للطفا عليه ولا اصابة له ولو حانت الردى العرض عن مكانه يبدى

ورفع السهم بالهدف حسب له ان كان الشرط الاصابة او كان الشرط  
لخراسا فكان الهدف بصلابة العرض او شتمه الا ان يجب ولا  
عليه ولو اصاب العرض من غير ان شتمه كان خطأ ولو شرط للخطى فيثب  
في العرض ثم سقط حسب الخطا اذا شرط اصابة موضع من الهدف جاز  
ولو شرط اصابة الشئ وجب للخطا ما اصاب الشئ المحيط به كالحاظة  
شئ الخيال والقرعة القدر الشئ او السائل وجب للخطى فيثب  
سقط ما لم يجب ولو شرط اصابة العرض عا ما اصاب الردى  
الشئ والردى ولو اصاب السائل فالأقرب عدم الا عا ديد  
اذا طلب احدهما الزيادة في الرشتة او الاصابة فان وكلما اعتد  
لازم لم يكن له ذلك الا بعد ان يتفاحاه ونعتاه على جاز ما زاد  
وان قلنا انه طين ولم يرضى في الردى واحدا زيدا وثان ريبا  
واصابة عليها الردى في الرشتة ولو طلب احدهما الزيادة فان  
اصابه الا كان له الردى ان تناصلا ما طلب الزيادة صاحب  
الفضل تخير المفضل في الاحابة والنفع وان طلب المفضل لم يكن  
له ذلك الردى لا من سبق على اصابة من عشرين نهر  
الساكن باصا لا جنة من عشرة لم يجب الا بالردى لا سبق ولو اصاب  
احدهما جنة والاخر ربع وقد فضل الاول ولو رضى احدهما



عشر اصاب جنسا والاخر ثلثا فاصاب اربعا لم يحكم بالبيت قبل  
الفاش فان احظاه فهو مسبق والا فلا ولو اصاب دون الاربع  
من الستة فهو مسبق فلا يصح له ان يشارك في الميراث الا ان اصاب  
ثلثين من عشرين وثمانين فيموت حيا او يموت ايضا فاصاب ولم  
يملك اياها ارشاق الميراث كما قلنا لا بد منها كما لا بد منها احدها اثني  
عشر واحظاه الاخر ولو اصاب اصاب جنسا من عشرين فيموت  
سابق فن اصاب خمسة منها اول صاحب فهو صاحب ولو اصاب  
كل منها حيا ولم يصيب واحد منها حيا ولا ثلثين وهذه هي الحال  
في وجوب الارشاق مع النازية لا بد منها في الارشاق ستة عشر واحظاه  
سالم يجب الكفار ولو شرط ان يجب كل واحد منها خمسة اصابته  
فالا لا يصح للميراث **ولو** ارشاق اربعا فكل واحد من الاربع  
من غير حصصه فان شرط ان يرث كل واحد منهن فلو اصاب احد  
على التخييل ويبرهان من اولها انما هو ان شرط ان يرث كل واحد منهن  
منهن او شرط ان يرث كل واحد منهن فلو اصاب احد  
الذي لا بد منها لو اراد احدها التخييل او التنازع من الذي يسمع الله  
وشبهه من ذلك ولا بد من الاستحالة الكلية ولو شرط كل منهن  
الكلام **الردي** الذي يخط صاحب كالا فتقيد ولا ارشاق ووصف

صاحبه على الخطاء او اطهارا انه من عليه وكذا يمنع المأخوذ من  
ذلك كالتأخير عبيد الامنين ولا يمنع النازية ولا يمنع المسبق  
واذا اشاحه للميراث مع ما ويملك الحكم للثاني ولو اختلف  
كان الحكم لمن يجازي الاصل اللع الشرط لورثته عشرة من عشرين  
فاصاب كل واحد اثنين وقال احدها اربع سهمك هذا فان اصب  
سبع لم يجر ولو فسخ العقد او قال ببدء اربع سهمك فان اصب  
فذلك كذا احظاه حيا له ولو قال اربع هذا السهم فان اصب ذلك  
كذا اصابه الميراث حيا له ايضا ولا يمنع الاصابة لاسع عددها  
ولا يجب من الرشق ولو قال اربع سهمك فان اصب ذلك كذا وان  
احظاه فذلك كذا لم يجر **ولو** قال ناصل نسك فان كان صوابك  
اكثر من ذلك سبق لم يجر وكذا لو قال ناصل نسك فان كان صوابك  
اكثر فقد نصلني ولو قال ثلثين من عشرين فان كان صوابك اكثر  
كذا اصابه الميراث **الردي** فيها فان كان اصاب الميراث او بها  
منها اصابه وان اصاب بالعرف فهو حيا ولو اصاب فترسم  
ثابت فاضل من الرشق لم يجر ولا عليه لو كان الثابت في الرشق  
نقد فقد فيه حتى يبلغ من الرشق ثلث اصابه فان كانت الاصابة مطلقة  
حسبها فان كانت الاصابة وان شرط الخاسر لم يجر ولا عليه لو اصاب

العقد ومع على السهم حتى اصاب الرشق من اصابته ان قلنا ان  
العقد لازم كما بين لاحد في العقد بعد المقدار ان امتنع حين  
فان امتنع عندهما من قبل والارادة الى الطرفين فان ضلوا لا عذر  
وان قلنا انما يبرهان كان الناصر ان يترك ومنه المقصود  
فيما ولو شرط ان يتعدا احدهما حتى اربا ويطلب المقدار  
فلا انه لازم والادلة ولا يجوز ان يشترط كون السبق على الخاسر  
ولا يجب في عقد القرض اشتراط تقدير ثمن السهم ولو لم يقدّر  
فالسهم للفقير لم يحد حصصه او تنازع به وكذا لا يشترط تقدير  
ارتفاع القرض عن وجه الارض ويصرف الميراث الى الرشق  
ولو شرطه لم يجر حفظ ولا دفعه ان قلنا بل دم المقدار والافاض  
**كالرعد** على ثمانية وبلغ ثم اتفقا على الزيادة لم يكن لها ذلك  
الا بعد التنازع وانما معد على ما يريد ان قلنا انه لازم  
والاحاطة وكذا البحث في شرط اصابة الميراث ولا يملك اصاب  
العقود ويجوز اشتراط بعد اصابة الميراث مع ما يبرهان من ذلك  
ويجوز على ما بين وبينه في ادون وكذا لا يجوز اشتراط الاصابة  
من عدد يتعدى خمسة ذلك كالشرط اصابة ثلث عشرة وكذا  
لو شرط اصابة عشرة وقوي الشيخ لوجوب فيها ويجوز لو كان

الرشق عشرة والاصابة تحت شرط الاصابة من ستة بمعنى  
ان الفاش لا يحتسب له وان اصاب لم يجر **الردي** في الرشق  
ان شاء من الرشق عن يمينه او يمينه ولو شرط موصفا  
خالصا لم ولو قال احدها استقبل الرشق والاخر بدها  
طالب الاسته باذن ولو شرط الاستقبال لم يجر **الردي** يكون  
الربح حرايم ويقسم بالاختيار والاقرب جبان القنعة  
والاول او لا يختار واسل حد للرطب واحدا ثم يجازي الاخر  
واحدا وهكذا ولا يجازي احدها الجميع ثم الاخر الباقي ويتفرع  
في المبتدئ الاختيار من الرشق ولو جازي الرشق الحرايم  
واحدا لم يجر ولو قال احدا الرقيم انما اختار ولا ان يخرج البق  
او على ان يكون البق على حرايم وكذا البق كالاخر اختارت  
على ان عليه البق او يتفرع من اصابه كان البق عليه  
ولا بد من ما فاما ان اصاب كان البق على الاخر **الردي** لا بد  
تعيين الدماء فلو اختار له لا يسهم لصاحبه وصاحبه ثلث  
لا يسهم الا اول لم يجر ولو حضر عيب لا يعرفه فاختير في احد الطرفين  
فخرج الحين الرقيم يطل المقنعين وفيما بينه الذي اختار  
الرقيم الاخر في مقابلته ولا يطل الباقي بل لكل حرايم حيا



الصفة ولو ظهر رأيا قليلا الاصابة فقال حزبه طغنا كثيرا  
او ما نكشها فقال الاخر طغنا قليلا لم يثبت اليهم **ك** اذا شذو  
القديم احد الطرفين فيكون احدهم المبتدئ جاز ولو شرط ان  
يكون مذكورا فلا من مسمى للرب الاخر ثم فلا نانيا من  
الرب الاول فلا من مع كان باطلا واذا ثبتت البداهة لواحد  
منهم غير دونه سهم عليه لم يجز عليه ولا عليه **ك** اذا خرج احد  
الزعمين البت من حيث حيزه لم يرج عليهم الا مع الشرط فيخرج  
بالسوية وياحق ان البت بالسوية ويجوز قسمة على قدر الاصابة  
بشرط كون الرشق بين الطرفين مما يمكن قسمة بغير كسر ونسبة  
فيه ولو كانا ثلثا وثلثا واجب ان يكون لثلث وكذا لو كانا اربعة  
وجب ان يكون لربيع **ك** اذا كان احد المتنازعين لصاحبه قد  
نقل الطرية الفضل على كذا المخرج ولو تنازع العقدة عند  
اعتداد اخر جاز ولو لم يثبت اقيمة الاصابة مع الاستطاعة البت  
وردا حقا في مقابلة الطرح ولو سبق احداهما لصاحبه عشرة  
فقال ان تصبفي فلان هذه عشرة وان تصبني فلا شيء **ك**  
فقال ثالث البت الاشتراك في الزعم والسهم ان فضل من فضل  
الآخر على وان فضل من فضل المخرج لان الزعم والسهم للناضل

لغير الزامي وكذا لو سبق كلا واحد منهما صاحبه عشرة واختلفا  
مختلفا فقال رباع لكل من البتتين الاشتراك في الزعم والسهم **ك**  
لو تم واحد لاخر ايم هذا السهم فان اصبته ذلك دفعه مع جازم  
ولو قال ان اصبته ذلك دفعه وان اخطأت فليكن دفعه لم  
يجز ولو قال انتم عشرة فان كان ثوابك اكثر من خطاك ملك  
دفعه مع جازم وكذا ان كان صوابك اكثر من خطاك ملك  
به دفعه اذ قال انتم عشرة وذلك بكل سهم اصبته منها دفعه اذ ملك  
ذلك لكل سهم من ايدى المصنف من الصيات دفعه ولو قال فان كان  
خطاؤك اكثر من صوابك دفعه لم يجز لان الجعل في مقابلة العمل  
ولا عمل المقابل وكذا لا يجوز لو قالوا انتم عشرة خرجت فربعته من  
السابق والاص حيزت قسمة فالسبق عليه ولا يري ما ياب  
فالسبق على الآخر **ك** اذا شرط اصابة موضع من الهدف على  
ان يكون اقرب الى الشئ ينطق الا بعد جاز لان نوع من القرب  
فاذا رى احدهما سهم فافترق في الهدف ورمى الاخر عشرة قوت  
ايمن من سهم الاول ثم رى الاول سهم فوقع ايمن من الحيز سقطت  
الحقبة الاولى ووسط الذي بعد الحقبة الثانية لودعا حدها حقة  
في الهدف فصنفا اقرب من بعض ورمى الثانية فحقها ايمن من الحيز

الاول سقطت الثانية اجمع وثبت الاول اجمع ولا ينطق الاقرب  
الا بعد لان الاقرب ينطق الا بعد من رى الاخر ايم رى نفسه  
ولو اصاب احدهما الهدف والاخر الهلك لم يمت سقط ما اصاب  
الهدف بما اصاب الزعم ولو اصاب احدهما الهدف والاخر  
العظم الذي فيه وسط لم ينطق الاول ولو اصاب الهدف وكما في  
الزعم سواء شاقط او روى احدهم شاقط او موافق بين يدي  
الزعم الاخر عاصدا او موافق من احد المضامين والاخر  
خارجا ومخالفا والهدف بين الاقرب الى الزعم من اي جهة  
كان وسقط به الا بعد ولله الحكم بالفضل **ك**

**كتاب الردية**  
وقامها وفيه خاصية الردية والمطرية فصول ثلثة  
الاول رد العند وفيه ما يلحق الردية حقيقتها استباكية يخط  
المالك وانما بالمال انهم ذهبوا اليها الى الامانة وفي ما خالفه من  
وضع يدع اذا سكن واستقر في الكسبي او في الرجل ما اذا  
دفعته اليه يكون ودية عمنه واو دعت قبلت ودية وهو عند  
حاضر من الطرفين ولها حكم في الردية بالقبض والادب فتقر الردية  
الى اعيان وقبوله ويكن فيها كل عبارة دالة على سناها ويكن في الردية

استدراجا عن الملقط لطرية الردية عند لم يلزم حقيقيا اذا لم  
يتقبلها ولا يذلة المشاكرين من التكليف فلما استوعب من الصبي  
او المجنون ضمن ولو اكره على الفعل لم يضمن ودية ولو اهدى له من  
**ك** لو ادع الجاني ففرط منها لم يضمن اما بشرط الاطلاق فانه يضمن  
ولو ادع المجنون لم يضمن بالابلاق مباشرة وبسبب اعتقاده  
يطلق بالحيث سبها والمجنون ولا عقار وبغيره فله راحة  
شريعة في يده كالشوب فله رد البيع في قارة **ك** الردية شرط في المسا  
واذن المدعي فلما استوعب المبدع كان باذن من صاحبه  
ولا خلاف وعلى التقدير الاول لو شرط المبدع او باسرها لابلان  
بالوجه تملكون الصانع بكسبه اما على التقدير الثاني فالاقرب  
ان يرضع به بعد الاعتق لا يرضع ويضم الطفل فلا المجنون فله  
او عاصيا ضمن القاض ولو رد المبيع المبيع **ك** وما يبيع يرد  
الى وليها بالردية اما توجب حفظها فله اهل المستوعب ضمن  
ولو لم يحفل بغيرها وان تلفت سواء تلف منها شيء من ماله او لا  
وكذا لو اخطت منه ماله ولو لم يكن من المبيع وجب ولو اهل حيث  
ضمن ولو ساق من الظالم لومته اذ كان دعه اليه ولا يجب تحمله  
الضرر كذا في رد الجاني حظه عنه ولو اكرهها وظالم الظالم لا يضمن ظالم



حاز الحلف ونهرها ما يخرج به عن الكذب يجب رد الوديع الى صاحبه مع الطلب اكان الردع فله اهل مع القدر والمطالبة صحت  
**النسب الثاني** في سلب الصان وموتى واحد على  
الاحمال هو التقصير وللتقصير سلب **سلب الادعاء** بالوديعه فاذا  
لثب الثوب او ركب الدابة واخذ الدرهم ليصرفها في ضاعته ضمن  
ولونقيا الاختار ولم ياحد او عزم على التقدي ولم يسل لم يضمن  
وفيما احتمل لصعيف بخلاف للقط ولا يورد اميناً لورق في الميثاق  
او عزم على التقدي ولم يسل ولورد الثوب هذا اليه او الدابة  
بعد ما ركبها الى الطريق يرد الصان ولو اعاده الى المالك سقط  
الصان وان حذر الاستئمان ولو لم يرد واحد او اياه مع  
الصان بدا ايضا ولو اخرجه لمن طريق الاستئمان ولم يسلها  
وان اعادها الى الطريق لم يرد ولو دفع اليه درهم فزصرها في ثوب  
ثم اخرجه منها وردها ضمنه خاصة ولو رد ذلك الدرهم بيده الى الكسبي  
واحتلها بالثاقي ولم يغير الصان الى الثاقي ولم يزل الصان عن  
الوديعه وان رد به ومنهجه بالثاقي ضمن للبيح ولو لم يزل يبيد  
الصان الى الثاقي وكذا لو خرج الوديعه منيها من ماله او من غيره  
من غير استئمان ان محض لا يضمنها نه يضمنها ولو كانت الدرهم ونس

الوديعه فان لم يكن شدة وما كذلك وان كان شدة وكافى الشرا  
وكانت محترمة فكسب الختم وان لم يحل الشدة نه يضمنها اجمع وان لم  
ياخذ منها شيئا ولا يضمن صانها الختم لو حرق الكسبي فان كان للزرق  
فوق الشرح من حرقه دون الدرهم وان كانت تحت ضمن الدرهم  
فلما ودع كسبي من حرقه ضمن وان لم يكونا شدة ودين ولو كانت  
يضمن الوديعه لم يضمن الثاقي الا اذا كان مصلاه كما لو قطع الثوب  
او يرد العبد ولو كان الثوب محطيا لا لا يضمن يضمن للبيح لو قطع  
واثبت يضمن ولو خلف للمستودع الوديعه لم يخطا لا يضمنها  
سواء كانت المحطوب بها دونه او مثله او اجد ولو ترك الدرهم  
الدابة لم يضمن ثلاث يضمن التزويط بين الطريق كحل الشدة وفتح الختم  
وكذا لا يضمن لو خرجها من ذلك المالك ولو انفق الوديعه ضمنه رد بها  
الى موضعها لم يضمن بذلك وكانت في صانها الثانية التقيع بان يلقيه  
الى غيره او يرد عليه سارقا او يسرق الاطالم او لا يخرج حرز مثلهما  
ولو ضمنه السارق فالاقرب الصان ولو اكره على احد الوديعه فخرم  
وكذا الوسيلة كرها والمالك الرجوع على من شاة من الردعي والظالم  
واذا طالب الظالم وجب احسانه ولو طلب منه المكلف ولم يخلف  
فالاقرب الصان الثالث الحفظ في يمين الحفظ ولرعيه لم يضمنها

الحفظ يمين فان لم ينفذ عن غيره ونقلها فان كان الموضع مذكرا للوديع  
او مستأجر لم يضمن لانه لا ينفذ وكالم لا استئمانا الا ان يحاربه  
ينقلها لانه ما يرد محطها وان كان ملكا لم يضمن نقلها منها وحفظها  
واستد آية غيره فان كان ادون ضمن قطعا وان كان مثله او اخر  
قال الشيخ لم يضمن وعندني فيه نظره يتوقد الاشكال لو نقلت بالثقل  
كانت يد المالك المنقل اليه ولو سهاه عن الثقل ضمن به وان كان  
الى سهاه او اخره ولم يضمن لم يضمنها ونقلها بعد ايداعها في حرب  
لا حرز مثله لم يضمن سواء كان مثل الاول او ادون ينسب كل  
موضع قلنا انه يضمن بالثقل ما هو مع عدم حذف الثلث الى الثلث  
الثلث مخرج حق او عرق او نيب او لطف في حوزة ثقلها دون عيون له  
حرز لسواها نه عن ثقلها او لا وضمان عليه انه انقلها الى مثل المدين  
او اخره لو نقلها الى دون فان لم يتكبر من المداوي والا جرد فلا  
ضمان وان فكر ولم يكن حرز مثله ضمنه وان كان حرز مثله ضمن  
الصان اشكاله لو لم ينقلها مع الدفعة فالاقرب للتفصيل فان لم يضمن  
له موصفا ضمن وان عيون ولم يضمن من الثقل فكذلك ولو سهاه وعن  
الثقل الصان عدم اشكاله اعدت هذا فلا موقفة الصان به  
ان ينقلها من ارب الى اخرها ومن بيت من بيت الى بيت اخر منها مع

والتي عن التحويل ولو قال لا يخرجها من المدين ان حقت التملك  
ما خرجها من غير ضمان ضمن وان اخرجه من الحرف او تركها فلا ضمان  
ولو اصره لوضعه يضمنه فضمنه يضمنه او اصره لوضعه يضمنه يضمنه  
غيرها ما التحويل فيه كما قلناه البت سواء ولو اصره لوضعه يضمنه يضمنه  
فقد كفاها يضمنه ولو دفعها اليه في مكانه وامره بوضعه يضمنه فباع  
تأملت من غير تزييل يضمن ولو دفعها اليه في مكانه الى وقت فباعه  
يجوزها الى يمينه مع المكنت من المداوي الا قرب الصان ولو سهاه  
عن التاخير ضمن قطعا وامره بوضعه يضمنه يضمنه يضمنه يضمنه  
الصان اشكاله المكنت يضمن ولو اصره مخرج الثلث في الحرف يضمن  
بالبصره كان مشاهير الى اسئل لم يضمن وان كان صانها انت  
عند الا مثله ضمن وبالمكنت يضمن ولو قال يضمنه يضمنه يضمنه  
فضمنه يضمنه يضمنه ان سقطت منه ولو غفبت شدة وكذا لو على  
اشكاله ولو اصره مخرجها مطلقا ضمنه يضمنه او يرد يضمنه الا ان  
يتضمن يضمنه يضمنه او نسيان ولو تركها في كسب شدة لم يضمن  
وان كانت غير شدة سقطت ضمن ارب كانت حقيقه وكذا ان كان  
مسل على شكل صفيح ولو شداها في عرصه لم يضمن سواء كان حيا  
على المساء ولا يضمن لو اصره بدها بل للبيح فكسب ضمن ولو كان بالمكنت



لم ينفذ له شيئا على رطل لم ينفذ له ولو دفع اليه صنفه وقا قالك  
عليه ولا ينفذ له شيئا ولا ينفذ عليه رجل الخلفه او قالك لا ينفذ عليه الا  
تلا واحدا فعمل قائلين لم ينفذ له ولو دفع اليه شيئا في هذا البيت ولا ينفذ  
احدا فدخل بها فنفذها الداخل فنفذها من رطله فنفذها على الاطلاق او  
يعود ولو سرقها من لم ينفذ البيت فالا لاقب الصان الراجح الاطعام  
ومن استوفى شيئا فنفذ منه من غير اذن المالك ولا ضرورة له  
صاحبها كان او دعه من حرجه عا رسته يحفظ ما في المروءة والقلام  
او ينفذها وان كان الناصر ولو اراد السرب وروها الى المالك او يملك  
فان قد فعلها مال المالك فان قد فعله مال المالك وان قد فعله مال  
السرب فما لو حلف هذا القريب فنفذ على اشكال صنف ولو ادفع  
والسرب ان النفل والاصحان ولو دفعها في موضع واعلم بان ثمة يد  
على الموضع وكانت ما لا ينفذها الدفن فنفذها بدافعها عند وان لم ينفذ  
بها احدي صنفها الا مع حرج المعالجة عليها وكذا ينفذ لو اعلم بها  
غير الثمة واعلم بان ثمة ولم ينفذها المالك او اشهره وليس كان  
المالك او كانت ما تفرقها الدفن ولو اراد السرب بها وقدمها المالك  
صنفها الا ان يحاق التلغ مع النعام بها وان لم يكن حمله وكان الظرف  
محتفاه والتبديل القصصه كذلك صنفها وان لم يكن كذلك احتفل

حيث ان السرب يباع القدر على المالك والكيل والمالك والثمة  
وعدمه وهو الاقرب ولو دفع الى المالك للضرورة في وجوب التسليم  
على المالك وجها وان لو دفعها الى المالك من غير ارادة السرب لضرورة  
كالطريق والشرب وغيرهما لم ينفذ وان قد فعل المالك واحتج الى ابدانها  
او دفعها الثمة ولو وجد المالك او وكيله نفعها طاهرا الى المالك والثمة  
صنفها ولو جعلها في بيت المالك بنفسه من دون المالك صنف ولو حرج  
المالك او حرج عليه السفك ان على المودع رد الوديعة الى المالك  
ولو نفل الوديعة فنفذ به الى اخرى كان حكمه للسانها وان لم  
يكن بينهما ثمة القصر لحا من التفسير يحتاج الوديعة اليه  
فلا استدع وان وجب عليه النعام سلمها وتسليمها على قدر حاجتها  
سواء اسلم المالك او لم يسلم ولو دفعها المالك عن السلف والنفذ لم  
يجزئه الا مثله لكان لا ينفذ وكذا الوديعة الشرب المحتاج  
الى الثمة ولو اشترى الى اللبس وجب عليه ولو اهل من الاع  
المالك السادس للمجوز ان ادفع شيئا وجب رده على المالك  
مع المكتبة للطالبه فان طالبه المالك فنفذ من رطله اليه  
المالك فنفذ لم ينفذ ولو سأل المالك من غير طالبه فنفذ  
الصان اشكال السابع السائح عن الدفع مع الطالبه وامكان الدفع

فلم يمكن لمبدها او لحافه في طريقها او للجزع عن حملها او غير  
ذلك لم يكن سند لما ينفذ عليه وليس على السرب مروة لو جعلها  
الى المالكه اذا كان حملها ينفذ الى المودع قلت او كشرت بل على التكليف  
من اخذها ولو سافرها ينفذ اذن المالك كان عليه الرد ولو سرقه  
**المصدر** في الاحكام وفيه بحثا في قبول الوديعة فنفذ  
لمن يعلم من نفسه الاثمة وليس بواجب جاعلا الوديعة الاثمة لا ينفذ  
الا بالشددي ولو شرط الصان في العقد لم يلزمه ان قبل الشئ  
وكذا لو قال انا صان لها وكذا كل اصل الاثمة لا يجوز خزيه الوديعة  
بغيرها من جنسها او غير جنسها اجرد او دونه او ساء ومثل ان  
عمره في السجن مثله او بالزيت ولو استوفى من اثنين واداءه المبيع  
حان ولا ينفذ ولو ادفع احداهما ضمن حصص غير المادون لو اشترى  
لغيره فنفذ فلا ضمان ولو سرقها غير الصان على المباشر اذا  
احضره للربح الروت وجب عليه رد المالك او الوكيل والمالك  
او الثمة على القريب ولو نفلها او الاضمان والاشها وقات اهل مع  
التدريج حتى مات صنفه ولو مات فماتة لم يربص فالاقب عدم الصان  
ولو ادعى له ما في صنفه وكذا الدارصن واهل من غيرهم كالزنا  
عندي ثوب ولم ينفذ وعند انساب ولم يكن عند غيره لم ينفذ

ولذلك عندي ثوب ودية ولم يوجد في تركته ثوب اصلها  
الا قس بعدم الصان على شكله ولو وجد في تركته كس محض صنفه  
مكتوب انه ودية فلان لم يملك اليه الا مع البيت **المصدر** لاسر المودع فنفذ  
او صلبه سلمه الدابة او ستمها فالاقب عدم الصان ولو اخرجها  
للسبي والطريق امن مع الصان اشكال المالك صنفها ما ينفذ  
ولو قال المالك اربط اليها في ثوب فنفذها في يده فنفذها  
فالا لاقب الصان ولو اسرع يحفظها فنفذها في ثوبه الطاهر لو جعلها  
في حبيب الطاهر فالوجه الصان بخلاف الوكلاء باطنين واذ الذي  
عليه ودية فانك ما لتدفع مع العين فان اقيمت عليه البيعة  
فالذي الرد او التلغ من قبله وان كان صنفه مخدودا وكارا  
اصل الوديعة لم يقبل قوله بغيره يستمع اقام البيعة فالاقب  
عدم قبوله ايضا وان كانت الصفة لا ينفذ تسليم شيء اليه او  
في وقتها قبله في الرد والتلغ وجب رد الوديعة للطالبه  
والكنة فان اخرجها ضمنه ولو اخرج لضرورة لم ينفذ وان كان كسها  
ضمن نفسه مثل ان يكون في حرام او على طعام او على ثوب او طلب  
الا ما لم ينفذ الطعام لوقا ودعي وكيله وطلب الوكيل ولم يرد  
مع المكتبة ضمنه ولم يطلب لكان تمكن من الرد فلم يرد فالاقب البقاء





على اشكاله لو علم من حال الوكيل المأذون فاعلم ضمن قطعا  
واذا جعل الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل فالأقرب عدم الدعي  
عنه الوكيل مضاه الدين لو طالب بالرد فادعى التلف  
فالتلف قد وقع بعينه سواء ادعى سببا ظاهر كالخلف والفساد  
على اشكاله انما ادعى الرد فالتلف قد وقع مع الدين الا ان  
يدعى الرد على غيره من ائمة كدعوى الرد على وارث المالك  
او دعوى وارث المستدعي على المالك او دعي من طهر الرد  
ثم الى دار او دعوى المستدعي الرد على وكيل المالك او ادعى  
اشان عليه ودعية واعترف لاحدها مطلقا وقال ان ثبت التبيين  
فان صدقاه خلع منها قنا رضا والا قرب انه لا يجب تنزلها  
الى عدل غير وان كذبا حلف على نفي العلم ولا يكره من واحد  
على اشكاله لا بد من بينين فان حلف احقق استمال الدعوى  
من حزم اسم خلف وان نكل خلف صاحب فان نكل قسمها  
واحقق القصة بينهما وحيد لا يفرض للمستدعي ضمها لتثبت ما ادعى  
يجب ان لا يجهل عدل وان نكل حلفا على علم ضمن القصة  
وجعلت القصة والدين في ايديها فان سلم المدين بحج الاحد  
رد نصف القيمة الى المدعي ولم يجب على الثاني الرد لانه لا يستحقها

فالتلف

المستدعي م

ان عدي ودعية او على ودية لانه لو ثبت بينه اذ ما وعده  
ودية ولكانت عدي ودية في حقه ولم يقره فيها ولم يعلم هل  
يجب اقبه عدا وتلفت في وجوب ضمانه اشكاله لو مات وعدي  
ودية مسلمة بيمينه فورثته تملك صاحبها من اخذها ولم يعلم المالك  
بالوفا وجب على الورثة اعلاء وليس لهم اسالكها وكذا العطار  
البيع الى داره ثم ما وعلم به ضايعا علم المالك المستدعي امين  
والعدل قول بما يدعيه من تلفت الدية مع عييه ولو ادعى ردها  
المضاهي فاقول قوله ايضا سواء او دعيها اليه بينه او غيره  
بينه ولو قال دفعها الى فلان فادعى ما نكر المالك الا ان دفعها  
فالتلف فذلك المالك ولو صدق على الادب لم يفرض بقوله الا  
ولو اعترف المالك بالاذن وانكر الدعي فالتلف قوله المستدعي  
فان ان المدفع اليه بمقتضى كان الدعي دين بري للبيع او  
الكره فاقول قوله مع يمينه ويضمن للمدعي بطلب الاستها  
وان كان الاصرار المدعي ودية فالوجه عدم الضمان فاحلف به  
انما وكان الهلاك من المالك او اذا استوعب دية وجب عليه اليها  
معلمها وتبنيها فان قدر على المالك او وكيله جالبه الا اتفاق  
ادوها عليه او اذن ثم يرجع به فان ضمن المالك وكسبه

امع الى المالك فثبت عليها من مال صاحبها ولو لم يجد وراي من  
الخطيبين ارجع بيمينه او انما على التابة او احاديثها او استدان  
على صاحبها من ثبت المالا ومن غير ويدفع الى المدعي قبل وان  
راي دفع الى غيره لتعطل الانفاق عليه لحاز له استدان من  
المدعي حازم يدين اليه ان شاء او الى غيره ويجوز ان يكون له في  
الانفاق بيمينه ما يراه المدعي ويرجع به على صاحبها فان اختلفت  
تغير النفقة فالعدل قبل المدعي المدعي وعنه الذي يقول المالك  
وان اختلفت في قدر المدعي القانت فيها فاقول قول المالك وله  
بتد الحاكم وان تعطلت دية الرجوع واستند الاقرب الرجوع وله  
نكر من الحكم فلم يثبتا فاذن ما الاقرب عدم الرجوع وان يشهد  
لغيره عن الحكم ولم يثبت ما الاقرب عدم الرجوع اذا اطلقا  
في القيمة والعدل قبل الماد ومقبل قبل المالك وفيه ضعف  
في اذ مات المدعي سلم الدية الى الارث فان كانا معا عتلت  
الى البيع ومن يقيم سائرهم ولو سلم الى بعضهم من غير اذن الباقي  
مخرج حصص من لم ياء ذن **القول الثاني** في العارية وفيه  
فضل **القول الثالث** في سباحة المارية ما خود من عار  
اشترى بغيره اذ اذهب وجاها وشدده اليها لانها مسوبة الى العار

٢٠







ان اول ذلك المطالبة بانك ان كان الدين حالا او موقعا لاجله  
 فان لم يحل فذلك لا على اشكاله وان كان الدين ولم يسكنه الراعي  
 لحا فيسكنه الدين فادبوع الدين او تلفت بتفريط كان لا انك  
 الرجوع على الراعي باقيه ولم الرجوع في صوت البيع في القن ولو ان  
 من غير تفريط لم يكن على احد حصة ولو استأثر شيئا من اثمانه  
 على ما تم صفته عند وفاءه في حين لينك حصة احدها لم ينك الا ان  
 الجميع ولا يفت للراعي في رقبته عند اذ ارضه المستمرة اذا  
 استأثر شيئا ليقع به فضايلهم من الرجوع فيه الصريح في جواز الرجوع  
 اشكاله لو استأثر لوجار فيهم النخلة لم يكن له الرجوع بعد اطلاق  
 فيها اذ لم يلج في الجرح ويجوز الرجوع قبل دخول الجرح بعد اطلاق منه ولو  
 اطاره ارض للدفن كان الرجوع مالم يدفن فيه ولم يمسك حسمه لم يمسك  
 المثل ولو اطاره خارجا لم يلج في حسمه اذ الرجوع مالم يطره ويمن عليه  
 في الرجوع حسمه ارض اشكاله لا يجد الرجوع محالاه لو انك  
 المستمرة باختيار او استعطى طوبا المالك بذلك الدين او ان  
 لم يكن المستمرة ارض ثانيا الا مع حدود الادن وكذا الوسط في الخصام  
 لو استأثر ارضا للدفن او لم يرجع مالم يذبح فان ذبح بعد الرجوع  
 كان للمالك قبله بغير شيء وعلى الزارع ارض الارض وتسوية لغيره

الاجرة

والاجرة وان ذبح قبله في جواز الرجوع اشكاله ان سقناه او  
 حنا الارض على الادن فليس له القلع بدونه وان سقناه او حنا  
 بقائه الا ان ارضه ادرت او راك بغيره من ولو بدنه المالك فقه  
 الزرع لم يجب على ذبح القبول على التقديرين ولو كان ماعا على حصة  
 قضيا لما وجب القدد ايضا لو اذن له في البنا والغرس كان  
 له ان يرجع قبل الفل وحسب لا يجوز للمستمر البنا فليس ما  
 فعل كان للمالك قلعه والزمه بالاجرة وارض الارض وتسوية  
 لغيره ان لم يرجع حتى عرس او ساقم رجوع الادن فان كان قد  
 شرط على المستمر القلع عند القضاء بدت الفاية مقدرة او شرط  
 القلع متى طال به ان كانت مطلقة فانه يلزم القلع وليس على المالك  
 ضمان ما قصر الغرس والبنا بالقلع ولا يجب على المستمر حمل الحصة  
 وتسوية الارض فان لم يشرط القلع فان احسن للمستمر القلع كان  
 له ذلك وان كره المالك وهل يلزم تسوية لغيره وطه بالية حسمه  
 وان لم يجر القلع وطالبه المصلحة لم يكن له ذلك الا بعد حسمه  
 ما ينقص القلع حسمه بغيره فليس له تسوية لغيره فانقص فحسمه  
 تأخره وتسوية وتصور ما بين القيتين ولو زاد المجرى ما اعز  
 قيمة الغرس قال الشيخ في غير مجرى المستمر على ذلك وفيه عدة

208

نظره ولو قال المستمر لما ادفع قيمة الارض لم يلزم المالك اجبا  
 اجابا ولو طالبه المالك بالبيع من غير ضمان الارض النصف لم  
 يجب لصاحب العرص عليه ولو اذن بتقيد وطالب بالبيع  
 من غير ضمان الارض قبل المدق لم يكن له ذلك وان كان  
 بعد المدق فالادب ان له ذلك اذا عرفت هذا فان لم يبيع  
 للصاحب قيمة الغرس ولا ضمن كرش العرص لم يكن له القلع فان  
 اشاع على البيع جاز ويقسم الثمن على قدر القيتين بان يقدم المالك  
 منقرا في ارض المعير الارض مشغولة بغيره فيستحق  
 بالثبة ان امتناعه البيع كان للغير الدخول الى ارضه ولا يملك  
 بالخير دون الاشاع به من شدة رغبة فيه وغيره اما المستحضر  
 الدخول بغير حاجة قطعا وفي دخول الحاجة حتى الغرس وجها ان  
 قومه الشيخ رحمه الله ولو باع المالك عرسه على المالك جاز ان  
 ولو باع لغيره ابقى على جواز الدخول فان سقنا حجازا البيع  
 ولا فلا اذ اكل على ارضه حب غير فبقت رغبة او حجازا  
 لطلب الحب وله تسوية ارض غير وان طالب صاحب الارض  
 بالفضل كان له ذلك ولا ارض عليه وهل على صاحب الغرس  
 علم لغيره لا يقب ذلك لما يراه اما غير مصفحة الا مع التسوية

او التقديرات لفظا واشتهر المالك ان او يكون الفاية للغير  
 والقبضه فان لم يشرط الضمان او يكون المستمر حرا والعار  
 صيد او سحر من غير المالك ولو استأثر في ذلك سقط  
 الضمان سقط الا في الصيد وغير المالك **ح** اذا ذهب شيء  
 من اجزاء العين في الاستحالة من غير تفريط لم يضمن المستمر  
 وكذلك تلفت العين بحولتها بالاستحالة من غير ضمان بشرط  
 الضمان ولو تلفت العين او اياها بغير الاستحالة فان وط  
 ضمان ولا قلا ولو استعملها استعمالا مادونا فيه وتلفت بعض  
 اجزائها ثم استعملها بغير ضمان فاقصه وكذا ارضها ناقصة  
 لو تلفت بغير تفريط شرط الضمان بضمنها ناقصة وكذا الا يضر  
 ولو الفاية اما ولد للضرورة وان كان مضرا ضمنه ايضا  
 ولا فلا بما اذا كانت الفاية مصفحة ضمنها بالمثل ان كانت  
 من ذوات الامثال ولا فالقيمة بيم التلف ولو تلفت من اجزاء  
 بنات في حال الضمان بالاستحالة ثم تلفت ضمنها كاملة او اياها  
 العين باقية وجب ردّها الى مالكها او الى وكيله وبغير ذلك  
 والاربع لو ردّها الى مالك صاحبها او الى المصنع الذي احدها  
 سواها او اياها ودعا مع عدم الضرورة وكذا الدود الى من حررت

209



مختطها كزوج المالك واصل الدابة إذا استأجره أو ابتاعه  
 للموضع فبأثره أنه الصان وعليه اجرة الزيادة وكذا لو علمنا  
 انقل من المادون ان يسهل أكثر من المعتاد أو استأجره أو  
 المستير الاذن في السهل الساتر البيدق فالقول قول المالك  
 لو انكره ان كان شيه ما قاله المستير **إذا ظهر حقائق العين**  
 كان للمالك الرجوع على من شأنا بجره مدة الاشاع لكن رجوعه  
 على المستير يرجع المستير على المعير دون العكس وهذا اذا كان  
 المستير جاهلا ولو كان عالما فالرجوع عليه ولا يرجع على  
 احد ولا يرجع على المعير كان المعير الرجوع عليه وكذا البحث في القيمة  
 لو تلفت العين في المستير بغيره **قط** **إذا ادعى المالك الاجابة**  
 والشيخ العارفة فان عيضا مدة يمكن الاشاع منها فالقول  
 قول المستير وكذا لو قال المالك اعترفت **والدعي للمستير الاجابة**  
 فالقول قول المالك مع يمينه ولو مضت مدة يشفع فيها فالقول  
 ان القول قول المالك مع يمينه **والقول للمستير خلافا للشيخ**  
 رحمه الله والوجه ان المالك يحلف على عدم الاعارة لا على  
 المدعي فثبت له اجرة المثل ولو حل في خلاف الاجازة  
 نظره لو اختلفا في اثناء المدعي فالقول قول المالك بينهما وفي قول

للشئ

وقد استبرها ببيع ولو ادعى المالك هذا العارفة والمشتع  
 الاجرة ما المشتع يدعي استحقاق المناقعة ويعترف بالاجرة  
 المالك والمالك سكرها فيخلف ويتأخذ العين خاصة ولو  
 اختلفا في ذلك بعد تلف العين فان كان التلغ عقيب  
 التلف فلا يدين هذا الا فيما يكون مضاعفا بالعارفة كالذهب  
 والنقصة فالقول قول المالك ان التلغ قبل المالك سواه ادعى الاجرة  
 او العارفة لانهما اجري **الاجابة** يعترف برأيه وبقايتها  
 وما ادعى الاعارة لمضى الى الاصل وبوصان القايض فيحق  
 المالك في اخذ القيمة والتلف في نفسه فقول القايض ولو اختلف  
 بعد مضى فقول المالك اجرة فان ادعى المالك الاجابة فالقول  
 قوله مع يمينه في عدم العارفة ويثبت له اجرة المثل وان ادعى  
 الاعارة فلا يدين على المستير عند ما ولو كانت العين مع يمين  
 الاعارة فالقول ايضا قول المالك مع يمينه الا ان يكون الاجرة بغير  
 القيمة اكثر فلا يدين **والاختلفا في اشتراط التقييد** فالقول  
 المنكر ولو اختلفا في القيمة او المدعي مع التقييد فالقول قول  
 الزيلم ولو ادعى انه استأجر الصيد حاكمه احرأه وما للمستير به  
 فيدعيه بتقديم قول المالك **نظرة** لو ادعى المالك النصيب

وبذلك استبان **إذا ادعى التلغ** فالقول قول المالك مع يمينه ولو ادعى  
 انه ما لتلغ قول المالك مع يمينه **المثل** ثلث من اجرة العين  
 التقييد الاستمارة فمعه وان كان لو استعمله مدة الاذن  
 التلغ بغيره **تقريب على اشكاله** **إذا استأجر المالك لاصيد** من محرم  
 فان كان في يد المحرم ملكه المخلد لا يمتنع عليه ان كان جسيما عنه  
 صحت المأذنة وكان عليه ضمانا لصلح التقييد او الشرط وان  
**المقتضى** **الثاني** في الشركة او الشراء الاول المأذنة وبنه **في** ما احت اشك  
 على اقسام ثلث شركة في الاعيان بالميال او عند البيع او الهبة  
 او الصدقة او الوصية او المأذنة كالاعاشم والاصطفاك والاحتقا  
 وشركة المناقعة بغيره **الاجابة** او الوقف وشركة التقييد كالشركة  
 في حقت العضاض وحد الفرف وحيا والشرطه العيب والامن والشئ  
 ومرا من الطريق والبحث هذا مقصد على الا **في** ينتم الشركة اجبا  
 اجزا الى اربعة شركة الممان وحق الشركة الصحيح وحق ان جريه  
 كل من المشتركين لا يخرجها من مشارع مع العائد سبت بذلك  
 لتأويلها في تقيد كالعارفة اذا استأجره او اذا ايدى ان غايتها  
 يكونان سواه وقد استأجره باخذه من عفا الشئ اذا اقرض  
 لتأخذت في حلقه اذا عرفت وسببت بذلك لان كل واحد

العارفة فان كانت العين مأمومة لم يمين مدة فلا يدين للاختلا  
 في اخذ المالك مع يمينه وان مضت مدة طرأ اجرة القول قول المالك  
 مع يمينه ويثبت له اجرة المثل ولو تلفت على التايف الصان  
 ولو ادعى المالك النصيب والتايف الاجابة فالاختلاف هنا  
 في وجوب القيمة وتقدر الاجرة فالقول قول المالك مع يمينه  
 وان تنقص المصلحة عن اجرة المثل **إذا استأجر من الناصب** كالمالك  
 المالك الرجوع على من شأنا **بالاجرة** وبالقيمة مع التلغ فان رجع  
 على المستير يرجع المستير على الناصب ولا يرجع على العاقل مع يمين  
 الناصب عليه هذا اذا كان المستير جاهلا لم يشترط الاضمان وان  
 كان عالما لم يكن الرجوع على الناصب لرجوع عليه للمالك والنصيب  
 الرجوع عليه الرجوع عليه للمالك ولو شرط الناصب العاقل مع يمين  
 المستير عليه مع المالك اخذ المالك من الاجرة اشكال وتثبت  
 عليه رجوع الناصب عليه لرجوع المالك على الناصب ولو كانت  
 القيمة رايدة في يد الناصب غنقت واستأجره ازيد النصيب  
 منها لتسوية القيمة وكانت الزيادة على البحث يرجع المستير  
 ثلثه **إذا استأجره** لشيء في غنم مخصوص فاستعمله في  
 غير غنم وكذا ان يضمن لوجوه المأذنة ثم يثبت النسبة او بالاذن

فيها



عن شركه صاحب و فليس للشركه ان تملك ما اذا  
عاصمة مثل ملكه و حاله وكل من الشركه عاصمة  
ملكه و حاله و شركه للمواضعة و ان يكون ملكها من كل شيء  
بما كان بينهما و ان باطله و ان كانا مسلمين او لا و سواء كان ملكها  
في الشركه سواء او لا و سواء ان يخرج جميع ملكه من حيث ملك الشركه  
و بما للزاعم و الدافع و لا و شركه الا بدان و ان يشترط الصانع  
فيما يحصل من كسب عليها و ان باطله عند كسبه كاستدنا الاختلاف  
و الاحتياط و لا غنى عن او غيرهما و سواء انتمت الصنعة  
او اختلما بل ياخذ كل من الصانع اجرم علم بانضاده و لو لم يتبين  
العمل ان يتأخرهما لحياتهما الشك فيعمل كل منهما فيه شيئا غير  
معلوم اصطلاحا الا انهم و شركه العجوة و هو ان يتأخر لاد  
على ان يشترط كما ولا ملكها على ان يتأخرها و معها و يكون  
شركه في البيع و ان باطله و لو ان احد الصانع في الشرا  
عنها ما شتى لهما في الشرا و انما في الشركه عقد صحيح بغير  
و الاضاح و ان لا يفرق من الطرفين و يشترط فيه اهلية كل من الشرا  
للتكامل و التكامل فان كل واحد منهما في ملك نفسه و ان  
صاحبه باذنه و يكون في الصنعة ما يدل على الرضى بالخرج و انما يصح

الشركه بالمرزق الرابع للامتنان سواء قصد المخرج او لا و لو اختلفا  
احد للاثان بالامر من قيد قصد المالكين تحتت الشركه  
ولو مرزق الصحيح القاضية او السهم بالكتان لم يصح و كذا اكل  
اختلاف علي مع القاضية ان الشركه فيه باطله و لو تقدم لفظ  
على العقد و العكس جائز و لا يشترط توافي المالكين قد  
او لا العلم بالمقدار حالة العقد و تقع الشركه في الاعيان  
المستقر بان يصح احد من اوصاف العين التي لا يصف عين  
صاحبه **الشركه** جائز في التدين اجابا و كذا في العروص  
عندنا سواء كانت من زوات الاشياء من غير ما عمل و لا  
يكون التميز معه امثل ان يصح احد من اوصاف سبعة نصف سبعة  
صاحبه او يجرها من خارجا يحصل مع الاختلاف و شركه القاضية بالمال  
هو الخيار بين المسلمين و بكرة بينهم بين اهل الزمة اجابا  
فاما اشتراكي الذي مال الشركه او بائع عما حرم على المسلم و مع ذلك  
وعليه الصانع قد بينا ان شركه الا بدان باطله و ان لكل منها  
اجرم علم و لو قال احد الصانع انما انت يعمل على الشركه  
في الاجرم كانت اجرم العمل بالتقبل و عليه اجرم المسلم العمل ان  
كان المتقبل قد استخرج العمل و لا كانت الاجرم للمالك و عليه

في بيت لهما او في يد وكيلها او لا اذا حصل الشيء للمالك من احد  
الشركه **التقريب** فيه بدو اذن المالك من ولا يجوز التقيد  
من عمل الا اذن سواء كان في جنس او في بلد او طريق و لو  
اظهر الا اذن تقريبا كيف شاء مع اعتبار المصلحة فيع ويشترط  
مصلحة و مساواة و مواضعة و تلبية و تيقض المبيع و التمسك و تيقضها  
بطلب المالكين و تحمل و تحتمل و يرد بالبيع و يتأخر من مال الشركه  
ما يختص بالبيع و يجرها من خارجا و ليس له ان يملك و لا يفتق  
على مال المالك المصلحة و لا يفرق الرقيق و لا يتصرف في الاعيان و لا يشارك  
بالشركه و لا يدفع مضاربة و لا يبيع في ملك الشركه و لا يبيع في ملك غيره و لا يبيع  
على ملك الشركه و لا يفرق ملك الشركه فان حصل له في حصته سواء كان  
تقريب او دين و لو اقر قيب في حين باعها لزم و كذا يقبل لو اقر  
بشئ المبيع او باجره المساوي و لم يقر و لم يقر العيب فيها لزم  
و لا يقر من ثمنه و العيب في المدة لا يجل العيب و لو حطم من الثمن  
او ابره من ثمنه في حصته و لا يقر جواز ان يبيع منها و يشترط  
لذلك و ان كان عنده نقد او من حيث العمل و لا يبيع مع نقد  
لا بد و انما كذا و كذا و انما لا يبيعها و لا يبيعها و لو وكل احد من الشركه  
لا يبيعها و لا يبيعها و لا يبيعها ان يبيع و يبيع على الشركه

للتقبل اخرج الشريك و لو عمل احد الشركه شركه لا بد  
دون صاحبه كانت الاجرم للمالك خاصه **لو اشتركا في المالك**  
فان عند التملك ان يتقسطا شرا و يبيعها ما دفعت تحتت الشركه  
و ان قد و المالك ان يفرق كل واحد من خارجا **المطالع الثاني**  
في الاحكام و فيه **رأى** اذا اشتركا في شركه المالك و لم يشترطا  
فتم اخرج كان تابعا لاصل المالك اجابا و لو اشترطا ذلك ايضا  
جائز بلا خلاف و لو اشترطا ذلك ايضا جاز في الشاوية اخرج  
مع تساوي المال بين او بالمكن فكل الشرا لا يصح و كان اخرج على قدر  
لاس المال و لكل منها اجرة مثل عليه في ملكه و قال الشرا في  
لزم الشرا و لو لا قى عندني سواء اشترطت الشراية للمعامل  
او لغيره فانه جواز الشركه بالعرف و الحكم باليقين كذا ذلك  
و كذا جوده المشركين الا انهم مع العلم بالفسخ سواء قلوا  
او كثر بان يذرع على النصف و كذا يصح الشركه بالعلم مع البيع  
اذا في المتيقن و كانت نافذة او غير نافذة **لا يجوز** الشركه  
بالعلم و لا بالعرف اذا لم يكن العلم به بعد المخرج و لا بالمالك اذا  
ولا الدين قد بينا اشتراط المخرج في الشركه سواء كان للمالك من  
الايمان او غيرهما و سواء معين للمالكين و احضرها او لا و سواء

المطالع



في الشرا بالاشكال ولا تذهب ان الافاقه ولو قالوا على ما  
انفق العمل بوايه في اصناف التجاره وهل عليك تسليم شيء  
بغير عرض كما البايه للطيطيه والعنف والاربابه ما لا تذهب للمع  
ولو اخذ احدكم ما المضاربه كان البيع له دون الشريك ولو ان  
كل من الشريكين لصاحب في القرض ما كان منزه او لم يشترط  
الاجتماع لزم ولو قضي المادون في عين لم يقن وكان البيع على  
ما اعتق عليه واذا حصل الاذن لاحد الشركاء في القرض لم  
فيكون لغرض ذلك ولكل من الشركاء الرجوع في الاذن والمطالبة  
بالقسمه الشريكين العقده المباديه سئل عنهما ما كان حيزه  
وللجمله ليس اوسنة ويخرج احدهما على معنى ان البايع على جواز  
المصرف لا يقصر ولو عزل احداهما صاحبه الغرض المرفوع لحيث  
ولا يقصر فيما زاد على نصيبه ويحق المالك على الشريك والمعاذلة  
في الجميع لم يفرق المشرع لكون المال اوصافه عروص ولا  
يجب على احد الشريكين ايضا ان يرضى بالمال المدفوع في البيع به  
بل يقتضي الاقتران ان اشترا على القسمه ان اقتضا على البيع جاز  
ولو طرأ لاحدهما القسمه والاخر البيع اجب على القسمه واذا مات  
احد الشريكين كان لوارثه القسيام على الشريك والمطالبة بالقسمه

والى

ولو كان له ولي كان له فعل المصلحه من احد الامرين ولو اوصى  
البيت مال الشركه للاحدميين كان حكم الوارث ولو اوصى  
لغيرهم كان القسيام لم يرضى الاذن في المصروف فيمن ان يصح  
لصاحب اليهم ولو كان على البيت دين لم يكن للدارث اصفاء الشريك  
الا بعد قضاة لا يصح الشريك موصيه ما لم يشترط الاجل منها لم يصح  
ولكل منهما ان يرجع متى شاء في المصروف الا لجله لم يكن للقصر القصر  
بعد الاذن سئلت **2** اذا وقت الشريك ما سئل كان البيع  
على قدر ما سئل المالك ويرجع كل منهما على الاخر باجره على الشريك  
ايمن اذا قبض للمالك اذن شريكه لا يقض ما سئل في بيع الامع  
المقضي او الترخيط الاختلاف وبقيل قوله في دعوى القليب  
سواء ادعى سببا لها اهلها الموقوف والمرفق او خيها كالسرقه وكذا  
القتل قد لمع بمسئله في عدم الترخيط وعدم الحياثه اذا كان لا يشي  
واثبتان ما شقكا على ان يبرأهما كان بينهما لم يصح وكان لكل منهما  
دايه ولو وصل احد شئ لمسلم في رسته ثم خلاه على البيت في اخرها  
في ان وقت حاجه صحيحه ولو قال تعالى عبيدك ومنه بيتا لم يصح  
وكذا الدوقا لم يكن الاجرة بابني وبنيك ولو اعان احدهما  
لم القتل كان لاجته مشكوك لو كان لصفاءه ولا اخر ثبت فانك

والاول على وجه الصلح والثاني من ملوك وامانه الثانيه فان كان  
قد اتجرهم اجمع الطحن وبيع الاجرة لان كل واحد قد لم طحن  
وبيع ويرجع كل واحد منهم على اصحابه ببيع اخر مشكوك ان كان  
قد استاجر واحدا منهم ولم يذكر اصحابه ولا ان اخره ما لم يجر كل واحد  
لصاحب اجرة المشكوك وان نفى اصحابه او ذكرهم كان كالمالك اتجر منهم  
اجمع ولكان قد قال اتجر هذا الدكان والمدايه والري والرجل  
كذا وكذا الطحن كذا من الطعام والاجر على قدر اجرتهم لا بالسويه  
اذا كان لاحد لا بغيره ومن لا اخر المذبح والاخر الزمان والاخر العمل  
واشركه على الشاوي غلط المصلح لم يصح وكان الذبح لصاحب البيت  
ويرجع الباقي من اجرة المشكوك لولا احتطاب واحتشاد واصطاد او  
استيقظ ما لم يبايعه انه ملكه وهل ينسحق ملكه الى البيه يعني ان يجرى  
على الامايعه لواحده البيه المملك فيه نظر اقرم ذلك على اشكال  
ولو فعل اخذ هذه البيه اذ له وليس له ان يملك البيه في ملك  
الشريك كذا الواحد بيته انه لغيره لما تجر للاحتطاب والاحتشاد  
او للاصطياد من ميسره حاز وكان للماصل المتاجر ولما تجر  
بصد شئ قيس لم يصح الامع القدره على تحصيله لو كان لاحدهما  
صنع الاخر مان له في العمل على شرط الشاوي اربع على البيع ان

على ان يولد له هذا بيت الاخر والكسرين لم يصح وكان للماصل بينهما  
على قدر اجرتهم باجره البيت والالة ولو دفع دايه الى اخر ليعمل عليها  
للماصل لم يصح وكان للماصل للمعامل وعليه اجرة الدايه ان يتصل  
على شئ لم يعملها وان كان قد اتجرها فبيناها ما الاجرة للمالك ما  
للمعامل اجرة مثله ان دفع للمالك بالاجر والاقص للماصل على  
نعمه اجرة للمثل لم يلا على ما اشتراطه ولو دفع الى الثاني عن الاخره  
شرا بثلث منه او برب لم تجز وكان القبول لصاحب الغرض وعليه اجرة  
الطاحن وكذا الدايه اذا انجته فبيناها والى نصف المصروف وكذا لو دفع  
شبكة لم يصطاد بها على النصف لم تجز وكان السمك للمصايد وعليه  
اجرة للمثل لشبكة ولو اشترك صاحب الدايه والمصايد في الشباك  
لم يصح والاجر لصاحب الدايه وعليه لصاحب المصايد لقات اجرة للمثل  
خدا وادعت عن الماخوذ ونقصت ولو اجر كل منهما ملكه منفردا  
فكل منهما اجر ملكه لما اشترك ثلثه من احدهم من دايه ومن الآخر  
رواية ومن الاخر العمل لم يصح وكذا العاشقك اربعة من احدهم وكذا  
ومن اخر يري من الاخر وادعت من الباع العمل والاجر باجره باجره  
الاول للمصايد وعليه اجرة المثل الدايه والماديه وقيل يقيم ثلثا لكل  
واحد منهم على صاحب ثلث اجرة ما توبع ثلث البايع ما لا الشخ



شرط الاخر على صاحب الاكثر معه لم يصح الشركة على اصله وان  
لم يشترط صحته وكانت شركة قراض بحيث للكل الثلث ساله والى  
بيده وعلى ما اختاره لو شرط مع العلى جاز ولو كان لكل منها الثلث  
التي ما من احد على الاخر في الشرط التباين في البيع لم  
يكن شركة الاثبات العلى من احد على شركة العلى من بيتهم الشركة  
لما لا يوافق الاقاصا لعدم اشتراط جزء من الزرع فيكون بقاء  
اذا اشترى لا ساعدا للشركة وجداه غياضاً فكون بقاء  
بمن رده وارشى على البيع ولو اراد احد على الارض والارض والارض  
كان ذلك اوضاع العقد الصنف مع والارض مع قبة قاله لاشترى  
احدها بالمشترى ثم ظهر على البيع وان اعلم البائع ان يشترى  
كان لهما الاتفاق والا فلا وهذا التفصيل عند جيد اوضاع البائع  
ان البيع من الشركة وانكر المشتري مع عدم اطاعة الشريك فانه  
قد لا يشترى مع بيته ولو اقام الشريك البيعة كان عليه البين ان  
ادعى المشتري عليه الرضى مع البين فخير المشتري بين الفسخ واخذ الحرف  
للمصلحة لاشترى احد الشريكين في الزرع من غير ان وقع الشراء  
مع الاذن مع لها ولو اشترى بالمال للشركة من غير ان يطل القدر  
في النصف ولو اذن في الشركة مطلقاً فاشترى اكثر من عشرة الائية

الاساس فيه ما كان الشراة في الزرع والشراة الخاصة وان كان  
المعين المشترك مع في نصيبه وبطل في نصيب الشريك لا ادعى المشترك  
ان الشراة دون الشركة او بالعكس ففقد قولهم البين كما اذا  
باع احد الشريكين المسعة وقبض الثمن كما لو كان ثم انكر البائع القبض  
وصدق الشريك المشتري فيه فاقبل قوله البائع مع بيته لكن للمشتري  
يؤمن حصته الشريك وقبل شراة الشريك في حصته البائع او اذا كان  
من اهلها وبخلاف مع المشتري ان لم يكن من اهلها لحديث البائع  
ورجع على المشتري بيبث الثمن ولا يبيع الشريك بشي على المشتري  
ثم ان قامت البيعة لاسن المشتري او من الشريك على البائع بالقبض  
لنهم حصته الشريك ولا كان القدر قولهم البين ولو لم يخلو خلاف  
الشريك واخذ منه البيعة لانت الحكم في حق الشريك والمشتري  
اما البين مع الشاهد او من البائع فثبت للمالك في حق الخلفه دون  
المال ولو اقر البائع ان الشريك قبض الثمن من المشتري وصدقه  
المشتري وانكر الشريك لم يجرى للمشتري من حصته البائع ولا دفع اليه  
وكيل وراس حصته الشريك لان المشتري مع وصدقه البائع بمصر  
ذو الالفان عنه ولان الشريك ملك ولشريك مطالبته بمدا البين  
حصته والبائع مطالبته بحصته فنه ايضا من غير بين وليس له

محبة الاخر عند اذالم كان الشريك للبائع في الاقباض من غير  
قبض الثمن ولو اذن في ذلك قبل تصديق البائع على الشريك  
ان كان قد لم يشترى مع البين والا فلا وقد يتحقق غضب الشارع  
كالقسم بان يجب احد الشريكين في غيبه على احد حصته ويمنع  
من اتخذه دون الاخر ويجوز احد المالكيين من الدار المشتركة  
ولكن مع الاخر ويتحقق العنان بالمعاصب ولو باع المصحب الشريك  
العلى منصف في حق الشريك ووقفت في حق الاخر وكذا لو باع القنا  
لبيع بواحدة الشريك وغضب اخيه الشريكين الماخرى مع البائع  
لو كان كل واحد من الرجلين عبداً ففقدت وبنائها صفة وحين  
بين واحداً من شأوت قبتهما مع البيع وقسط العز بالبيوت وان  
تفاوتت في البيع بطل بينهما ثم كل واحد منهما وقدر بيعه وس  
قوي ولو كان بينهما على الشارع مع البيع قطعا وكذا لو كانا لواحدا  
ولرباع واحد عديدين متفاوت في القيمة صفة ثم ادعى احد على البين  
ونفى ما اختاره لا يجب ويطل قد لا الشخ ان صدقة للمشتري بطل البيع  
ولا حلف مع عدم البيعة على عدم العلم وكما لو اذن الثمن ياخذ ان كان  
يؤخذ من المصحب القيم مع تصدير المصحب فان فضل منه فضل  
عن قيمته ودل الى الملك بمقتضى لمن لم يدعيها منهم اذا باع الشريك

بينة بصفة بين فكل ما ساء مطالبته المشتري لحقه ما ان استوفاه احد  
شريكه صاحبه فيه وكذا في جنة كل ما ساء وياخر امه ولا ضرر  
في قسمة يجب تستمع طلب بعض الشريكة ويجوز المشع وغيره شأوي الا  
اذ لم يكن في قسمة فزكات طابق فكن لا يجز المشع عليها كما اريد بطلب  
احدها احد هما للاخر الاخرى او كما يطلب احد على الآخر ولا  
سخطها او يتحقق القسمة ودال من احد على البين حصته الاخرى ويتحقق  
قسمة الصنف كاللجوسه والحجر الواحد الى اربعة قسمتها وان رضى  
بها الشركة ولو كان بين اثنين وقسمت بغير قسمة بينهما ولو كانت حصته  
احدها طاقا بغير قسمة مع القسمة والقسمة تنفي القسمة وليت بيها  
و اما يصح من اثنان الشريكة او يكون تعدد بين الشريكة والقسمة ولو طلب  
اخذ البش كآ التجر لم يجز الباقى عليه ولو جعل لهم التجر في اجناسهم  
فكل واحد اذ اخرج احدها دراهم والاخرى ان يبيع الشركة ثمان اشترى  
بها شاكرا كان لها فاذا اراد الاخرى نظره الى انتد السبل وقدا الشريك  
بهم وقدم الاخر ايضا بكون التسليم حين صرف الثمن بغير اذ كان  
الشركة فاسقوا كانت شركة العلى والبائع احدها اشترى مع غلا  
الاذن والمالي في يده امانة والى على قدر راس المال ورجع كل منها  
اجز على في المال الاخر وان كانت شركة المصاحب فكلها كذلك قال



الادب ان ما بها بطلة والحل منها اخرج علمه ولما شاع العمل كان للملك  
 في الصلح وانما شركة الجهة ما بها بطلة لا تقدم فان اشترى احد  
 لها اشتراكه وان اشترى لنفسه كان له خاصة **المختص وانما**  
 في التراضى وفصلت في **الارزاق** اركانها وهي ستة الصنم والمالك  
 والشاى وليس المالك والعلم والبرع ومنها مطالب الادلة في الصنم  
 ويتضمن التراضى ما لم يصح به الا اجماع وهو ان يدفع شخص  
 الى اخرها لا يصح به على الشركة للملك من غير ان يكون عليه شيء من  
 الشارة وهذا الستة اهل الحق في القراض انما من الترضى وهو النطق  
 لان صاحب المال لا يقطع بعض ملكه ودفعه الى المالك وانما من المساواة  
 لما صار من الشاغل ان اذا اذن كل واحد منها صاحبه بشرط وكان  
 المالك باخراجه ملكه واذن المالك ليعلم واهل الفرق لقوة مضاربة  
 باء حوزة من الضرب في الارض او من ضرب كل واحد منها في الربح  
 بينهم والمقارض بكسر الهمزة والتسكين لم يسبق له المالك من المضاربة  
 اما لا بد في هذا المتضمن ستة خاصة هي اما ما قارضه او ضا  
 او ما ادى منها او دفعه المالك قبلت بها شبهة ومع حصولها لا يجرى  
 والتعبد في المقترض ومضاربة من الطريقين كل منهما الربح شرعا نص  
 المالك او كان به عروضا ولا يلزم فيه التخييل بان يقول قارضه

صاحب المال  
 المالك والمضارب  
 كسب الزاد المالك

الربح فادامت فلا يتبع ولا يشترطه ان يشترطه فاقبل الربح  
 ولو قيل ليجوز ان كان وجه القول ان مرتبة ستة فلا يشترطها  
 ربع الربح ولولا ما وصل ستة على اي المالك في ستة لم يصح  
**المطلب الرابع** في المتقدين وفيه بحث في شرطه في الساقين  
 المكلف له ان كان القرض للمقارضين الصالحين والمجتهدين او التمهيد  
 او المتكسرين او المملوك لم يصح ولم يجوز تعدد العامل واختاره وكذا  
 المالك وينبغي للمضاربة بميث المالك او المالك ويجوز ان يجرى  
 يصح قراض للمريض ولو شرط للمالك ما يجرى على الجرم المثل يصح  
 ولو لم يجرى من طلب المالك لجلد المالك او الاجرة ما الاجر فانه يجب  
 الزمان من الثلث في الزاد والمساواة كشرطه الذي يظهر  
 في احتياجه من الاصل ومن الثلث ما اذا مات الترضى القراض فان  
 كان المال اضا ولا دين احده الوارث راس المال او اقتبها الربح  
 على الزوط وان كان هناك دين اشترى التام ويصير الربح  
 وقضى من الباقي دين الميت وان كان به العرض حاله الوارث لحد  
 نصيبه ببقية ما اقتبها الفاضل فاما الربح فلم يدرى العامل المالك  
 يجوز راس المال الفاضل على الشرط ولو كان دين فمثل المالك  
 يبيع المتاع ويقضى الى النهاية الدين ولا يخذل موطنة من الربح

الربح

المملوك يصح ان يكون عاملا بان المولى يكون حصته من  
 الربح له ولا يجوز ان يكون عاملا للمولى لان المولى يتحقق  
 العمل به دون عقد القراض **المطلب الثالث** في المالك يشترط  
 في راس المال اربعة امور ان يكون قد استلم ملكا مسلما واردا  
 بالتمتع والبراع والديانة فلا يجوز القراض بالبرع ولا بالبرع  
 والسك والخط او بالمال ليس الا بالبراع المتضمنه سواها كان  
 الشئ كثيرا او قليلا او ما يواو احترازا للمضاربين عن الدين فلا  
 يجوز للمضاربة ما يذوقه قبل قبضه فان قبضه حاز ولما اذن للمضارب  
 في القبض من الغريم يصح التمتع بالملك يحدده بمقدار القبض لولا  
 اقتصره في هذه المثلثية ثم في قراضه بعد ذلك لم يصح وكذا  
 لو كان قد تملك بطلان القراض المجلد ولو عيى ما بهم فصار  
 با رضته على احد هذين الاقربين ولا احتج به في راسه وما  
 في كسبه من غير ان يجرى وكذا القرض قارضته بها شئت او لم  
 هذه الصفة ما ارضتها من قراض لم يصح ولو مات المالك  
 وبطلت من بطلت من المضاربة ولو اقرضه الوارث لم يصح ولو كان  
 التمتع في يد المالك ودينه او عضا وعرضه عليه صح ولو تلفت  
 الوديعة تبطل او انقضت لم يصح بمادام المالك ان يكون

معلم القرض والوصف ولا يكتفى بالشاهد وقيل لا يشترط علم القارض  
 ويكون القرض قد اذن للمضارب في القرض وقوله ارد ما بالسلطان  
 يكون في يد العامل ولو شرط المالك ان يكون له فيه ربح او ربح  
 في القرض او ربحا من شرطه في القرض لا يشترط ان يحد  
 ببيعها للمالك حاز ويجوز القراض بالمشاع كما يجوز للمضارب  
**المطلب الرابع** في العمل وفيه ما سأل في العمل عروضا للربح  
 وشرط ان يكون حاز فان عقد القراض على الحرف والقيام  
 كالطبخ والطبخ بالوجه البطلان والقيام في الكسب ما بالبيع  
 والشرع ويدخل تحتها ما هو من ترايبها كالقتل والكيل والورن  
 وليس الاذن في القيام اذا كان في الربح ولو شرط ان يشترط ارضا  
 يشترط ان يماير كالحجر والنم فكل لان متفقا والقرض في راس  
 المالك اطلاق الاذن ليرجع ان يتنلى السال لا يتزاد المالك  
 من عرض القاضى ونشره على المشتري وطير احراره وبيع وشرايه  
 وقبضه ونشره واقباضه وادبائه الصدوق ولا يجب عليه قرضه اليه  
 المالك على الدرك على المتاع في الاسواق الى ما يشاء له وكذا  
 استيجار راجت السادة ما لا يستيجار فيه كالعدال والعدان والملا والمك  
 ولو قيل في ذلك ينبغي لم يتحقق اجرة عليه لانه استاجر ما يجب عليه كسبه



كان عليه الاخر ٢٠ فان المالك على دفع من المصنف لم يجز  
له المصلحة كالشرط التقديري بحسب ارباب المعاشرة وقد اختلفوا  
او غير فان حاله صحت وقد اختلفوا على الاحكام والاطلاق كان  
الاذن مضمونا الى البيع والشراء فقد اختلفوا من فقد المصلحة  
فان لم يبيعه لم يجز وكذا لو باع بدون ثمن للمثل او بغيره فقد اختلفوا  
وسمى بالمبيع مع وجوده ومثله او قيمته بغيره فيجوز للمالك في ان يملك  
من شأنه ان يرجع على المشتري بالمثل او القيمة لم يرجع على المشتري  
وان يرجع على المثل كان له الرجوع على المشتري وان اشترى بغيره  
فان لم يذكر للمالك وقم الشراؤه كان الثمن في رقبته وان ذكره  
كان باطلا هذا كله مع عدم الايجاب والاختيار للمالك في اللوازم  
كلها ثم لو قال له اعمل براك او اصنع ما شئت قال الشيخ حكيم  
الاطلاق ليس له ان يبيع بغيره والاقرب عندي جواز الرجوع  
اذا مات من الثمن شي لم يملكه ضمانه الا ان يشترط بيع المصنف  
او الجوهل ومن لا يوثق به او يعطى في ترك الاشياء او العتق  
او الدماء وليس للاختيار واحسب في الاصح ترك الاستناد وعلى  
قول الشيخ فيكون ان يكون مرقوما على الاحكام لا باطلا من اصل  
ثم يكره العامل ضمانه على التقديرين عند اطلاق الاذن

منه

تقتضي التجارة في بلد القراض فلا يجوز ان يقر المالك بالالاذن  
المالك فان حاله صحت وكان الرجوع على ما شرطه وان اذن المالك  
لغيره وكان على العامل ان يملك بغيره ما كان المالك يملكه  
عادة كعمل المالك في حقه وحفظه والاحتياط وحراسته وليس عليه  
دفع الا ان يفسد ولا خطا بل لا يتجارب فيه من مال القراض في الثمن  
العامل من الماكول والمشتري والمليوس والمكسب في حال الغنى  
وللاقترب منها يتخذ من اصل مال القراض ولا من حصتها  
وقد يبيع الشيخ انها لا يبيع احد مال القراض بل يجب على العامل  
وعلى المشتري ان يبيع احد مال القراض من مال القراض او المالك  
ان يفتقر للخص لا لقب الاول وقد يبيع الشيخ الثلث على تقدير  
القول بالاقرب اما النقصان للخصر فانه على المالك خاصة ولو  
كان مع العامل في التقدير في اوله يفتقر للخصر على المالكين  
واختصن مال المصنف بغيره ولا يفتقر بغيره ولو اخذ المالك  
مكسبه العامل في السفر فالاقرب ان يفتقر العامل في الرجوع  
على خاصة ولو كانت العامل لم يكن على المالك مكسبه وان اذن له  
في السفر لم يملك جزمه لان تسليمه طريقا خاصة ولا الى بلد مخصوص  
فان فصله من اذن اطلق المالك جاز ان يبيع ويشترى منها

سواء كان المصنف في بلد القراض او في بلد اخر وان كان في بلد  
عصيا سخطا لغيره لم يجز له بيعه ولو اشترى العامل ذلك ودفع الثمن  
من مال القراض ضمنه والبيع ان يميز مال القراض بغيره فان فعل  
بدون الاذن صحت وكان الرجوع على شرطه **المطلب الخامس**  
في البيع وفيه ثلاث اشياء في الرجوع او رد ثمنه ان يكون مخصوصا  
للمنافذين سمي كما سلكوا بالجزية لا بالتقديس وعندنا المخصوص بالخاص  
صحة المالك والمالك فلما صحت من البيع المميز جاز لم يجز  
لغيره الا ان يملكه من نفسه كل واحد منهما به فلما خصصه للمالك  
بطل قراضه وكان رضاه ولو اخص بالمعامل كان قرضا بالبيع  
معرفته خاصة وكل واحد منهما وبالعينة السبعة بغيره كالمكسب  
والثمن ولو قال ان ملك من الرجوع ثمنه الى الباقي او يكون يفتقر  
او المالك بطله او اذ دفع القراض صحت اطلاق المالك للخص  
للمشترط وللبيع رصا او قد اضره فيه ان لا يجز المثل ولا ايجاب  
العصا واردة بالاول **في** اشتراط المالك للمكسب وقد راجع الرجوع  
مع كان سدا للمكسب عاكسا او لا وكذا العامل لشرط المالك ويكون  
المشترط لكل من المبيدين لبيدتهما ولو شرط لغيره لغيره او لغيره  
او اجيب فان شرط على احد من المالك مع وكما عاكسا

منه

ما يظهر منه الفوائد ومنها من شاء فان شرط عليه الا يبيع الا بغيره  
معيانا ولا يشترى الا بغيره ولا يشترى الا بغيره معينه لزم ولم يجز له العقد  
بوتاه كانت السلم عامة للوجود في ابدى الناس كافة كالاطعام  
او غيرهما كالمصنف او يحصل في وقت ودون حركه الرطب فان كان  
وقته على الاذن وكان ضمانا للرجوع على ما شرطه ولم يجز بغيره  
بطل البيع ان ساء عند العقد والرجوع الشراء **في** اذا اشترى  
شيئا بغيره معينا كان له الرد بالبيع والاسكان بغيره وان  
كان للخطه الاحكام يرد وكذا المكسب والمصنف للمالك واختلفوا  
فهم للمالك من الخطه اطلاق الاذن بغيره شراء المبيع  
للمطهرات الكسب لا يجوز للمعامل ان يشتري بكثر من ثمن  
المثل وكذا لا يبيع بغيره فان باع رقبته على الاحكام فان لم يجز للمالك  
استرد المدين وان تفتت كان له الرجوع على من شاء وان يبيع على  
للمشتري رجوع القيمة ولا يرجع على العامل وان يرجع على العامل فالحكم  
بجوده يبيع القيمة لا بالتفاوت بين ثمن المثل بحد وماعنه لما يتفاوت  
الناس به وبين المبيع وان اشترى بكثر من ثمن المثل وان كان  
بالعين بطل وان كان في الثمن وقع الثمن لغيره المالك ولا يفتقر  
على الاحكام للمعامل ان يشتري ما لا يجز للمكسب بملكه اذا كان المالك

منه







فيه فلو رجع اقتضاها على الشرط ولو كان به عرض فالتسليم للمالك  
 به سواه طر فيه ربحا وان رغب فيه من يشترى بربح الا ان يربح  
 المالك فتمت العرض بتول مضمين فليس له البيع عند الرجوع اليه  
 ليس للمالك بيع في المالك بل يقيما انه ان كان فيه ربح وان لم يكن  
 اخذ المالك ولو وجد المالك من يشترى بربح كان لم يربح او سبيل  
 المالك بالربح فانه مضمين للجهل به الا ان يربح المالك لانه قد  
 الزاياه بعد شئ في نفسه فلا يستحقها المالك فله الرجوع اليه من  
 البيع الزاياه من المالك ايضا من المالك في نظرنا ان كان المالك يربح  
 ربحا شئيا كان على المالك تحصيله من مضمينه للمالك اجابة عليه  
 الاستماع وان لم يكن فيه ربح وينبغي ان لا يصحيف وكذا البحث لو كان  
 العاقل المالك اذا قلنا بوجوب البيع على المالك لو ربح براسه للمالك  
 لم يجب بيع الباقي وانما من غشوه ولو كان مضمين وجب له لو طلب احدنا  
 فتم البيع مع بقائه المضاربة لم يجر الاخر عليها سواء كان الربح للمالك  
 او للمالك ولو استماعا على التمتع لما ربحا من حصة المالك او للمالك  
 من نصف المالك ومن جميع ما اخذ اذا مات المالك فان كان  
 للمالك ما قبل الضريبة ومبدا ولا ربح احسن الوارث وان كان  
 فيه ربح فانه وان كان به عرض فالتسليم للمالك بربح الا ان

فيه الدارث وهل للعامل اجابة على البيع فيه بالتقدم ولو كان  
 دينا كان على العامل تحصيله ولو اراد الوارث ان يربح فالتسليم للمالك  
 المالك ايضا فتمت العرض بتول مضمين فليس له البيع عند الرجوع اليه  
 مات العامل وكان للمالك ما ربحا ولا ربح اخذ المالك وان كان يربح  
 قاسم الوارث وان كان به عرض كان للمالك مبيع الدارث مبيع  
 اخذ المالك بربحه او قسما على الكسب فان كان فيه ربح فتمت  
 للمالك الدارث وان طلب للمالك او اراد الوارث فان كان للمالك  
 مع استيفاء المقتدر الا فلا اذا اراد من على النصف فتمت الدارث  
 غير يادف المالك وشرط المبيع بينه وبين المالك فتمت مبيع  
 كان البيع بين المالك والثاني وان شرط بعضه لنفسه فطلوبه كان البيع  
 للمالك وعليه جرح مثل الثاني ولا يشترط لانه لو كان لغيره اذن للمالك  
 وشرط المبيع بينه وبينه والثاني دون المالك فطلوبه ان يربح احق  
 ان يكون البيع للمالك ونفسه فيكون النصف الاخر للمالك لا لغيره  
 للثاني الاخر وبه لا ريب ويحتمل كون النصف الثاني بين المالكين  
 ويرجع الثاني على الاول بنصف اجماع علم ويحتمل عدم الرجوع ويحتمل ان  
 لا يكون يكون للمالك شئ من البيع ويكون البيع كله بين المالكين او  
 للاول وعليه اجماع الثاني والمالك فتمت مبيع من شئها فان رجع على

لم يكن للاول الرجوع على الثاني وان طالب الثاني في احتمال رجوع على الاول  
 لعزوه وعدم حصول النصف في يده ولو كان الثاني عالما كان للاول  
 الرجوع على ان ربح المالك عليه ولا يرجع به على الاول لو ربح على المالك  
 اذا انصرف المالك لم يحصل له فضل ثم طلب التمتع وكان للمالك ان  
 من جنس راس المال اقتضاها على الشرط وان كان من غير جنسها كالدينار  
 مع الدينار اخذ المالك لغير راس المالك ان شاء واقتضاها الباقي ربح المالك  
 بعد مفسر للمال وتم الباقي وان كان عهده المالك في الاخذية  
 راس المال وطلب البيع به ولو تم ربح المالك في البيع واخذ المالك  
 راس المال ومسا الباقي وان قال المالك حزن البيع وقد تركت حقه  
 فلا يملك الحصة بل يظن عدم حجب التملك والا وجب اذا دفع الباقي  
 للضامن فاشترى المالك بعد الضامن اما بالدين او مطلقا ثم شئ  
 عبد الصراف فان كان بالدين فطلوبه الثاني وان كانت مطلقة  
 وقع الشراء وليس له ان يدفع على الضامن فيها وان خالف حقه والرجوع  
 اذا دفع الدين للضامن فتمت احداهما بعد دور انتهاء الضمان  
 كانت محض من البيع وليس للعامل في البيع شئ الا بعد ثبوته للاثنيين  
 وان تمت قبل العمل فاشترى بربحه انه يكون الضامن الربح واخذ ان  
 اودع فيه فتمت مبيعته اذا كان في يده ومبيته او غضب فامر المالك

الشراة به فقام مع هو له بينه وبين المالك بنصف المثل والرجوع الى  
 المالك على الشئ الثاني وفيه احتمال اذا اثنى المديون اعزل الوارث  
 الذي في يده واتفق ما اذنت فتمت فاقصده عليه فتم البيع  
 لا يبيع نصف المديون ورمته مستندة كما كانت ولو قبل بصفة كان  
 وجهها ان اشترى الدين المالك فاشترى كان الشراء له لانه لا يملك  
 ان يثبت تعيينه له ملكا المعني وان اشترى الدين قبل فتم وجهها  
 احدها ان فراض ما سددت له بصفته ما ادخل المالك شراة رتبة  
 لانه قضى دين غيره بامر والصفته بل لا يجره والثاني انه ليس براض  
 صحيح ولا فاسد بل البيع للعامل كذا للضامن ولو قبل بالاول كان دينا  
 وعلى القول بصحة التمتع اذا اشترى بالدين كان فراضا فاسد الاخر  
 ولما كان البيع بالدين كان الدين على الجنب فتلك للمالك او قبضه وقد فاسد  
 عليه كان القبض صحيحا والرافع فاسد فربح المالك وللمالك الاجابة  
 اذا رأت المالك بعد الشراء قبل دفعه بالاقعة ان التمتع ليس للمالك  
 ويجب عليه شئها فاما ويكونان سائر راس المال ودين المالك للمالكين  
 دفع الثمن فاما ويكون الثاني راس المال ودين الاول ودين المالك فتمت  
 المبيع للمالكين الثمن عليه وكذا لو كان الثمن الثاني قبل تسليمه على  
 المقتدره ثالثا وهكذا ويكون للرجوع داس له والا ريب عنهما ان كان

بارش



قد اشترى في الزمان كان يادى المالك فكذلك ولا كان الشرا بطلا  
ولا يلزم الفسخ اذ لو كان التملك قبل الشرا ما احتل التملك بوضع  
الشرا في المالك وجب الفسخ على المشتري **فليس** قريب الى  
ان يشتري من المالك شيئا من ماله الفراض ولا ان يخذل منه  
المشتري وكذا لا يشتري من غيره المادون وان كان السيد مديونا  
ولم يشره من المالك ببلد منه بالشفعة ولو استوفى المالك  
من ماله المصاريف شيئا **والا** يبيع بالاقرب للموات **اذا** دفع اليه فراضا  
وشروطا باخذ له بعضا من القصاص والشرط لكنه لا يلزم الوفاء  
به **اذا** دفع اليه الفاضل البضاعة دفع اليه المأخرى وبقيتها  
في يده **كذلك** فان كان قبله ورأس الاولي في الفاضل صح وكما سبنا  
فراضا لم يقص وان كان الثاني مبدورا كان الاولي على الشئ بطل  
الثاني لا يستقر حكم الاولي في البيع والمخازن للمختصين به ما وشرط  
هم الثاني اليه لزم جهته فان اخرج المأخرى **اذا** دفع الفاضل  
وقام نصف من عدله اخرجى وانما على ان يملك البيع وكل  
الثالث بطل على الشئ وكذا الوشوط الاكثر للمالك وليس يحسد تلك  
وليدفع الغريم وقام نصف من عدله المأخرى على ان الاقلين  
تكونه والالف الاخرى فراضا **اول** البتيم ان يبيع بملكه

الاول

الاشعة ما لوديم الى غير الشفعة **اذا** اخبرنا ما فاقضتها لغيرها  
مع المالك المالك من غير ان يشترى لئلا يقع المالك فسخ المالك  
لم يكن للشفعة الرجوع على المالك **بالمحذ** **اذا** اشترى ما به ثم  
احد من اخبرنا واشترى ما لوديم ثم استهانتا ركا في الحباريين  
وبينا ومسا التفت بينهما وان طرأ في كان للمالك نصيبه وان شتر  
فمن المالك ان وطء في المزج والا فلا ولا يملكها المالك ويجوز  
تراش المالك عليه **فالمال** **اذا** دفع اليه الفاضل كان نصيبا **اذا** جرد  
للمالك ان يملكه من ماله **فالمال** **اذا** دفع اليه الفاضل كان نصيبا **اذا** جرد  
له ولا يتنازع المالك **اول** **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك  
او كثر المالك من لغيره **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك  
الفاصل بعد اجبى وجب القصاص فان لم يكن فصل لم يكن للمالك  
حق فان اقتبل دعواه على غير هذا القصاص وان عتله لم كان  
قراضا ان كان فصل لم يكن للمالك الا انفراد بالقصاص ولا المالك  
وتقتضيان البيع على الشرط ان عتله عليه جارية للقصاص لم يكن  
للمالك وطبها ولا المالك لو اذن احدوها صاحبه في جاز وبشر  
في اذن المالك لفظ التخليد وليس احدوها ان تزوجه بغيره ولو افسد  
عليه جاز ولو اذن المالك في وطئ ما يشترى المالك لم يجز ولو وطئ

٢٤٧

الفاصل من غير اذن كان عليه المهر وان كان حاله يبيع وان عتلت  
سنة ولا يبيع بالاولى وعلى المهر وان طرأ في المهر والود  
صانتهام ولود على قسمة وقية المهر يوم سقوطه حيان فليكن  
ان عتلت بغيره ولا فاعلا **اول** **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك  
على ما تشتم ولا للمالك ان اقتلها **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك  
ان لم يكن يبيع وان كان فهو يبيع على الشئ هذا اذا شرط المالك عليه  
ولا فلا ولا واحدة **اذا** دفع ما منه فخر المالك عشرة ثم اخذ المالك  
عشرة اخرى ثم دفع المالك كان راس المال عشرة وما يبيع الاثنا  
لعدم اشخاص القصاص بالجزان ولهذا لم يبيع رد اليه من البيع حتى  
يجبر الزاهب بالجزان اذن كالموجود في يد المالك **اذا** اشترى  
للمالك عشرة اشترى منها القصاص كالموجود في يد المالك **اذا** اشترى  
في المهر من عشرة عشره فينتظ المأخرى على تسعين  
وكذا عشرة واحد وتسع واحد يكون راس المال ما يبيع فمدها  
لا يجبر على الفاضل بغير ما يشترى للمهر في المهر ولو اشترى المالك  
وكان في بيعه استقر ملك المالك على ما عصى من ذلك التدرج في بيعه  
في النصفان فلو كان المالك في عشرة عشرين فاخذ منه تسعين ثم جهر  
في الباقي فها ربيعتين ودلا ربيعتين وكان له على المالك عشرة لان ستر

ما جاز

المخلع يبيع ولا يجزى للمهر لان المأخرى في الشئ فيه للقاصبة **اذا**  
دفع اليه المهر على الشئ فليكن له اصل كان فراضا باطلا للمالك  
وعليه اجرة الفاضل ولود في شئ بغيره على الشئ بطل وكان للمالك  
وعليه اجرة الشئ ولود في ارض الفرض على الشئ بطل وكان للمالك  
ولا للمالك رضى للمالك على الفاضل اجرة الا رضى ان لم يرضه الفرض  
بالشئ كان المالك راس المهر والاشترى من المهر **اذا** اشترى من المالك  
القرس والفاصل بالهجرة لو كان زرعان لم اقاموه بالاجرة فان اختار  
المالك فخر الفرض بالارض والمأخرى بالاجرة فقدم في المالك  
ولم اشترى الفرض فقدم في المأخرى ولما اختار للمالك اخذ الفرض باقمة  
والشئ بالبيع اخذ الارش فقدم قبل المالك ولما اشترى الفرض فقدم  
قبل المالك ولما اختار للمالك اخذ الفرض وطلب المأخرى **اذا** اشترى من المالك  
او بالبرس لم يجرى له ما طلبه الاخر **اذا** اشترى من المالك **اذا** اشترى من المالك  
فما اشترى من المهر والارض وحدها المهر المالك عليه اجرة الشئ  
للمأخرى والاضان على ابي الاستداد فترط ولو شرط المالك المأخرى  
كله في استحقاق المالك للاجرة فطر للاجرة يستحقها الثاني سوا  
كان في المأخرى او لا وليس للمالك فراض للشئ **اذا** اشترى من المالك  
كالمهر الثاني محبوبة من المهر وكذا بدل ما في الرد اسب ومهر للمأخرى

٢٤٨



ولو دعي المالك وجب عليه المقر وفي المالك شرط ان المالك لا يملك  
في البيع الطاريء او ان يملك السرقا حران حب حله بالبيع وما مع  
اخره و مرآت عين و الوجه انه كذا في السيد اذا اذن لغيره  
البيع حله على حب الاذن فان اذن في الشراء الزم تجاوزه كذا  
لو اذن في البيع حله في حب و احده لم يجز ان يخرج في غيره و اذا اذن لم  
في التجاوز لم يجز ان يخرجه من ماله فان لم يكن راسه و يشترى ماله  
منه لم يكن ذلك اذ اذن في البيع و يكون بيعه باطلا و كذا في الشراء الا ان  
يخرج للمولى و في بطلان شرائه ما يسهل الزم نظره اذا اذن لما دون لم يطل  
الا اذن و ليس لما دون ان يحدد و غيره اذن مولاه كذا لا يسهل  
بيئته اذا اشترى المالك لم يوزن فيه من كان اذن على شرطه  
ولا يكون ما جعله المالك ولا يقصد ان ينجي اذا سرق المالك و غصب  
فالاقرب للضارب طلبه للضمان عليه فان ترك ذلك مع غيره المالك  
و اسكن الضامن في الضمان نظره لو كان المالك حاضرا و علم بالخالف  
لزم المالك في نظر البيع و قوته الراس المالك يحرم للضمان سواء كان  
البيع و للضمان في مخرج واحد او اثنان و ضمه للضمان في احدى او  
اكثر في مخرج و الاخر في احدى و ليس للمالك ان يخرجه من شيا فخر  
اذن المالك و رد المالك لخاصته و قد دعي المالك بده اليه و قد اعمل

في ثانياه و عند تحديد يدان يرجع لم غير المالك الاول المالك يقتضيه بال  
اذن له في العمل لغيره فانه ما الاقرب ان ليس عندنا ان يملك بالبيع  
من البيع الثاني ما حله اوله اذ اذنته و في بيعه امر المالك فان  
علم احد من المالك ان اولى به ان يملك في يده و ان حله في ماله  
مقابله به في اذنته و علم ان يملك في ماله و لم يوافق في اخذها ان  
الشرط في المالك اذا اشترى على المالك فان المالك و سبها من المالك و يطل  
الشرط في حله في التوافق حله في المالك و لشرط المالك في بيعه لغيره  
مع كذا في المالك و اشترى المالك على اذنته في حله في ماله  
المعنى مثل ان يشرط المالك الا ان يملك في ماله و لا يملك في ماله  
اشترى و لا يشترى او لا يملك في ماله و لا يملك في ماله و لا يملك في ماله  
جاء في البيع مثل ان يشرط للمالك حله في ماله و لا يملك في ماله  
الا العبدان او رابع ماله جميع حقه و بعضه المالك اشترى المالك  
من ماله المالك و لا يملك في ماله مثل اشترى المالك في ماله  
و استحقاق العبد و ركوب الدابة و على المالك و حله في ماله المالك و يضر  
فهذا الشرط و كذا في المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
**المطلب الثالث** و احكام البيع و في هذا ايضا المالك المالك المالك  
راس المالك و المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك

و الدعاه للضمان او المالك في الدعاه عليه الحيان او التفرقة و كذا  
لو اشترى في المالك او في المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
قد المالك في الدعاه عليه و كذا في المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
لو ادعى المالك ان دعاه عن الشراء المالك المالك المالك المالك المالك  
ان الاصل عدم البيع لو ادعى المالك الاذن في البيع ستة او الشراء  
في حله في المالك ذلك فالوجه ان العقل قبل المالك و لو ادعى  
عزم الاذن و الذي المالك و ادعى الاذن في الشراء حله في ماله  
المالك ما الاقرب لتقديم قبل المالك لو اشترى في ماله شرط للمالك  
ما الاقرب ان العقل قبل المالك مع المالك و لا يملك في ماله و لا يملك في ماله  
لو ادعى المالك في ماله المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
ح المالك في ماله المالك لو ادعى المالك في ماله كذا في حله في ماله  
ثلث البيع قبل المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
من البيع لو ادعى ان دعاه في ماله ما كذا في حله في ماله المالك المالك  
الملك قبل الاذن لم يملك في ماله و كانت صورة المالك ماله ماله  
قبله لو ادعى المالك في ماله المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
المالك و كذا في المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك

و الثلث يرجع في العقل قبل المالك مع غيره في حله في ماله ما ادعاه  
فأبى و هو المالك و اخذ المالك بتحديد الاخر ما ادعاه و راس  
المالك و المالك ان يملك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
المالك المالك و هو نفسه المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
عقله في حله في ماله و كذا في المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
عقل المالك قبله ما الاقرب انهما في المالك و ثبت للمالك كذا في المالك  
من اجره المالك اذ لم تدع على ما ادعاه و ما ادعاه المالك من الضميمة  
و قال بعض الحكماء في العقل قبل المالك و في ماله و لو ادعى المالك في ماله  
المالك المالك و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله  
لو ادعى المالك الاضمار و الذي المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
المالك من حيث ان العمل له نظره في حله في ماله المالك المالك المالك  
ياخذ المالك في المالك المالك من اجره المالك و ما ادعاه في ماله و في ماله  
المالك الاضمار و المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك  
الاخر في ماله المالك اجره المالك المالك اذ ادعى المالك في ماله المالك  
من غير المالك و من ماله و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله  
ثم ادعى الاضمار من ماله و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله



المهايات

۱۳۷

25.

21

قوله في الزمان

422



من ص  
 ولما كان كماله ومجده ان لا يشي له ولا عليه فانه في هذه الابدية نظر  
 الى ما يصح قبل الهبة وتقبلها ولا يصح قبيل غير الذي ولا قبله وان  
 عدم الذي لا يقع في ذلك بل هو من غير ويتغير القيمة العقل التي  
 الى ان الذي هو ذهب الاب والذو الصغر شيئا في دين مع ولم يصح  
 الى قبل ولا قبيل ستانف ولا مصفى زمان له ولا محب على الاسباب  
 الموصوب على غير غير وان كان من الاثبات وكذا حكم الحيد اما الا  
 وليا في قتال الشيخ ليس لهم ان يتقوا الى الجواب والعبر كبر نصيب الحكم  
 من يتقبلها منهم في غير اريد المتبني لانه كبره ذلك لم يتقبل ولم اهلوا في نظر  
 على عدم المواطات ولما في الهبة سقطا كما في الدعوى المتبني الاقباض  
 في العقد قبل الواهب سواء كانت العايشة في يد الواهب المتبني  
 ولو كان في قبض من غيره وهبته واقبضته كان اقربا **المسألة**  
 في الاحكام وفيه بحث ايكون تنصيص قبض الاوالة على بعض في  
 العطية وليس بمجرب وسحب العطية لذي الدم ويتاكد في الولد والوالدة  
 والشرع ينهي في العطية وهو في قول الكراهية لو حقه في بعض مثل  
 ثلثة حاشية انما او كثره مما يلدن واشتراك في السلم وهو من  
 التفصيل وقت الاخر واستعانة بالعطية على المصيبة الاخر في ذلك

عند  
 وقوله

بعد

المسألة

**مسألة** في الهبة ما بين من شيئا له وهو عدم الناقض سواء كان  
 ذكورا او انثى او ذكورا او انثى ولا ينعى ما في قوله في الذكور صفت  
 الاثبات فيقول الدعا المطالبة اليه بالدين مع تمكنه ولو امتنع كان له  
 حبه على كراهيته شديدا **مسألة** في الهبة لا تجوز الهبة الهبة الهبة  
 ملكها للواهب لم يكن كان للواهب احد الابوين لزم الهبة اجماعا ولم يكن  
 الواهب الرجوع فيها سواء اناب عليها او لا وكذا ان كان ذا ارجحها  
 وان كان اجنبيا كان له الرجوع فيها ما دام انما العايشة باقية ولم يقدض فان  
 تلت او اناب عنها وان كان الموصوف يبيع الم يكن له الرجوع فيها لو  
 كان الشئ يقد يقد صرف ولم يثبت والعين باقية في هذا الرجوع وان  
 لا الرجوع والرجوع قد اجماعا ان يجرى في الرجوع في ان ليس لاحد  
 ان يرجع فيها به لصاحب فيه نظره لاقبض النقص في الذم في ذلك  
 اقرب الذم والاقب ان تمت الهبة كما في قوله الهبة المطالبة  
 لا يقتضي الرجوع سواء كانت من الاثبات من قبله او من غيره وان  
 هو اخطا وان اناب لم يكن للواهب الرجوع في هبته ان شرط اناب  
 مع فان عايشة الهبة يبيع للعايشة ولم يكن ذلك سببا للاحقة في  
 فلا الشئ ولو ظهر الموصوف مستحقا كان للواهب الرجوع ولو ظهر  
 الموصوب كان للهبة الرجوع في الموصوف وليس له الزام بعينها وليس

ابدا

مسألة في الهبة

مسألة

منها مع ما اذا اخذ ان يرجع في علو ما في ان كان متصلا وان  
 شرطها ما يحرم الرجوع ولزم دفع ما يصدق عليه اطلاق الامم ولو اناب  
 منها ما لا يقبض لزم الرجوع عليه مع ما يصدق في الواهب والاقبض  
 الموصوب والناقص المان انه هبة مثله وتقي الشيخ انه لا اخير  
 اذا شرط اناب المان او المطلق كان للواهب الرجوع في  
 هبته ما لم يدفع المتبني اليه مباشرة ومع النقص لا يرجع ولا يجبر  
 المتبني على دفع العرض بل ان دفع لزم الهبة ولا كان للواهب الرجوع  
 في الرجوع وان كانت العايشة او طاعة شتم او يميز قبل الاثبات  
 ثم لم يثبت فخرج الواهب الى الشيخ في العيب او القيمة التلتا  
 بشرط نظره لو لم يشرط اناب وكان اجنبيا ورجع الواهب قبل ان  
 كان له اخذ العايشة وان كان بها فلا يجز وان زادت زائلة  
 مستقلة كانت الرجاء للواهب ومع الرجوع وان كانت مستقلة في  
 الموصوب وان نقصت او عطلت لم يكن له الرجوع على المتبني الا ان  
 نقصت بالاستعمال وقبله الموصوف لا ينفذ الرجوع فلا ارش ايضا  
 العايشة اذا اصبغ الشرب ثم رجع الواهب فان قلنا الموصوف سقط الرد  
 فلا يجز وان قلنا لم يجز الرجوع مع ما كان للموصوف شيئا يقيم الصغر  
 الرجوع في الهبة ان يتقبل الواهب وقد رجعت في الهبة او ارجعتها او رد

ما اشبه ذلك ولا يفتقر الرجوع الى حكم حكم بل يصح ان لا يقض  
 حاكم ولو اخذ المتاع من القبط لم يكن ذلك رجوعا لمجرد  
 ما لم ينعى اليه فربما يبدل عليه فلم يات ولم يعلم الغريم ولم  
 يحكم بالرجوع ولم يحصل القرينة كان رجوعا لم يقتض  
 القصر على الاقبض ولو رد في الرجوع ولم يات به صريحا ولا كناية  
 فانه لا يقتضي الرجوع ولو عطل الرجوع على شرط مثل ان يتقبل  
 اذا قدم زيد فقد رجعت في الهبة لم ينعى مع كذا الوعده على صفة  
 ولو عطل المان في كذا رجوعا نظره لومات الواهب وموضع  
 يصح الرجوع في اشكاله لعل الى الورقة اشكاله ان لم يرد  
 لم اقبل فيه على فقه لنا ولم ينفذ ولا في شيء ثم مات مد  
 لزم العطية لم يكن للورثة استناد في لو اناج الواهب ما ربه  
 قبل النقص مع البيع وان كان يقتض بطلان ولو كان بعد  
 النقص وان كان الموهوب رجعا او عطل لم ينعى البيع وان كان  
 اجنبيا رجعه الرجوع فيله وبيع اياه احتمل صحة البيع لحوان الرجوع  
 وعندها لا ينفذ بطلان ملكا وحكم البيع بالاطلاق انما كانت  
 الهبة ماسقة فان البيع ماض وكذا البيع لا مردته ولم يعلم  
 بمرتته ثم بان انه ميت قبل البيع وكذا الوصى لو زيد بغير عتتها

مسألة في الهبة

مسألة



او كما تبين قبل الوصية ثم طهرناه التت والكتابة اذا انما الذي  
عن المتقدم كما لا يتأهل من حين التت لامت حاش التت  
اما الوصية ما نهجكم بها في الميراث وان تاجر القبول بشرط حصول  
الميراث اذ اوصى او قبض ما يبرأ أو شرط ان يبرأ من الميراث  
فخرجت من ميراث المال وان تفرع بالهبة ومات في ذل الميراث  
اخرجت من الثلث **قوله** ادعى عليه الهبة كان القبول قد انكسر  
لوصي مع يمينه وكذا ان يبرأ وجب ولم يقبضه واخرى التت الاقباض و  
لقال وميرته وملكته وانكر الاقباض فان كان ملكا او قسما الميراث  
بالقبول كان القبول قولا مع اليمين والاحكام عليه ولو قال وهبته  
وخرجت اليه من لم يكن صريحا في الاقباض ثم ان كان الميراث  
في يد الميراث كان ذلك كناية عن الاقباض ولو كان في يد الوالي  
لم يكن اقرا بالقبض **قوله** قد بينا انه لا يجوز للوالدين بيع ميراثهما  
اولادهم ولا لصلبه اذ ولد له وكذا ليس لذي الرحم الرجوع فيها  
لولا سركا ولو لصلبه او ولد له وكذا ليس لغيره الرجوع سركا  
كان محررا كالمالة والعمة او غيرهم كبت الوتة ونبت الحائض  
لو وصى الاحيى شيئا فميرته لثالثين قسما القسمة ما عمن الزمان  
فلا تجزى ولا كان له الرجوع سركا بغير الثلث اولا وان رمنه

الميراث

الميراث او كما تبين ذلك القسمة غير ما عمن من الرجوع مع الرجوع  
مما اشكوا بالارثت الكسبة او انك الواس ما نهجكم الرجوع  
على ذلك التت ويرد الواس الميراث ثم عاد اليه فميراث الرجوع  
اشكالا وقف من الاول **قوله** اذا جرح الميراث على الميراث وكان من  
يبيع الرجوع عليه فالأقوى ان الميراث استعادة الميراث ولا يشارك  
الغزاة ولذا عفا ثم اشترها من ميراثه وليس به وسوء الرجوع  
بعد البيع ما الأقرب ان الميراث احق من الواس **قوله** احق الميراث  
وقبضت الحائض برقية واراد الواس الرجوع فيه ما الاقرب جواز  
الرجوع لكن لا يتطرق الحق عليه بل لا يقتصر منه ويملك الرجوع  
ولا يرجع الواس على التت باليمن وبغيره ولو احق الحق عليه لم يكن  
للواس حقد الرجوع فيه ولو قبل الارش الحائض لرجوع في الميراث  
وجوب الحائض الى ذلك نظرا لورثته التت ما واد الواس الرجوع  
في الميراث وسوءه مع القسمة لم يكن له ذلك ما شرط عليه  
بذلك الدين لرجوع فيه لا قرب الحائض الى ذلك على اشكالي **قوله** ادعى  
الميراث الحائض الميراثية الميراثية وسوء الرجوع مع القسمة حائرا الرجوع  
ولا يلزم الواس الى الميراث ولو جازت في حراز الرجوع اشكالي وسوء الرجوع  
في الولد ويكون حرا ولا قيمة له عنه **قوله** اذ اوصى حليا ما يبرأ من حبه

القبول

من شرطه ان يبرأ من الميراث

قوله

او من غير حبه حال زعم المفاضل والتساوي ولا يشترط التفاضل  
في العيى وان اتحد العيى **قوله** لو وصى الميراثية المتماثل  
ولا يشترط الاذن في التت ولا معنى زمان يتحقق فيه ولو وصى  
لغيره حازما وكل الغير المستعير في قبضه وان لم يرض زمان  
ممكن فيه بطول الانتظار فلا يجوز الاستماع به الا باذن الميراث  
له **قوله** اذ اوصى الميراث المتماثل لغيره حازما وان يبرأ من الميراث  
مع الاقباض ولو امتنع المتماثل منه كان له ذلك ولو اذن فيه كان  
له الاستماع به **قوله** الا ان شرط التت في القبول يجب  
يكون حيا لا لا حيا بل لو اتحد هدي مع رسول وكلمه في الحيا  
وقبل الميراث اليه فان لم يفعل كان اباحة ولو قيل **قوله** شرط  
القبول فظنا كان وجها وصلا للمادة قبول الميراث من غير شرط  
**قوله** المقصد **قوله** في القبول في الميراث في الميراثية وفيه  
الوقت عند قبضه تحيى الاصل اطلاق التت مع الوقت  
وتنأ لا يقيما الوقت الا في شأ الفة وتنا وجبت واجتبت ولا بد  
فيه من الصيغة الدالة عليه اما صريحا او كناية مقبولة ما يبرأ على الميراث  
الناظر لثمة وقت وهو صريح في اجماعنا في حجت وسبب قولنا  
احدنا انصرح بالاحراز كناية بغيره الى التت في الميراث الذي يبرأ

واجتبت

في ثمان صريح الوقت قوله وانصرح هو وقت خلافة وبموجب  
بالوقت واما غير من الالفاظ فلحجكم بالادلة واحسان ابن  
الدين وسوء الاقوى واما الكسبة فلهذا صدقت حرمت وابتد  
ما ان اقرب لها ما يدل على الوقف صرفت اليه مثل صدقة محبة  
او محبة او مسكنة او ميراث او ابيع ولا يوجب ولو طلق الكسبة  
وتت بالوقت حكم ما نراه ما طناد ومن الظاهر ان وقتها  
نراه وقيل قوله في نية الوقت وعدمها لا يحصل الوقت بالقبول  
القبول بما لا عليه مثلاً ان يبيع حيا اذ باذن للناس بالمعصاة  
فيه او ميراثه واذن بالدفن فيه او سائر ما يبرأ في دخوله ما واما صير  
وقتها بقوله في العالم عليه **قوله** لو قال الميراث عليه ودوت الوقت بطل  
ولو سكت ما لا يقبل كالكسبة بطل ما الطن التت ولا يشترط قبول ولا  
عنه **قوله** من شرط الوقت الاقباض فلا يصح بدونه **قوله** اذا تم القبول  
وهو لزم ولم يجر فسخه ولا ابطال بمجر الوقت فليس للوقت الرجوع فيه  
سركا اوصى به بعد موته ولا وسعنا حكم به حكمه اولا وقوله الميراث  
مما ابره الوقف صدقة ولا يجوز الرجوع فيها الا ان يحدث للوقت  
عليهم ما يبيع بموتهم والقدرة الى الميراث بعد نصبتهم او يملك في غير شرط  
في الوقت ارضهم ما عمن من تركه على الميراث **قوله** اذا وصى الوقت

الوقت

قوله



ذلكم ملك الوقت عند ولا يقب ان الموقف عليه بملك مكافئ  
 تام فيقتل شهوديين ومن قام يشكك الى امته لا يقب الا  
 بشاهدين اذا وقت شاة دخل في الصوف والابن المرحوم ان  
 حاله الوقت لم يخرج عنه بالاستثناء **الوقف عقد يتوقف**  
**على واقف** وهو وقف عليه وصرفه لغيره او لخدمته او لاربعته  
 شرائط يحتمل ذكرها في الفصل **الوقف** لا يشك في ان  
 في شرطه الوقت وفيه اربعة التخيير والاداء والاقبال وعدم  
 الشك فيها **باب** اذا علفت الوقت على شرط او صفة لم يتوقف  
 وكان باطلا لان يتوقف اذ اخلص راس الشهر فداري وقف  
 او قس او اذ ولد ولد او قس على ابي ولا يعلم فيه خلافا  
 اذ اوقفه وعلفت الوقت على ان يتوقف على ما يصح الوقت مثلا ان  
 يقض على اولاده واولاد اولاده ما ماتوا فاذا انقرضوا  
 القتل والساكنين او التعم او وقف السلعة او المبيع او المأمو  
 او غيرها بناء على هذا من غير ذكر الاولاد ولعله ما يتوقف على  
 شاة ان يقض على اولاده واولاد اولاده من غير بيان للوقف بعد  
 الانقراض فبعضه قتلان انهما المطلقان والثاني المعرف حيث  
 بعد الى الوقت ان كان مرجوح اول ورثة ان كان معدوما

اختار الشيخ رحمه الله وقيل الى ورثته الموقوف عليه اختار المتقدم  
 وابن ادريس وفيه قول ولا يصح ان يثبت على المسلمين ولا على القتل  
 واذا علفت الى ورثته الوقت شاة الا بغيره وفيه القتل على ترتيب  
 المباشرة الا بغيره ما لا يقب للذكر مثل خط الاثنين **باب** اذا علفت مائة  
 كان يقض سنة او اكثر في المطلقان نظرا فيه ان يصح ويكون حيا  
 يرجع اليه بعد الموت ولو وقف لم يتوقف بدون الا بغيره فلو مات  
 الواقف قبل التوقف بطل الوقت وكذا الوجه اذ علف على اموال  
 مات الموقوف عليه ما وقف السطح الشاة في صحة نظر ولو كان  
 الوقت على ولد الصنف كان يقض قبضه عنه ولم يتوقف على نصيب  
 وكيل يقض عنه والى زمان يمكن فيه الا بغيره وكذلك الجيد للاب  
 والوصي على لشك الوصية انما يشترط في الطبقة الاولى ما اذا حصل  
 ثم الوقت ولا يتوقف على قبض بقية الطبقات ولو وقف على القتل  
 والقتل انتقل الى نصيب قيم يقض الوقت ولو وقف على مصلحة المقتدر  
 المانع وكان المقتل للقتل هو الناظر في تلك المصلحة ومنه  
 الشرح ولو وقف سجدا فذلك لا يتوقف على القبول ولا يتم يصح  
 واحد فيه وكذا المقيم وقف المقتدر بدونه احدية ولا يتم بدونه  
 ذلك **باب** الوقت على نفسه لم يقع الوقت ولو وقف على نفسه ثم على

224

غير يقب لان احدهما المطلق والثاني المعرف والموقوف عليه ولو وقف  
 على الغير وشروط قضائه بدونه او بالاستثناء منه او الا بغيره لم يقع  
 ولو وقف على الغير وشروطه اذ لم يصر حيا كان حيا حيث  
 علفا مات ولو وقف على القتل والقتل ثم صار منهم حيا اذ انقضى  
 منه كذا ان وقف على المسلمين حيا اذ انما خذ منه ومنع ابن ادريس  
 من ذلك قال الشيخ اذ اوقف مكرها اذ ان يكون وقته عليه  
 وليس ان يكون غير معد وليس يتوقف لان الوقت ان كان علفا  
 على المسلمين حيا اذ ان يكون غير وان كان خاصا لم يقع لم يصر حيا  
 بنفسه **باب** لشرط اجزاء من يريد من الوقف بطل الوقت كشرط  
 احكام من يراد لهم حيا اذ كان الوقف على اولاده او غيرهم  
 ولو شرط قتلهم بملكه الى من سيجد لم يصر حيا اذ ان كان الوقت  
 على اولاده الا بغيره اذ ان يدخل منهم من يريد ان لا يشترط  
 عند وقف المأمو ليه بطل بغيره القتل وان كان حيا لم يصر حيا  
 انه من المأمو ولا سائر ولا يصح وللحام ما يصر في النامة التي  
 للموقوفين فاذا وجد اذ ذلك منها يجوز اذها وشروطها والغير  
 الشك والناية التي تعلق بطلان كلها انما في بيدها اكرامها  
 لا تركب ولا يبرح وحبها ولا تحبب لا يصحف راما الوصل الى

الدابة او الالة التي تدرش بطون في كل بطن ذكره وانما كان  
 منها ذلك فاما وصلت اولادها وتيله الشاة فذلك نصيب بطون  
 في كل بطن عتاما فاذا اولادها بطلت اشد اذ انما نزلت وصلت  
 اخاها فذلك نصيب ذلك يكون حلالا للذكر وحلها على الامانة  
 واما الحرام منها فالحل يتبع من طهره عتده بطون ونبيب وقوله  
 مح طهره فلا يركب والقتل بغيره السيد الذي يمتنع بشرط عدم  
 الولاة **باب** وذلك لا يصح ليس مقصودا **باب** لا يشترط في الوقف  
 في شرطه الوقت ويشترط فيه امور اربعة منها ما لم يصر حيا اذ انقضى  
 القبول ما لم يمتنع الى امته فلا يصح وقف العبي ولولين  
 عتار في نفقة وقم اشكالها من عدم المبلغ المشرط به الحرام  
 ومن دالة الرواية على الصلحة والوقت نوع منها ولا يقب عندنا  
 البيع ولو وقف للخدمة او الساع او الناقلة او الكران او المحرر  
 على لغيره او الفس لم يقع ولو وقف المملوك بطل وكذا النقول في  
 اجازة المالك ولا يصح وقف المكره واحاطة بعد زوال العجز  
 كاجازة المالك وقف الفصل على اشكاله ولا بد من قصد القربة  
 ولو وقف غير متقرب الى الله بطل الوقت ابا الوصف ان يصر  
 من مرضه صح وقته وان مات فيه اخرج من ثلث الماله ولو اخرج ان لو

225

الجواز  
 الجواز في الوقف

انما







بالبيع والكاس من الحناذين واهل الذمة فالأقرب للثبوت لو  
وقفت على خلعهم الكيفية ارفع على حالها من لشروط الاصل لم يصح  
بغيره الوقت على القبلة الفطرية كما يجب ان يكون اقلها وكذا يجوز  
في غيرهم سواء استجابهم وحصرهم او لا مثل ان تقف على  
تدريش ابي بن حاشم او بني تميم وكذا يجوز على اهل اقليم او مدينة  
كما امرت ونقدا واد على اقراره وعشرة ويدخل في العقد  
كل من صدق عليه الاسم ولو وقف المسلم على الفقرة انصرف الى  
فقرة المسح خاصة على البقرة للملك ولو وقف الكافر على الفقرة  
انصرف الى فقرة اهلته اذا وقفت على المسلم انصرف الى كل من صلى  
الى التمسك ولو وقف على المني من انصرف الى الاشاعرية وهذا  
يشرط بجا بجا الكتاب وقا الشيخ نعم ومنه ابن ادریس وموسى  
ولو وقف على الصبح اندمج فيه كل من قدم عليه عليه السلام من  
الامامية واليا روية من الزيدية والواقعية وغيرهم من فرق  
الشيعة دون البقية من الرواية ولو وقف على الامامية فهو على  
الاشاعرية ولو وقف على الزيدية فهو لكل من قال بامانة زيد وكذا  
لو وقفهم بالشيعة الى ابي اسكان وكل من اتبعه بالابوة كما  
المشايخ يصرف الى من انتسب الى هاشم بالانابة وهل يدخل

فيه من اسما اليه بالامانة قبله فم قبله لا وكذا لو وقف على العلو  
بين كان لمن اتسب الى علي عليه السلام ولو وقف على الحسين  
كان لا اولاد للحسين بن علي عليهم السلام وليس للحسينيين شي  
وكذا بالعكس ولو وقف على الناطقين كان لا اولاد على غيرهم السلام  
يدخل في الوقت على التمسك وغيرهم من المتدربين الزكرو  
لاناثا ويكونون سواء الا ان شروط النقص ولو قال على كذا  
كان لذلك مثل حظ الاشياء وكذا لو وقف على والدته واما ما لم  
فان ابن ادریس ولو وقف الامامي على المسلمين كان لا امامية  
لان التقرب الى اسمهم انا يحصل له وبشرط وثق بالشيخ ويدخل فيه  
كل من صلى الى القبلة وكذا افاق ولو وقف الامامي على الزيد لم يصح  
قال الشيخ ولو وقف على الشيعة كان شاملا ليجزئهم من الكساية والنا  
رواية والطه والواقعة وثق ابن ادریس ان كان الواقفة اهلها  
اخص بالامامية وان كان من احد مولاة كماله على شاعرية  
في اختصاص اهل خاتمة ياتوقف خاصة اذا وقفت على اولاده واولاد  
اولاده دخل اولاد الياسين واولاد البنا وكذا لو قال على اولاد  
ولم يقل لصلحهم فانه يدخل فيه اولاد بنيهم واولاد بناتهم معا اذ  
تساووا ولو قال على اولاد لصلح كان لا اولاده خاصة ولو قال

على من اتسب الى في دخل اولاد البنات نظره ولو قال الهليشي  
على اولاد علي واولاد اولاد علي الهليشي لم يدخل في الوقت من  
اولاد بناته من كان غير شيعي او من كان هاشميا من غير اولاد بنيهم  
وهم اولاد بناته دخلوا ولو قال على بني تميم اخضعهم وعشرة ولو  
اوسلوا او ذريتي دخل اولاد البني واولاد البنات ولو قال على  
عترتي فهم اخضعهم وعشيرة ولو وقف على قبيلة كغير المذكورين  
اهل لفة دون الاناث وثق ابن ادریس انه يكون للرجل من  
قبيلته من يطعن عليه اتم اهلهم وعشيرة دون غيرهم ولو وقف  
على عشيرة كان لا فاعية با اذا تنصت منهم واولادهم واولاد اولادهم  
اقضى ذلك تشريك البطون الاخيرة مع البطون الاولى ولا تقم  
بعضهم على بعض لقرب ولو تعبد رجل لم يشأ وله حق تنصليها  
ولو رتب فعلى على اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
او لا قرب فالأقرب اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
الثاني او قال على اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
الحجب الشرط ولا يتحقق البطون الثاني في شلحق يتعرف البطون  
الاوكل ولو لم يبق من البطون الا اولاد واحد كان الوقت  
لكل من شأه كالم بطون الثاني ولو قال على اولاد بنيهم واولاد بنيهم

على ان من مات منهم عز وجل كان ما كان حاله عليه جارا على اولاده  
ذلك دليل على الترتيب واللام يحصل الذمة فخص بقدر ما بين  
كل والد وولده ما ذامات عن ولداستل الى ذلك سهم سواء بقدر من  
البطن الاول احدا ولم يبقا ولو رتبة النصف دون الباقي على بقوله  
كل الوفاي وقت على ولدي ولدي ولدي ثم على اولادهم او على اولاد  
ثم على اولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم  
على اولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم  
بين من رتب عز من الترتيب اذا وقف على اولاده ان شريك  
فيه اولاده اولاد اولاده ما شاقا على اهل البيت ولا يمنع الاقرب / لا بعد  
ولو صرح بما بعده عن الظاهر او اليه عمل على ما دلت القرينة عليه  
فلو قال على اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
ولو قال على اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
وكذا الدعاء على اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
ولو قال على اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
اولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم واولاد بنيهم  
شاملا ولو قال على ان من مات منهم فتصمم لذلك من لا ولد له  
فصمم اهل الوقت ومات احد السبع المشايخ عن اثنين كان



نقد لها فان مات الثاني عن غير ولد كان نصيبه لاخته واني  
اخته الوية ولو مات احد فاني الاخ عن غير ولد كان نصيبه لاخته  
وعنه ولو مات احد الثلثة وحلت اخته واني اخ لم نصيبه لاخته  
والاشيقب الاخ مادام ابرها فان مات ابرها نصيبه لها وهما اخذا  
من عها سدس الثلث فيه احتمال فلو مات الثالث كان نصيبه ل  
ابني الاخ ولو حلت ابني كان نصيبه ابيهم ومما نصت ولكل واحد  
من ابني الاخ الربع وعلى الاحتمال الذي قلناه يكون لانه الثلث  
وثلثا السدس ولابني الاخ الباقية ولو مات على ان من مات منهم  
غير ولد كان نصيبه لمن موته ورجعته وكان قريبا كان نصيبه  
عن غير ولد اهلا ليطن الذي يضمنه وان كان مشترك ما الاقرب  
عن نصيبه الى اهله ليطن الذي يضمنه وليستوي ذلك اخته  
وبغيره وبغيره من ابيهم فان لم يكن في رجعتهم احد على الشرط  
اذا تم على اولاده الثلث على ان من مات عن ولد ولد له  
نصيب ومن لا ولد له نصيبه الى من موته ورجعته مات احد بنين  
عن ابن ومات الثاني عن ابين ثم مات احد الابين وتزوج اخاه  
وابن عنه وعقد وابن عم اخي والاقرب ان نصيبه بين اخيه واني  
ولو كان في رجعتهم الفين من لا يصلح له الميراث وقت جعله في

اخيه

اخته نظر مثل ان يكون له اربع اولاد نصف على ثلثه على هذا  
الوجه ثم يموت احد الثلثة عن غير ولد احتل ان لا يأخذ الاربع  
شيئا لانه ليس له اهل الوقت **لو** مات على الكوب والاثاث والدين  
مات من المذكور نصيبه لاولاده وسب البات فله اهل الوقت لانه  
ولو مات على الاربع على ان يعرف الى البات الف والمائة لبيتين لم  
يحق البات شيئا حتى يتوفى البات **لو** مات وقت  
على اولاديين علان وعلان ثم على المالكين لم يكن لاولاد  
اولاده شيئا ولو كان له ثلثه فله وقت خط ولدي فلان وعلان  
وعلى ولد ولدي لم يكن للثالث شيئا وكان الاولاد ولدا ولدا  
الثالث بالحيوة **لو** مات على مقيم بشرط اقصائهم نصيبه لم يحتفظ  
لما دام على ملك الصفة مثلا ان يتحل من اشتد بالعلم او شرط  
القنان فله ومن ترك ثلاثين له وكذا لو قال على من كان على عقد  
كذا فله ومن ختم منه ثلثه شيئا له وكذا الوفاة الكبرى على الصيرة  
بالعس والعامل على الجاهل والغير على العتق او بالملك والمحب  
له التولية بين الذكور والاثاث وان لا يصلح في حال وقته قريبا  
على اخريين **لو** مات على اولاده ثم على المالكين ان نصيبه لثلاث  
بعد ان ارض اولاده واولاده واولاد اولاده وان تزول او تترك فيه

المساكين لا يغير احد فاني الاخ الا ان يجهل فيقتله على القتل  
والمساكين الا ان يجهل القتل منها ولا يجب القتل فيهم بالمعصية  
وكذا كل من وقت على مشرب وهما يجهل صفة الى الثلثة فان  
الاقترب ذلك ويصرف الى اهله النبل ولا يجب مع من عاب و  
صا بل ان الوقت على من يكن يتيقن الشرب والسنة ولا يجوز  
التعصيف ولا التضييل **لو** مات على من لا ينضبط ولا يتقن  
ذلك ونهض صفة الى الواحد والتضييل للمعصية ولو وقع على  
الزوجة كان الاصناف الثمانية المذكورة في القرآن وللقرب انه  
لا يجب للشرب ولا التولية يجوز ان يخصص بعضها من صنف  
ولا يجب ان يعطى مثل يعطى في الزوجة فلا يعطى المالك شرطه  
ان يصرف في العزم ولا المكاتب بشرط ان يصرف في كتابته اذا وقت  
على حيزه رجع فيه لا العرف وقبل كان لمن مله واره الى اربع ذراعا  
من كل جانب ومجيد وقيل الى اربعين ذراعا ومجيد وهما  
يشترط ملك للاب والدار حتى لو كان مستاجرا واستعمل لم يتناول  
الوقت فيه اشكال اما العاصب فالظاهر عدمه سواء لو وقت ولو  
بجوز المستاجر او المستعمل خرجا عن الدار خرجا عن الاستحقاق  
ولو عاد ايع عوده اليها اشكال ولو باع صاحب الدار والى التي يملكها

الاخت

خزينة عن الوقت ودخل المشتري بغيره فله ان يشأ واما عاد الوقت  
اليه دون المشتري ولو لم يكن الدار مسكونة ففيه استحقاق بالكلية اشكال  
المالك المستعظم فانفق الميراث بغيره المودع ثم وقت الميراث  
فالاقرب دخوله على ذلك صاحب الدار من يملكه كذا  
واهله فيه نظر ولا يجوز صاحب الدار من الوقت بغير المستعظم ولا  
يترده في السكن منها ويبيع غيره وعلى القدر لغيره ان المستاجر والمستعظم  
في استحقاق الميراث اشكال **لو** مات على سبيل انه انصرف الى  
كل من يقترب به الى ان تم تقاضى كعقبة القراض والمطاع وسواء القناطر  
والساجد لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير وكذلك  
ولا يجب تقاضى الميراث الا بين العزاة واقرب الناس اليه واخذ الزوجة  
لحاجة وهم من عدل المالكين والعزاة والودعة **لو** مات على سبيل  
نظير ربهما خرف في وجهه البقر ولو وقت على الف ولم يصر في  
في كل ما يقترب به الى ان تم تقاضى كعقبة القراض وغيره **لو** مات على  
اولاده او اخوته او ابني فلان اشترك الذكور والاثاث وللأقرب والاثاث  
يعيد على التساوي الا ان شرط التضييل او التخصيص ولو وقت على  
اخوته واعاد ما واولد وقت على اقرب الناحية فيه فله الاولاد  
والولد وان تزل ثم لا حيزا ولا اخوة ثم الاعام والاحاد على ثلث

الاخت



البركات وكل من منع في البركات كبح حاله هنا يتفاوت في المقتل  
ولو اجمع الاخره المتفقين اولاد جلاله والاغنام كذلك كان الترتيب  
بالاويين اولاد من الترتيب باحدى اداة الوقت على اولاده فاذا انقضى  
واقتضى اولاد اولاده فعل التفرقة ما لوقت اولاده فاذا انقضى  
فاذا انقضى اولاد اولاده فاذا انقضى اولاد اولاده لان اشتراط التفرقة  
يعد ان لهم نصيبا لكن لا ياتون الا بعد انقضاء اولاد  
ومثل هذا لا يأخذ اولاد اولاد شي لان تخصيصهم بالذكر معطي  
احرازهم من لفظ الاولاد وحيتئذ يكون انقضاءهم شرط لصحة  
الى التفرقة وحيتئذ يبرح الوقت بعد اولاده الى اقرب الناس  
اليه فاذا انقضى اولاد اولاد وصرف الى التفرقة اذا وقت على  
عقبه ثم من بعد على عقبه واحده عقبه فاذا انقضى  
بعد ذلك احد عقبه ثم من بعد عقبه بعد ذلك  
الوقت عليه والما وقت انقضاء عقبه زيد الى وقت عده لعقبه  
اذا كان له والذين اعلى وقتهم على مراليه انصرف اليهم وكذا لو كان  
له من اسفل ما يبرح الى مراليه من اسفل ولو احتسبا فان  
وقت يبرحهم الى احد على اولاده وان اطلق ما لا يبرح  
بنتها ولو قبل بالبطان للجهالة اذ لا يبرح كل مميته

كان وجهها اذا وقت على قرابة المقتل الى كل من كان معه اشتراط  
من قبل الحال المقتل ولو عجز دق اية بعد الوقت وحذره  
ولو قبل اهل انصرف الى اقرب من قبل الجلاله والناس ولو قبل  
عقبه ثم من بعد ان لم يخصه واكتفى ثم اذا وقت على شخصين ثم  
على الساكنين ثمة احدهما احتل عده نصيب الى الساكنين والاقرب  
عده الى الاخر اذا وقت على اولاده وحذره الميعة والبناء على  
المستأجر ولو وقت على الميعة والبناء او على احد على الميعة المستأجر  
ولا يدخل في اولاده الميعة بالبناء ولو اعترف بعد ذلك ولا علم  
**الفصل الخامس** في شرائط الموقوف وفيه ثمانية  
لوقت كل عين مملوكة يمكن الاشباع بها بناتها وشروطه اربعة  
ان يكون عينها مملوكة بناتها ويصح اقتضاها ولا يصح وقف  
على غير بنات كالدنيا حالها ان او مولا على بنات كان او  
حالا حد وكذا الوقت فزا او دار او مدين لم يصح ولا ينشأ  
للمشترى والحرز كل ما لا يصح ملكه ولا وقت الظلم وشبهه مما لا يصح له كما  
الشراة والشع الا في استهلاكه ولا وقت لائق وما لا يمكن ان يبرح  
الذهب والفضة ان كان حذرا صح وقفا جاعلا وان كان دراهم  
او دنانير قبل لا يصح لان الاشباع بها ما يصح احرازها ولو قبل جهوا

لا مكان الاشباع بها ولو في غنى قبل كان وجهها ولو صرفناه في جهوا  
على حذرها الموقوف عليه نظر كل ما يسرع اليه المالك كالشعومات  
من البناء والرياحين لا يصح وقفه لا يصح وقف ما لا يصح فيه  
كالم ولد له الرعيين وعلى وجه وقف الاشباع من البهايم والطيور والآلات  
جوازها ان كانت مما يصح بيعه ولا فلا وكذا الوقت لا يصح وقفه  
لو وقف على غير بنات جواز ان احتل البطان فلا اعتبار بالحق  
للمالك والصحة ان جاز المالك ان يرمي والاعطائه بوقتها ولو  
سرها او جازها على حذرها الوقت ولا يصح وقفه في غير بنات  
سرها او جازها كل ما يصح الاشباع به بناتها صح وقفه سواء كان  
عقارا او حيا او سلع او كراعا او اثاثا او غيرها او وقتا  
2 يصح وقف الاشباع على الموقوف وقبضه كقبضه في البيع والبيع بالوقت  
مفعول الشريك ولو اراد الموقوف على قسمته مع الموقوف جاز الا ان  
يتفرع وداسن الموقوف فيه نظر بنصفه من وجه من الوقت ولو كان  
الجح وقفا او اراد الموقوف عليهم قسمته مع الموقوف الموقوف ما اقرب  
ان لا يرب وقبضه في شرائطه ولا يصح وقفا اذا كان العبد  
ميتا اثنين فاذا وقت احدهما انقضى جاز ان اعتقه بعد ذلك الثاني  
او الموقوف عليه يصح وان اعتق الموقوف حصته ولا يبرح عداها

يبرح وقت الشيء على جهتين مختلفتين كما لو وقف اربعة ادر  
وللساكنين فان عين نصيب كل واحد عليه والا كان لاوله الفضل  
وللساكنين الفضل ولو قال على زيد وعمر للساكنين كانا ثلثا الموقوف  
سواء آره سجد او دون حذرها او بالملك جاز ولو وقف على موقوفين  
داره جاز ان لم يذكر الاستطراق ويكون الموقوف عليه حق الا  
كالواجب ستاس دارة لا يجوز وقف الموقوف ولا الدار المستجير  
وللموقوف جبرته ولا اقرب جاز وقت الموقوف المشترى من الغير والتمه  
فلا وكذا لا يصح وقف ما لا يستعمل في محلة كالالات والبهائم وشبهها والمعلم  
**الفصل السادس** في احكام وفيه ثمانية احكام اشباع شرط  
الوقت في الموقوف فاذا شرط الموقوف لنفسه صح وليس له ان يبرح  
فيه وان شرط الموقوف عليه او لبعضهم او لغيره جاز وان اطلق ولم  
يبرح فان قلنا ان الموقوف عليه كان له وان قلنا الموقوف كان  
الشرط وقد لا يكون وان قلنا به كان النظر للحكم وكذا البحث لو  
شرط لاحد موات ولو كان الوقت على الموقوف كالساجد او على  
من لا يخصه كالساكنين كان النظر مع الاطلاق مع موت الموقوف  
الموقوف والموقوف النظر لا يشترط في ذلك ولو كان الارشون استا  
ما لا اقرب عدم صح عده اليه ولو اطلق وكان الموقوف عليه واحدا شيئا



فهذا هو ما انظر به لكان اذ امرته و لو تدد و اجم الرشد فكل  
سنة الظرف يقبض لكان غير رشيد في النظر فيه لا يبعد لرجل النظر  
لا يخفى عدلهم في حقهم اليه لما كان استينا حجة على انفسهم لثقتهم اذا  
وقضوا و شرط نفقتهم من ماله او من كسبه مع الشوط ان اطلق في  
الشيخ يكون نفقته كسبه لو عجز لغيره و شرط كانت نفقته على الوقت  
عليهم و لو قيل يشترط على المرفق عليهم على التقديرين ان كان لها  
لهم كان وجها وان قلنا انه ملك لهم كانت نفقته في بيت المال او  
صا رمتدا عتق و سقطت عن المذمة وعن ماله النفقة وكذا الجث  
لو كان غير حيوان و اصابه الى الاضاق لعمارة و شيئا فان شرط على  
المشوط ولا اخذ من ماله او لا ما يقرب في عمارة و الماخذ في المرفق  
ع اذا كان الوقت على مخصصين و كان شيئا فان امر او ارضاء و ردت  
تفضل لبعضهم من الحب و الشرع مضاب حجة من المرفقة وان كان  
غير مخصصين كالساكنين لم يكن عليهم ركة ما حصل في ايديهم ان  
حصل في يد كل واحد مضاب لان الواحد لا يتبعين لغيره ان  
و البر لا يغيره و انا عليك بالقبض اذا احسن الوقت بما يجب القضا  
اقص منه فان كانت مضاب على الوقت بثلثه سواء كان المخرج عليه  
للقبض عليه او غير وليس المخرج عليه استمره وان كانت دون النصف

انظر

اقص منه و كان المالية و قنا وان اوجبت للما قبل فقلت بل لو  
عليه بآية عليه و قيل بالوقت لان ملك لم يزل و هو الموجب ليع  
عن البيع و قيل في بيت المال لان ملك لله كالمال المسروق لا يقبلها  
كسبه اذا اقل الوقت و جب المقاص ما الاقرب ان المرفق  
من المرفق عليهم استينا ووه و في الصفا شكل ان قلنا ما شاك الوقت  
اليهم وان قلنا الى امره شاك ما الامر الى الامام و كذا الوقف يد او امر  
عوا و لو اوجبت ارشاد المرفق من ارباب الوقت و ان قل  
و وجبت القيمة ما الاقرب ان كذا لك و يحتمل ان يشرى به عتبه  
ليكون وقتا ان احمل و الاشقة منه و لا يجوز بيع الوقت بجاه  
و لو اتممت الدار لم يجز في المرفق عن الوقف و لم يجز بيعها ولو  
و تم خلف بين ارباب الوقت تحت شرطه ما زبهم على ما رواه اصحابنا  
و قد اذن ارباب الوقت لا يجوز بيعه ثم قيل ما رواه اصحابنا الى الوقت  
على ما قوله منين من غير تات و الى ما يريد و قد في الاول  
بموازنة المرفق عليهم عند بعض اصحابنا و قد في الثاني لا يجوز  
بموازنة و لو لم يحراز البيع اذا ذهب ساقيم بالكلية كما اتممت  
و عادت سواء و لم يتك من عايتها و شرطي بثمن ما يكون و قنا ان  
وجها اذا اقتضى الحرج و صرة القرية او الحلة لم يعد الى الملك

229

و لم يجز في المرفق عن الوقف و لم يجز بيعها ما الله فلا بأس بالقبض  
في غير من الساجد و لو احد السيل سيات او اكله البيع عا و الفتن  
الى الورثة لا استتاع و صوله اليه بعد ذلك بخلاف المجدد لا سكان  
عروا و تة و لو اراد الوقت المجدد رفق من الارض و حبلى سيات  
او سوت للسكنى فتم لم يجز و لو عجز عن شجرة المجدد الاقرب ليع  
مع المرفق عدم شكى و لو قلنا بالها زمان من المرفق فتم  
و لو عجز في ارضه ثم قنا بعد المرفق من الحق الوقت من  
الشم و لم يلزم قلها و كان شها لله و لو لا وقت التخلع المجد  
فان عين المرفق لها مع و لا يظلم فيها و ان المجدد و لو قنا على  
المجدد شها اليه و ما يفضل من حصر المجدد و رفق حان ان يقرر  
الى المجدد اخره لا يجوز رفقته الى الساكنين لا يجوز المرفق عليه  
و على الالة المرفقة فان اولها كان الدال على اولا فتم عليه و لا  
قبل و قضا و ولد يثق معة و بين خذ القيمة من رفقته من ماله  
من البطون و فيه نظر و لا تقتات بحله الوقت او انكرت  
قنا شيخ حان رفقها لا رباب الوقت و الاقرب ذلك مع عدم الا  
شعاه في التفت و غير السامع الشيخ بالاحرة للتفت و غير ذلك  
الشيخ الاقرب جواز رفق الالة المرفقة و لم المرفق عليه ان قلنا

ان يملكه الوقت ان قلنا بآية سكر و ان قلنا بالاشكال الى ان  
كان امرنا بيدنا لانها ملكتنا فترج منها و المير للوجودين  
من ارباب الوقت و اما الولد فان شروحت حرجه و حر و ان شئت  
رقية لو كان من ماله كذا و لو اوسا قبل اخف به المظن الذين  
يولد منهم فان قبل عليهم فتم و قرى الشيخ كونه وقتا كام و لو طها  
للمشبهه كان ولد حرا و عليه قيمة المرفق عليه و لو كان من  
ملكه و لم يشترط رفقته كان يثبها و يكون الجث في المثلث نصيب  
الام كما تقدم و لو اكرها اجنبا فطها او طاعة فطها ليد مع  
اشارة الشبهة و عليه المير للوجود من ارباب الوقت و حكم الولد  
ما تقدم و لو طها الوقت كان كالاجنبي اذا اجر المظن الاول  
الوقت ثم ان فرضنا قبل المير فان قلت الموت بطل الا ان  
فلا جث و ان قلنا ان غير مطلقا الاقرب انها بطلها الا ان  
المظن الثاني و لو رفق المستجر على ورثة المظن الاول ما بال  
التخلف من المير **المسألة الثالثة** في الكف والمحيين  
والصدقات و فيه حجة الكف عند يفتقر الى اجاب و قيل  
و قضي و كذا الطبيب و ما يثبها السطوط استينا للفت مع بآية  
الملك على صاحبه فان كانت السكنى مطلقة او مقدر استند

لكن



عزل او غير ذلك من الزمان قبل كفى وان قيدت بغير  
 ان يقول ان يترك من عزل او غير ذلك من الزمان قبل  
 رقبتي مثلاً ان يقول ان يترك هذا الدار من كذا المدة او  
 من رقبتي الملك وحيث لا يجاب استكمل هذه الدار ولا يجاب  
 اذا عرفت ان اوقفك على كذا او غير ذلك من مائة - اذا حصل العقد  
 والتين في الاصلين قبل ان يملك مطلقاً وقيل ان قصد التينة وقيل  
 لا يلزم مطلقاً ولا اولاً **قوله** اذا اقلك على كذا من دار او اقلك  
 بل من غير ذلك وكان له ان يتركها متى شاء وان اقبض ولو كان من غير  
 وحبك لزم ولم يملك الميراث في العقد وان قال من عزل او غير  
 رقبتي بعد موت من فدية التمر في دار او غير ذلك من مائة  
 السكان ومات المالك لم يكن لورثته ان يتركها او يملكها لا بعد  
 مائة ولو تركها بعد موت المالك لم يتركها اذ لا يتركها الى ان يموت  
 وكذا الحديث في الرقبتي في الاطلاق ولا يقتصر ان يتركها او يملكها  
 لك كفى حتى يملك الدار بقبول او ما يبيت مع ولم يتركها اذ لم  
 الاقباض ويرجع الى المالك بعد موت السكان اذا اخرج من مائة  
 واقبض لم يتركها من رقبتي الملك لكن لا يتركها في استحقاق كذا  
 للميراث كان للميراثي قد علم ولا خلاف ان له ولا كان ميراثه

الغنى والفقير ولو لم يترك من غير احدوها فالاقبض عدم جواز البيع لغيره  
 من الاصل **قوله** كل ما يبيع من عقار وانما رقبتي ان يترك  
 فكل ما يبيع الا ان يبيع مع بقائه بينه وبينه او يبيع ارضاً صغيرة لا يملكها  
 العري **قوله** اطلاق الكسبي يقتضي ان يكون بنفسه واهله وماله واداره  
 وليس له ان يترك من غيرهم منهم ولا اطلاقه للملك ولو اذن المالك لغيره  
 في المضائق خارجهم راتب او يبيع الاطلاق جميع ذلك يجوز  
 للانسان ان يبيع نفسه في سبيل الله واهله او لغيره في خدمة البيت  
 الحرم ونحوه في سبيل الله او لغيره في العارية او لغيره في الخدمة  
 لزم ولم يتركها بحاله لو عثر في العارية او لغيره في الخدمة  
 فان حاد الى الصغر وجب عليهم الخدمة **قوله** يجوز للانسان ان يبيع نفسه  
 من يجوز الوقت عليه من الزمان لزمه غير احدوها ولو اذن  
 المالك بعد الاقباض بخلاف ما تقدم من حبس النفس والاعلام على  
 بيت اسم ومعونة الحاج ما لا يملكه اصلاً **قوله** يجوز ان يبيع الانسان  
 لغيره خدمة عبد من الزمان لم يبيع حراً بعد ذلك ويجب على العبد  
 للخدمة ملك الحق ما اذا اقبضت الحق صار حراً وان ابق العبد ملك  
 للخدمة لم يملك الحق لخدمته لم يكن عليه سبيل من خدمة ولا عرض  
 ولو كان للمالك قد جعل للخدمة لنفسه من الزمان ثم مات حراً

ذلك فاقبض العبد ملك للخدمة بطل التدبير فاذا اوجده من قبل المالك  
 كان له ملكه لا يملكه ما شاء ومن ابن ادريس من قال التدبير فيها  
 رتباً ما سلمت الميت **قوله** الصدقة للمنفقة تحرم على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عاظم كافر ويجوز لغيره ان يأخذ من المنفعة من اسلمهم ومع  
 المنفعة وقصر المنفعة كذا فيهم واما المنفعة فقد كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم من احدتها في الشئ الا في القرب انما على الاستحباب ويجوز لاهلها ان يأخذوا  
 الصدقة عقل ينتقل الى اعيان وقبول اقباض ولو قبضها بغير اذن  
 للمالك لم ينتقل اليه بشرط فيه انية التبرع ولو قبضت عنها لم تعد  
 للمالك لكن لو اقبضها الاخذاء قبضوا ذلك لم يضرها الا باحتة فيها  
**قوله** اذا حصلت الصدقة بشرايطها من التبرع والقبض ونية  
 التبرع فان كانت واجبة لم يجز الرجوع فيها وان كانت متلاً فكذا  
 سوتها كانت على ذي نعم او على اجني وقام الشئ بجواز الرجوع فيها  
 وليس بمعتد لانهما لا يمتنع عنها كاستحقاق الثواب **قوله** صدقة السر  
 افضل من الصدقة على اهل الزمة وان كانا من الماشاة فيكون اطفا  
 اولى وكذا لو قصد الاطفا راتباً عليه به كان اول من لا سرا راتباً  
 يجوز الصدقة على اهل الزمة وان كانا من الماشاة فيكون اطفا  
 في الوصايا وفيه منصرف الا في الماشاة وفيه **قوله** الرصبة احوزة

من وهي بغيره والوصية على اوصى نوصي وهو نوصي والاسم الرصبة  
 والوصية بغيره كقولك اوصى اوصى من بعد الوفاة والطلاق على هذا  
 المصنف الرصبة لان الوصية تصل بغيره بعد الموت ما لم يشرط  
 بالوصية ولا يوافق ولا يترك عليك اذا احتجركم الموت ان يتركها  
 الرصبة للاديين والا فربما وقاى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصية حق على كل  
 مسلم وقاى ما حق امره مسلم لشره وصى فيه بنت المسلمين لا وصية  
 مكتوبة عند وقاى من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وقاى من  
 لم يترك وصية عند موته كان تفصيله مبرورته وقاى الرصبة عقد  
 ينتقل الى اعيان وقبول اقباض ولو قبضت عنها لم تعد  
 للمالك لكن لو اقبضها الاخذاء قبضوا ذلك لم يضرها الا باحتة فيها  
**قوله** اذا حصلت الصدقة بشرايطها من التبرع والقبض ونية  
 التبرع فان كانت واجبة لم يجز الرجوع فيها وان كانت متلاً فكذا  
 سوتها كانت على ذي نعم او على اجني وقام الشئ بجواز الرجوع فيها  
 وليس بمعتد لانهما لا يمتنع عنها كاستحقاق الثواب **قوله** صدقة السر  
 افضل من الصدقة على اهل الزمة وان كانا من الماشاة فيكون اطفا  
 اولى وكذا لو قصد الاطفا راتباً عليه به كان اول من لا سرا راتباً  
 يجوز الصدقة على اهل الزمة وان كانا من الماشاة فيكون اطفا  
 في الوصايا وفيه منصرف الا في الماشاة وفيه **قوله** الرصبة احوزة



بأنه في قول المورقة لا يورث من عيني ما شردوا على ما لم يورثوا لم يعلم  
المشهور ما فيها المرسوم المكتوب إلى أن أحد وثائقه شردوا على ما بينه في  
أعلم وتركه أن أحد يورثه إلى أن مات ثم أخذه ما لا يقبض الشهادة  
عليه **م** ملك فبان من علي بن من دين أو ودية أو عليه أو  
ففي علي الوصية أو ما كان من الحق فليقتب له أن يرثي ولا يجب عليه  
أجلا أو ما يتقبله ذلك من الحق وكما يقبل عن غنى الورثة وبمقتضى  
من قبله التي هو المثل كثيرا أن تدر ورثته أخيه من أن تكم  
عالمه يتكثرون من أن على عليا لا علم لها شيئا ليس فيها من  
الورثة وكل ما كانت الوصية كان أفضل لا يملك الوصي الوصية  
لأنه القبول أن كانت لغيره يمكن القبول منه وإن كانت لغيره  
كما في الميراث يعني ما علم وعلى مصلح حكمي ما لم ينتقل إلى الورثة ولزمت  
بغيره الميراث وشمل به الملك إلى الوصي له الميراث وقبل الوصي له  
ولا يشترط في ميراثه من غير القبول ولو قبل قبل الورثة طارئة  
الوفاة أكد وإن لم يحتج الميراث عن الميراث طارئة لم يردها من  
قبل ميراث الوصي لم يقبل الوصية فله القبول بعد ذلك وإن رد بعد  
الموت فإن كان قبل القبول بطلت الوصية إجمالا وكذا لو رد بعد  
القبض وقبل الميراث لو أن كان بعد القبول والقبض فلا أثر له

وكون وصية مجردة ينتقل إلى ميراث الورثة وإن كان بعد الموت في  
القبول وقبل الميراث فله أن أحد ما يورثه وإن كان بعد الموت في  
قبول الوصية ولو رد القبض وقبل القبض صح الوصية وما قبل  
خاصة **م** القبول لا يتبعه باللفظ بالقديم بل بالنقل كاللاحد والوريث  
وهذا ما يدل على الرضى يجوز على الرضى ولو أن في رضى الوصي لم  
ردت الوصية ما أدى هذا المعنى مثلا لا قبله بأرضه كمال موضع  
صح الوصية فإن الوصية تنقل إلى ورثته ويرث الوريث من ميراث  
ولو عين بالرد أحد أو قصد بطلته بغيره ولم يكن ذلك إلا ما  
الوصية لا استقر من حكمه عليه فلم أن يخص به من ثلث من الوارث  
والأجانب **م** إذا مات الموصي لم يقبل القبول والرد قام وآثره في ذلك  
مقام ولا يقبل الوصية بطلت ولا يلزم الوصية في حق الميراث بل في  
الرد كان له رد ما كان رد الوارث بطلت وإن قبله بطلت  
بها الملك من حيث قبله ولو رد الوصية فإن قبله بطلت ورثته  
لزمته في حق القابل وبطلت في حق الميراث وإن قبله بطلت لهم  
وكذا إن ردوا جميع بطلت بالكلية ولو كان بينهم من لم يقبله عليه مقام  
في القبول والرد ولها ما ينقل باللفظ عليه لفظ فيه فلو كان لفظ في القبول  
فرد لم يقع وكان له القبول بعد ذلك ولو كان لفظ في الرد فقبل

لم يقع فلو وصي لغيره لم ينتقل عليه وعليه من غير القبول لأن  
لم ينتقل من أحد إلى الآخر والوصي لم يجر القبول ولو كان القبول قبل  
أو كان الموصي به ذاك الميراث القبول لأن لفظ في حق القبول من  
غيره **م** الوصي بجارية ومملوك أو غيره من الميراث فله القبول  
القبول كان القبول للميراث فإذا قبل ملك الميراث الولد فلا ينتقل  
على الوصي له إلا ما ملكه الميراث ولا يرث أباه لأنه لا يرث إلا من  
يكون من ينتقل على الميراث ويكون الميراث جارية ومملوك ينتقل  
التمير ولو كان حاجبا أحد **م** قد بينا أن الملك ما يحصل للميراث  
بعد الوفاة والقبول فله ميراث الوصي به ما بعد الموت وقبل  
القبول فإن كان من متصل بالوصي الأصل وإن كان من متصل بالورثة  
ولما وصي له لزوجها ما ولد لها بعد موت الوصي وقبل القبول فله الميراث  
والوارث ولما وصي له لرجل ما يرث الوصي قبل القبول فله الميراث  
صح وعق عليه لم يرده ولم يرث من أبه شيئا وإذا قبل الوارث  
ثبت الملك له **م** من جهة الوصي لا أم ولد من جهة موروثة ولا  
الوصي له شيء من ميراثه ولا يرثه ولا يرثه وصليها ولا يثبت من  
ينتقل عليه **م** إذا وصي لغيره من ميراثه لم يرثه الميراث فله الميراث  
الميراث والقبول ولينت الولد ولو كان النكاح عاكما والولد رقا كان

له الوصي بالمال ميراثا خاصا كان الولد ما يتبع الوصية الوصي ويشمل  
الورثة إن كان موجودا حال الوصية ولم يعلم ذلك فميراثه من ميراث  
الميراث الوصية وإن حدد بعد الوصية قبل الموت وضمنه قبل  
موت الوصي فهو ميراث الوصي أيضا وكذا إذا قبل قبل الموت وقبل  
أو بعد وإن مات بعد موت الموصي وقبل القبول فهو ميراثه سواء  
وضع قبل القبول أو ليس ولا يرثه الوصية لأن الميراث لا يحكم له  
يعني أن الوصية لا يتناول ولا يتعد القدر في البيع عليه وعلى أمه بل هو  
خاص بميراث الوصي وصفت فكم ما تحدث في ملك الميراث هذا  
إذا خرجت للميراث من الثلث وإن لم يخرج من الثلث ملك ميراث الثلث  
والنصف النكاح **م** لا يقع الوصية في المصينة فلو وصي بمال فله نصف البيع  
وكتب التورثية للأخيرة ومساعدة الظالم لم ينفذ ولا يجوز العمل بها  
الوصية عند طلاق من الطرفين فله نصف الرجوع في وصية ما دام حيا  
سواء كانت عامة أو لا تفرق الرجوع في نفسه أيضا وإن كان أمرا  
يحصل الرجوع بقوله رجعت في وصية أو بطلتها وغيرها أو أوصيت  
بميراث من ميراثها أو لورثتي أو لغيرها أو لغيرها أو أوصيت به لغيرها  
ونصف لغيرها وإن كان رجوعا في نصف خاصة ولا يفرق الرجوع في  
لفظ معين بل كل ما أدى منه فهو رجوع وقد يكون باللفظ



ان ياكل اوصى به او يطعم غيره او يتلف او يتلف عن ملكه به او يبيع  
او يصدق او يحل المأذون الموصى به او يفسد الثوب ويلبس ولو عصى  
للبيع او يبيع من غير اذن اوصى به يبيع او اوجب البيع او الهبة فلم  
يقتل الاخرى الا لقب انه يبيع وكذا لو اعتق العبد وبعه او كاتمه  
بهرمينه وكذا لو عرق فيه فاحرقه سواه كالداهي يجب قطعه لو  
ماتت فيه فخره او عجزه او مزقه الطعام يبيع حيث لا يجير او الذئب باجود  
منه ولو غير المزدوج لم يكن رجوعا ولو اوصى بجان او قطة فم كان  
رجوعا وكذا لو اوصى بقر ففشا وشياه فذبحها او شتره ففصرها اما لو  
وقطع فقتل فليس برجوع وكذا لو اوصى بغير من صبرة ثم عجز حيا يبيعه  
حيث لا يميز لم يكن رجوعا ايضا سواء كان المنع بالاحد او بالاربع  
او المشاهيد ولو زالت الصنات يميز مثل الموصى فالوصية باقية انما  
لازم كالدار اذا اهدم فبيعه لم يجز عن الاثم ولو عصى بثلث  
فزال عنها الامة او وقع الحطب في الارض فبعت ثمرها او عصى  
البقرة فحلت بقاء الوصية نظر للاقتاض المتجده بالهدم في الدار  
من بقاء الاثم واخذ الوصية ولو عصى بثلث فزال عنها الوصية  
ولو عصى بثلث او بغيره او حصص الدار او سكنها او اجرها او رجع  
الامة او طينها او عظمها لم يكن رجوعا **الفصل الثاني** في الوصية

مباحث اشترط في وصي المبلغ في كل المثل والمرتبة فلا يبيع وصية  
الوصي وروي فيمن باع عشر اذ تجوز وصية بالموت ولا يبيع وصية المومن  
ولا العبد سواء كان قاتنا او عبدا او مملوكا بشرط ان يكون له ولد  
المطلق لا ينفذ وصيته الا ان يوصي بجزء او ضميرا او بثلث الوصية ولو اوصى  
بما جاز القيد ان يبايعهم حاله الا قرب ان وصية السبي لا ينفذ وكذا المسم  
ومن يتبوه المومن ان اوصى حاله ايا قته صحت ولا فلا والضعيف  
في قتله ان يبيع ذلك من رشف في يده فكل الوصية والافكا الما قبل ولا يبيع  
وصية الكراهة **الامر** يبيع وصية اذا قلت اشارة والافلا ومن  
استل لسانه اذا كتب وصية ففقت عليه فاشاير ما يدل على قولها فانها  
يقتل وصية يبيع وصية المسلم لغيره والمسلم الذي لم يولد ولا وصى  
الذي يكثر من الثلث لو ارشاه الا جوف وتنفذ على الاجازة كالمسلم  
او الجوز الموصى نفسه بالكلية او وصى ما يتل وصية لغيره ورسمه  
او ما لو اوصى بغيره او عاقل ثم قبل نفسه ما منها استل للاب الوصية بالية  
على الاطلاق وكذا العبد وليس عسما ذلك فلو اوصى بالام بالولاية  
على اولاد الاصل لم يبيع ولو اوصى لهم بالي وفتت وصيا وصية  
المال من ثلث ثمنها وبطلت بالولاية على الاولاد ولو اوصى بحق ولها  
وفتت وصيا في اضرار وصية الوصية فيها سواء كان من حقوقه

مقال اولاد الوصية **الفصل الثاني** في الوصية  
يبيع الوصية بكل مقصود مثل النكاح سواء كان عينا او متعة بشرط ان يرد  
على الثلث فينتفع بثلث الاجازة ويشترط فيه الفكر فلا يبيع الوصية  
بغيره الا لغيره كالكلب الهراش ولا ما لا يقع فيه ولا لغيره الضعيف ان عفا  
من جواز ثمنه للصيد او الحاشية ولا في من السباع ان مناهج  
صحة معها ولا لعبد الوصية ولا للزبي وللوقت ولا ام الولد لا يشترط  
الموصى به ان يكون موجودا او عينا يبيع الوصية بالي وشرح البتان والمنعم  
ولا كونه مملوكا ومتدورا عليه يبيع الوصية بالي والمضروب والمجهول  
العبد والابن والبال الشرد والغيرة الهرة والسكة الما ولا كونه  
ميتا يبيع الوصية باحد المدين يبيع بالكلاب المملوكه مثل كلب الصيد  
والحاشية والملايط واللوز **الامر** لا يبيع الوصية بالوصية ولا فضل الحرم  
سواء كان الموصي او زميا ملوا وصى بثلث الوصية او بثلث او عاقتا  
والانفاق عليها لم يبيع وكذا لا يبيع ان يوصي بثلث او عاقتا  
الصدقة بما على الامة ولا كتبه التورية والاخذ ولا الحصر والاف  
الكتاب والبيع وان لم يتصد اعطاهما ولو اوصى بثلث اصره على الجمل  
والحرم انصرف الى المصلح كما اذا اوصى بصدقة غيراته ولم يرد له  
وغیره انصرف الى العود الذي يغير الله ولو لم يكن له العود اللهم

يقتل بثلث الوصية ويقتل يبيع والمنة الوصية المحرقة لم يكن فيه  
منفعة الا المحرقة بطلت الوصية ولو اوصى بثلث حرقه الوصية  
ولو كان بثلث فهو الا ان يبيع الاصل الحرق وكذا الوصى له  
وصية الوصية به لجواز ان تحرق للمسلم ولو اوصى بثلث او بغيره  
بطلت الوصية الا ان يبيع ذلك الوصية فخر على خلاف تقدم ولو  
كان بثلث يبيع الوصية بالي **الامر** وصى باحد عاقتا الوصية  
لو اوصى له بثلث الوصية سواء كان قوس شاب او بالاربع  
او بثلث او بغيره او قوس جرح او ذف او سق ثم ان عين  
احدهن صرف اليه ان كان موجودا ولا شق يملكه يبيع وان  
الملك وكان له واحد منها انصرف اليه وان لم يملكه وبدرت فوصية  
تصرف الى احدها مثل ان يشل اعطيه قوسا سدف به او سدف  
وشبهه انصرف قوس المذف ولولا سدف به خرج قوس المذف  
والسدف ولو كانت عادة الموصى له استعمال قوس بجان لا غير  
كذلك فوصية لتخصيص نظر لو اذنت القرامين غير الوصية في  
تخصيص ما شاء او اجماع عليه عرف ذلك الموضع بالمطيرة ويعطى الوصية  
معدلة ولا تقب انه يتخذها لدم الاسباع بدون ذلك لفظ يبيع  
شاهديا وقسماتوا فلو ذرته لليار في تعيين ما شاء او امها

ممن



لراوى له بحجة منها حصة الوصية بمرقة خاصة وبطلت له الميراث  
ولما روى له من غير حصة الوصية **فانما يجمع الوصية بالثالث** فانا  
دون سواه كانت الوصية شريفة او منتهى فان اوصى باريد من  
الثالث وقت على الحازة الورثة فان الحازة اصبحت والا بطلت ولو  
احاز بعضهم نددت بطلت الحازة في قدر حصته من الزيادة وبطلت  
في قدر حصته من لم يحراز الحازة بشيئ لئلا يوافقهم الموصى لا ابتداء  
عطيته فلا يشترط فيها ما يشترط في الهبة هذا اذا وقت ابتداء ولو  
وقت عقب رد فعله كذلك او يكون هبته يشترط فيها شرايط الهبة  
فيه نظره لو اعتن عبد الامار سواه في حصة اوصى باعتاقه مائة  
بوصيته عند التقديف ثم وقت عتق مائة على الحازة الورثة  
فان الحازة عتق جميع واختص عتقات الميت بولاية كل واحد من  
الورثة بثلاثة ولو وقت عتق ورثة في مرضه فالحازة راع الوقت  
الوصية يعني من الثالث سواه لا تنافي حال الموصى او الوصية  
ولا يصح من الاصل وان كان قد اوصى فيها في الصبر وسواه اوصى  
بالجمع قبل ان يراد له او بعده فانه يجمع من الثالث فلا اعتبار بالوقت  
الورثة فيه بل يجمع من الثالث وان لم يجمعها وانما يشترط حازتهم في الحصة  
عليه في اشتراط عدم سبق الورثة حصة الحازة فيما زاد على الثالث

الثالث  
ينظر ولا يشترط في الحازة العزوبة بل قبل بعد الموت ثم احازوا  
بعد ذلك مع ذلك المعنى الثالث ما العتق بعد الموت فاما الحازة  
الا اريد به ملكه حين القتل بعد الموت او حين الحازة  
فيه الميراث العاقبة فيه تمام ولا يقرب ان الحازة هذه الحازة  
الورثة بعد الموت صحت باحزاب وان احازوا قبله فبطلت  
احزابها الميراث ولين الورثة الرجوع ح وهو انشياء وان يجمع  
والثاني للمنفخ اختيار الميراث منه واثبات اوصى ولو احازوا  
الوصية لم يكن له الرجوع كما في الحازة في الموصى **ان اوصى بقدر**  
**الزكاة** فاحاز الورثة ثم قالوا اما اجزا فاطنا اما المالك فليدعي ان  
كثيرا فان كان للموصى له دينه يشهد باعترافهم بحصة منهم قد راد  
او كان المال فاهرا لا يخفى عليهم لم ينفك عنهم وان لم يكن حصة  
بينهم وكان وكان المال خيا كان القول قوله في الميراث مع اليقين  
ولما كانت الوصية بمعين كذا او عيدا وقرس يزبدل الثالث  
فالحازة والوصية ثم قالوا طنا لا كثيرا يخرج الميراث من الميراث  
وهنا قيل لا يطهر عليه دين ولم يعلم لم يثبت اليهم بقدر الحصة  
شيا حلوا ولو قبل عطا ودية الموصى لا ولا كان وحال ان الزكاة  
قد سمع بذلك طنا منه اذ سمع له من المال ما يكتفيه فاذا كان خلا

لحقه الصريفة الحازة **لا يجمع الحازة للاسد** كما في الميراث  
كل احاز الصبي والمجنون والمجنون والمجنون لم يجمع واما الثلث  
وان احازت وصية لا يجمع بينه وبين الميراث **فان اوصى به الميت اذ لم**  
**يحيى** الميراث فان حاله لم يجر امساؤه ولم يكن له وارث  
من ذب ولا سب واوصى بالجمع مائة في رواية مع الوصية  
ولقد قيل يجمع في الثلث خاصة كان وجها لان له وارثا ولا الامام  
عندنا هو الذي قيل عنه ولو كان له وارث لم يكن الوصية اكثر  
من الثلث فان كان الارث اذ وقت يأخذ ما هو حصده  
اكثر من الثلث لانه يأخذ الباقي بالرد عندنا او كان زوجا  
او زوجة فيعتبر ثلث المال حين الوفاة لاجل الوصية  
فلما وصى المعنى على الحجة من الثلث ثم اقتصر ما اعتبر  
الثلث حال الموت فان لم يخرج الموصى من الثلث بطل الزيادة  
ولا اعتبار ببقائه ولو اوصى به من غير حصة خبز الموصى  
من الثلث صحت وصيته ولا اعتبار ببقائه سواه اعلم الموصى ما اخذ  
له اوله يعلم ولو اوصى ثم قبل او جرح خرجت الوصية من الثلث  
مالم ودنية وارث حراجه سواه كان التفرع اوحظا  
لواوصى الى انسان ما للضاربة بتكره على ان الرجوع بين الناس

والورثة الموصية صحت وهذا يشترط ان يكون من الثلث فيه  
نظر اذ اوصى بانشياء يخرج من الثلث على هذا وان فقد  
الثلث عنها فان كانت باجملة واجبة خرجت من صلب المال  
وان كان حصصا واجبا بدو الواجب من صلب المال والمباة  
من ثلث المال ونحوه الاول منه فلا اوله ولو كان الكارين  
واجب بدو الاول فالاول حتى يتوزع الثلث وكان السهم  
داخلا على الاخرى والحازة الورثة على الجميع اذا قالوا  
على حصة واحدة بعد جمعهم وكان فيه فضل عن اجرة المثل  
كان الزايد للمبايع مان عيش واحد اصراف اليه ولا خيرة الوا  
او الوصيان كان في الرضخ الى من شاء ثم ان كان في الميراث  
به نظرا اخر من الثلث وان كان واجبا اخر اجرة المثل  
من الاصل والزايد من الثلث ولو لم ير المعين بالمع الواجب  
احد الباقي من صلب المال ولورعين فان للمعين رجل المعين  
وليشاب ما قبل ما يكون تقيمه حج عذ وقصوف بطلان الباقي  
الى الورثة ان كان في الواجبات وان كان قطعا في الوصية  
حج وادف الباقي الميراث حاله ولو لم يريه التذحيح عنه  
بعد باقل ما يكون ولوا وصاء ما هو تاييب عنه لم يخرج للموصى

اذا اوصى بواجب  
وغيره

فان



ان في عندهم ولو قالوا حتى هبنت في عنه في الوجه احر  
 المثل ولو اوصى ان في عنه ماله واريد تمام الثلث ولم يثبت  
 الاخر فان احاد الورثة اصبحت على ما قال وان لم يفضل على  
 الماتة حتى لم يكن ان يدعى وكان لعن الثلث ولورد الورثة يد  
 بالاول ثم الاول كما قلنا ولما مضى ان يربو كان للماتة اربعة  
 ثلثه في ماله ما لم يكن وكان تمام الماتة للورثة وباقي الثلث  
 اريد وان كان في الماتة على رطلان يرد الباقي نظرا لوعين  
 قد راعى الماتة في نظرها ولم يثبت الماتة صرفا مع جميع الماتة  
 اذا احتل الثلث وليس للماتة ان يعرض الى الباقي اكثر  
 من اربعة المثل ولا ان يتجاوز عن الثلث فان عجز عن الماتة  
 يضمن اربعة الماتة فان لم يبع صرف في وجهه البرهان فضل  
 عن الماتة دفع في حجة ثمانية وثلاثة وان قصر الثلث عن الماتة  
 فان كان في الماتة احاد اكثر الاثر من من الثلث واحرق المثل  
 فان كان الثلث اكثر صرف في النصف فذكر الكفاية وجمع باكتا  
 نظريا ولو كان نظريا احاد الثلث خاصة اذا اوصى بثلث  
 ماله لان يرد ويحكم لعنهما فان احاد الورثة عملها وان رد  
 وبطل لا خير وكذا الثلث لو اوصى بذلك ولو اوصى بالنظر

ان

اريد ولو اوصى في احاد واحد اخذ الثلث اربعة المثل وان  
 امتنع كان اريد الثلث معروفا وبطل الزايد عليه ولا يثبت  
 الثلث على قدر السهام بين الموصي سهم وليس الورثة احاد  
 الاخير وبطل الاول ولو طارت الوصايا الماتة فان رد الورثة  
 بطلت في الزايد على الثلث واخذ الاول ماله وان احاد  
 فانوجه بدالة الاول ماله الاول ودخل النصف على الاخير كما اولى  
 يتجاوز الوصية الماتة ولو اوصى بثلث اريد بثلثه لعنهما كان ذلك  
 رجوعا عن الاول الى الثاني ولو استبدا ولا يحترج بالحققة هكذا  
 قاله على ثانيا وفيه نظر ولو طارت الورثة صحا مسا ولورد الثاني  
 حصة على قول غلطنا امثال الثلث الى الورثة لا الى الاول وليرض  
 على عدم الرجوع في كونه رجوعا اشكال اقرب انه ليس رجوعا  
 فيعطى الاول وان لم يجز الورثة وان احاد واحد ثلثي الماتة  
 بينهما ولو اوصى بثلث واحد لاثني فان كان بقدر الثلث او  
 اكثر او اقل فيه وان زاد واحاد الورثة فكذلك وان رد و  
 كان لها ما يجزله الثلث وبطل الزايد في حصصها مسا وليرجى  
 لكل واحد منها شيئا بدفع ثلثه الاول ولحل النصف على ثلثه  
 ولو اوصى بمقت ماله ثلث الوصية من ماله اجمع ومن ماله

269

سبعة فيعتق نصفها وهو يتقدم على حصص الشريك قبلهم  
 وفيه نظر هذا ان احتل الثلث والا اعتق منهم من يعتقل الثلث  
 ولو اوصى بثلث من ماله ثلثا مستحقا وصية الوصية وصرفت  
 الى الثلث الباقي ولو اوصى بثلث ثلثا اعيد ماله عبدان  
 او احتل كان له ثلث الباقي خاصة ولو اوصى بثلث ماله فملاك  
 قبل موت الموصي او بعد من غير تقييد بطلت الوصية ولو تليت  
 التوكيد خاصة للموصي لم يكن الثلث بعد الموت والقبول  
 والا كان له ثلثه اذا اوصى بثلث ماله ثلثا كان للموصي له من  
 كل شيء ثلثه وان اوصى بثلث ماله وكان بقدر الثلث بكم الماتة  
 له بالموت والقبول وليس للورثة دفع عرقه الا برضاه ولو كان له  
 عايب فان خرجت الدين من ثلث الماتة احتلها الموصي ولا  
 احتل منها ما يجزله الثلث من الماتة للظاهر وكما حصل من الثلث في  
 احاد منها ما يجزله الثلث من الماتة من ذلك الدين فيورثه اذا  
 اوصى بالماتة اذا كان ماله بان يكون رقبته او حلا دابة مملوكة  
 فان انفصل ميتا بطلت الوصية وانما انفصل حيا وعين او حدة حاد  
 الوصية اذ كان اربعة وصية الوصية الا فلا ولما اوصيت له  
 ما قبل جارية هذه او ثلثي او ثلثها ما لم يكن للماتة موجود

للماتة ايضا لحيها ولو اوصى بالماتة الموصي او غيره وجود  
 الاثر بما يثبت وجوده الحالي غير الوصية ذلك بان تأجيله لورثة  
 اشترضا الوصية فان اتت بلا أكثر من ستة اشهر من مائة الزمان  
 لها او غيره منها هت الوصية ايضا وان كان خافرا عند حيا في  
 نوره الوصية فيما بين العشرة والاربعين اشكال في السنة ان علم حيزه  
 والا فلا يبرأ الا اوصى بثلث ماله او ثلثا او حدة عبد  
 وسكن الدار او غيره ذلك من الماتة مائة مائة مائة  
 والمستند مرسومة ان لا يثبتها ذلك من الثلث كما قلنا في الاعيان  
 فان قصر الثلث اجر منها بقدر الثلث خاصة وبطل الزايد ولا يحترج  
 الورثة بين تليمة حدة العبد الماتة وبين تليمة ثلث الماتة ولا يحكم  
 هذه العبد للموصي له بربا ولورثة يومين حتى يستعمل الماتة  
 له اذا اوصى بالمنفعة من ماله اخرجت من الثلث فيقدم الماتة  
 بمقتضى سلب المستند بثلث الماتة ثم يقوم المستند في ذلك الماتة  
 فيظهر قيمتها وان كان مطلقة في الزمان كما بان اوصى بالمنفعة  
 على ان لا يبرأ فيقيم الرقبة لنفسها جانيا ويبرأ حرة من ثلث  
 لان عبد الاستقلال وشرا لا شر لها لا قبله على الماتة فيل يقيم الرقبة  
 على الورثة والمستند على الموصي له فيقيم العبد للمستند ما قبل

270



قيمة ما قبل كقيمة لا منتفعة فيه فاذا قيل بشرط علم ان قيمة المنتفع  
تكون وتقبل بقيمة المنتفع على الموصى له ولا يتقدم العين على الورثة  
واشاره الشيخ رحمه الله ولو اراد الموصى لبا حارة العبد والدار فالتا  
فذلك ذلك ولو اراد الموصى لم اجزاء مع المبيد من البلد كان له ذلك  
على اشكاله اذا وصى لبا حارة شجرة مثلاً او داراً على الموصى لاولا  
الوارث احباً والاخر على العبد ولو اراد احدهما العبد على وجه لا يفر  
الاخر لم عليه الاخر منتفعة ولو كانت الشجرة كان له العبد والدار ولو اراد  
محبها شجرة معشوقة فلم يعل ذلك الله ولا شيء للموصى له ولو قال  
مثلاً او علم تقسم مع كذا كذا او علم شجرة هادى لبا حارة لرجل شجرة  
والاخر لبا حارة وقام صاحب الاصل مقام الوارث فيما قلناه ولو  
او وصى بثلث شاة وصورتها مع كذا الشجرة ولو وصى باحدهما قلنا  
ويقتضى الموصى له دون الباين اذا وصى بمجدة العبد او مشقة  
الداية كاتمة المنتفعة على الورثة سواء كان الوصية متينة كزبان  
لصنع الماء سدا او اعطى الورثة العبد الموصى بمقتضى مع المتق  
والمنتفعة باقية للموصى له بها ولا يرجع على المنتفع بشئ وراستهم صاحب  
المستقيم يبيع ولو رغب صاحب المنتفع من المبيد واستفاد منه  
كان له الورثة لا انتفاع به بل يلزم منه الهبة فيه نظر ولو اراد الوارث

مع المبيد كان وبلغ وسكن المنتفع ولو وصى لرجل بركة عذرة ولا  
تستحق حارة وقام المنتفع له سنام الوارث ولا يتقدم العبد على الورثة  
الموصى منها ما عدا مائة رطل وقيل ذلك ولا يسلح الحق للموصى له بل  
ولو وصى لرجل بمعتب امته فانت بدهم لعلهم من مالك الرقبة  
ولو وطيت شجرة وجب المهر والملك الرقبة او المبيعة الا ان  
الاول ولو انتسب له من الشجرة فهو مبرور ويجب فيه يوم وفتره لصاحب  
الرقبة وهل للوارث وطيبها فيه اشكال اما صاحب المنتفعة فليس له ذلك  
فان وطيبها لم يشبهته فلا حرج عليه ولا تقسيم ولو وعليه قيمة ولو لم يبرم  
ستوطنها لمالك الرقبة والمهر ايضا ولو وطيبها لمالك الرقبة فلا حرج  
وتجهار ولو ولا يبر عليه وليس له الا المقتضى بوجهها وهل لمالك الرقبة  
ذلك فيه نظر اذا قبل العبد الموصى بمجدة وحيت قيمة وهل يكون  
للمالك الرقبة حاقدا او يشترى بها عسر يقيم مقامه فيها اشكال اذا وصى  
لرجل بحب زرعه والاخر منه مع المنتفعة عليها ولو اشترى احداهما من  
عليه على اشكاله لو اراد عسر له عمام والاخر بغيره مع ولا يبيع احدهما  
الا ما من الاخر واهل طلب على العبد لغير الاخر المنتفع عليه ولو اراد  
لرجل بيتا من عمارته واخرتها ديارا من مع فان اراد الورثة من العبد  
البيت المنتصف الذي اخرجته ديارا كان له منهم ولو كانت الدار لا يخرج

من اثنتي عشر مائة او اذ عليه وعليهم ترك الثلث فان كانت حصة  
ديارا او اذ من الموصى له ان كان اكثر فله ديارا والباية للورثة  
اذا وصى بمبيد من عبيده ولم يبين تحيز الوارث مع التبيين  
ومجهولان بطلوه صغيرا او كبيرا او صغيرا او معيلا ولا يكون له حصة  
شأن من السيد بنية السيد ولو كان له عبيدان فوصى بمبيد كان  
للورثة ان يبطوه واحدا منها ولا يكون الموصى له شرا بكا للورثة  
بالمعصاة ولو لم يكن له الا واحد فصين المعصية وكذا الوفاة او لم  
الا واحد ولو مات العبيد اجمع قبل موت الموصى بطل الوصية  
وكذا القتل ولو اقر احد مائة بتفريط من الورثة او قبضهم قاتل  
كان للورثة ان يبيدوا من مائة وار يجب عليهم اذ على التام دفع  
حصة من عبيده ولو مات غير تفريط بطلت الوصية ولو قال اوص  
لك بمبيد من عبيدي ولا عبيد له بطلت الوصية ولو اشتري قبل  
موت عبيد احدهم البطلان ولو فزعها باطلا لانها وصية بلا نكاح  
والحق كالموصى بثلث عبيد ولم يعيد ثم ملك احدهم انا وصى  
له بمبيد من مائة فانه يبيع ويشترى لعبد اي عبد كان ولو  
وصى لمبيد انطلق الى الذكر ولو وصى لبا حارة او امة كان له  
انثى لا ذكر او لا نكاح ولو وصى بواحد من رقيقه او بواحدة من

من اعطاه الذكر ولا نكاح ولا نكاح اذا وصى له شاة معه وللمك  
كما وصى بمبيد من عبيده او ببيع على النكاح والمهر الصغير والكبير  
والذكر ولا نكاح ولو وصى بكس ثوبا والذكر الكبير من الثوب ثمانية  
والصغير من الثوب من المهر او ان وصى بصبرة من العظم  
شاور الذكر حصة الصغار والباية لبا حارة ولو وصى بمجال اختص  
بذكر لا بل والباية لبا حارة وان قال عشرة من ابل شاور الذكر  
حاقدة ولو حرر هذا لها شاور الاثنا حاقدة ولو قال اعطوه عبيدا  
اشترى من الذكر والا نكاح وان وصى بواحدة من الميراث لبا حارة  
وشكها الدابة والواحد من الميراث والبقية لبا حارة ولا نكاح ولو  
فقد ميراثه نصف الى المنيعة كقولهم دابة يبيع لها اربعة اهل الميراث  
ولو قال يبيع بظهرها حريتها النكاح والذكر ولو وصى عارضا  
ذكر والا نكاح الا نكاح للمكان المذكور من الميراث والباية لبا حارة  
الا نكاح ويخبر الورثة في تعيين ما شاءوا او يبيع عليه اسم الوصية في ذلك  
لمه ولا يتحقق الدابة سرطا ولا يبيع رجلا اذا وصى بثلث عبيد من  
الوارث عاقدة فان اشترى اجرة للمك اذا اشترى من الثلث ولا يقيد  
فاذا انتعت الوارث ان المالك مبرور حين لا عاق وولادة كذا  
وكذا الوارث الى غير الوارث لقتله اذا وصى بقيق عبيده ولبطل



غيرهم اعتق ثلثهم بالقرعة ولورثتهم اعتق الا ولورثتهم  
الثلث وسقط الوصية في الزايد ولورثتهم يعتق عدد مخصص  
من عبده يخرج الصدقات العشرة وقيل بخمسة عشر بقية ذلك  
العدد والقرعة على الاحتياط وبما جود **لو اوصى ببيت رقية**  
مرو منه وحطيان لم يجد قبل نصف من لا يورث بنصب **لو اوصى**  
من طين الجبال ثمانية ثلث باحلاف اخبر عن الموصى **لو اوصى**  
بعتق رقية بغير ما بين فلم يوجد لم يجب الشراء وتوقع الوجود  
ولو وجد باقلا شترى واعتق ودفع الباقي الى الرقية **لو اوصى بعتق**  
رقة على ان لا يترفع ثم مات فقال لا اشترى عتقت فان شروعت  
بعد ذلك لم يطل عتبتها **لو اوصى لام ولد بالعتق ان لا يترفع**  
او على ان يترفع ولده فعتقت واحدت الف ثم شروعت وثلاث  
ولان احتمل بطلان الوصية وحتمها **فصل في بيع الرضا والميتة**  
وميتة ساحه اذا اوصى بغير ما كان له البيع وقيل الشراء  
ولو كان بينهم كان غناؤه لا يخرجه الرقة في اعطاه ما شاء ولا يحكم له  
بالسهم الزايد **لو اوصى بغير ما كان سداسا لورثته** بطل  
جعله غير من بيع في تنبيهه الى الوراث كما اذا اوصى بغير ما  
من ماله او بغير ما اوصى به قليلا او جليلا او خريلا او غليلا

او خريلا او جليلا او خريلا او غليلا او خريلا او غليلا  
الموصى له شيئا او الدعا ان الموصى يخصص من هذا الا لا يخصص  
علم الوراث كما في عيلة الميت وعلى الوراث العتق على نفي السلم **لو اوصى**  
اعطاه مثل نصيبه ولم يكن له اعيان كان ذلك وصية بالنصف وقال  
ما لا يورثه وصية بالجميع وليس بعتق من الصواب **لو اوصى**  
بغير ما قلناه ان اعيان الوراث اقتضا التركة بالعدية وان لم يجر  
الميتة له الثلث ولو كان له اثنان او وصى لثلاث لثلث نصيب  
اخذها كان الموصى بمسألة الزايد بغير ما الى اولاده فيكون له الثلث  
وكذا الكل لورثته ولا يترفع الى الا اعيان وعند ما كان يكون له النصف  
لا اعيان وما لو كان له اثنان او وصى لثلاث نصيبا حدهم على  
التسوية على ثلث نصيبه ان كان من غير ورثته لغيره مثل نصيبه  
بما كان له لو كان له اثنان او وصى لثلاث نصيبا حدهم على  
التسوية يكون الموصى من اثنان وثلاث لورثته ولو لم يكن له نصيب  
ولا من سبعة وعشرون ولحق ان الموصى من ثلثين لثلاثين  
وعشرون ولحق ان الموصى من ثلثين لثلاثين  
لو لم يكن له اثنان او وصى لثلاث نصيبا حدهم على  
التسوية يكون الموصى من اثنان وثلاث لورثته ولو لم يكن له نصيب  
ولا من سبعة وعشرون ولحق ان الموصى من ثلثين لثلاثين  
وعشرون ولحق ان الموصى من ثلثين لثلاثين

ولو كان ثلثا حرا من امه ولورثته من ابه اوصى بغير نصيب  
احدهم من غير نصيبين كان له مثل اقلهم منهم من عشرة وكل  
أحدهم وكل واحد من اربعة ولو كان وصية بثلث نصيب  
فما كان الورث من الموصى من خمسة عشر لورثته سهمه والمبايع بينه وبين  
الميتة **لو اوصى بغير ما كان له** اوصى بغير ما كان له  
وصى بغير نصيب **قال ابو عبيد بن سالم** الصنف انشأ لغيره  
تسالى صنف لغيره العذاب صنفين ابي سليمان وقوله كانت  
اكلها صنف واذا كان ثلثان صنفين فاما احد مثل ما اذا  
نصف نصيب ابه كان له مثل هذا وقيل مثله لغيره مع صنف  
لغيره صنف لغيره فاما اوصى بغير ما كان له نصيب لغيره  
وصنفه بغيره ولا اوصى لغيره نصيب لغيره نصيب لغيره  
نصيب ولورثته ثلثا صنفين من ثلث اسأله على ذاك ابي عبيد  
الاخر يكون له الا وثلثا اسأله وفيه اربعة امثاله وقيل  
الاول اربعة امثاله والثاني ثلثا اسأله وهو قول من ذكروا اسأله  
العرب **لو اوصى بغير نصيب من لا نصيب له** القاتل والمبيد  
والكافر والمجور فلا شيء له **لو اوصى بغير نصيب ولا نصيب**  
بغير ولا نصيب وصية احد من ثلثين ولو اوصى لغيره نصيب

ولا نصيبه ولا نصيبه ولا نصيبه ولا نصيبه ولا نصيبه  
ولورثته ثلثان بغير نصيب فله خمس ماله اوصى لغيره  
مائة ولا نصيبه ولا نصيبه ولا نصيبه ولا نصيبه ولا نصيبه  
سالكه واحد منهم **لو اوصى بغير نصيب ورثته** مستد كان يكون  
له اثنان نصيب بغير نصيب ثلثا لو كان فله الثلث **لو اوصى بغير**  
لو كان فله الثلث **لو اوصى بغير نصيب حاشا لو كان** فله الثلث  
**لو اوصى بغير نصيب حاشا لو كان** فله الثلث **لو اوصى بغير نصيب حاشا لو كان**  
وان لم يجر بغير نصيب لغيره ثلث من ثلث ولو اوصى لغيره نصيب  
فله الثلث ودعيها لغيره اثنان واما الحجاز فله الثلث نصيب حاشا لو كان  
والنصف واما نصيبه ثلثين بغير نصيب في ثمانية عشر يكون اربعة وخمسين  
الحجاز له ثلثه وكل واحد من صاحبيه ستة ولكل واحد عشر وقد  
يعين لغيره نصيب حاشا لو كان لغيره نصيب اربعة ثلث نصيبه ستة  
ثلاثين لغيره ثلثه وكل واحد من صاحبيه ثمانية عشر يكون اربعة وخمسين  
واحد ذلك لغيره ثلثين بغير نصيب حاشا لو كان فله الثلث نصيب حاشا لو كان  
على الاول وعلى العبد لغيره نصيب حاشا لو كان فله الثلث نصيب حاشا لو كان  
سبعة مائة ثلثين الى ما حصل لهما مائة ثمانية وثلاثين بغير نصيب حاشا لو كان  
فيكون نصيب حاشا لو كان ثلثين يكون مائة وثمانين ولو اوصى لغيره نصيب























او اشتد بالمسلم فهو وصي مع ولا وصى الى زيد ثم اوصى الى عمر و قبل  
 من كانا شريكين ولم يعثر احداهما بالوصف ولو قبل احدهما دون  
 الاخر انشده بالوصف ولا اوصى الى زيد ثم قال وصفت عمر السيلك وقيل  
 غيره دون زيد لم يكن له ولا ان يعثر على اكم امية امية اذا اوصى  
 الى اثنين احدهما وصي بغير الكبر الى حين لم يزل وليس للصغير بالوصف  
 قبل البلوغ ولا يتحقق شيء ما قبل الكبر قبل البلوغ ونسب اذ لم يخالف  
 للسرور ولا الكبر بالوصف ستره لسد البلوغ ولو مات الصبي او بلغ فاسد  
 الفعل انشده الكبر بالوصف ولم يرد احدهما لاكم اذا اوصى الى غيره لم  
 يجب على الغير التبع له ولو في حياة الموصي وبعد ولو قبل لم يكن  
 له الرد بموت الموصي ويجوز في حياته بشرط ان يعلم الرد فان لم يعلم  
 حتى مات لم يقع الرد ويجب على الوصي القيام بها وان امتنع خيبر  
 للاكم على ذلك لا يتبرأ من الفعل وقسم في حياة الموصي فلا اوصى الى  
 ولم يتقبل حتى مات مع الفعل ولو نزل الوصية اذا اوصى الى اثنتي  
 فظهرت منه الحياة بعد الموت عزله للاكم واقام غيره ولو اعدا امية  
 لم يبعد لانه ولو ظهر من غير علم اليه للاكم من شأعه ولا يجوز له اخرج  
 يوصى عن الوصية ولا اوصى الى الخاسر ما لا يقبض المظلمان وكان عتله  
 من لا وصي له ولو قبل المصان وصم اميين اليه ان امكن الحفظ والا فلا

كان وصيها الوصية ان كانت بالمال ان جعل له التصرف بموته فبان  
 له التصرف من قضاء ويعتبر واستثنى ما ورد للرجل واختار ما يقتضي مواله  
 اشترط الموصي اهالة الموصى المالا او المعلنه المبلغ ونهى الى  
 المتابع من الثلث والسرور للحرية وليس للصغير ذلك الميز ولا العبي  
 ولا العبد والمجور عليه بنفس الوصية بالمال الا في رد له لما اذ لم يجر اذ  
 وصيته من بلوغه الموصى بغير وصيته من عدل او لا ذلك كان  
 اوله اذ اذ ان كان بالولاية ان جعله قيا على اولاده اشترط  
 في الوصي الولاية عليهم بغيره للاب والمرد لا الوصية على الاصل غير ولا  
 يقع من عدلها كاللاح والم وغيرها ولا اوصى احد بولاية بالخط  
 في المال الذي لم يملك لم يقع له الموصى ولا في الثلث وكانت الولاية للرجل  
 مع بلوغه والاكم مع صغرهم ولا اوصى في اخرج حتى اذ تفرقت  
 حاله ولا اوصى الاب على اولاده ولا الصاغر لم اب كانت الولاية  
 بعين لمجد دون الوصي اما الوصي بالولاية في تصرفه ثلث ما نصه  
 من ان لا يكون له في الورثة صغيرا وكبيرا واحتار الصغير المبيع  
 من الركن ان لا وصى به نصيب الصغير دون نصيب الكبير الا بالاداة وان  
 كان مع الجريح ارفق بها وكذا لو اوصى اليه بثلث ثلثه وكان مع الجريح او  
 لم يكن للمبيع الا بالاداة الوصي امين لا يفيض اصيل في بيع الاب

اخرج ثلث ما في ايديهم بخار الوصي ان يخرج ثلث ما في ايديهم بخار الوصي  
 ان يخرج ثلث ما في يده وله ان يخرج ما في يده ما شاء ما شاءه او غيره  
 عليهم حتى يدفعوا اليه في شكل اذا علم الوصي ان على الميت دساققة  
 حيا زكاة من دون اذن المالك نظر ولو صدق الورثة صاحب الدين  
 جاز له الدفع مع امتناعهم منه ويجوز الوصي ان يخرج من ماله اليهم ما  
 يملك به كاشت بآيته من المالك وكره قبله دون دينه لان حقه على  
 الضائل وكذا اقرح وتنفق عليه المعروف ويقضي الوصي لو اتفق ان زيد  
 ولو ادى الصبي بعد بلوغه ان ياد على المعروف فالعقد قول الوصي وكذا  
 لرائق المصانية عليه ولما تعلق ان يرضى الصبي موت امه منه  
 ستين والوصي مند ثلث ما لتقول الحق مع مينة وكذا لو اكره دفع  
 المالك اليه عبد المبيع وليس الوصي ان يزوجه القصر ولا الظن ان الوصي  
 اليه في ذلك وله يزوجه عبيدهم واما تمسح للصبي وان شوج من بلغ غير  
 وشبه اذا احتاج اليه مع بلوغه يدفع الوصي ماله اليه ان كان رشيدا وان  
 بلغ حجتا فلا يصح وان بلغ سني لم يسكن للرجل عنه ويكون دالته الوصي على ما  
 كانت ويجوز الوصي منه الرقبة مع وجوبها وان حبس على مال اخرجه الوصي  
 وان كان يتعذر فسر خطا من الرقبة من ماله والدية على المالكه وان  
 كان عددا فقتله ويوجب الوصي مع الحاجة للصغير عن الوصية اياها

او ما التعتدي فلا وصى اليه قيقا الدين او تصرفه المالا واخرج الكنت  
 ضمن مع الثلث يجوز للوصي ان يستوفي ما في يده كالحق من دين وشرا  
 من غير اذن المالك او لم يكن له حجة وهذا ذلك مع الجريح الا في جواز  
 شراء من ماله لم يفسد من ثمنه شكل الا في جوازه ولا يشترط شراء  
 ما كثر من ثمن المثال ولو قال له الموصي جعلت السيلك ان تقض بما لي جث  
 شئت او ففقت شئت حيث مايت كان ليا اليه صفة الى شئت اصل  
 يجوز له صفة الى شئت وشكاه اذا شهد الوصي على الاصل ان لا يصح  
 الميت جعل شهادته وان شهد لهم لم يتقبل الا ان يكون الورثة كما لو يكون  
 الوصية يخرج من الثلث من دون الشهادة اذا اذن الوصي للوصي ان  
 يوصى باذا اجماعه ان لم ياذن ومنه لم يكن له ذلك قطعا اذ لم يخرج قولان  
 اقرهما له ليس له ان يوصي بغيره في المالا لولاية ليعلم الحكم وان اذن له  
 في الوصية فان عين مع وكذا ان اطلق ابن قيل اوصى الى من شئت فهو  
 اذا مات اوصى له كانت الولاية له الحكم مع فقد الحد ولم يكن هناك  
 حال الجواز ان يتدلا من المهر من من ربح به على شكل ويجوز ان يكون  
 الوصي حيدا ويجوز لمن يتولى اداء البيت ما ان يا خذ جرح المثل عن  
 نظرية ماله وصل باخذ فتم كناية وقيل ياخذ اقل الاربعين ولا يكره الدخول  
 في الوصية مع التمكن من القيام بها اذا اوصى بغير ثلث ما تمتع الورثة من







فيما ساء له لولا في الاول بل اول وكان المنقوص على الاخير  
ولوهب من مريض من مريض كذا جمع ثم وذهب المريب لسا وذهب  
اليه ولا شيء له ساء وحصل الدوران كانت التي كذا في نفسه ثلث في  
ثلاثة عشر منها ساء في ثمانية ما ومن كذا على كل اثنين في عشرة  
ثم حدد ثلثها ثلثه اسطر منها ساء في سمان في مريض لوهب الاول  
وذلك هو الرابع او ينقل صحت الهبة باسم صحت الهبة الثانية  
في ثلثه في لوهب الاول ثلثا في لوهب ثلثه الا ثلث في ثلثه  
شئين احب واما بالخير في ثلثي سبعة وثلثين ونصف وجمع الى الارب  
ثلثا اثنا عشر ونصف في لوهب خمسة وعشرون و لوهب حارة  
ولا مال سواها وقيمة ثلثها في ثلثها المريب وطيبا ومهر ثلثها  
ما ولم يخرج الورثة فقد صحت الهبة في شيء واستطاع من ميرها ثلث  
في وفي المارح لجمع ما لا ساء ثلثا ثلثا في ثلثين واما ساء صحت  
في الهبة ومخير الابن ما في شيء وثلث يكون اربعاء متباين ثلثا شيئا  
وثلثا في ثلثه ثلثا يكون عشرة ما في ثلثه اربع ما في ذلك  
ما في عشرة وثلاثة عشر في خمس المارة وسقطت المارة وحصل  
للورثة ثلث اجناسها وثلث اجناس العقب وذلك ما شان وارثون سلا  
ما صحت فيه الهبة ولو وطيبا اجنبي وكذلك يكون عليه مهرها ثلث اجناسها

للا وذهب وحسنه لوهب له ان الهبة اما يتعد فيها اذ على الثلث  
بعد حصول المريب من الرابح ما لم يحصل منه شيء ثم تد الهبة على ثلثها  
وكل حصل منه شيء فتعد الهبة في المزاوية على قدر ثلثه ولو وطيبا المارح  
حصل عليه من العقب يتعد ما صحت فيه الهبة حصل لوهب لوهب لوهب  
للبارية ثلثا الهبة والثلث شيء للعقب ولورثه شيئا ما حصل له  
بالهبة فيكون للبارية ثلث ثلثا شيئا وثلثا ثلثا ثلثا اعرافا  
والعقب من للبارية ثلث ثلثين وثلث من العقب ثلثون وثلث ثلثون  
ما و ثلثون وفي اسلاما حصل ما كونه و لوهب المريب عبد  
لا يملك سواة فثلث عبد المارح حقا ما ان سلم المريب الى الورثة  
كان ثلثا نصف للثانية والنصف لا يتألف الهبة فيه لغيره وورثة  
العبد اجمع للورثة وهو مثل النصف فتعين ان الهبة جازت في نصف  
ان وداة ما كانت قيمة دية فتدفع الهبة في شيء او يدفع اليهم  
المسد وقيمة نصفه وذلك بعد اثنتين في ثلثي ان الثلث نصف  
العبد وان كانت قيمة نصف العبد او تدفع ثلثا ثلثه بارش  
للثانية ثلث الهبة في عجم لان الارش نصف الثلث او اكثر ولو كانت  
قيمة ثلثا جالس الية وداة ما بارش فتدفع الهبة في شيء وثلثه  
في شيء وثلثين واربعة الثلث عبد وثلثا ثلثا ثلثين وثلثا ثلث

الاول

ارباع فيصحب الهبة في ثلثه اربع المريد وربع المارح ربع ما و  
حزن ثلثه اربع المريد سبعة وحزن صار لجمع ثمانية موصف  
ما صحت الهبة فيه اذا عتق في مرض الموت صحت العتق من الثلث على  
اخذاه سواة كان ميرزا او مسلمات واد اوصى بالعتق وجب على  
الوارث الاعتاق اذا خرج من الثلث ولا عبا زايه فان امتنع  
الحاكم ويحكم بغيره من عتق الثلث ولا يصح لاله السب واللعن  
نايب عدا ولو اوصى الميراث بالعتق كان الاعتاق الميراث  
ويضاها من ثلثها المقتدر بالواجب والامر صلح لاله وكان  
الحاق من الثلث ولو كان الكل يقر عا كان يجمع من الثلث يده  
بالا وامن وصيته فالاول ولا اولية لتدعيم المقتدر وتدري  
الشيخ انه اذا كان من حمل الرضا بالبر يديه ويحسن بتدليل ذلك ان  
كان واجبا ولا قدم ما ذكره الموصي ولا اذا جمع بين عطية من مخرج وملة  
بالموت يده بالبر او لا لكن اعنى من مخرج او وصي في ثلثه يده بالعتق  
وكذا لوهب ثم اوصى بالعتق فانه يده بالعتق وكذا لوهب ثم اوصى  
بالعتق ما يسهل بالالهبة ثم ان التبع الثلث للناي جمع والا فانه يتاخر  
الثلث قبل فيا فقهه اذا عتق عبيد ولا يامر سوا عتق ثلثهم  
عجبي المقتدر من ذكره اولا وكذا لوهب يده يده يده يده يده يده يده يده

من غير ترتيب متو ثلثهم ويصحب بالعتق ولما عتق مملوك ولا شيء  
سواء عتق ثلثه واستسحب باقي قيمته للورثة اذا اوصى بعتق  
جميع ماله لاله للمالك يخصص ومالك شتر لاله يده وبما غيره  
مع الثلث عتق الجميع عتق المقتدر وتدفع المقتدر من المقتدر  
قال الشيخ ويقيم حصص الشركاء عليه من الثلث ويقتول وفيه  
نظر اذا اوصى بعتق ثلثه منه وجب ذلك وان لم يجز قبل  
عتق من اقله الثلث من لا يقر به وبعداوة والا فبالبيع  
واذا اشترى ثلثه على انها موهبة واعتقها لم يملكها لاله لانه  
فقد اجرت عن الموصي اذا عتق عبيد بالبر واحد وسارت  
قيمتهم وكان لهم ثلث يصحب كسرة عتقتهم مشاوية اقرع بينهم  
اما على الحرية او على الرقبة ان كان فيهم كسرة عتق قيمته احدى  
ماتان والاخر ثلثا اقرعت بينها فانها وقت عليه بغيره الحرية  
صرت قيمة في ثلثه اسم فالخير في ثلثي قيمته العبد من ساء في ثلثه  
بالنسبة فهو القدر الذي يتيق منه فاذا وقت على الذي قيمة ما  
ضرب عليه ثلثه صار ثلثا ثلثه وثلث من قيمته العبد من ساء في ثلثه  
صدا حنة اسراسا فيتيق منه ثلثا ساء وان وقت على الاخر  
عتق منه عتق ساء ولو كان له عبد ان اسمه واحد فقال فلان

الاول

من



وان وقعت قرعة الحربة على المكتب دخل ذلك الدور فيقول لعنتك منه  
 فخا وبغيره من كسبه في الورش شيان والمبذبان والكتب ثمانية وعيد الله  
 شياما التي هتة وسبعون ذلك ثمانية اربع العبد يفتت ثمانية اربع  
 ويتبعه من الكتب خمسة وسبعون وبقي الورش اربعة عشر خمسة وعشرون  
 ومن كسبه ثلثا والعبد الاخر ثمانية مائة فيحصل الورش مائة وخمسون  
 وذلك نصف ما عتق من العبد ولو وقعت قرعة الذين على المكتب في الاس  
 مضطه الذين وعرف نصف كسبه فيه ولربما الجهم اطلقا على العتق  
 ولم نصف الذين من كسبه خاصة لا مائة ووقع العتق عليه فيكون المكتب  
 له الاس على المكتب فلا يجد ان نصف مائة دين المكتب او ثلث نصف الذين  
 باع مائة من منه من المكتب لطالان العتق واذا ثبت هذا اوقع بين  
 ما فيه وبين العبدية الاخرين في الحربة وان وقعت على غير عتق جبه  
 الورش الباقية وان وقعت عليه عتق باقية واحدا باقية كسبه مائة اوقع  
 بين العبدية للعام الثلث ومن وقت عليه القرعة عتقت ثلثة وبقي  
 ثلثاه والعبد الاخر الورش فيكون العتق خمسة اساسا عدا لان مال  
 البيت بعد نقضه الذي عبدان ونصف ولم يكن هناك دين  
 اوقع بين الثلثا وان حُرِّجَ بقرعة العتق على المكتب عتق وكان كسبه  
 وبق المبدان الباقيان وهما مائة مائة عتق وان حُرِّجَ على غيره















على من روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من لم يركب على خمار لم يدخل الجنة ولا  
وجبه الا اناله ولم يكن له رداء وقال من سره ان يلقى الله طاهر اطهر  
فليغتسل بوضوء ومن ترك الدخول في صلاة العسل فقد اسلم الطن باسم  
عذ وجل وقال الصادق من ترك الدخول في صلاة العسل فقد اسلم الطن باسم  
سا الطن باسم سجدة ان اعرض ولا يتقبل ان يكون صراعه ههنا  
من مضى **فصل في** في ضايعه ان يركب على خمار وهو واجب  
ومعهم وبما في ذكره قالوا واجب الدخول والوضوء والاحتضاد وخير الناس  
من اختارت منها منهن بايت واذ الذين لا يركبوا في الزرع والصلاح لا يشربوا  
حتى يلع الصدوق وقيام الليل في نوح بقدره فمجد تافهة لك والمحررات  
الكثرة وقد اشرقت وتعليم واحد الصلوة الواجبة والمذروبة ونطاق  
الكليات وحايمة الاعيان وهو الغرض بالكلية ان يعلمهم العروة بالشيء  
من غير تضييع واللباح الرضا يعني ان كان مطلقا لليل على اكل  
والشرب مع قيام النهار لا ان يكون صائما وان كان في صلاة الله التمام  
والله ان يصلي من النجوم فيصلي ابن شاذ من الارض ويظهر باي  
رأب سنا كان كان ولم يكن لاحد قبله ذلك وقيل ان يركب على خمار  
من العطار واشغله ان يركب على خمار فيجوز ان يركب على خمار  
اختلقت فيمن ان يركب على خمار ولا يشرب وهذا ان كان عندنا الخمار

الذي

واحد ان يركب على خمار على خلاف قال الشيخ الطاهر ان يركب على خمار  
او يركب على خمار او يركب على خمار او يركب على خمار او يركب على خمار  
هو يجب على المسلم ان يركب على خمار او يركب على خمار او يركب على خمار  
كل ما يشبهه القديم وسواء في الانبياء عليهم السلام وخير انهم وخير انهم  
وقال في الحديث وبصرى الرعب وجعلت الارض من اهلها المرد من  
وحرمت على غيرهم بغيره وكان يركب على خمار او يركب على خمار  
كما يركب من قد لم **فصل في** في سباحة شفرته في هذا الباب  
ويجب اجتناب كل امرات تات اليه من غير ان يركب على خمار او يركب على خمار  
وخلها او لا يمكن روحانية عدو كلهم دخل من ايمان وارقتا من حيا  
اما فيجوز للمردقة التي وعدتكم بياضها من نكاحها او بطلاق كالذي  
قالت واعرف باسمه من كل فطنتها قبل الفسوق كما هو الاصح تحريرا ايضا  
من التفرغ فان عاجبه من كل بركة اما ولا يكون من اهلها المرد من  
من انما يحسنه انما بالهم وهذا لا يجوز بانهم بانهم وانهم بانهم حقيقة  
طريقه قال بعض الناس التمس لا يركب على خمار او يركب على خمار او يركب على خمار  
اولا والادب وجوبه انما في كثير من الامم وعدمه وجوبه ابتداء كما في  
حق غيرهم من امره لا يجوز ولا يركب النظر الى المردقة الا بعد ذلك كما في الطب  
للصالح وان كان الى العدة وكذا من يريد الشهاده على العيب الذي

في

العيلة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روي في كثير من الامم على خمار جديد ولا  
وجبه الا اناله ولم يكن له رداء وقال من سره ان يلقى الله طاهر اطهر  
فليغتسل بوضوء ومن ترك الدخول في صلاة العسل فقد اسلم الطن باسم  
عذ وجل وقال الصادق من ترك الدخول في صلاة العسل فقد اسلم الطن باسم  
سا الطن باسم سجدة ان اعرض ولا يتقبل ان يكون صراعه ههنا  
من مضى **فصل في** في ضايعه ان يركب على خمار وهو واجب  
ومعهم وبما في ذكره قالوا واجب الدخول والوضوء والاحتضاد وخير الناس  
من اختارت منها منهن بايت واذ الذين لا يركبوا في الزرع والصلاح لا يشربوا  
حتى يلع الصدوق وقيام الليل في نوح بقدره فمجد تافهة لك والمحررات  
الكثرة وقد اشرقت وتعليم واحد الصلوة الواجبة والمذروبة ونطاق  
الكليات وحايمة الاعيان وهو الغرض بالكلية ان يعلمهم العروة بالشيء  
من غير تضييع واللباح الرضا يعني ان كان مطلقا لليل على اكل  
والشرب مع قيام النهار لا ان يكون صائما وان كان في صلاة الله التمام  
والله ان يصلي من النجوم فيصلي ابن شاذ من الارض ويظهر باي  
رأب سنا كان كان ولم يكن لاحد قبله ذلك وقيل ان يركب على خمار  
من العطار واشغله ان يركب على خمار فيجوز ان يركب على خمار  
اختلقت فيمن ان يركب على خمار ولا يشرب وهذا ان كان عندنا الخمار

الذي

برعيه الخمر او الحاجة كمن يريد ان يشرب على امره لا يشربها الا في نظر  
الى جهاد من يريد ان يشربها وطاير المحتاج الى روية وجهها الحكم فيها  
وصليها ويجوز ان ينظر الى وجه امرأة يريد نكاحها وان لم يبتاها وكثيرا  
وشربها وان يركب النظر اليها فانه وما يشبهه ولا يجوز النظر الى غير الوجه  
والكفاية من غير سنا وكذا يجوز ان ينظر الى امرأة يريد نكاحها او يركب  
شربها الى الزينة وشربها لانهما بمنزلة الالة ولا يجوز للولد او ربيته  
ومحمدان ينظر الى وجه الاحنية وكثيرا من لا يجوز معاونة النظر  
يجوز للرجل ان ينظر الى جد ربيته وكل امراتها باطنها وطاهره يكون  
المرد ولا ينظر لغيره وكذا العدة في حق المرد ونظره النظر الى المحام  
معاونة العدة وكذا العدة اما يجوز النظر الاحنية مع الضرورة او  
للمساجم كما قلناه او لا يجوز النظر على ما يقتضيه النظر  
يجوز للرجل ان ينظر الى مثله العدة سواء كان سالما او شيخا او امرأة  
كان حسن النسن او قبيها لم يكن النظر له لذاته وربه فيجوز عليه  
النظر اليه وكذا العدة يجوز لها النظر الى مثله سواء كانت حرة او مملوكة  
ما لم يكن لرسه او ولد فغيره لا يجوز للمرد النظر الى الاجنح من الرجال  
الا بضرورة ولا يجوز للنظر الى المرد سواء كانت سالمة ام لا  
على اشكال قال الشيخ الذي يركب في معنى التحريم وروي عن ابي بصير

في







وانكسرك من مقتضى اشكاله ولا يتقدم بلفظ المهمة ولا الصدقة  
ولا البيع ولا الخلع ولا الهبة وذكر المصنف ذلك كله اولى والقبول ان قيل  
قبلت النكاح او الزوج ولا دخل في الصيغة بان يجب بلفظ الفسخ  
فيقبل بلفظ النكاح جائز ولا يقتصر على ذكر قبلت من غير ان احدها  
جائز بشرط النطق بالصيغة احكاما مقبولا ولو كان احدهما محرم  
المهمة ولا يلزم بغيرها الى كل بما فيه شرط ضم ان اليها وجب ولا  
يتقدم بالكنائس ولا بالكنائس بحججه عن الاشارة الدالة على الرعي  
ولا معهما مع التدبر على المنطق لا بد في الصيغة من الايمان بها على الصريح  
المعاصر فلو قد افترقا بلفظ الامر كقولهم زوجتكم فقالوا فيجب  
فانما الزوج مع وان لم يلبس بلفظ التتول ثانيا ولما في بلفظ الاستئذان  
كقولهم ازوجتكم فقالوا فيجب بلفظ الامر كقولهم زوجتكم فقالوا فيجب  
لو قالوا زوجتكم بلفظ الامر كقولهم ازوجتكم فقالوا فيجب بلفظ الامر  
ولو قالوا تزوجتكم بلفظ الامر كقولهم ازوجتكم فقالوا فيجب بلفظ الامر  
قبول ثانيا ولو قيل له زوجتكم بلفظ الامر كقولهم ازوجتكم فقالوا فيجب  
قبلت فذلك الذي يقتضي في نفس الصحة وعند غيره نظر لا يشترط تقديم  
الايجاب على التتول فلو تقدم التتول على الايجاب اشدت فذلك الذي  
وكذا في البيع فيتمتع بغيره المتبذل لو كان الزوج غائبا ففانك المدة

الزوج

زوجت نفسي من فلان او قال الولي زوجت فلانة من فلان فبلغ  
الزوج ذلك فقبل لم يتقدم اذا اوجبتم حن او اعطيا ويات  
بطلان الحكم للايجاب فلو قبل لم يتقدم وكذا لو تقدم التتول على  
قبل الايجاب او اعطيه وكذا في النكاح لا بد من دخول النكاح ايجابا  
المجلس ولا فان شرط النكاح في قبض المدة ولو شرط المدة في قبض  
مع العقد والشرط لا اعتداد بمدة في قبض المدة في العقد ايجابا ولا  
قبول المدة وليس كذلك المحققين والكران وان الشرط به جدد الامانة  
وبالمجلس لا بد من القصد من المكلف بشرط امتثال المدة على غير  
غيرها بالامانة او بالاسم والصحة فلو قد تزوجتكم احدى بنات  
او بنات له اكثر من واحد بطل وكذا بطل لو قال زوجتكم على  
هذه المدة بغيره ولو قال تزوجتكم بناتي هذه ثلاثة او بناتي هذه اربعة  
وله واحدة مع وكذا يصح لو قال زوجتكم هذه وهي حاضرة ولو  
قال زوجتكم بناتي فاطمة واسماء احدى بنت فلانة غير حاضرة اعتبارا  
بالامانة والكران والاسم شارف ولو قال زوجتكم فلانة والامانة  
لم يصح ولو كانت الكبرى فاطمة والصغيرة احدى بنت فلانة الكبرى مع  
كذلك لو قال فاطمة وكذا في الصغيرة ولو قال زوجتكم الكبرى عند جرح  
الكبرى اعتبارا بالامانة ولو قال زوجتكم احدى فاطمة ونوري الصغيرة

نفسه على ما اخترناه من ان العبد لا يملك ثوبا وعلى العبد الاخر نظر  
ولو تزوجت بغيره فاستأجرها بطل العقد سيما استأجرها ثانيا فنفذ او بالكران  
بغيره وبين الرجل بشرط تجريد الصبر عن الشرط ولو قال ان كان  
اي تقدمت بغيره لم يصح وان كانت اقر ولو قال زوجتكم بناتي على ان  
تزوجني بغيره فالاقارب البقرة المرحل احدها بغيره فاطمة بالامانة  
غير النكاح مثلا ان يقول اريد ان ازوجك او انكحك والثانية ان يخطبها  
بغيره بما يقتضيه من ان يخطبها بغيره فاطمة او مطلع البكر او غيرها  
او لا يتبين ما تزوج اذا لم يتم المدة ان كانت حالية من قبل ردة  
خارج القهر حيث لها بالخطبة الصغيرة وان كانت استعدت ردت عدة  
بغيره بغيره الصغيرة لها بالخطبة ولا التعريض وان كان من طلاقها  
التعريض لها بالخطبة من الزوج بغيره ولا يجوز التعريض منها لها وان  
كانت الطلاق حيا للعد حرمت الخطبة بغيره فاطمة من الزوج و  
يجوز من غيره تعريضا لا تعريضا ولو خرجت الدار حيا من الغير تعريضا  
ان كان الطلاق بائنا غير محتاج الى الحد للمانع وشبهه بان التعريض  
من الزوج بغيره في المدة والصحة من الزوج حاضرة ويجوز صبر المدة  
الصغيرة من الزوج بغيره في المدة والصحة من الزوج حاضرة ويجوز صبر المدة  
الصغيرة بغيره بغيره الصغيرة اذا عرفت هذا فان جراب المدة

الزوج

فانك قبلت النكاح فاطمة ونوري الكبرى مع فاطمة والكبرى لا فاطمة  
علا اسم بطل ما لان الولي اوجب الصبر في الزوج قبل لغيرها  
وصدقة بطل طاهر ايضا ولو كان له عدة بنات فزوج واحدة وسببها  
عند المتد فان لم يزوج واحدة سببه بطل ما قلناه وان تزوجت  
مع فان اصلت ما والزوج في المدة عليها فان كان الزوج قد راد من  
كلهن فالقول لا ب لان الطاهر اتم وكل المتعريض اليه وعلى الالبس  
سوى اليه المتعريض فان لم يكن الزوج قد راد من كلهن بطل المتد  
الى الولي فقال زوجتي وليسك فتمت به الولي او غيره بحكم شاهدتين  
وقال زوجتكم بغيره لا يشترط في النكاح الرشيد الولي ويشترط في غيره  
واما الشاهدان فلا يشترطان في شيء من الاطراف ويجوز راد وقت الزوجان  
او الاواليا سواء تراسر القمان او لا في الوادي الزوجية امره وقد قسمته  
او المدة عند صدقها بغيره بالزوجية بغيره طاهر او راد او راد  
احدها حكم عليه به وقفي بغيره المتد في حقه حادثة دون صاحبه  
ولو ادعى زوجية امره وادعت اختها زوجية امره وادعت اختها  
زوجية امره وان كان بينهما حكم بغيره لم يصح تارة اخرى او يكون  
قد دخل بالمدة فان حصل احد الامرين ففانها لو ادعى للزوج  
بغيره في شدة زوجته ما شترها لولا ان كان المتد بائنا وكذا ان شترها

الزوج



مثل الخطبة يجوز لها التبرع بها وبما يجرى من التبرع فيه ويكره ان يدا  
مدحها سراً وسنأه ان يحط بغيره من القول بالبر من الكلام مثل  
ان يقول عند ذلك يا رب عني وكذا في غير ذلك بان يقول رب عني  
يريد ان يخلصه ولو صرح بالخطبة فيما منع من التبرع به او اذعها سراً  
انفتحت الصدقة وزجرها مع الحاج اذا احتجبت امره فاحاطت بالمال  
حرم على غيره الخطبة عليها الا ان يادق له او يقر لها فان خطب وشرع  
على خطبة اخيه كان النكاح صحيحاً المارحط فامسكت او سكنت او قرت  
به ولم يصحح بالكتاب مثلاً فيقول ما انت الارضا او ما فيك عيب  
لم يجرم على هذه خطبتها او اذا اذنت المروءة لزوجها من شاة  
كان النكاح صحيحاً **الفصل الثاني في الاولياء** المتقدم فيه  
بحال المروءة ان كانت صغيرة او مجنونته كانت الولاية في نكاحها لكل  
واحد من الاب والجد والاب وان على سواها كانت بكراً او زهبت بكراً  
بوجهي او غيرهما من قدامها كانت ولاية الخليفة على الحاكم بزوجها مع اجبا  
المصلحة قال في بيع المراء بالحكم هذا الامام او من يامر به لا لم خاصة  
فلا ولا تلحق على الصغيرة لم عقل على ان كانت الولاية فيها اجبا ان كانت  
بالشرعية فان كانت نكاحاً كانت الولاية لها خاصة فلو لم شاة ولو  
عقدت بنفسها صح وان كانت بكراً فكذا لا على اقرى القلائد والنفلا

ان لها ان يزوج فمراحم عصفى وليتها **مجموع الفتاوى** بالبرية  
ان يقول عند نفسها وعينها ولا فرق بين جواز عقد النكاح بين  
ان يكون رفيعة او وضيفة بل يجرى الوضع ذلك كما جاز المخرج ولا  
يشترط اذن الولي في ذلك كله **الفصل الثاني في الاولياء** كالاب والجد  
فيكون المولى على من في النكاح بعدد الاعداد في الذكره لان نقل الامة  
اذا اقر بها مولاها ثم اعتقت فان لها خاصاً في النكاح **الفصل الثاني في الاولياء**  
في ولاية الجدة النكاح خاصة بقاها الاب ولو كان ميتاً استغنت ولايته  
في النكاح ولا اقرب عني عدم الاشتراط في الولي ان يزوج مملوكه  
الصغيرة كانت او كبرى بكراً او ثيباً حرة او مجنونته وكذا العبد وليس  
لأحد من ان يزوج نفسه من دون اذن الولي ولم اجباها على النكاح  
من بصيغ يوجب الشفع وبغيره ولا فرق في ذلك بين ان يكون المولى  
ذكراً او انثى الا في ان الوصي لا ولاية له على النكاح وان كان لك  
او لجد هذا سنة الله ذلك سواها كان المولى عليه ذكرها او انثى وسواها  
كانت البتة صغيرة او كبرى وسواها غير الاب في بيع الصغيرة او لان له  
ان يزوج من يزوج ما سألته على الحاجة الى النكاح **مجموع الفتاوى** بالبرية  
ان يزوج من اشياء الضرورية ولو فعله لم يكن ذلك العقد باطلاً ولو فعل  
ما لا يقرب ثبت بغيره المثل ما مع الحاجة ما يزوج له ان يزوج بغيره المثل

وانتم يا ذن له الحكم وان زاد عليه سقط الزيد ويجوز للحاكم ان يزوج  
له النكاح بغير المثل في ثوبين لثمة او اطلاقاً ليس للاب والجد اجبا  
الثب الكبير على النكاح اطلاقاً وكذا لو كانت بكر ارشدة ولو كانت صغيرة  
كان لها اجبا رابع النكاح سواها كانت ثيباً او بكراً وسواها كانت صغيرة  
استمرهه وليس لغيرها من المصليات كالانثى والتم ذلك قد بينا  
اشترط ان لا يكون في النكاح مطلقاً لكن يكتفي في ذلك كذا لو كانت الحائض  
قد بينا انكره هيت ولا بد من ان يثيب من النكاح وهو لا يجوز له البكارة بوجهي  
التمت انكره هيت ولا بد من ان يثيب من النكاح وهو لا يجوز له البكارة بوجهي  
ولا في نكاحها حين الزنا كانا بكريين وليس للمكحول النكاح ان تزوجها  
من نفسه ولو اذنت له في ذلك فالاقرب للنفاء ويجوز له ان يزوجها  
النكاح على جأ فدية وللأب تزوج موكله ولا يخطب الا اجبا فيها محرم ومن  
المتقوله ليس للمكحول ولا للولي ان يزوجها بدون المثل فان ضلوا  
لها في الميسر وعلى لها في النكاح فيه نظر وكذا الزوج الصغير كبره  
من غير المثل ولو تزوجها الولي بالمجنون او بالبله صح لكن لها الفسخ وكذا  
لو تزوج اطلق بذات عيب موجباً للفسخ ولو تزوج بمرقاً لم يستطع خيار  
الفسخ من حيث لم يزوجها موكراً فلا خيار لها بعد المدة اما الصبي لو تزوج  
مكركه ففسخ لغيره لانه اشكال ولو مضى ان الزوجان على نكاح آلا

او لجد ما لم يمتد بتا بغيره وثبت النكاح وكذا الواسطة النكاح  
محضه شاهدين والكناف هذه ولم يثبت في ذلك اولي ذكره  
ان يزوج من الزوج مصلحاً انما يزوج بطلان النكاح فف يقول قد بينا  
مقتضى العقد بالنسبة اليها اما اذا اذنت اليها في تزويجها من شخص  
او زوجها وكنت الزوج من نفسها او عتقتم فانه لا يفسخها قال في البيع  
رحم الله عقد النكاح لا يفتى على الا حاة وان تزوجها له لا يفسخ لان العقد  
بالحلية نفسه لا يفسخ بالاحالة وكذا في طهر الزوج وقاد لك قد بينا  
اصحها بكونه تزوج العبد خاصة انه مرفوع على الاحالة من لاه فاما بكونه  
لالة ففسخ عليه ان زنا اذا كان نكاحاً نكاحاً من سيدها ولو قبل بغيره  
على الاحالة لا الفسخ كان وزوجها لا يفسخ النكاح ولا الية النكاح سواها  
ولا اجبا للاب والجد او اخيراً لغيرها او هل حق البتة وسواها  
كان العقد صحيحاً واولاها الكافة ولاية له على المثل سواها كان حراً  
او ذمياً وسواها كان عدلياً وفيه اذ قال لا يزوجها له ولو تزوجها من غير اجبا  
الامير من سبب صحيح المتد عند من احاد المتد عليهم من اهلها  
فاثبت له الولاية ومجيبه يثبت ولاية المثل على الكافة والمرس لا يثبت  
ولاية النكاح اذا عقلت اشارة وله المثل والصالح المثل كالمارس  
الكس والمثل المثل المحضون لا يزوج له ولا على الحاجة بان يزوج



النساء ولو كانت له حالاً ما قد انتظرها وكذا صاحب النكاح إذا  
كان الأخت أو محبها أو عبد كانت الولاية للزوج أو لغيره من الأقارب  
عنه ولو كان المانع من الولاية من الأقارب أو من غيرهم ولو كان  
محرراً من سبقت عنه أحدنا من نكاحه ولو كانت نكحت بعد ذلك ولو  
شأنه انتقل عنه تدم أحسن المذهب إذا دفعه من غير من له  
الولاية لم يجرى العقد ولو كانت أحدنا ورثه الآخر ولو غتد عليها من لا  
ولاية له لم يفسخ العقد ولو كانت أحدنا قبل بلية بطل  
العقد ولا يباحث سواهما كان الآخر قد أحل النكاح بعد بلية ولا  
وان يقع أحدنا وأحباتهما مع غيرهما من الآخر فإن أحلته بعد  
حلته لم يجرى بطلان في المباحث ورثت وإن انتقل فلا يباحث له لا يجرى  
نكاح إلا بعد أن يذوق ماله سواهما كانت رجل أو امرأة وسواء  
كان النكاح دايماً أو منقطعاً والشيخ هنا يشيخه بضعف ولو كانت من  
عليه ولاية فنكاحها يبدى الولد فإن زوجها لم يكن للمولى عليه النكاح بعد  
زواله عنه من غير ربيعة ولا ولاية عليها فلا يجرى لأحباتها على المباح  
ولو ادن المولى لم يدرى العقد فأن عين المهر في ذلك كانت الزيادة  
في زمة المهر من غير العقد وإن أطلق العقد إلى مهر المهر المهر  
في الزينة كما تقدم وهو من مهر المهر لا إطلاق أو المهر مع التبعين

في

في زمة المهر أو في الكسب المهر لا قبل الأول وكذا المهر في ستة الزوج  
في ولاية المهر ولا يفر من العتبات سوى الأب والمهر مع بلوغها  
ورثتها فلا ولاية عليها مطلقاً كما تقدمت لكن يجب لها أن تأخذ  
أبها في العقد وإن تكلل أخاه مع فنده ولو كان عليها أحدنا يتجر  
أن يجلل الآخر إلى الأكبر ولو كانت من الأختة وجب لها أن تأخذ  
أختها خيرة الأكبر ولو زوجها لأختها بالوكالة فالعقد السابق  
فلو رثت بالآخر ردت إلى الأول بعد العقد وكان لها المهر  
لحق به الولد ولو حلت ولو أفترقت العقدان فالأقرب البطلان لها  
لم تأخذ فإن لها يتجر عقد من شأنه ولا يدرى عقد الأكبر ولو  
رثت بأحدنا فهو باطل لأنه ولو رثت الأم ولها أن تأخذ  
لهم والأبطل قبل بلية المهر ويجوز على ما عابها المهر ولو زوجها  
أختها فأنعت الأذن وقال الزوج ورجع من غيرها أن قال العقد  
قولها مع أختها المهر المهر على النكاح وكذا المهر إذا كانت  
الطفت أو الشرف لم يفت بضعه لنفسه بل يعاينها ولو امتنع المهر  
مع طلب المهر لم يجرى على النكاح ولو كان المهر بين شركيين كان لها ما  
أحار على النكاح ولين لأحدنا وذلك إلا بد أن الآخر ولو لم يدر  
النكاح بغير المهر من الشركيين عليه لكن يجب لأحباته وكذا لو كان

102

لأحد ولو تزوج أمته من غير جاز لم يجب المهر فيه لكن يجب  
ذكره فقد ذكرنا أن الأقرب من المهر المهر المهر في المهر  
ونقته ورجعته على مولاة وقال الشيخ يكون في كسبه إن كان له كسبه  
على مولاة أو سواها والمهر لا يستحق ولو كان مولاة أو سواها  
والمهر كان له أخذ ما رآه الزوج يتصل بما بينا من الكسب  
بما مضى ما هو في يده المهر وكذا الزوج مخرج من كسبه في كسبه  
الأجل قال ولم يكن وكسب قبل بلية فلا أحدنا في رفته يتبع بعد  
العقد في المهر والمهر قبل على المهر ولم يجرى أحدنا إذا ادن في  
النكاح طلقاً شاول العقد خاصة فإن نكح فأسماقت بينهما فإن دخل  
وجب المهر في ستة يتبع به بعد العقد لا في رفته ولا قبله وكذا الزوج  
بنيهاً أو مولاة مع إطلاق الأذن يجوز أن يجرى حرماً أو أخته في أي بلد  
شأنه لا يباين إلى الزوج إلا بادن المهر ولو عين المال كان  
موقوفاً إن أحلته مولاة ولا يجلل ولو تزوج أمه مولاة ثم طهر  
شأنها لم ينتج النكاح مطلقاً قلنا أن العقد لا يملك ولا كان فيغير  
ولو تزوج من المهر بضعه مع الآخر مع مولاة سواها ما سلكه بغيره  
من نصيب المهر مطلق النكاح وكذا لا أثر لها في كسبه المهر المهر المهر  
على النكاح والمهرية دام الولد دون المهرية ومن المهرية لم يطل

أما

أحدنا المهر في ستة المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
قال المهر في ستة المهر وقيل في كسبه ولو كان المهر في ستة  
خاصة فإن طلقها قبل الدخول سقط عن السيد بضعه وإن كان قد  
ضف وإن لم يكن قد ضمن عاد الضف من الكسب إلى السيد ولو طلقها  
بعد العقد عاد الضف من الكسب المهر ولو باع السيد عليها بطل العقد  
فإن كان بعد الدخول بقاها بالمهر وأختها وإن كان قبله أحق  
سقط جميع المهر وقراه الشيخ وأما قبل تنقضه ولو كانت البع من المهر  
فإن طلقها قبل الدخول سقط البع والأخت والدون وإن كان حين  
بيع وانقض النكاح كما إذا دفعه فسلكت المهر المهر المهر المهر  
وعلى قول الشيخ كسبه فإذا ضمنه كان له أن يسافر به ومنه من الكسب  
والأخت ولو تزوج أمه وجب أن يسلمها لبيد لا يستأجر وله أن يسلمها لها  
للعدة وللشهر لها فإذا أسلمها لها فلا تفرى سقط العقد عن الزوج  
وإن لم يسلمها وجبته بمنزلة الولي أن يسلم غيره في تزوج المهر ولا  
يتقصر المهر المستودع النكاح ولا ضمن في ذلك بين ولاية الأخت  
كالنكاح ولا يجوز للمهر أن يسلم من المهر في كسبه مطلقاً ولو  
زوجها المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
والنكاح في مولاة النكاح بالطلاق وقام العقد ولو رثت نفسها بدون

100



مير المثل لم يكن لاحد الاعتراض ولو ادعى وكانه النابغة المذمومة  
فتم وجها له وحدث المير شرح حلفت العزل وحلفت على الوكيل بنصف  
المير لا يجمع ولو مات النابغة لم يبرهنه الامع السنة بالوكالة او تصديق  
الورثة ولو زوجها بغير من الماء لم يصح المير وكذا لو زوجها بغير  
فلس ولو زوجها بغير من طار ولو قال لها ان رجلك النابغة  
ولو كانت في استيفان الفتنة ما لم تقصد وحدث ثم انكر النابغة الطار  
الا ولا يجماله وهل يثبت في فتنة الضامن فيه بغيره بنشأ من براءه  
لا يحصل فالمرجع اوله من اعتراف النزع بغيره للث في ذمة  
اذا ادعت النابغة المذمومة وزوجها كل منهم بوجله كان الفتنة للاب  
وان دخل بها النابغة ولو ادعى الا ولا سيد الفتنة ولها ميراثا ولو لم  
يدخل فلا ميراثا ولو ادعى الا ولم يعلم البق وحده ولم يعلم  
عينه السابق بغير المير ولو علم سابقا حرجها ثم اشكل بقتلها ادعى  
تبيين ولو ادعى كل منها عليها ما سبق فحلفت او كلفت حلفت او كلفت  
نظر النكاح وان راعفت لهما قال الشيخ من كلفا اعترفت وبطلت الفتنة  
ولو قبل بغيره المذمومة كان وجها ولو كلف حلفت احدهما وكل الاخر  
طالع طالع ولو اعترفت لاحدهما ثبت لهما وقوى الشيخ اختلافها على  
عدم العلم بالثبوت لانهما لو اعترفت لهما ميراثا لم يشك في الفتنة

بنسبها وكذا لما ادعى زوجتها اثباتا ما عرفت لاحدهما فان اعترف لها  
في الزامها ميراثا لم يشك وان كلف احلفت النابغة ولا يجمع ميراثا  
تدعى الشيخ عدم لزوم ميراثا لولا ما يله حرجا من كلفا اخلافت  
والا نسب عدم صحة الدعوى على المير ولو ادعى وارث الزوج ان حلفت  
لعرا ذمتها فالق لقتلها ولو سمع من الرجل لرضا وتبعية المير  
وكذا الفتنة حكم بالثبوت بينهما ولو سمع من احدهما دون الاخر  
انما كانت المقررة من العكس ولو ادعى اميرة في عتد اميرتين في  
احد وثبوت في اخر وثبوت على عتد الواحد خاصة ان ولدنا بطلان  
العتد في ما اذا تزوج رابعة وحامسة عتد والا فلا العبد  
لما وثبته في الفتنة اذ كان له امير من سدره لم ان يكتف بميراث  
شاه سواء كان على العبد دين مستقر لقيمتها او لا وان طلقها  
ولا يعتبره ذلك كله رضا العبد ولا هو ولا يجر على العبد ولا يبرهن  
ولا يثبت النكاح على ابنة بل اسرها الى ما كلفا ان كانت مملوكة ولو كلف  
حرجها في عتد النكاح حرجا رسوا كان احبا او قبوله لا يقول له  
الوكيل في العتد زوجة ولا من فلان ولا يقول له ولا يقول له  
لقد ان ولدتا ولدت وسكت في الاثر الا فتنا ولو قبل الوكيل لهما  
فتنا لم يملك لم يجمع في بخلاف البيع لسلام ان سوع ابنه الكبير الميراث

ولا يدخل احد وجها ان زوج من الصغار بها وكذا لو عدل  
زوج العصر الميراث فيه نظر ما لم يبرهنه في ميراثه للصغير وان  
كانت صغرة ولو ثبتت حلفت ثم حلفت عادت ولا يثبت الاب وهل للميراث  
والخوف زوج نفسها فيه تردد يشك من اسكان عتدها الى الوقف  
ومن حصص الميراث في الفتنة **الميراث** في الميراث وكذا  
سحبانه ونقالي في كتابه خمس عشرة امرأة محرمة منها ما هو بالثبوت  
ما هو بالثبوت فالسبب الام والسبب والاخت والعمة والحكمة وبنات  
الاخت وبنات الاخت والسبب منها ان احدها تنفق السادس والاخر  
على الميراث فالاول والاربع والمصاهرة والسبب اخر ويحرم ذكر حكام  
ذلك كله في فضل الادوية الميراث بالسبب وفيه مباحث الميراث  
في السبع الام حقيقة ومجربا في الحقيقة الميراث في الميراث  
علمون وكذا ام الاب وامها وام الميراث ام ام الاب والبنات حقيقة  
ومجربا في الحقيقة ميراث الصليب والميراث ميراث البنات وبنات الابن وان ترقا  
والا يجمع سواء كان الاب اولاد او لم يكن سواء كانت حقيقة او مجربا  
فالحقيقة اخت الاب لانه اولادها والميراث اخت الميراث وان على ذلك  
والفهم حقيقة ومجربا في الحقيقة اخت الام والميراث اخت الام وان عات  
اخت اب الام وان عات اخت اخت الام والميراث ميراث البنات والميراث ميراث

الاخت حقيقة ومجربا في الحقيقة بنت الاخ والميراث ميراث ابن الاخ او بنت  
بنت الاخ وان سالت وميراث بنت الاخ حقيقة ومجربا في الحقيقة بنت الاخ  
والميراث ميراث ابن الاخ او بنت بنت الاخ وان سالت وميراث ميراث ميراث  
على ان سالت الصغار ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث  
اصول او لم يجمع من كل اصل ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث  
الجميع والشيء ولا يثبت بالزنا شرعا ولو لم يبرهن الزنا لم يثبت به ولا يثبت  
له وطء ولا لاداه المارة واعلم ان كان انثى وطء وان كان ذكر لم يثبت  
له بنت الزاني ولا يثبت عليه ميراثا ما المشية باللسان فامها لا يحرم  
غيره ان لم يثبت قد دخل بالام ولا على غير مطلقا لو طقت المطلقين  
فان بنت بول لا قد من ستة اشهرين وطى النابغة ولا قد من عشرة  
وطى الاول لم يثبت باحدهما ولو كان من الفرح والتمت ميراثه وان كان  
بنت من النابغة ولا قد من عشرة من لولا حلفت العتد ولحقه بالسبب  
وحكم الدين تابع للثبوت لادان لخط الولد لخط السبب عن صاحب  
العناش وكان الدين تابعا ايضا ولو اعترفت به بعد ذلك عاد  
نسب وليس له ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث  
في الرضا ومطابقا ليرث الاول ان كان له وجه ثمة المرضع والدين  
والجمل صبا في البحث المرضع كل مرة حبة ولها ميراث النكاح الجميع



فانما كان او مست او ملك لم يشرع له الخلع الشبهة وسواء كانت المولا  
عن تمام او سقط فلا اعتبار ببلين البيه ولا ابن الرجل والميتة ولا  
دوم لهما من غير ولاية ولا من لهما من غير بلين المتكثرة  
ما الشبهة على الاقرب ويحتمل ان يكون عاقل قدس عليه فقتله  
استرضاع الخلع وتام اضطرار بقتل الزانية واسترضاع شرب الخمر  
والكل من الخلع بذكره لم يشرع له الخلع الى متى لم يترك الكراهية  
من استرضاع المحرمة وبكره ايضا استرضاع من ولدت او ولدت  
من ذوات البهائم في دينها والتوبة في حلقها الحق - ولو لم  
الطلاق وقت الرضاع فلو طلق المأسل او الموضع فارضعت بعد  
مناقته طينة بشر الخمر سواء ارضعت قبل انقضاء العدة او بعدها  
اشطع لهما ثم عاد او مست ولم ينقطع وسواء اذ او نكح وكذا لو فقت  
باجرو دخل بها وصلت ولو اشطع الابن ثم عاد في وقت انقطاع  
كان له دون الاول ولو انقل حتى وصلت من الشبهة كان ما قبل  
الرضع الاول وما بعد الثاني في شرط في الابن وصله عنه صرا الى الخمر  
باستقراض البطن من الشرعي ولو حصل منه حيي اذ اشطع او خرج من  
من مانع او غيره شرع السعد او لم يشرط لم وكذا لا اعتداد به  
لو وجع في حليمة او سوط او حنك او قطر في احليله لو جرح بحيث

هو عزه رضع من اليد ولو فصل لا يرضع امرأة اخرى بالرجوع  
اليهم الابن او محضته او مستطلم يستفاد ولو شككت في العدة  
فلا تحرم ولو شككت في وقوعه بعد المأسل فكذلك فليحتمل الاصل  
عدم التحريم على اصاله بقاء العدة الشرطية وقوله في الابن  
ما النسبة الى الرضع وهل يشترط في ولد الموضع ذلك لاقت عدم ذلك  
كل ولد فاحتمل ان تحارضت من الابن من له وفيها شرطية  
اخراج ان يكون الابن للجد واحد وان صراش من لبن حليمة  
لم يحرم احد على الاخر ولو ارضعت احدا كمال العدة من لبن ما  
حليمة فلا حرمة ولم يصرها ولو ارضعت لبن قبل واحد جاز يحرم بضم  
على صفتين ولو لم يصف او لم يصبها على كل واحدة واجب احرم لتمام  
يتم ايضا **المطلب الثاني** في احكامه وفيه ثمانية اذ احصل الرضاع  
بشرائط اشترط طهارة من جهة الرضع الى الرضعة والجد وسهالة  
ما من جهة البها ما ياتلق به خاصة وسيل دون من يورث طهارة  
لا حنة واحتمل اذ اعطى منه كاهنة وحواة لصله وخالاته اذ ابانة  
واحداده واعام وجماعة ويكون للمكمن من يورث طهارة اعطى حكم من لم  
محض من رضاع فهو ليعمل نكاح اخت الرضع ونكاح مائة وجدا  
فان كان له ولد واحد حمل له نكاح الرضع ونكاح امهاتها واحداها كذا

المطلب الثاني

نصلي المنة واما الاعتناء بما يترفع من الشرع ولو جعل في فقه  
مانع ورضع ما شاع حتى حزنه عن كونه لبنا لم يشرع الخلع من  
البي الى فلا اعتبار بما يباع الى الابن المختص من محارم والولدين  
ولو رضع العدد الا رضعه فم الخلع ان ثم اكله بعدها او اكل الخلدان  
ولم يرد من الاخير لم يشرع بخلاف ما لو نكح الرضع مع كاهنها ولا اعتبار  
بما يباع الى الابن المختص **المطلب الثاني** في شرائطه ويح  
ان يبيع ان يكون الابن عن نكاح صحيح وقد تقدم الثالثة العدة وما  
انت الخلع وشه المظلم ويترفع من وليد او محضته رضع ما زاد في  
رضع دون المشوه لم يترفع به في العشرة قولا في الشرط في الرضعة  
امور ثلثة ان يكون الرضعة كالملة صالحة اذ انقضت عنها من الشرع  
وتقدم برضع عده وتقبل ان يرطوي ويصدر من قبل ان يخلو  
الشرعي وتترك ثم عاد فان كان شكه ولا الاعراض منه رضع الى ملة  
وان كان لا لذلك كما المشوه والمثبات الى اللعب او لا سائر  
بذات حرمها وضع واحد ولو منع قبل اكل الرضعة سقطت الرضعة  
وعنى بقا الى الرضعات عدم الفصل بضاع اخرى فله رضع من واحد  
بعض العدة ثم رضع اخرى بطل حكم الاول ولو كان للجد عشرة  
مهرضة او اقل فارضع منهن العدة ولم يترفع ما لم يكمل من واحد

ذكره المصنف ثم قال وروي اصحابنا ان جميع اولاد هذه المهرضة جميع  
اولاد القدر يخرجون على هذا الرضع وعلى ابنه جميع اخوة واحدا منهم  
صادق والمثيرة الاخوة وحاشا جميع القضاة في ذلك قالوا اما الملة المشوهة  
من حبتها اليها فاما فصلت بكل واحد منها ومن كان من مملها  
اولادها ومن كان ومن كان في طهارة من اخواتها واحدا منها ومن  
كان اعلى منها من ابائها وامهاتها وحليمة انك قدس من تولد لها من  
النسب وكل اخرجه على ولدها من النسب يحرم عليه ما يحرمه امه وضاعف  
واختها خاله واخواته اكله وانما حلت كل من حرم عليه ولو كان له  
من الرضاع بنت من غير ابيه من الرضاع حرمت عليه ان ياتى من  
النسب ان كانت من الرضاع لم يحرم وزوج المصفا من الرضاع  
واخوه من الرضع واخته عنه واباؤه احداهم ان كان له هذا  
الفصل ولد من غير هذه المهرضة فهو لا يحرم على الرضعة سواء  
كان من الولاد او من الرضاع ولو ارضعت ذات الام ذات  
للاخت خالة للاخت نكاح الاخت وعدم حمله اصول الرضاع كذا  
سواء المشا صلا من رضع وتزوج ابنه اذ ليس في بعضها فقال لا يحرم  
للنكاح ان تزوج باحت الرضع ولا يحتمل كالاخوة في النسب  
ان تزوج باحت ابنة ولا باجم امرته فقد وليس التحريم في النكاح المصاهرة

المطلب الثاني







ما يحرم منها من النيب من مخرج امرءة لها من الرضاع او بنت حرمها  
عبد مريد ولها من النيب من الرضاع حرمها لا يحل لها ان تكون لها  
بنت او بنت اخت حرمها حراما ان لم تكن العمة والملازمة ولا ملا حريم  
ولو كان الاب من الرضاع او الابن امرءة فحرم على الاخر طاعتها ولو كان  
باعتز حرم عليه امرءة من الرضاع ان مكنتها بالتحريم في النيب ولو اظن  
حرم عليه امرءة وبنت من الرضاع كما النيب وبالحكم حكم الرضاع حكم  
النيب في التحريم سواء ولان ان يكسح امرءة البنت التي لم يرضع ولو اظن  
امرءة صبي من هذا المخرجين وكما صحتها ان يكسح امرءة من النيب حراما  
الاخرين من النيب لان امرءة من النيب امرءة حراما حرمت لانها منكر  
منكره الاصل بخلافه من الرضاع وكذا لو كان الاخر من النيب  
امرءة من الرضاع حراما ان تزوج بها وكذا لو ارضعت امرءة من النيب  
صبيها حراما حراما وكان له ان يزوجه امرءة ولو طيب الاب ورجعت الابن لا  
اشباهة في حرمها على الولد كما يشاء لانه واصله التحليل وتزويج  
الشيخ فيه ولا يفسد التحليل من التحريم لم يفسد الولد وطهر حرمها  
سواء لما على الولد ليس ان كانت حلال قبل الشيخ ولا في المفسد من المفسر  
لو طهرها بالشيء وعلى الاب من المفسر ايضا ولا يرجع الابن على الاب وان كان  
قد حالسها وبها حلال بالوراثة منها ام لان الاب لم يرضعها بالرضع

والرضع

ولا يجب عليه ان يام الام ثم يمت عليها للزوجته بها وضاعها ويحتل  
الرجوع لان الميراث على الاب بطريق الوفاة وانما عليها ورجع  
لولد غيره لا حل للميراث ولا يستلحق احداهما الاخر وقوله الشيخ في  
على التحريم وموتى قد بين ان الاب يمتع بالنيب فلو تزواج امرءة  
ارضعت بنية من ولد لم يفسد بالوراثة المصراع بالوراثة اما لو طهر  
بشيء فالت ولد من نبت من لبنه كان المصراع بالوراثة فان لم يكن الولد  
الا ولد فالنصب كذلك وكذلك الثانية ولو ارضع عنها ابن انت به لا فسد  
استمر من على الثانية ولا اكثر من عشرة من على الاول والنصب من  
صحتها ايضا ولما مكنت الحقة بها الحقة لم يجره العدة من حرمها  
مهورا وبمع المصراع وليس له ولد الشبهان يزوجه بنت احداهما في النيب  
واما غيرها فغيره كما حرمت من لغيره عنها ولو تزوج الرجل بالان  
فارضعت الام بنية كانت اما للرضع لم يكن الزوج ابيا ولا سلطنة  
عبد الشان التحريم وورث الولد وبلا يورث الولد وكان الزوج تابيا  
ايضا لو ارضعت امرءة رقيقة ولده حرمت ولده الرقيق عليه مرددا  
(ام الولد على الولد وللصنعة نصت للمس على الولد قال الشيخ في  
على سيد عالم لرجوع عبد الف فاختار ان يرضع ويغفر او لا امرءة  
من القيم او نصت للمس لو ارضعت امرأة صنعة وشعر بها جعل في

7

الحال ليعرف ان الحقة النسخ طاعتها وحرم الكبر من مبداء الصغر  
كذلك ان كان يحل بالكبر ولا حذر العقد ان شاء ولا يحرم  
نصف الصغر ويخرج الزوج بحل الكبر ان التزمت بارضاها ولكن  
المهر ان كان دخل بها الا نصف ان لم يكن سببا في النسخ ولا ملا  
**الطلب الزوج** في زوجته وفيه ما بحث الا في الرضاع الا يشهد  
عديان وقال بعض على ان كانت بنتا او رجلا وامرأتين او امرءة  
سواء ايضا ومزوجه لو اتم الرجل قبل الاستعداد المدة ثبت حكم  
التحريم ولو اتم احداهما بعد العقد لم يثبت اليه الا بالبيعة ونصب  
الاخر لا ان كان النضر الزوج قبل الدخول في النكاح وكان  
لها نصف المهر ولو كان مع بنت او صدقة عليه وله اخلاصها مع الزوج  
المسلم وان كان عبد الدخول يثبت لها المهر المسمى كالا سواة اقام بين  
او لا صدقة او لا وان كان المدة لم يثبت قبلها ولا يجب له ان يطهرها  
لغيره ولا يفسد النكاح ولم يطهرها لغيره لا يفسد على طلب البيرة لو كان  
مستجابا لم يفسد النكاح على ستمه او مع الا ان كان قد ادعت عليه  
بذلك احل على غيره المسلم فان خلفه على النكاح والاحل على الطهر  
وقد بينا ان الرضاع مع عدم الاصل لم يفسد النكاح الا في  
سببها نكاح من الرضاع فاما التحريم عليه وكذا لو ارضعت له امرءة

منه

منه اذ ابنت لم ينفق عليه اذا ما احدثا قبل العقد بالرضاع التحريم  
ثم رجع وقاد ذهت او كذبت لم يثبت رجوعه في طاهر الحكم ويدون فيها  
بينه وبين اسمها وان كان صادقا في الاول ارضعت طاهر اخصه  
لا يثبت انما ده الرضاع لا يفسد ولا يشهد بان هذا ابن هذا ابن  
الرضاع او اخوه لم ينسخ حتى ينفق لا يشهد انها ارضعت بخت عشر سنة  
سنة فاق خلع الابن شهن الى حدة في الحولين بعد الذي لم يفسد  
بينهم رضاع اخر في بيني الشاهدان في صدق الدين الى الخوف على  
الظاهر من غير كبر غيبة عند التهام الذي للمسلم وجرد اللاب من  
سحابة الما دة حتى يصدر من قبل نفسه للشيخ لا للمعه ولا يمكن ان  
يحكم القمار في قتلها بنية وقد التزم الذي وحلته بغيره ولو دخلته  
تحت ثيابها لم يفسد مائة سنتها ثم لم يفسد لها ان يشهد قدينا ان  
الرضاع اما يستتبع احكام لو حصل للابن عن ولادة وانما تفتت  
في السنة ما لم ينفق او اذ لم ينفق حكم بانها امرءة لا على ما يرد في الشاهدان  
نفسه ولدت اولدت فيشرب لبنها للمرة ان كانت امرءة وان كانت ذكر لم يفسد  
وان كان شكلا وقت المولود على ان ينفق منه فان كان رجلا لم يفسد ولا  
نفسه في النسخ في خلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يفسد النكاح  
الرضع بغيره لا احد من اولاده من غير الرضعة وسواء ان اخذته واخذ

كأن



صار له المقلد اولاده ولين سميت والوجه هو ان النكاح بين اخي للزوجه  
 واولاد صاحب اللين وقد تقدم روي انه اذا ارست المرأة جويها  
 بليها فانه يحرم له ولحم الحان من نسله عليها وليس ذلك محظورا وارسلهم  
**فصل الثاني** في الصداقة وفيه شياطين من وطى امرأة بالمقد  
 الصحيح او الملك او لا باحة حرم عليها منها وان علت وبناتها وان نفق  
 سواء كن بنات بنت ابنت اب وسواء نسبت ولا ذمت او تاهرت  
 وسواء كن راسية فحرم او لم يكن حرم فاما بعد المقتد العام المنقطع و  
 ملك اليمن ولو عقد ولم يدخل حرمه شام الزوجه وان علت فحرمها مويها  
 على شبه الردياتي وصرحت بآنها وان تزول فحرم جميع بمعنى انه لو طلق الام  
 قبل الدخول حلالا لم يقد على البنات لكن بكرة لم ذلك اذا نظر في الام  
 ما يحرم على غيره النظر اليها وكذا يحرم على الجميع اخي الزوجه سواء دخل بالزوجه  
 او لم يدخل وان طلق الزوجه طلاقا بائنا خارا لم يقد على اخيه في الحلال  
 وان كان رجلا لم يحرق حتى يخرج من المدة فان عقد على الاثنين في  
 واحد كما ان عقد على الحلال على المختار في اللبسط وهو مذهب ابن ابي  
 في النكاح تجارها بها وروى في محله وان عقد مرتين كان عقد  
 الثاني باطلا ومنه الا انه ويجوز ايضا على الجميع بنت اخي الزوجه وبنت  
 اخيه الابن والعم والخال لا يملكون له وطى من العم وبنت الابن ولا يحل له

ان

وبنت الاخوت الا انهما في النكاح سواء تقدم عقد في او تاهرت  
 كانت العم والمقتد حقيقة كالعالم الذي الحلال والدم او صا والعم  
 لعليا والحلال العليا فان عقد على بنت الاخ او بنت الاخوت ومع العم  
 او الخالة كان المستد موقفا ان احازتاه مع لم يكن لها بعد ذلك حرم  
 وان نفقت دخلت في الدمان اذ ليس يكون العقد باطلا ولا بد من حرم  
 مع الرضى وهذا العم والمقتد في حلالها اعترافا المزمع في الرضى نعم ونسأ  
 ابن اديب وحليله الا في حلالها لا يقد ولا يقد لها فيه وله ان يزوج  
 باختيار الحلال وعندي في نظر فان طلق واحدة منها بائنا خارا لم  
 العتد على بنت الاخ او بنت الاخوت في الحلال وان كان نجس لم يحرم  
 ومعاها او بعد الدعوى وهكذا حكم الرضا في جميع ما تقدم وله ان  
 يدخل العم والحالة على بنت الاخ وبنت الاخ ولا يسترهما هذا المدخل  
 عليها يحرم حليله الابن ويحرم منوطه بالمقد والملك او لا باحة  
 فحرمها مويها او ذمت الابن ولم يدخل حرمه ايضا سواء على الاب والعم  
 يحرم منوطه لا يسطر الولد سواء كانت منوطه بالمقد او الملك او لا باحة  
 فحرمها مويها وسواء كانت المستد عليها مدونة لها او لا فرق بين الاب  
 والمقتد في النكاح وكذا في طهر المقتد في حرمه على الولد منوطه للمقتد لانه  
 او لا مدون على الاب منوطه ابن ابنة وابن بنته وان تزول وسواء كان

في

النكاح او الرضا وكذا لو لم يزوج ام منوطه احد على الاحتواء  
 علت ولا بناتها وان تزول فحرم له رجل في تزويج ابن بنت امرأة  
 المدونة لها اذا كان قد رخص لم يقد عليها ولو كانت ولادتها سنة  
 على طاح الام لم يكن يحرمها على الابن مويها  
 كبر والملك ولا يملك له بن على الاب بذلك ولو وطى احدها مملوكة  
 حرمت على الاخر عتد بامور او لا يجوز للولد ان يتك مملوكة لبيه الابا  
 الا ان او الملك فان فذل من غير شبهته كان ذايها وعليه المبدو  
 الموعود الا كراهة المطاوعة اشكال وقوى اليه سقوط طهره من النكاح  
 عن مملوكة ولو حلت ولعل مملوكة للمولى لا يتيق عليه ولو كان في شبه  
 سقط للمدونة من حملت من انثى بعتق على الاب ولا يقر على الابن  
 واسا للمير في انتم ولا تقصيرام ولد لانها علت بمملوكة ثم عتق الملك  
 لا يحل له وبكذا لا يجوز للاب ان يطاها ابنة امه من غير ان او  
 عقد فان حصل فلاحد سواء وطى الابن قبل ذلك او لا وعليه الميراث  
 الشبه وامام العلم فان كانت مكرهته وجب الا لا لا اقرب سقوط طهره  
 لم يتيق على الاب فله الا ان يكون اشق ولا اقرب منها لا يزوج ولم ولد له  
 كان الولد صغيرا فلا لا ان يقيم حلوته على نفسه ثم يطاها الملك  
 ويجوز للجميع بين الاثنين في الملك ولا يجوز للجميع بينهما في الوطى فاقطع

احد

احدها الحرمة الا ان يزوج حتى يخرج من الموطوعة من الملك يبيع او يهتبه  
 او يكتنه وكذا لا يبيع بينهما وبين عتد ولا حلالها في الوطى ايضا انتم  
 او الحلال ولا يجوز للبع بينهما في الملك ولا يكتنه فيقتل الا ان يزوج  
 الا ان لان النكاح من الذي طقت للميراث لا للحرمة ولا استيرادوها  
 ايضا فان باع الموطوعة او كانتا مملوكتي الاخرى ثم ردت عليه لا يفسد  
 او يزوج كناية لم يحل له الميراث حتى يخرج من الموطوعة وان وطى ابنته  
 بعد ذلك لا يفسد اخرها عنه وكان علما فحرم ذلك عليه قال في  
 حرمت عليها الا في حق عتق ابنته ما ان اخبر في انثى بعتق ملكه  
 لا يزوج الى الاول لم يحل له الرجوع اليها وان اخبرها من ملكه لا لذلك  
 حلالا له الرجوع الى الاول في حلالها اذ اخبر في انثى بعتق ملكه  
 والا قرب عندي ان الثانية محرمه ومن لا ولا لكن يتجمل الميراث  
 حتى يستمر الثانية ولو اخبر في الاول من ملكه حلت الثانية ولا احد  
 عليه على الشا بد ولو كان له اسنان احازت احد منها حرمت  
 الاخرى وان كانت الموطوعة حلت في الاخرى وان نكح الكنية في الميراث قبل  
 وطى الاخرى كان محتما بين العلى الا في ان اذا ازوج امرأة خالها  
 شرها اختا لها وطى ملكه ليس سواء كان شداها مستد ماعلى الكا  
 او مستدرا ولكان تله طياها ملك الميراث فانه ان يزوج باختيارهم

في



لانه ما دامت الشبهة في حاله ويجعل له المكروه وان لم يحرم  
 اني وطنا يسع وشبهه ويحرم ان يتزوج باخت اخيه اذ لم يكن  
 اختا له وروي ان تركه افضل وكذا يحرم للسيد ان يتزوج بامرأته  
 عيبا اذا كانت احداهما اخته من ابيه والاخرى من امه ويجوز  
 ان يجمع بين المهرأة وزوجته اليها او وليته اذ لم يكن امها وبين  
 امة الرجل وبنت امة ابيه او اُمهات من عيمه وان تزوج الرجل  
 ابنا امه امينة او اختا وروي ان يزوجه الرجل نفسه امرأه غير  
 من قبل طهارة من يهره او لمسا كذلك لم ينعكس به تحريم اختها  
 وكذا لو نظر له فزها ولا يحرم امها ولا بنتها وقيل ان يحرم وبوسه  
 وهما يحرم على ابيه ولا يحرم النظر او التقبيل او اللبس من غير وط  
 قال الشيخ في بعض فروع ذلك ويجعل النكاح على الكراهية علما بالاصل  
 ولو نظر الى ما يسع لغيره كالمطهر اليه او قيل ان ليس بغيره  
 لم ينشأ له امرأه اذ الرضا الطاهر لا يفسد له ولو كان امة  
 لعقد العقد او بنتا او لاطا بغيرها او ابنتها اذ يحرم امرأته عليه  
 وكذا الزوج لاطا بغيره الابن والمكس لم يحرم على ابنتها وقيل ان  
 سواها وانما قبله الزوج او سواها وقيل ان لا اذا عجزت ابيه قبل ان  
 رهاها لاطا يحرم على الاب المالك وطها وان كان قد وطها لم يفسد

وط

وفي الاب لم يحرم وليس بمعتدا انما الزنا السابق على العقد المشهور  
 ان من رابعه او حاله حرمت عليه ان يراها ابدا ولو لم يكن  
 النكاح كذا لاطا لم يفسد له او رجل ما قبله فانه يحرم على الاب طهارة لم يفسد  
 به واختره بغيره فحرم على من يراها كذا ان لا يراها لاطا لم يفسد لها او يجوزها  
 لمعان تجتنب الاقارب وسواها كالمصغيرين او كالمصغرين اربا القربى  
 ولا يحرم على المنصور ان ياتى بالمال ولا يحرم مع عدم الاقارب  
 من العتق من يحرم مع الاقارب جنة المنصور وان عتق وباء وان  
 تزلزل ولو كان له ام او اخت او بنت من الرضا فالاقارب حرمين  
 ايضا ولا يحرم بنته اخيه ولا اخت ابيه ولو لاط المحزون فالاقارب الحريم  
 عليه بعد زوال عذره ولو لاط مكرها على اشكال او تشبه عليه امرأه فكذا  
 انما الزنا السابق في ذلك منه روايتان احدهما انه ينشأ حرمة النكاح  
 كالوطء الصحيح والاخرى لا ينشأ واختلاف على اعتبار ذلك ايتين  
 على قولين ففسد النكاح ام الموطأ لادائها ولا يحرم على الابن ان يراها  
 الابن ولا المكس وحاشا لسيد السيد لا يفسد ذلك وفي الشبهة  
 وعندنا هل ينشأ حرمة المصاهرة ام لا قالوا نعم وفيه اشكال اتم  
 له لا ينشأ وان سقطت وطء وطء والد والدته لا يفسد بينه وبينه العقد  
 كمن تزوج ماسدا سكر نكاح الفاسق عدم علم بالتحريم وبين شبهة الوطء

كن وفي امرأه تثبت على بزوجته وبنت شبهه المالك كمن اشترى  
 خاتمة ثمة او سدا او تثبت عليها العتق لا كمن سدا ذلك كمن سدا  
 وحكم الرضا في جميع ما تنضم حكم القربى انما هو الوطء بل يفسد طهارة  
 فيستلحق به تحريم المصاهرة سواء كان معتقا او ملكا او ابنة تحريم  
 به ام الموطأة وان عتق على الوطء وبنتها وان كان محرما للموطأة  
 حاشا على اب الوطء وان علا على بنته وان نزل تحريمها من او تفقيد  
 مهرها المحرمات محرما فيفسد له النظر الى ام الموطأة وانتهى احرار محقق  
 كالزنا فانه لا ينعكس به تحريم المصاهرة على الاقارب ولا ينعكس حرمة  
 للحرم اجبا على وطء شبهة فمقتضا به تحريم المصاهرة خلاف تقدير  
 ولا ينعكس حرمة المحرم اجبا على لو كره اصره انما الزنا لم يفسد تحريم النكاح  
 على الاقارب لان هذا الوطء زنا في حق **المفسد الثالث** في باقية استيا  
 المصحية للحرمة المبررة وفيه وسائط لا يجوز للرجل ان يدخل بغيره  
 اذ لم يبلغ سنه تسع سنين وان دخل بغيره ما ثم ان ارضاها  
 وقت بينها ولم يخله ابدا وعليه بينها والاتفاق عليها حتى يبرأ  
 احدها وان لم يفسد في التحريم الا بدعي اشكال والشبهة ان يحرم امه  
 مثالي اطلعت العقد للاحترام على من وطئ امرأته لزوج من سنه ولم  
 يشهد الاصله وكذا اطلعت اب او جد الا على الجور والوطء قبل التبع

كن

كمن قال التحريم لا ينعكس منه الاطلاق او سوت ولا ينعكس من الموثوق  
 بهما والقوم انما ينعكس من سواها وانما هو ان لا يحرم بالتحريم  
 ويجوز ان ينعكس انما لا ينعكس في الموطأ ما ساعد قول ابيه  
 اذ ينعكس من شيوخ امرأه في عتقها علما بالتحريم والعدس سافرت  
 بينها لم يفسد له انما سدا او دخلها او لم يدخل وسواء كانت عدة  
 الطلاق الرجعي او البائن او عدل الوفاة وان لم يكن علما بالحق  
 والتحريم سدا وان كان علما بالجدوا ما دخل بها حرمت ابنتها  
 وعليه المهر وعليها عتق تام المدة من الزوج ولا رد عدة اجزاء  
 من الشبهة وان لم يدخلها كان العقد واسدا وله استيفاء بعد الا  
 نقضا او الدخول يفسد الوطء في التبع الى الوطء في الدبر فالاقارب  
 اذ كذلك ولو وطئ من غير استيفاء عتق على طلاق لا رد الا لكون  
 وحاشا تحت الزنا يفسد العقد وان كانت المرأة عاتلة بذلك  
 لم يحرم لها الرجوع الى هذا الزوج بمقتضى اخر ولا يفسد من تزوج  
 للدولم والمتعة في ذلك ولو دخل في الجاهل فخلت لحق به ولو كان  
 حيا واستمر مضافا عدل من حلالها ولا يستطهر بها على الاول  
 ولو عتق بالتحريم فلا حرم لها على الثاني هذا اذا تقرر الزوج انما  
 لا يزوج بها لطلقت بثان في عدتها من غير حال في التحريم للموعد

من وطئها







النفق والامضاء ولا يشار اليها في عقد الامة متى اشارة الحرة المتدعة  
 الامة المتدعة او المتأخر لم يكن لها صيد ذلك خيار ولا خيار للمهر  
 كانت لامة يتكلم بالملك وحكم المتع بها حكم التام لم تمنعها من حرة  
 كان لهم في عقد هذا اوقع باطلا على الخلاف ولو جازها في عقد مع عقد  
 الحرة ولو عقد الامة ولو عقد على الحرة وعقد امة متع بها تحت الحرة  
 في منع نكاحها ولو عقد على الحرة واما وعقد متع بها فانها حرة  
 طلاقا للمهر ايضا وكذا العقد على حرة واما اتم على امة متع بها فان الحرة تحرر  
 بها وكذا الوجه في عقد وكذا البحث لوطا على طاعة الامة واما في  
 شرط مبيع على ثلث طلاق الامة واما امس عدم الطور وموعد الشقة  
 واما الجوز من المير والنفق وحرف الغيب ومراعاة من الغيب فمن  
 وحد الطور واسن الفت لم يجرى له طلاق الامة ومن جمع الشرطين جاز  
 المصدة على امة واحدة الا قرب استبانته طاعة النذبة للميراث فيكون  
 لها تدعى العقد على الامة وان كان سائدا فلا يجرى له ان يعتد  
 اكثر من اية حرار بالعقد الدائم فمن تزوج امة بامس الحرة ابرأ لامة لهم  
 عليه ما زاد على الامة ان يشارك احدى الا امة بمرت او طلاق وما اشبه  
 من النكاح وشبهه فان مات احد من اوطعها بايا حاز له العقد على  
 اخره في طلاقه وان طلقها رجعي لم يجرى له العقد حتى يخرج المطلق من

عقد

عقدتها في العقد انما انقضت العقد فانكثرت فالتقيد لم يكن  
 البتة وكان له ان يزوج بالزانية او بالاخت ولو كان ذلك في تزوج  
 المتأخر في عقد وتكون قبل تزوجها ما وقيل في طلاقه وكذا في تزوج  
 اشيت عيب طلاق الزانية او تها ولو ثبت بعت عند الا الحاصلة  
 في تزوج على عقد واحد فالانكاح الطلاق مع احتمال التفرع في ذلك  
 ان يثبت بالتمتع على من شاء من غير حصة الزينة وان كان الافضل  
 الايجاز ومن وكذا يجمع بين ابي عبد الله في الزوجي بملكها من ذلك  
 يجوز لغيره ان يعتد من الامة والامة اكثر من اشيت ويجوز ان يعتد  
 من طاعة اكثر من اشيت ويجوز لغيره ان يجمع بين حرة بين  
 واشيت من طاعة حرة وامة ولا يجوز له ان يجمع بين حرة واشيت  
 ولا بين البين والبيع والامه الا بين ثلث اشياء وان لم يكن مع حرة ولا فرق  
 بين الزوج امات ولا ولادة والمكاتب للشروط والمطلقات الدائم لم  
 يردن شيئا بالمطلقة اذ اوتت شيئا ومن التفت بمصالحه فمهره ما زاد  
 على الثلثين من ثمن اشكاله في التزويج بملكها من الحرة ويجوز ان يعتد  
 على الامة ابي عبد الله في المقتة وكذا في ملك الغيبا وكذا الا  
 ولا يجوز للسيد ان يعتد على اكثر من حرة من غيبه ويجوز ان يعتد على  
 اربع اماء كذا في ذلك ولا حرج وامام ولا يجوز له العقد على حرة وثلاث

من

واخرى في تزويج واحدة واخرى في المقتة والمصير في طلاق الامة والامه للمهر  
 انفتحت بعض الامة في طاعة حرة بالنسبة اليه في طاعة الحرة وان لم تكن لها  
 بالامة في طلاق العقد الماسك بقتل بعض فالانكاح بملك الحرة في طاعة  
 وحكم العقد بملكها ما فيه عيب ولا يباح له اكثر من حرة في تزويج واحدة  
 او حرة واعتبر لا يجرى له طلاق من الزانية الا على غير ولا يفتقر  
 الماجة العقد عليها الى الوقع من طلق الحرة ثلث طلقات بينها  
 رجعتان حرمت عليهما حتى يخرج ذريعا غيرهما وان كانت تحت حرة  
 عيب فاذ طلقها الثانية او ماتت غيرهما نكحها ذلك العقد عليها ان  
 حصل شرط المصداق الا بتمتع بها فجد وهكذا ايا في طلاق الامة  
 يجرى بسبب كل ثلث وعقد المصداق المطلق العقد فقد بينا انها  
 يجرى في منع الامة فاذ طلقها زوجها المراء والعبد طلقان حرمت على  
 الزوج حتى ينكح غيره فاذ انكح غيره فارقها خال ذلك ولا عقد  
 عليها وهكذا حرمت بسبب كل طلقين ويجوز مع المصداق والاشكال  
 في الفرق بين طلاق العبد والامة في الامة تقدم ومن انفتق  
 بعضها في عقد طلاقها اشكال من منع من نكاح الامة وحده  
 الطور واسن الفت سري نكاحها مع وجود من غيرها المير ومروفا  
 للمهر بتأخير صداقة او تقديف بعضها لان لها ان يطالب به من

صها

صداقة بتأخير صداقة في العقد في العقد وكذا يجمع بين حرة وامة  
 واقترعه لا يجمع بينهما في تزويج اشيت وفيه نظر العقد  
 عند من ان ثبت ثلث طلق في الامة ولو عقد فغيره ابرأ حرة وامة  
 عند عقد الامة حرة ولو تزوج الامة ثم وجد الطلاق لم ينعقد  
 ارجاءه لوقوع العقد كذا في احد الطلقات في العقد وصحة  
 المصداق بقاء العقد في حرة وان كان في حرة فحقه حرة ولو كان  
 ذاما فقال استتدته سيد العقد او قبل قوله ولو تزوج بامة  
 ابيه ثم تزوجها بطل النكاح وان وصيها ابويع لغيره وخرجت من  
 الثلث وان اختارت المصداق المصداق العقد مع والامه الحرة  
 والامه كان العقد بعد الوفاة ومثل المصداق بطل النكاح وان قلنا  
 انما شفع المصداق حين الوفاة فلا بطلان وهكذا التفسير  
 لو قلنا انما شفع المصداق الى الوارث انا اذا قلنا انه على حكم  
 الميت فلا بطلان التقدير لا يجوز للعبد ان يزوج الامة على المهر  
 كما قلنا في المراء ابرأ الحرة وكذا لا يجمع بينهما في عقد واحد من  
 دون الامة لان النكاح حرة صغير لا يملكه وطبقا الى نكاح الامة  
 على القولين وكذا لو كانت كبيرة عابدة لا يملكها غيرها اشكاله  
 وجد ما يشترط به اتم طلاق العقد على الامة والامه بوجوب المهر

من







وهو باق على الشك واسم قبل الانتفاء **ج** غير النكاحين من اصناف  
الكثير كما لو اذ اسم احد الزوجين منهم فان كان قبل الدخول اسم  
النكاح في الحرام سواء كان المسلم الرجل والمرأة ولو كان بعد الدخول  
انقضت المدة فان اسم الاخرين كان النكاح باقيا ولا انقضت المدة  
ولا فرق بين ان يكون المسلم الرجل والمرأة ولا اعتبارا بالدار هي في  
هذا الحكم وعلى الزوج مئة المدة مع الدخول كما قلنا هناك ان كانت  
المسلمة ولو كان المسلم هو فان انقضت المدة قبل اسلامها لم يكن لها  
نفقة وان اسلمت في الاشياء كان لها النفقة المستقبل فيها متى وجب  
اقرارها المستطرد فلو كانت بعد شهرين من اسلامها فلا نفقة فيها  
على ما قلنا من شهرين ما قبله فلو لم يسمع اليقين وكذا لو ماتت قبل انقضاء  
المدة فالزوجية باقية في النفقة فتأجل الميراث لا تقضي ولا ينظر في ميراث  
تولد ولو اسلم احداهما وبقيت الاخرى انقضت المدة وقامت النفقة  
ولو اختلما قتلا النكاح انما اسلمت وتخلت بنت ولا نفقة لزوجها وكانت  
بالاسلمت انما في النفقة احقل فتدبر قوله على نفقة البينة واصالة  
براءة الزوجة وقوله لوجوب النفقة عليها ولا الاصل الصلح اذا اسلم  
الحاكم وعند اكثر من جناب وشيأت بالمدة الدائم فالحق او كلف  
كتابات وان لم يسلمن تخيرا ومباهاة فارقا البواقي سواء اتيت عدة من

ادع

ادع مئة واحدة وسواء اختار الاولاد او لا او اخره المرتبته  
ان كان حراما ولو كانت اماه وحمل برختيارين حرمين او ادع حراما  
ولو كانت او با لا زيد ثبتت عدة عليهم ولا اختيارا لو اختلفت المدة  
وقد شوبت ما شئت فان كان متبعا كان عدة المائة باطلا ولو  
وقد دفعه بطلانها ولا اختيارا لها فيه ولو ادعهم عقيل سلام كل  
له الاختيار حاله الاحرام لانه ليس له ابتداء عقد الميراث من حرمين  
او حرة اثنين اربع اماه **هـ** اذا اسلمت لغيره من لم ينفذ زوجية فان كان  
قد دخل بها حرمها معا ابدان كان قد دخل بها البنت خاصة  
ثبتت عدةها وحرة الام مودا وان كان قد دخل بالام خاصة  
حرمت البنت مودا وهل يخرج الام مودا بغير العقد على البنت  
ها كما لا يخفى نعم ان لم يكن دخل بها قال الشيخ رحمه الله انما  
عند الشرع لا يحكم لصحة الا باقتضاء الاختيار في حال الاسلام  
ولهذا الوجه عشر اقلنا منهن او لم يكن يجب الصلح الميراث لانه  
ولا سمه وكن بمنزلة من لم يقع عليهم عقد اما اذا اختار الام كان بمنزلة  
من لم يبتدع على البنت ويحتمل لزعم النكاح البنت ادع عند الشرع يصح  
كما لو شرع اخذين ما نه حتما ايتها شاء فيكون مذهبنا فيها وصح  
النكاح في البنت فيقتضى التحريم المبررة والام واختيارا لغيرها لا يحل

اختياره

في الثلث ولو كانت الام والبنت اثنين له فان كان وطئها حراما  
ابدا وان وطئها حرمات الاخرى كذا ذكر ان لم يكن في طهر منها فغير  
لها اسم عن احدثين غير ما شئت وحل سبيل الاخرى سواء دخل  
بها او لا ولا كان عدة امرأه وعمرها او خلتها اذ لم تحرم العمه لانه  
نكاح بنت الابن او بنت الاخت او اجابا نكاح النكاح وكذا لو اسلم عن  
سرق وادع لاسلم للزمن اثنين زوجات تخيرا شتين منهن  
ثبتت عدةهن اذ اتفقت سواء دخلت من ادلا وسواء كان واحد الاطوار  
اولا ولم يسلم عن خرم وثبت اماه فان اسلمت بعد ثبت نكاح طهره وبطل  
نكاح الاما **و** على رضاها فان اجازته اختيارا شتين ان احسن في المدة  
او كسكتايات ولو اسلمت الاما خاصة فان اسلم طهره في المدة ثبت  
نكاحها وكان حكم الاما ما تقدم وان انقضت على الشرع وبطلانها  
واختيارا شتين من الاما ولو طلق نكاح قبل اسلامها با ما ان  
العدة على الشرع تبين ان المدة وقت حين اختلاف الدين  
وان اسلمت في المدة ثبت الطلاق واختار من الاما اثنين ومن منع  
من نكاح الاما مع الطهر لا يطل نكاح الاما بثبت نكاح لغيره في الطهر  
**ج** لاسلم وعبد ما يخرجه اسم ممدوح كان له اختياره من وطئ  
المباقيات ما خرجت المدة من على الشرع وفيه في الشركات

ان لم يفرق الزوجة والزوج  
اختار من سرق او اقرب  
نكاح الاما او اسلمت الزوجة  
خاصة ثبت نكاحها وقت  
نكاح الاولاد

وثبت نكاح الاولاد والاعتقاد من حين اختلاف الدين وان  
اسلمت في المدة كان له ان يختار او با من شاء منهن فينتقم  
نكاح الاخرين حين الاختيار ويقتضون من ذلك الوقت ايضا ولو  
اسلم اربع وكان البلوغ كتابات كان له ان يختار الكتابات وان لم  
على اكثر من شئ نكاح للمساكين من حين الاختيار **ط** لو اسلم عن اربع  
اما زوجات فاسلمت واحدة كان له اختيارا لاسلم وطئها بالام  
فان اسلمت قبل انتفاء المدة كان له ان يختار اثنين واسلم نكاح  
المباقيات من حين الاختيار وان لم يفت على اكثر من انقضت المدة  
حصلت البيعة واختلاف الدين وكان نكاح الاولاد دائما بغير اختيار  
ولو اختار في نكاح المسلم لم يكن له لان المباقيات قد لا يسلمن الى اقفا  
المدة فيكون نكاحها لازما لم ينفذ نكاحها لم يصح النكاح في المال لان  
يسلم اثنان ويختار نكاحا فتصح نكاح الاولاد والباقي على اثنين ولو  
اختار نكاح الاولاد اسفل عدم صحة الاختيار لان نكاح يصح والعقد  
لان الضعف اما لا يصح اذ امام البعثة على الكند الى انتفاء المدة ما لم اذ  
سلم منها فان نكاح من شاء صحيح وكذا لو كان عدة ما يخرجه اسم  
ابن لم يكن له اقتض نكاح من الا ان سلمت المباقيات ما نكح بطلا  
ثم اسلمت ففجوا نكاحها من متمد من الاحتياط قد ينفذ انه فخر

نكاح

اختار











حين استلذذ الدين وهو نكاح النسيئة ولو اسلم به ولو لا حرم  
 في العدة فخير من شاة من الاختين ولو روج المثل من نفسه  
 ثم اسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما وان اسلم قبلها كان  
 النكاح قايما لجميع الانضاء ولو اسلم الزوج او اصبه الدخول  
 انقضى العدة وان اسلمت وتقدم من الاصل شيء كان الحمل بها  
 ملك المدة ولا فلا نكاح وهل يرجع الزوج او لا بعد الدخول  
 العدة فان اسلمت وتقدم من الاجل شيء كان اسلمه ملك للدة  
 والا فلا نكاح وهل يرجع من الميراث للدة التي تلي بعد اسلام  
 ذلك ولو اسلم قبل الدخول ما نفقت المدة والعدة ويحسب في  
 الاقرب بثبوت نفقة الميراث ولو اسلمت وتقدم الدخول في الاقرب  
 للمدة ينتفع النكاح في الحال ولو اسلمت المدة لم يملك نكاحها ان كان  
 صبيبا لدخول بنتها من الميراث بتقدم استنفاذ ميراثها ولو  
 بثبت النكاح لان الاستنفاذ منه بالزوج الشرع بشرط ان يراها  
 انقضاء ما عدل ان اسلم قبل نكاح الا فينفذ ميراثها ولو  
 كان للميراث لها واحد لها ولو كان للميراث والدة ما كان اسلم قبل  
 انقضاء ميراثها لم يملك ميراثها وان اسلم قبل انقضاء ميراثها لم يملك  
 ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها لم يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها

في حال الاسلام فان اسلم بعد انقضاء ميراثها لم يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها  
 ايها اذا ادمت طلقها ثلثا او اعلنت اسلام ميراثها لم يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها  
 الشكر ثم اسلم ميراثها لم يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها لم يملك ميراثها  
 اسم بعد ان طلق كل واحد من الاختين ثلثا ثم اسلمت او اراد  
 الزوج باحدهما قبل ان يتزوج غيره لم يكن له ذلك واختها والصبر طلاق  
 الشكر كما يصح لخاصة ولو اسلمت واختها لم يملكها ثلثا بل يملك  
 محاسنها ما اذا عيبت خذله العدة على الاخرى ولو لم يملك عن ثمانية  
 سنة والحق مع طلقها ثلثا كانت اختها لا يزوجها ما اذا عيبت عن ثمانية  
 سنة الطلاق وحله نكاح النسيئة **الفصل الرابع** في الاقرب او غيره  
 وبما حث اذا اراد احد الزوجين عن الاسلام قبل الدخول  
 النكاح في الحال فان كان المدة المدة المدة لم يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها  
 ونصف ميراثها ان كان صبيبا او ادمت او لم يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها  
 المدة سقط الميراث ان كان بعد الدخول بثبت الميراث فان كان الميراث  
 الزوج من فطرة او ميراث النكاح وجب قبله ونفقة المدة عدة الزوجة ولا  
 صبا عليه لوتاب وان كان عن غير فطرة وقت الفسخ على انقضاء  
 الطلاق فان انقضت ولم يرجع فلا نكاح بينهما وان رجعا في ثلثها كان  
 الحكم بالاول لو كان المدة المدة ان شرط عدة الطلاق وان رجعا كان

المك نكاحا ولا نكاح فيها وتبين انقضاء النكاح من حين الاستنفاذ  
 لمن حيث انقضاء المدة ولو ارتد ما كان التسجيل كما قلناه  
 المدة ينتفع من الزوج المدة المدة لان النكاح موقوف  
 على انقضاء المدة وان طلقها ولم يرجع في المدة كان عليه ميراثها  
 وكذا لو كانت المدة فطرية او ارتد ما وان رجعا او رجع  
 المدة منها المدة فلا يملك ذلك الزوج **الفصل الخامس** في المدة المدة  
 المدة لم يملكها ولا للميراث ميراثها بالاسلام او اسلم الزوج المدة  
 ثم ارتد فان اقامت الزوجة على الشرع حتى انقضت المدة من حين  
 اسلم ميراثها من حين الاسلام باختلاف المدة وان اسلمت في الا  
 تبين عدم اليقونة باختلاف المدة ويضرب لها عدة من حين  
 ارتد فان عاد الى الاسلام قبل انقضاء ميراثها على الزوجية وان  
 لم يرجع حتى انقضت فعدة من حين ارتداد **الفصل السادس** في المدة المدة  
 تحت المشرع فان مشركا ما اسلمت واسلمت مع ما تنقضي ان  
 يختار وقت النكاح على انقضاء العدة فان اراد ان يختار ما  
 ارتداده لم يكن له ذلك فان عاد قبل الانقضاء كان الاختيار وان  
 انقضت قبل رجوعه حصلت اليقونة من حين الارتداد اذا كان  
 تحت الميراث مئة ما شئت من ميراثها لا يملك ميراثها ولو كانت اسلمت ميراثها

لم يملك ميراثها اجازة فكل عدم قبول الاسلام منها وقت الرجوع و  
 قبل اي دين نكحها عليه فان كان الاسلام قبل الدخول انقضى  
 النكاح وان كان بعد ما نكحت الى دين الاسلام او دينها او  
 دين تغريبه على الخلاف في العدة منها على النكاح والاداءت انقضاء  
 العدة وان اسلمت ويرث ميراثها فان كان الى اليهودية او النصرانية  
 فان قلنا بغيره كان النكاح حلالا ولا انقضاء العدة ان كان قبل  
 الدخول ووقت على انقضاء العدة ان كان بعد وان اسلمت  
 الى الجحيم انقضى العدة قبل الدخول ووقت على انقضاء العدة ان كان  
 رجعت في العدة او اسلمت منها على النكاح ان قلنا بقبول الرجوع وان  
 حرجت العدة انقضى النكاح ولو اسلمت رجع الزمي الى ميراثها من  
 ملك الكفر وقع الفسخ في الحال والشيء في الميراث والاداءت في ذلك  
 ما اعطاه لا يقبل منها الا الاسلام **الفصل السابع** في نكاح الميراث  
 بالكلية او في ميراثها ومباحات الكفر الميراث ميراثهم وطلقاتهم  
 فلو طلق الميراث زوجته ثلثا ثم اسلمت قبل ان يخطبها الا بالجملة  
 كان له ميراث زوجته في طلقها ثلثا فزوجت نكحها طلقها حلت  
 الاول اذ اسلم الزمي ونكحت الميراث اربع حراريات اختار زواجا  
 منهن كاللحم لا فرق بينهما الا في شيء واحد وميراث الميراث اذ انكح



منهم وكان يستند ذلك لحاجته اسلوا قوله ذلك بخلاف الذي  
 مائة لا يمتد على مثل ذلك لان اهل الزمة لا يمتد عليهم ذلك وعلى الامام  
 الدرهم ووجه من فهمهم والمساكن اذا هم امره على فيها وكان  
 يستند ذلك لحاجته اسلوا المستأجرين لا يلزمهم لذلك  
 نصرهم وانما هم اشق من المسلمين واهل الزمة ولهذا وقد  
 اهل الزمة يلزم الامام ونعم بخلاف اهل الزمة **اد** اخرج عن  
 او شئ يثبت ان على الحاكم اذا امره ان لا يزوج رجل من  
 او وثنية ولو تزوج من ثنية لم يثبت عليه وانما او يزوج للثنية  
 ان يزوج من ثنية اهل الكتاب وغيرهم ما لم يزوج له ذلك  
 ولا بالزيمات من اهل الكتاب لا يزوج له اكل ذبقة النساء  
 وان كان اهل كتاب ولا يزوج من اهل الكتاب ولا يزوج من اهل  
 الزمة فكل المني وفي اهل الكتاب من اجاز لخال اهل الزمة والكل ربا لهم  
 والولد من المسلم من ابوه في الاسلام وفي الاقرار بالزينة لا يزوج  
 كان من سكرانين يمتد عليهم في بعض الجسد وفتح الامام في الحرمة و  
 الرق **اد** اخرج الحاكم في المحرم في الحرمة وفتح الامام في الحرمة و  
 الى اهل عنتهم وان كان نازحين او مستأجرين او اهل زمة او كان  
 احد الحظ من جسم من عده ولا اخر من الزمة ولا يزوج على الحاكم للحكم

منهم وان كان الزمة ولا يزوج على الحاكم اعداءه لظن ان استدعاءه على حكم  
 ولا يزوج على الحكم اذا استدعاه الحاكم اذ الية لانه اذ المهي على الحكم  
 للحكم لا يلزم الحكم بفتح اليد واذ الحكم الحاكم بين الكفا يجب ان يحكم بما  
 يشق وشروعا ما اذا اراد المترك امة آية طاح مشركه عند عقد النكاح  
 كما يثبت في السير والحياء والذكورة وعدم طاعة للظنون وان اراد  
 استدعاء حكم بفتح ان كان سوع له امة عليه ابدان يكون  
 الواقع في الشر كاستدعاءه صحيا لا زنا ولا اصل ان كل نكاح لو اخل  
 اذ عليه فانه يحكم بينهما لعدا ارضي الياسمين والمهر العقيم حكم  
 بفتح سوكا كان متبوعا او لا وان كان فاسدا فان كان متبوعا لم  
 واستقر المكسفة وتبقى لمثل وان قبض بفتح مستعد من يمي المشا اذ  
 وان كان من ثنية وان كانت متبوعة من حصة فان كانت متبوعة من حصة  
 نصف من المشا فان كانت متبوعة من حصة فان كانت متبوعة من حصة  
 ولو كان كذا او خنا بربا القيمة من غير العات الى العدة ولو كان للحاكم  
 ابن صغير كان له تزويجها للحاكم **الفصل الحادي عشر** في عتق  
 يتلقا الحاكم المالك وفيه كذا ففتحها انه لا يجوز العتق ولا لامة ان  
 تزويجها انتها الا اذن المولى فان ما واحد من خياره فليس سلطان  
 والا فربا انه موقوف على اذن المولى فان اذانه صح والا فربا على الكو

به بعدد سنة وروضة ولم يملكه وقد اكد ان كل واحد منها المالك  
 او اكثر اذن البقلم بعض الامارات النائية وكذا لا يحل على المالك بفتح  
 طاعة كانت او شرطه لا المولى عليه الا اذن المولى وكذا المالك  
 ب اذا كان الاذن رعا ما ولد له فان كان مولا لها واحدا والولد  
 له ما كان لها بالكرامة شهاه اطلعا ولا اشتراط احدى او  
 شرط زاده فيه لزوم ولو كان احدى حرا بفتح المولى كان للملك  
 او لامه الا ان يشترط المولى في المولد فيكره **اد** اخرج للامة من  
 غير اذن المالك وطلتها قبل الاكل رقع العلم ما التحريم كان عليه للرد  
 فان كانت عاتق ملاميرها ولا بفتح المولى الى والولد له ولو كان  
 الزوج خاها او حقت له شعبة سنة للحد من المهر وانفق الولد  
 حرا على الاب بفتح يوم شرط خيا لامة وكذا الوعد عليها بفتح وعوا  
 الحرمة قبله المهر وفتح عشر ففتح الكارة ونصحه الشبهة ولو كان  
 رقع اليها بفتح اسكاد او جده منه وكان الولد رقا على الزوج فحكم بفتح  
 ووجب على المولى بفتح المهر ولو لم يكن له مال سعى في قيمته وان استعجل  
 ووجب على الامام ان يدهم من بينهم الرقاب جادا او زوج الصبي على  
 اذهم شان اذ عده وان اذوا رقع المهر بفتح المهر بفتح المهر ولا  
 فان نكحت قبل المدخل فلا مهر وان كان قبل المدخل لم يهر

العدة ولا نفقة لها ولا سكن وان كانت حاملا وقت النفقة لها ثلث  
 لها والا فلا وان كان لها ما في النكاح ونفقة لها الا ان والى شرطت  
 شيئا فانها على ما اذ علما او دعه او صفة كالبيضاء والشركا اذ الطلاق  
 او الفصلا للمسا والبيع فان كان صريح المنة بفتح لها الملية في طرف  
 العدة اذا شرطت حريم وفي طرف النكاح شرطت ريتا فان دعه  
 سوكا كان ساهيا لها او دعه او اذغ سها وفيه شئ سنة طهارا  
 اذ بان دون الشط او كان ساهيا لها او دعه او اذغ سها وفيه شئ سنة طهارا  
 فان كان في العدة فان شفع بفتحها سها حرة بان تاه قال المني لا يظهر  
 في الرقيات البلاء فان لم يدخل وقتها ولا مهر وان دخلتها  
 المهر ويكره للسيدة ان سكتها ويرجع الزوج به على المداين فان  
 كان الوكيل المستأدة مستعديا ويظهر الدنيا بفتح عده وان كان الزمة  
 بفتحها به بعد الست وان احبها ما ولد حرو على الاب بفتح يوم سقط  
 خيا ويرجع به على النكاح رايها فذكره قبل النكاح صحح وحسنه بفتح  
 الميار للزوج المذهب نعم وان كان الفز ومن المية من الف والصفاء  
 كالنكاح وغيره ثم طلاق فان النكاح صحيح ولو سكتها فاضحاح ولو  
 قرحها على انها سكتها فان طهر المنة ومن تاه ساجد العدة  
 عليها رجب الميار **اد** اخرج عده امة كان عدها صبيها الا باجدها

العدة



تملك يجب ان يعطى المهر المستحق من ماله ولا الى الاحتجاب كان الزوج  
 ههنا بيد المهر مستحقا من ماله بالاعتزال وانما يقع طلاقا  
 ويكون ذلك من غير احتجاب ولو كانت المهر غير وارث في نسخ العقد انما  
 لا يخرج العبد من حريمها بعد الاذن والتميم لم يكن لها مهر ولا  
 نفقة وكان اولادها واولادها لو كانت خادمة في الاولاد ايجاز ولا  
 عليها ولها المهر يتبع به السيد بعد عتقه ولو تزوج السيد بامرته  
 كانت الولد لولاه وسوى للامانة معلولا اذا فر الطلاق او لم ياتوا ولا  
 باجدها دون الاخر كان الولد لمن لم ياتوا اما الرضا السيد بامرته  
 معلولا فان الولد للمهر لا لغيره ولو تزوج حرة بامرته اثنان ثم تزوج  
 حصصا اخرج اول المهر وحريمها سواها اجازة الشريك العقد  
 بعد الاجتناع على خلاف اولى ولو حلت له الشريك في الباطن لم يملكه  
 وكذا لو كان نصفها وكان الباطن حرم لم يملكه وطهرها بالملك فلو بالتمتع  
 بالعلم ولو كان نصفها قبل حيا زوجه بعد المهر عليها في رثتها النص بها  
 جسد المهر ان يزوجه بامرته ويجعل صداقتها عتقا فيقتل زوجها ويجعل  
 ويجعل مولا عتقه فيلزم المهر في الطلاق والتمتع ولو تم العقد على  
 التزوج عتقت وكانت بالمجانسة النكاح ومنهم من منع ذلك وجعل المهر  
 تقديم المهر لان العقد لا ينفذ الا بالتمتع فلو لم يزوج المهر لم ينفذ

فان اختارة النكاح فلا يجب وان امتنع من فعلها فبطلت النكاح  
 فان نصبت ثانيا ثم رجعت بالقيمة وكان معلوم صحيح ولا فلا وله مهرها  
 بعين القيمة صحيح وله ما غلب المهر له عليها فيقتل المهر الذي جعلت  
 صداقتها قبل الدخول في الثاني زوج نصبتها وما استعتقته فان اعتقت  
 كان له من حريمها يوم ولها يوم رجوعه ان يشترى من سهم الرقاب  
 وقال ابن البراءة يرجع نصف القيمة ورجع حرمها وكنها ابن ادرية  
 عند أبي قريش ولو قال لها اعتقتك على ان تزوج بك لم يملكه وصحت  
 صداقتها بعد العقد على تزوجه والاقتباس عدم وجوب قبل النكاح فان  
 استعتقت فالوجه بثبوت القيمة ولو كان المهر مملوكا فقال لا يعتقك على ان تزوج  
 عند وقوع العقد ولم يجب الزوج فكذلك في الاشياء لان النكاح حق له ولا طهر  
 فيه ولو قال لغيره اعتق عبدك على ان تزوجك فبقي ما عتقه بعد العقد ولم  
 يصح له الباطن الزوج وهذا عليه فيه فمهر المهر على النكاح في ماله و  
 الطهر ان مراده للمهر بغيره فله الدخول به السيد اعتق عبدك  
 عن سند على ان على بامره ثم وجب البطلان وقوى الشيخ  
 لعدم اصله بمرادة الزمة اذا استلزامها من قبل الدخول لم يملك  
 مهرها وكذا لو سلم السيد لغيره قبل الدخول وجب مهرها  
 لم يملك المهر ايضا وقوى الشيخ سقطه وكذا البحث في المهر في المهر

المهر جبري ويكون ذلك كالاطلاق عند ثبوت احراز النكاح  
 صحيح وان نفي كان منسوخا فصار على النكاح فان علم ولم يزوج  
 العتق وكذا السيد اذ يقع في الاحتجاب ولو كان قد تم صرح في المهر  
 يثبت المشتري بالحياتة على رواية ربيع ابن ادرية فله حكم  
 بزوم النكاح ولو كانا لهما امر فباعها لغيره كان لكل واحد من المهر  
 بمهر الحيا وكذا الرابطة على واحد ولو باع احدها دون الآخر كان للمشتري  
 للثاني من النكاح والامانة وكذا المبيع على من عتقه ولو كان في رثتها  
 للمالك مبيع احدها احد الزوجين فغير المشتري ايضا والمالك لا يخرج من  
 النكاح والامانة ولو حصل بينهما اولاد كان للمهر لا لغيره ما دام الزوجان  
 فاعتقوا للمشتري الا حصة ثم ان لم يملكها فله نفقة وكذا لم يملكها في  
 الزوج لغيره وانما المهر مستحقا بالامانة يجب للمهر المستحق على الزوج وعلى  
 المهر المستحق لغيره لا لغيره ولا يملكها لغيره فله نفقة على الزوج  
 اذا تزوج امته كان مسمى مولا فله مهر فان باعها قبل الدخول لم يملك  
 للمهر ولو اخطأ المشتري كان للمهر لان الاجازة كالعتق المثلث ولو  
 باعها بعد الدخول فالمرء لغيره ولو استأجر النكاح في المهر وان كان  
 الاول قبض المهر منه فان كان نفقة الدخول فقد استقر له وان كان قبل  
 زوجه فله مهره فلا مهر له الا في الاجازة لان اجازة المشتري

الامانة لم يملك قبض الاول المهر كان الثاني لا يملك شيئا من ذلك  
 بعد المهر المستحق استقر له المهر ان طهرها قبل الدخول كان عليه  
 المهر الثاني فان كان الاول قد قبض المهر قبض الثاني المهر لم يملك  
 شيئا وان باعها قبل الدخول فمن المشتري بالعتق ودخل بها الزوج  
 مبيع البيع كان نصف المهر للسيد الاول ونصف للثاني وان كان قد  
 قبض الاول وجب المهر ثم باعها لم يملك له المطالب ببيع المهر سواها ودخل  
 بها ولم يدخل لغيره حاله بينه وبين الاستماع فهو ان كان الثاني قد قبض المهر  
 كان له المطالب ببيع المهر وان لم يزوج لم يملك له ذلك السيد لا يحق له  
 المطالبة بالزوجة وان كره الزوج مهرها وله المرافعة بها ليس الزوج ذلك  
 والزوج ايضا اجازتها من حيث الزمان من غير ضمان الزوج بل من  
 عتق ثم باع قال الشيخ للمشتري النكاح وعلى المهر نصف المهر ومنع نصبت  
 على ثمن الاخرين ولو باعها والدخول ان حلت له منه انكر المشتري لم يقبل  
 قوله في افساد البيع او هل يبيد في الصفات السبع في المهر لا او لا يقرب  
 من العتق وفيه نظره من حصل القدر بغيره كالمهر المستقر ولا وارث  
 له سواها فيجوز للمهر عتق طارئة بالزوجة سواء كان الزوج قد دخل  
 بها او لا وسواء كان الزوج عبد المولى او لغيره او حرة او على كل تقدير  
 مستحب ان يبيع النكاح وقيل ما يبيد لان تحت عبد ولو كان حرة

الامانة



والاخباره الشيخ وهو قبيح الخيار على النذر ولو عتق السيد لم يكن  
 له خيار المولا ولا ان زوجة كانت اواة والمولى للمالية ولو زوج  
 عبده امه ثم عتق الا انه ما عتقها حاكم له الخيار وكذا لو كان المالك  
 ثم عتق للمالية او عتقها فان المولى له الخيار ولو عتق ولم يعلم كان  
 له الخيار مع المولى وان وطئها قبله ولو جعلت الحكم فاقترع بغير  
 خيارها على اشكال ولو طئها الزوج رجعييا ثم عتقت كان لها النسخ  
 ايضا والصبر حتى يتقوى العدة لا يجلد ذلك على الرعي بالاشكال  
 لحيان استناد العسر الى حكمة العزة ولو صيرت من اجبها في المدة ففوت  
 النكاح وعندي في ذلك اشكال سلب الولد لا يتحقق بالاولاد بل هي  
 باقية على الرعي يمكن لا يجرى فيها عدو وفاة المدة والدين الحظ  
 بالزكوة وان لم يكن مثله ليس بحيد ولو مات الولد ولو حتى ميت  
 طلق وعاد الى المحض الرعي ولو مات المولى والولي عتقت  
 نصيبه لولد الزوج النصيب قبل الميراث والدين في الفلح من قبضتها  
 وقبل يتبعه فيه وموتت ولو كان ثوبا زينا عتقها ما خلا وبشرها  
 وجعلت لها صداقها او لغيرها او غيرها فانها في ذلك عتقت النكاح  
 وكان الولد حرا والدين في الرعي وميراثه ولو كان مولا محققا اذا  
 زوج السيد اذن مولا محقرة او انه لعين كان اطلاق سيد السيد

عائذ

ولو طلق مولا لم يقع وليس للمالية اخباره على الطلاق ولا عتقه وارثه  
 استصح السند وكان الطلاق بيد المولى وله ان يفرق عنها بغير لفظ  
 الطلاق بغيرها او بغيره او بغيره باعترافها او بغيره بغيره  
 سماعا على السيد او لا وهل يكون ذلك طلاقا قبل ثم حقا او كونه  
 حريتين وبشرها بغير حرمت الا بالاحكام قبل يكون نكاحا ولو كان  
 المولى على لفظ الطلاق ما كان طلاقا حقيقيا ولو طئها الزوج ثم  
 باع المولى للمالية حرة امت المدة وهل يحل للرجعي الاستبراء بها  
 زنا وهل على السيد قبل ميراثه السيد في قد يباها اذا عتقت الالة  
 تحت عبد كان لها الخيار الا في حرمت واحد وفيه انه اذا زوج امه  
 وقبضتها ما به وعمل ما به واعتقها في مرفعتا وتوفي بقبضتها ما لا  
 خيارا قبل الدخول لانه يوطئها من زيد قبضتها على الثلث فيسترق  
 مضرا قبل خيارها فامدروا ولو دخل بغيره بغيره ثبت الخيار لا يستمر  
 للمهر بالعدو ولو كانت تحت غير عتقت في ثوبت الخيار خلافا فان  
 قبضتها لم لو كانت تحت عبد ما عتقت ثم عتقت لم يكن لها خيارا ولا به  
 حين حرمتها وفي ذلك خلاف في تحت حر ولو عتقت المولى لم يملك حتى  
 اعتق في سطر خيارها فظهر ان اودعت بعد سطرها المدة فمات  
 كان ثابتة في بلد اخر ومصلحة قبل قوله مع العيين وان كانت في موضع

٥٥

الاختصاص لم يثبت فيها ولو ادعت جهره الحكم بالانقباض بقدرتها  
 مع العيين كل موضع ثبت الخيار بعد التتق ان اختارت فاقبل  
 الدخول في المهر وان كان صدق فان كان الدخول قبل التتق  
 المهر استناد النسخ الى حكمة التتق فاصل بعد الدخول وان كان  
 بعد وجب به للثلث استناد النسخ الى حكمة التتق وقصارا لوطي  
 ونكاح فاسد وان اختارة التتق نال الشيخ ان كان للمهر سحر  
 السيد وان كانت منقصة فالله لان المهر للمهر فيجب كونه  
 حين العزف وفي حيث حررت اذا اطلقت السيد لانه رجعييا ثم عتقت  
 كان لها النسخ وسقطت المهر ولا يثبت بعد اخره بل يقرع حر  
 ولو سكت لم يوطئ خيارها فان صاحب المدة كان له خيار النسخ  
 بقتة السيد للمهر من حين اختيار النسخ هنا ولو خرجت المدة وبها  
 حيا انقطعت المدة بينهما المدة فاعتق حر وان اختارة التتق  
 بعد قبلها جهره لم يثبت فان لم يوافقها حقا عتقت المدة وقد  
 ائت وان صاحبها كان لها اختيار النسخ فان فسخ النكاح وعليها  
 عدة للمهر من حين النسخ ولا يطل اختيار التتق المستتم خيار النسخ ثم عتقت  
 نصبت تحت عبد لم يوطئ خيارها وان طئها لم يوطئ على العدة والزوج  
 لا يزوجها قبل النسخ وليس له ان يختار عنها وكذا الحنفية وكذا

لوز

والاخباره الشيخ وهو قبيح الخيار على النذر ولو عتق السيد لم يكن  
 له خيار المولا ولا ان زوجة كانت اواة والمولى للمالية ولو زوج  
 عبده امه ثم عتق الا انه ما عتقها حاكم له الخيار وكذا لو كان المالك  
 ثم عتق للمالية او عتقها فان المولى له الخيار ولو عتق ولم يعلم كان  
 له الخيار مع المولى وان وطئها قبله ولو جعلت الحكم فاقترع بغير  
 خيارها على اشكال ولو طئها الزوج رجعييا ثم عتقت كان لها النسخ  
 ايضا والصبر حتى يتقوى العدة لا يجلد ذلك على الرعي بالاشكال  
 لحيان استناد العسر الى حكمة العزة ولو صيرت من اجبها في المدة ففوت  
 النكاح وعندي في ذلك اشكال سلب الولد لا يتحقق بالاولاد بل هي  
 باقية على الرعي يمكن لا يجرى فيها عدو وفاة المدة والدين الحظ  
 بالزكوة وان لم يكن مثله ليس بحيد ولو مات الولد ولو حتى ميت  
 طلق وعاد الى المحض الرعي ولو مات المولى والولي عتقت  
 نصيبه لولد الزوج النصيب قبل الميراث والدين في الفلح من قبضتها  
 وقبل يتبعه فيه وموتت ولو كان ثوبا زينا عتقها ما خلا وبشرها  
 وجعلت لها صداقها او لغيرها او غيرها فانها في ذلك عتقت النكاح  
 وكان الولد حرا والدين في الرعي وميراثه ولو كان مولا محققا اذا  
 زوج السيد اذن مولا محقرة او انه لعين كان اطلاق سيد السيد  
 ولو طلق مولا لم يقع وليس للمالية اخباره على الطلاق ولا عتقه وارثه  
 استصح السند وكان الطلاق بيد المولى وله ان يفرق عنها بغير لفظ  
 الطلاق بغيرها او بغيره او بغيره باعترافها او بغيره بغيره  
 سماعا على السيد او لا وهل يكون ذلك طلاقا قبل ثم حقا او كونه  
 حريتين وبشرها بغير حرمت الا بالاحكام قبل يكون نكاحا ولو كان  
 المولى على لفظ الطلاق ما كان طلاقا حقيقيا ولو طئها الزوج ثم  
 باع المولى للمالية حرة امت المدة وهل يحل للرجعي الاستبراء بها  
 زنا وهل على السيد قبل ميراثه السيد في قد يباها اذا عتقت الالة  
 تحت عبد كان لها الخيار الا في حرمت واحد وفيه انه اذا زوج امه  
 وقبضتها ما به وعمل ما به واعتقها في مرفعتا وتوفي بقبضتها ما لا  
 خيارا قبل الدخول لانه يوطئها من زيد قبضتها على الثلث فيسترق  
 مضرا قبل خيارها فامدروا ولو دخل بغيره بغيره ثبت الخيار لا يستمر  
 للمهر بالعدو ولو كانت تحت غير عتقت في ثوبت الخيار خلافا فان  
 قبضتها لم لو كانت تحت عبد ما عتقت ثم عتقت لم يكن لها خيارا ولا به  
 حين حرمتها وفي ذلك خلاف في تحت حر ولو عتقت المولى لم يملك حتى  
 اعتق في سطر خيارها فظهر ان اودعت بعد سطرها المدة فمات  
 كان ثابتة في بلد اخر ومصلحة قبل قوله مع العيين وان كانت في موضع  
 الاختصاص لم يثبت فيها ولو ادعت جهره الحكم بالانقباض بقدرتها  
 مع العيين كل موضع ثبت الخيار بعد التتق ان اختارت فاقبل  
 الدخول في المهر وان كان صدق فان كان الدخول قبل التتق  
 المهر استناد النسخ الى حكمة التتق فاصل بعد الدخول وان كان  
 بعد وجب به للثلث استناد النسخ الى حكمة التتق وقصارا لوطي  
 ونكاح فاسد وان اختارة التتق نال الشيخ ان كان للمهر سحر  
 السيد وان كانت منقصة فالله لان المهر للمهر فيجب كونه  
 حين العزف وفي حيث حررت اذا اطلقت السيد لانه رجعييا ثم عتقت  
 كان لها النسخ وسقطت المهر ولا يثبت بعد اخره بل يقرع حر  
 ولو سكت لم يوطئ خيارها فان صاحب المدة كان له خيار النسخ  
 بقتة السيد للمهر من حين اختيار النسخ هنا ولو خرجت المدة وبها  
 حيا انقطعت المدة بينهما المدة فاعتق حر وان اختارة التتق  
 بعد قبلها جهره لم يثبت فان لم يوافقها حقا عتقت المدة وقد  
 ائت وان صاحبها كان لها اختيار النسخ فان فسخ النكاح وعليها  
 عدة للمهر من حين النسخ ولا يطل اختيار التتق المستتم خيار النسخ ثم عتقت  
 نصبت تحت عبد لم يوطئ خيارها وان طئها لم يوطئ على العدة والزوج  
 لا يزوجها قبل النسخ وليس له ان يختار عنها وكذا الحنفية وكذا

٥٤



ان من غير حصر صرح على الملك مملوكه اذا اراد ان يخلو حتى يحصل الوقت  
ويبقى مدينه ان كانت ذات عدد ولا يجوز له النظر في ما لا يجوز فيه  
الملك وليس على المملوك عند الان يكون ارجح مملوكه ولو باعها فخير  
المشتريه الشيخ ولا يصح **قوله** اشتريه انما يجوز له وطبها حتى يستبرأها  
صفتها ان كانت من تحيض ونحوه او يبيعها ولو كان طاهره فباعها  
كما لم يملكه بعد ذلك وشيخ الكاظم وكذا العلم ولم يبيح ولو تارق  
الزوج حلت عليه بعد العده ولم يجرى نكاحه اذ استبرأه عن اموه  
يجوز شراءه وداش الا اذا كان من اهل الحرمه وما يبيح الكفار  
كل من ملكه وطبها وجوز ان لا يجزله وطبها قبله حتى يستبرأها  
او يبيعه او يبيعها ولو ملكها حايضا او كانت مملوكه لم يبيح استبرأها  
او كانت لامرأة حلالا لا يبيح اذ ربي في الشلث او ابنة او حلاله سقط  
الاستبرأ وهذا ولو ملكه او كانت مملوكه كان له المقتضى عليه في العده  
من غير استبرأه والا فضل استبرأه وهاهنا لو كان قد وطبها واعتق لم يكن  
لغيره المقتضى عليها الا بعد العده ثلثه اشهر او ثلثه اوقات ويجوز للرجل  
تحليلها بغير تضييع والصنعة احدثت لك وطبها او حبلت في حل  
من وطبها ولا حبلت بغير النازية وهو تحليل يلبط الابنة ثلاث اوقات  
لم حبلت وطبها او حبلت او حبلت في تحيضها في ذلك اشكاله ولو

المر

اجزله وطبها لم يجز ولو حبلت اخره لم يملكه فثبت فيها له ربا وان اخذها  
للمبايعه النسيئة لموطرته لا بد من ابحاثه المالك اهل لها والمبايعه  
لا بد من دليله والبيع ليس له **قوله** يجوز تحليل المدينه وامه الله له  
انعت مدينه ما سلمته لم يحل ولو باعها فحلقت مدينه ما سلمته في يومها انما  
للزنا وللمكات شتمه فاحلها حد الزنا كين لها حبلت **قوله** حبلت  
ان شتمه للشيخ على احدث الملك ومبايعته الماده تناولها حبلت في التبر  
او العلم حبلت له الرعي ولا الاستخدام ولو اما حد الاستخدام لم يجز له واد  
الرعي طاهره التبر والفس وحرم عليه الاستخدام ولو وطبها في موضع المني  
كان حايضا وعليه عرض البضع وكان الدود في العرف **قوله** يحل حبل  
الرجل حايضا ربيته لم يملكه غيره اذ من مولا ولا يجوز للمالك الرعي به من الاذن  
**قوله** احدث حايضا ربيته لم يملكه غيره شرط ربيته والدون من الشرط ان شرطه في  
حرارة وان اختلفت رباياتها حدتها ان الدون في حبل النازية ويحجر  
الشيخ والثاني ان حبله هو المقتضى على قول الشيخ يجب الابن ذلك والدون  
يوم سقط حيا وعندما لا يبيح عليه **قوله** شرط الشيخ في صفة ان السنة التحليل  
حبلت المدة ومنه شرطه اذا اشترى او حبلت في السنة في السنة لم يجز له وطبها  
حتى يصح او يبيح عليه اربع اشهر وعشرة ايام فان اراد وطبها قبل ذلك  
وطبها حيا وفي المخرج في الخلاف انه فكره وهو الاجود وعند غيره اذا

لغيره

طلعت الاعتماد الواحد بها ثم باعها مولا حالف العده انعت العده  
قائد للبعث ويجب عليها الاستبرأ بعد حلالها حلالا لا يبيح اخلاصه  
والا ربي حيا وطبها للشيخ بعد العده فله المدة اذا اشترى ربيها  
المملوك او ورثته او اسفل اليها باحد وجهه التحليلات مطلق النكاح  
وليس لها ان يحجر او يستعمله فان اذنت ذلك لم يكن الا مان  
فيتم ويتزوج به **قوله** اذا اشترى السيد ابنة مولاها فالعده على المولى فان  
انتهى للملك في الشيخ سقطت السنة وما يتبع من الزوج ومبنيها العدة  
منه فان عا قبل حرمه العده بها حلاله منها وان حرمته المدة  
قبل عده وان سقطت العده وليس يحلوطي العدة ثمانية وكذا ان حرمه  
يجوز ان يطبها لطلبه ربيته وذا بيت عشره وان يام بينه الاستبراء ويكره  
ذلك في المراسم وكذا يكره وطبها فخرج ومن ولدته الزنا اذا تزوج  
مملوكه فخرج فان المهرضة زنة المملوك ان باعته قبل الدخول فماليه يجب  
نفسه المهر على المولى وقال ابن ادريس مطلق وفيه نظر اذا اعتق  
امته المذمومة ثمان الفرج وورثته ولو طلت عتقها بعت الزوج وورثته  
مملوكه عتقها بعت الزوج فان لم يكن لها يماث وكان عليها عده  
للمر وممن ابن ادريس من هذا المثل لان العتق شرط طاهر والعتق  
انما يصح اذا علق بعت المولى **قوله** اذا اعتق مملوكه وله ما ربيته بعد ذلك

ورثت ربيته وانت منه ولد فماليه كان اولاده هائس الذي ربا  
للعده اعتقا فان لم يكن حيا كان اولاده وبعده من عليها للاسلام  
فان ربيته والا يجب عليها ما يجب على المهرضة عن الاسلام ومنع  
ابن ادريس فيه الاولاد **الفصل الثاني** في المخرج المستبرأ منه  
لحاح للمهر بعد النكاح المشطع وهران يدرجه مدة معينة كالبيوم واليه  
والسنة وغير ذلك من الرتبة المحصورة وقد اشترى الامام عليه السلام  
مملوكه النزان وبالسنة من البيوم اذ اياها واجح المخرج على ذلك  
والدعا الفهم لم يثبت الاستناده الى عمره قوله ليس بحجة لا يوجب هذا المقتضى  
الا حجاب ومنه وحبلت او كحلت او ممتل مدة كذا لم يكره والقبول  
وهو ما يدل على الرعي مثل قبيل النكاح او المهر ولو قال قبيلت او ربيته  
واقتصر حبان ولو يبيح بالقول فقال ربيته فقالت ربيته صح ولا يبيح  
لمنظ الهبة والتفكيك والاختارة والناية وبث قطع ولا حجاب والقبول  
الا ثبات يصح الماضي فله ما قبل او ربيته ومقتضى الانشام لم يقع ومن  
لو قال ناز وحل مدة كذا لم يكره كذا ومقتضى الانشام لم يقع او ربيته  
**قوله** لا يبيح هذا المقتضى ذكر الاجل المعلوم والمهر المسمى على ذلك  
هو ما يبيح انما عا وكذا لو احدث المهر ولو ذكر المهر احدث الاجل قال الشيخ  
يقتضيه انما وقبل تجل العتق وهو الاقوى ليس للاجل مقتضى شرع

قوله

قوله



بالشبهة منوطها على سواها طار او قصر لم يجب ان يكون مينا  
لا ينطبق اليه الزيادة والنقصان ولوعته عليها يصح ان يرفع  
بالسبب المعينه كما ان مال والفرق ولو ذكر اجلا بغيره لم يلزم العقد  
على افع القولين ولوعته المدعى بالمثل كالمسعى والمستهين فان شدة  
بن ما ينسلم مع ولم يجر له الزيادة على المشتري فذلك المدعى وان  
اطلق بطل وقيل يستند اليها في رد البيع ولا ينظر اليها بعد ايقاع  
المشروطه وموضييف ولا يشترط في الاجل ان يقال بل عند بل عود  
يستند عليها شيئا مستقلا بالمستند او متاخرا عنه على اشكال فلا يجوز لها  
نكاح غيره فيما بين العقد والمدة ولا نكاحه فيها الا بعد اخر ولا لم ان  
يزعم بانها قبل حصول الشبهة وانقضت ولو ذكر شيئا واطلق منه  
الا مقادير العقد فلو ذكرها حتما انقضت الاجل من حينه من  
عقد واستقر بها الاجر فالمدعى ان ادعى بطل العقد لم يملك  
قدرة في نظر الشارع على ما يتبين من عيدين كبير وقليل بشرط ان  
يكون نسلا بالاكيد او الوزن او الشاهد او الرضا مملوكا فلو عقد  
على الجود غير المشاهدة او على ما لا يقع ملكه بطل العقد ويجوز ان يستند  
على صحتها من تمام شاهدة او كفت منه بشرط ان الزوج ان يكون مسلما او  
كافا في غير الجورسيه اشكال ويجوز ان يشترط في الاجل ان يكون مستورا

لا يجوز

ولا يجوز التمتع بالشبهة ولا النكاح بعد اعادة طار الخراج  
ولا يجوز العلم ان يقع الا بالاسلم ولا الموثق ان يقع بالخالف  
التمتع كالنكاح في تحريم المصاهرة ولم يمتنع امره بغيره عليها وبها  
مطلقا العقد وان علت الاول وسعت الثاني وقد تقدم وكذا  
لا يجوز ان يستمتع امره وعنده حرم على المودع الا ما فيها من ما ورون  
دونها وقت على رضاها وان احاطت مع ولا بطل واصل بطل  
مع الاذن والافتقار الى المدة لو كانت مشتملة على الدوام ولو عني بها  
بالعقد واحد مع على التمتع وقت عقد الا على الرضا ان كان بالاجل  
على الخلاف ولو ادخل الحرة على الاثام كان الحرة للمينا ونقض عقدها  
والعقوبة كذا لا يجوز ان يداخلها بغيرها بغيرها ولا بغيرها  
الاحصاء والتمتع والحق الثامن من ذلك ان الاجل لا يتقبل ان يكون للزوجة  
سوء منه خفيفه وكذا التمتع بالزوجة ان فصل منها من الجود ليس  
شرطا لا يجب بالها من حالها مع العقد وان كان لها زوج شكها ولا يجب  
عليها التسليم وبكرة التمتع بالليل مع دون اذن ابنتها ان لم يكن لها  
ابكره ذلك فان فصل كذا له انقضت وليس يحرم ولو شرطت عدم حرم  
لها اسم الشوك وعندها كانت بالتمتع المشطع ثبت عقده مادام  
الاجل وكذا لو كان اكثر ولو اختلفت مدة مع المدة فاذ انقضت المدة

من

او حرمه الاجل ولم يسلم النسخ العقد وان لحق بها في المدة مع بقاء  
الاجل فهو حرمها ولو لم يجر لها العقد المدة من حين اسلمت  
ولو كانت غير كتابه فالسالم احدها عند الدخول وقت النسخ على  
انقضاء المدة او خروج الاجل انما حصل قبل اسلام الاخر فانسخ  
النكاح وان اسلم الاخر مع بقاء المدة والاجل كان العقد باثما ولو  
قبل الدخول والنسخ النكاح في الحال ولو اسلم وعنده حرم واثبت  
عقد المدة وكان عقده الاثام موقوف على طهرها في المدة فيجب  
المهر بالعقد ولو حبها الاثام قبل الدخول سقطت بغيره وان كان وقد  
وهبت المهر ومحبها يقع عليها العقد ولو خلا استمر المهر واجمع ان  
وقت المدة ولو اختلفت بعضها كان ان يضع من المهر بنيتها حسب  
جميع المهر الى المدة لا تقسم ولو ستمعت عن بنتها جميع المهر فلا يجوز لها اختلاف  
مال وسهها وراياها في العقد بان طهر لها زوج او كانت تحت زوجة  
وبما شبه ذلك فان لم يكن دخل بها فلا مهر ولو قبض له كان له استقاده  
وان كان قد دخل كان لها ما تحت ولين عليه في المهر والزوج  
المهر مع طهرها المهر واستقاده ما اخذت مع طهرها ولو حصل لها عذر  
عينه الرضا مدة الاجل كالخفيف والمرضى في شرط الحيز اشكال الا  
العقد بين الشرايين سوى ذكر المهر والاجل وما عداها لا تحت ذكر

ان

ان يذكر الا فتقدها ولا يبرأ وان عليها المدة بعد الاجل ولو جرد  
نسخ من ذلك انعقد ذكر الشرطية وكل شرط بشرط في العقد  
يبرأ لو تارة العقد لانا لا يشتهر ما ولا يخرجه ولا يشطع ذكره في  
العقد احدا ومعين ويجوز ان يشطع عليها الاثام ليل او سها او في  
وقت فنية وان بشرط المدة او المدة الزمان لمعين فلا يجوز التسمية  
ولو شرطت الاثام في النسخ لم يجر لها طهرها ولو اؤتمنت بعد ذلك  
جاءت بغيره واثبت ولها المهر لاحد ما يبرأ لا يجوز لها ان يقيم عنه وعور  
الفرقة عنها ولا يقف على ادنها ولو عزل فانت بدو لحنه ولم يجر له  
نفسه لكان العزل ولها ما عنيته انشغلها لم ينتشر للمعان  
المستد لا يقع بها طلاق بل بمعين ما بهت الرضا ايها او جروج الاجل  
ولا يقع بها اولا ولا لمعان على الاقرى في الطهر اشكال في الرقوع  
يجوز للمعا المهر الموشى به ان يعقد على نفسها عقد التمتع ولا يشترط اذن  
الولي ان كانت بكر او لا يقع للمهر العقد توارث بين الزوجين سواء  
شرطا سقط او اطلقا ولو شرطت او احدثا المهرات قال الشيخ برأنا  
عمله بشرط والا ثبت على النسخ ولا ينفق بهن الزوجة ولا السكن ولا  
يجب لها القسم ويجوز ان يقع اكثر من اربع من غير حصر سواء  
كن حرا او اساءه الا افضل ان لا يتجاوز الاربعة ان ادخل بها وانقضت

من







حيث يصير من خيارها المفضل والرجاء موقوف للحقيقين ومرة  
 مع المصالح فكذلك لو رزقت وحيد بخصي او مريضة او احوالت  
 الصغار لم يكن لها بعد ذلك خيار وان ثبت مرفق بينها قال الشيخ انه  
 كان قد خلاها كان لها المصداق وعلى الامام ان يذمه لئلا يقع على  
 مثل ذلك وليس بمقتضى البيان استيعاب المصداق اكثر من حيث المصلحة  
 منه على المصداق فثبت لها الخيار وان اقتصر على المصداق بان يبقى منه ما يرجع  
 على مصلحتها من سنة الفدية وقد حقت الذكوة والخياران **لغيره** من  
 بعض من بعد الفدية عن نفي المصداق حيث يحرم من الابلاغ ومنه من  
 اي اعرص والمصداق الاصل لان الذكوة من اداء الايلاء وبقيت  
 خيار الفدية لانه ان كان قبل الفدية وكذا ان تجوز مصل قبل المدة  
 ولم تجز مصل فلا خيار لها وكذا الاحياء لها ولغيره من وطبها وامكنه  
 وطبها وكذا وطبها وبرأ عن قبل فلا خيار ولغيره من فلا خيار  
 خيارها وفيه قول اخر ولو ان حشى وبرأ الذي لم يفرج ان وحكم لانه  
 لم يكن لها خيار وكذا المرأة الحرة اذا حكم لها بالامانة فلا خيار للمرجع  
 ولو كانت الدخول عتقا لا يخلو وكذا المرأة كذا في طلاقه **الاخر** المهر  
 مرجع بغيره من بقى الاعضاء وسائر المهر ولا يكون قبح الاحتراق ولا  
 يحجز الرجوع والاستدانة المهر فان كان في المدة كان للرجل خيار الفسخ

ان

وان كان في الدخول لم يكن للمرأة الخيار ولو كان بها علامات المهر لم  
 يثبت به الخيار فاما بعد لان عار فانما بها جرم فان لم يكن مصل  
 المهر العتق او البصر او الايض الطاهر على مصلها المهر لمصلحة  
 البطلان فان كان في المدة كان للرجل خيار الفسخ به وان كان في الرجوع  
 لم يكن لها خيار ولا يحكم بالفسخ مع الاستبراء فلو ادعت انه مهر فان  
 كان لدى الرجوع بيسرة والا كان القول قبلها مع اليمين وتلك الرجوع  
 والمهرام مثل غيرها **في القرن** بنوع الثالث وسكون السنة قبل عظم  
 في الفسخ يفسخ الوطى وقبل العظم لا يكون في الفسخ لكن يلحقها عند الولادة  
 حال ثبت المهر في وقتها وهو الذي يسمى العقل والرجوع لم يثبت في الفسخ مع  
 دخول الذكوة الا لاضاظة ثمة متى ادعى في ذلك فان كان هذا العيب  
 لا يمنع من دخول الذكوة لم يكن له خيار سواها كان لصحة المهر ولو لم يكن له  
 عن المهر وان حصل في بعضه وان منع من دخول الذكوة ثبت له الخيار  
 وان اداء الزوج وقت المصداق لم يكن له ذلك ولو اداه في غير وقت فان اداه  
 سقط خياره **وعلق** اشتران ان كان للمهرين كالمرق ايضا ثبت  
 به الخيار مع الفسخ من وحده الذكوة وامتناعها من المصداق ولو كانت عتقا  
 فلا خيار له ايضا **بالاقتضاء** قال ابن ابي عمير موصى بمرحوم من قبله وحده  
 الذكوة واحد او فاك غير ما روي به من مدخل الذكوة ومجوز العايط

مهر

واحد وعلى كل التقديرين يثبت به الخيار للمرجع لعدم الاستماع  
 بها لابي موهاب الصرمي العيني ساء وبقيت بها الخيار للمرجع  
 خاصة مع الجمع عليه في النهاية ويروى اداه ودين حرمان الصفر  
 عن الصادق ع وقال في المصداق للمرجع بعد عيب المرأة  
 وفي اصحابنا على المهر به المهر ولم يجعل ممدودة السنة وهو يشترط  
 لغيره سببا ولا خيار له لو كانت عتقا او على احد عينيها بياض  
 كان صحتها قاصرا **اخرا** المهر ان كانت بينا المدة ثبت للرجل  
 به الخيار والا فلا به روايتان صحيحتان وهو الذي اختاره في النهاية  
 والتمهيد لم يجعل في خلاف والمدة ممدودة في العيب به اسم  
**الفصل الثاني** في احكام العيوب وفيه بحث الابرة والرجل مست  
 الاربعة المتقدمة وقدر ويان ياتي الى قبلها من غيرها فسخ  
 نكاحه فقبلها ولا يرد المراه عسوى المستقيمة وقيل المدة الزنا  
 او المهر على الزوج بذلك يثبت خياره فسخ نكاحها اذا كان نكاحا واحدا  
 منها عينا ثبت لكل واحد منها الخيار وسواء انفك العيب او اختلعت  
**في** ان كان كان العيب المرأة فسخ الزوج قبل الدخول فلا يبرأ وان  
 كان بعد الدخول ثبت لها المهر كالا ويرجع به الزوج على المداينة ولو  
 كان العيب الرجل فسخت المرأة قبل الدخول فلا مهر لالة الفسخ فثبت

لها

لها نصف المهر وان فسخت بعد الدخول ولها المهر وكذا لو كان العيب  
 بعد الدخول فله المهر كالا ان حصل العيب ولو كان العيب المرأة  
 ولم يمل فطلعت قبل الدخول وجب لها نصف المهر ولا ينقطع عنه الرجوع  
 بعد الطلاق واذ الفسخ الزوج او الزوجة بعد الدخول وحصلت  
 ولا تغفر لها خياره ولا سكون ان كانت خالدا وان كانت بينا فكذا  
 ان اقلها ان الفسخ للمرأة وان قلنا بالخيار **في** اذ يرجع الزوج على  
 العار ان كان من غير رجوع الفسخ الى وليها لا يبرأ له ولو كان لا رجوع  
 مع علم العيب لم يبرأ به مع عدم استبرائه بقوله الاستسلام وان كان من  
 لا ينظر اليها كما تبين الم ولا يحق فان علم بالعيب رجوع عليه وان لم يعلم  
 كان الرجوع على المرأة فان ادعى الزوج عليها فقولها مع اليمين لا يبرأ  
 وكذا العقل قولها مع اليمين لو ادعت المرأة علمه ولكل من فسخ  
 فيه على غيره المدة فان الزوج يرجع جميع المهر الذي اداه وان كان  
 الرجوع على المرأة فالاقبانه يرجع به الا ما يجهل ان يكون مهر  
 عتقا الرجل اربعة فالتجديد منها بعد الدخول ان كان خصالا او  
 ادهن لم يثبت المرأة به على الفسخ وكذا ان حجب فبعد العقد قبل الدخول  
 الا العتق وان كان حجب فثبت لها الخيار وان حجب بعد العقد والوطى  
 في الحب المتجدد بعد الوطى ثبت خيارها وامنع المدة فان حجب

مهر











لم يجب على الاختلاف بالنسبة إلى الزكاة والبلادة ولو تعلق المشتبه به  
غيره أو قدره فلهما شيئا منها فالأقرب ثبتت اجرة تعليم السوقة ولو  
احتلفا فقالوا فلهما من غير فقال لا يمتنى فاقبلوا فلهما مع العامين وكذا  
لو قالوا على غير السوقة لأن الأصل عدم الإقراض وإن لفتها السوقة  
فليس بها ربح وتصدق على النصف والتقسيم بينهما وإن لفتها البعض  
فتسوية فإن كان ميقنا فلهما من غير إقراض لأنه مذكوره وإن كان إية فإرد  
كان إقراضا ولا يجب عليه إعادة التعليم لما فيه ولو رجع المعلم  
كأنه على أن يصدقها تعليم حتى تمت الفائدة فإن صدر منه التغير  
وطوع الرجوع في اكتسابه رجع وإن قصدت النباهات فخطت كتابا للطلبة  
لم يصح فذلك الشيخ وجب به للمعلم الدخول ولو أصدق الذي تعليم  
السوقة والاحتياط وتضمنوا الدنيا بطلان الشهادة لم يكن عليها  
أوجبا مع المثل لأنه مبدل غير الاحتياط فلهما وإن كان قد علمها  
فقد استوفت لأنها لا تفتقر فمما يصنع ولو رجع المعلم بذمته  
تعليم السوقة أو الاحتياط لم يصح وجب لها من المثل ولو علمها أو لا  
ولو أصدقها تعليم غيرهم فلهما كالمعلم وللأصناف والآداب وحال  
وإن لم يجز تعليم غيرهم من المثل والاحتياط فلهما وجب به المثل  
أقيمة التعليم على أشكال إذا أطلعتا قبل تعليم السوقة المشتبه به

المعلم

استمر الصدقات وعلى تعليمها من وآباء الخصال فالشيخ الأقوى  
ذلك كما يجوز مع السوقة في المصالحات ويحتمل المنع خوف الانتان  
ثبتت لها الاجرة وإن كان قبل الدخول فإن قبلها بالاجرة تحت اجرة  
النصف وإن قبلها التعليم قبلها بالاجرة الاختلاف الآيات في السوقة  
وصدها وقصة الآيات بالعرف وإن طلق بعد التعليم وإن كان  
بعد الدخول فلا بحث وإن كان قبله رجع عليها بنصف الاجرة إذا  
رجعها على أن يعلم علمها صفة أو فداها وحصل صدق حاز ولو أصدق  
ردها فلا يثبت له المثل إن شاء فإن كان للوضع على ما صحت فإن طلقها  
قبل الدخول رجع عليها بنصف اجرة الرد وإن طلقه ولا رجعت بنصف  
الاجرة وهذا لأنه إنما يرد نصف الفائدة الأقرب عنه ما لو طلقها بعد  
الدخول قبل الرد فإنه يملك الرد وتطاع ولو لم يجد في ذلك الموضع  
عليها رجع الرد مبدئا طالما لم يلفظه وإن كان محمولا بطلان المسح وجب  
لها من المثل مع الدخول للاجرة لعدم العلم بمقدارها قبل الدخول  
منازع للمخرجين أن يكون مهر شرط التعيين فإذا أصدقها حاله رجب  
معيمة فتلقت قبل الميلاء كان لها اجرة مثل الميلاء وكذا كل من طلقها  
قيمة وإن كان فاستأجر المثل مع الدخول وإن طلق الميلاء وكان المهر  
حياله بنفسه وجب عليها بالاجرة وبطل المسح وإن كان حياله الملققة رده

ع

عند البيع وإن كانا بائعين فطلعتا بعد الدخول وجب على الميلاء  
أن يملك من قبلها وإن كان قبلها فالأقرب وجب بنصف الاجرة مع  
احتمال كونها انضبطت ولو احتار حياله البيع لم يكن لها المطالبة بغير ذلك  
على أشكال ما طلق بعد الميلاء قبل الدخول رجع عليها بنصف الاجرة  
قد ذكرنا أن من شرط المهر التبيين فإن أهميت ثبتت مهر المثل مع الدخول  
والتمتع والطلاق قبله ويكفي في المهر شاهدان إن كان حاصرا ولو جاز  
ورنه أو كبد كقطع من ذهب وقبض من فضة وقبض من طعام ولو  
رجعها على خادوم وأطلق أو ردها كذا قبل كان لها خادوم وسط ودار  
كذلك وعندي يظن ولو رجع امرأتين فإدخول واحد منهن وأدخول القدر  
والمهر قطع على مهر الأشكال ولو رجع امرأتين لأحدتهما رجعها بثلثي  
الألف لاخرى خاصة بخلاف ما لو تزوجها والمعايط ويتيم الألف على مهر  
منها ما عساه مهرها لا مهر المثل لأن مهرها على كتابها وسه  
ينشئ لم يسم مهرها من مهرها خاصة رجع ولو سمى مهرها مهرها لا مهرها  
لم يسم باسمها ولا ثبت لها المسح ولو تزوجها مهر مهر شرط عليها أن  
تقطع بأهلها شيئا قبل رجوع المهر والشرط وفيه نظير الشيخ لأن كان على  
سبيل القيمة لم يذمها الدابة وكان ما جمع لها وإن كان على سبيل التركيب  
في القيمة يذمها إذا أصدقها عبد أو أبا نخصا كان لها قيمة ولو

بأن حراً فالشيخ الأقوى قيمة لو كان عبدا ولو قبل المهر المثل  
كان حراً ولو أصدقته عبد المجهر لانه يجب مهر المثل قطعا لعدم  
امكان الرجوع إلى قيمته ولو تزوجها قبل ذلك حراً فالشيخ كان لها مهر  
المثل أيضا وقيل لها قيمته عند استحليله ويحتمل قيمة الحد ما لو تزوجها  
لهن المهر أو لم ينفقها أو أوجبها هذا بطلان المهر والرجوع هذا مهر المثل  
ولو تزوجها على عينيها من أحد حراً فدينه وجب قيمة لو كان  
عبدا رجع في الآخر وهل لها المطالبة بقبضتها ودفع الآخر شكل ولو قال لها  
لمهر هذا عبدا وصح في الآخر وهل لها المطالبة بقبضتها ودفع الآخر  
شكل ولو قال مهر هذا العبد بطلان المهر وكان لها قدر حصته  
من مهر المثل والآخر فلا يكون العبد خاصة من حال المهر في الكون  
لو تزوجها بمهر يسير أو بزيادة من علانية أو لم يكن كان الحكم للأول  
ولا اعتبار بالاختيار ولو تزوجها العلي بدون مهر المثل أو بطل المهر  
طاهر المثل أو بطل المهر ولو لم ينفقها المثل أو بطل المهر أو بطل المهر  
مع المصنف ولو رجع الوالي أكثر من مهر المثل والأقرب لزعم المسح مع  
المصنف **فصل ثامن** في نسبية ما بين يدينه من الأعيان وفيه وجب  
المهر على المهر ما بالعدد ولا ينفق في ذلك جميع الدخول إن طلقها  
الرجوع قبل الدخول رجع بنصفه وقبل الطلاق فالبيع ثابت ويكره من

ع



عنان الزوج حتى يتصرف بزيادة لها سواء كان في بيع أو بدها أو  
أن يتصرف فيه قبل قبضه بالبيع والهبة وسائر من أنواع التصرف  
إذا اصدقها عينا قلقت قبل القبض وجب لها مثل ذلك العين  
أن كانت من زوال الأقاليم يوم انكح ان تلف في يده من غير  
خطأ لم يرد ان طالبة ثم بكت وجب أكثر القيمة من وقت الطالبة الى وقت  
التلف هذا إذا تلف سببا وبأمرها وى ولها ثلثه اجتنبت في  
الزاد الزوج ما ذكرنا لما بالقيمة يوم الانكاح أو أكثر القيمة مع للطالبة  
على ما قلنا من التعجيل في الرجوع على التلث بقيمة مائة الألف  
خاصة والزام التلث بقيمة يوم التلث وصي ذلك هل لها ان يرجع  
على الزوج بتفاوت القيمة من يوم للطالبة الى وقت التلث فلو رجعت  
على الزوجى بقيمة الألف ذلك ولو لم تكن في كان ذلك قبضا سنا وليس  
له الرجوع مع تلك القيمة قبل القبض بمثل القيمة قد بينا ان المهر  
مستوفى في يد الزوج لو تلفت رجعت بالقيمة بغيره وهل يقضى بقيمة يوم  
التلف أو ما قبل المهر من حيث لم يمتد فان لها يطالب بالرجوع التلث  
الألف الأول إذا وجدت المهر عينا كان لها رده ولو حدث به  
العيب بعد الاستدراج قبل القبض كان لها الألف ردها وهل لها ردها وللطالبة  
بالقيمة قبل القبض ولو اصدقها مالا ما عثره يدها أو يده من العقد

والنكاح

والعقود لها فلو كانت في يده حقا ثبتت عندها ورضعها في أولي جمل  
عليها سبيلان الوطى بحيث يطهرها كما يصنع أهل الحيان زمان لم ينقص  
قيمة ذلك ولا يجرها ومعها اليها ولا شيء عليه وان نقصت القيمة بقضاء  
شاهيا ردها مع الأرض وان كان غير متساو بالحكم أهل المدينة ينقصها  
كل وقت فالجزء ردها مع أرض النقصان الموجد وكما نقصت رجعت  
عليه ولو لم ينقص بوضعه الأولانى لكنها ينقص اجزاها فالزوج آخر  
ودفع الأرض ولو دفع الزوج المالا أو أقيم مع التلث في وجب التبدل على  
المدة أشكال هذا إذا كان السيد من ممتلكها وان كان من ممتلك  
دفع التلث دونه وعليه أرض النقصان كما تقدم وكل من منع حكم فيه يخرج  
التلث من الأمانة فالأجر منه على الزوج لو كان المهر رده حرم عليه  
طهرا فان مثل عاها بالهبة ثم حد والولد مملوك فلا يقصر له ولد فان طالبة  
فلا ويرد الأمان المهر السيد وان كان حيا فلا يكون في المهر  
بالإسلام أو تابيا عن ماله كعقبات العسر ويكون ما كليا ينقصه  
أشكال التلث خاصة بالعقد ولأحد والآخر لا حق به وعليه قيمة  
البيع يوم خطبته أو المهر ولا تقصير له ولد في ذلك إذا كان مملوكا  
ذلك فخصه ورثته لم ولد أشكاله والصابط أنه إذا قبل الأمان محرر  
ملكه مولى ولد في غير ملكه أشكاه ومملوكه غير ملكه لا تقصير له ولد

الزوج



المعتد **المسألة** في الشرط في المهر والعقد ونسب جبا الطلاق  
العقد يقتضي تحصيل المهر فان شرط للمهر أو الطلاق وجب فيه اليها ما  
مع المطالبة ان شرطها التأجيل وجب له ان يكون الاجل محسونا الزيادة  
والنقصان فان شرطها الاجل محسونا لا توجه بطلان المهر وشروط المهر  
وجب للمهر المثل من المهر من غير تأجيل أو إذا استأجل مائتا المهر  
دفع قبل الاجل سواء دخل بها أو لا وليصلها بالامتناع من تسليمها  
قبل المهر ولو شرط تأجيل بعضه وحلول الباقي صح إذا كان المهر  
حالا كان لها ان تمنعه حتى يقبضه وان كانت قد سلمت منه ما كان  
لم يدخل بها ان لها الامتناع بعد ذلك لان التلث هو التلث الزوج  
في النكاح هو العطي وان كان قد دخل بها فله المهر لان ليس لها الا  
ولها اختياره على الصداق وقد في المبوط حيا امتناعا حتى  
يهرق فيه إذا كان الزوج معصرا لم يكن لها الامتناع بعد الدخول  
وهل لها ذلك قبل الدخول فتلزم وموذي ويلج من كلام ابن  
ادريس عدم إذا سلم الزوج المهر لم يجر لها بعد ذلك الامتناع وان  
استت كانت ناشرا ان كاس كبره ولو طلت امها ليومين أو أكثر ثم  
الشيخ شرب ذلك لها الاصلاح امرها ولا تستد ادل فيها ولا لا يجزئ  
عمر حبيب ان كانت صغرى دون البلوغ لم يجب تليها اليه وان التلث

وان ملكها بعد ما أحبلها الزوج فنقصت ضلها الأرض ولها الرد  
والطالبة بالقيمة لا المهر المثل ويجوز بيع العقد المختلف في عقد واحد  
كبيع وصرفه ثلثان بيع دراهم وثقأ بهرام لكن يجب نقصان ما انفق  
اليه المتاع من الأخر وكبيع والحارة مثل ممتلك عدي وأجرته وآري  
كذلك المثل قاله حريقه دافى وممتلكها كذا في البيع بطلان مالك  
الرقبة على المتاع وعندني فيه نظر وكبيع وكسابة مثل صيد عبيد  
هذا وكما يشهد لك في الجوز في البيع من قبل البيع لان بيع عبد من  
عبد باطل وعينه نظرا لك في مضمونه وتقييد المهر وكس ونكاح  
مثل زوجة عتيق وبيعت عيها كذا أو انها وصار وبيع العتق  
على مهر المثل بقيمة العبد ولو قال زوجتك عند هذا بعتى وسد الألف  
لك سبيل هذا أصح وكان بعض المهر مهورا وبعضه متبعا فيعط  
قيمة عليها ولو قال زوجتك عتيق وسبك هذا الألف بالتمطيل  
البيع والمهر دون النكاح وبقت مهر المثل ولو قال زوجتك هذا الحلية  
وبتكتها لم يمتهم البيع وبطل النكاح والمهر وكان عليه التلث بقيمة  
القيمة ومما أشكاه هل تخير البائع المهر ذلك لو اشترت المهر ورجعها  
صح البيع وبطل النكاح وسقط المهر سواء كان قبل الدخول أو بعده  
وليس لها استلامه إلا باعتاقه والعقد عليها بيا أو غيرها الأية ثم يجدي

العقد





محصنها وترتيبها ولو امتنع من بعض هذا لم يجز له ان يطلب اجلها  
 بقوله اليه لو كان ظاهرا لم يحصل الدخول حتى حله لم يكن  
 لها الامتناع من تسليمها حتى يتبين ولو كان بعضه حلالا لم يستحق  
 وجب تعيين الاجل وتعيين قدر الجعل ولها الاشارة حتى يتبين  
 لما اذا قادت بتسليمها ان تمنع قبل حلول الثانية ولا بعد ذلك  
 اذا كان الزوج كيهل له المدة كذلك وامتنع كل منهما من تسليم ما عليه  
 قال الشيخ الا قرى مصداقنا من الزوج بتسليم المصداق اليها اذا  
 فصل امرها بتسليمها قبل دفع الزوج المصداق كانت لها ذلك على ما قلنا  
 ولا يقطع مقتضاها مدة امتناعها لانها بذلت منها ان دفع الواجب لها  
 فاذا اشع لم يقطع مقتضاها ولو كانت لغيره لم يقطع مقتضاها لم يكن لها  
 الاشاع ولا يستحق لها المدة مع تسليمها لغيره ومحرره لسألهما  
 كذلك وطلعتا مع استحقاق دفع المهر منها وليس له النسخ كما  
 الرقابة وان لم يقض كان له الامتناع عن النسخ وان كان لها من كان  
 لها امتنع منها حتى يملك وتسليمها ولو سلمت منها لزم النسخ وكذا كانت  
 نفسها في صحة تزوجت وصحت قبل النسخ ولا يمكن رجوعها مع النسخ  
 وان كانا صغيرين لم يكن لها نفقة وقوله الشيخ عدم وجوب المهر في  
 نظر الشرط ولو كان كيهل له صغير وان كان صغيرا لم يغير مقتضاها

شها الذي قرأه الشيخ عدم النسخ وعدم وجوب المهر وفيه نظر  
 الشرط المذكور في العقد ان كانت مقتضاها كانت باطله مثل ان يشترط  
 عليها في العقد ان لا يتزوج عليها ويتسمى وان لا ينفق لها ولا يملكها  
 العقد صحيح وكذا المهر ولو شرط عليها ان يتزوج عليها او يتسمى او  
 يملكها او ينفق عليها او شرط صحيح لان مقتضات العقد اجماعا  
 ولو شرطت عليه الاطالة في النسخ قال الشيخ بطل النكاح لانه اختلال  
 في المقصود قال وروي اصحابنا ان الشرط صحيح والعقد صحيح ولا يكون  
 له وطئها وان ادعت بعد ذلك كان له وطئها فأي معنى ان هذا  
 يخص عقد المهر دون الدوام وفي طريق الرواية تصنف ولو شرطت  
 اداها لها المهر الاضام او شرط هو ذلك قال لا ينفذ العقد ولو وطئها  
 متى شاء وكذا الشرط عليها لا يبطل عليها سنة او شرطت به ذلك  
 فان سيطر الشرط يقع العقد ولو شرطت عليه الاضام من يملكها  
 قال لا تقوم المهر لانه لا يلزم الشرط ويصح العقد والمهر واختاره  
 ابن ادرين وقالة النهائية يلزم الشرط ايضا وفي رواية صحيح عن ابي  
 العباس عن محمد بن عمار عن ربيعة بن حبيب عن ابن عباس عن ابي  
 شريح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

عنه

وان اراد ان يخرج بها الى بلاد الحيرة والى بلادها اشتراطها  
 والمهر عند شروطهم وليس له ان يخرج بها الى بلادها حتى يورثها  
 صداقها او شرط ذلك في العقد هو جائز له وان اشترط مع هذا  
 الرواية ويصح العقد واجب عليها المهر من مائة دينار او شرطت بها  
 يجب عليها المهر والا قرى عندي ما تضمنته الرواية من جوده مدها  
 واختلاف الاعراض بذلك فوجب ان يكون شرطها ولو شرطت ان  
 يبدىها المهر والطلاق مع العقد المهر وبطل الشرط ولو شرطت بتسليم  
 المهر مع ما شرطت فيه ان يورثها لم يورثها المهر قبل الفجر لان النكاح بينها  
 بطل الشرط ومع المهر هي رواية حسنة عن ابن قيس عن ابي بصير  
 اعتق عبد الله بن زيد جارية فان تزوج عليها او يورثها فليس عليه  
 دين او نفقة او شرطت عليها في رواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد  
 ولو شرط الرجل لاجل ان يورثها عليها او يورثها او يورثها لغيره  
 ففروا به عن ابن قيس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 حتى عن ابن قيس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وشرط عليها ان يورثها او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها  
 وعن زرارة قال سئل ارجع من المهر المأذون فيه بشرط عليها عند عقد  
 النكاح ان يورثها في كل سنة او يورثها او يورثها او يورثها او يورثها

الشرط بغيره ومن اراد ان يورثها من المهر او يورثها من المهر  
 ان كسحت عليك او شرطت مائة طالت قال ليس ذلك بشي وان رسول  
 قال من اشترط شرط ما سوى كتاب الله فلا يجوز ذلك ولا عليه  
 اذا اراد به المهر عين وشرطها المهر من المهر او يورثها او يورثها  
 في اصل العقد بطل النكاح وان لم يدخل ولا في المهر وان دخل كان لها  
 مهر المثل وان كان لها مهر المهر مع العقد المهر والشرط اذا اراد  
 على عين موصوفة مع المصداق ولزم تسليمه ولا يتخير الزوج في دفع النهر  
 ودفع القيمة لحياتها نسبية فاسبق وجب لها المهر المثل مع الزوج والمهر  
 المثل ما لم يجاور السنة المهرية وهي خمس مائة درهم فان تجاوز ذلك او زاد  
 اعتبارا بالاول من المهر والمهر المثل يرد للمهر المثل ان كان له مهر  
 ولا يتخير المهر المثل لزم الزوج في دفعه على ان لا يملكها او يورثها  
 عن ذكره وجب لها بالزوج المهر المثل وكان لها بالمهر المطالبة  
 المهر عن ولو سيجها اختارها وصهرها ثم اتم المهر المثل فليس له قيم المهر  
 عند تسليمه لا المهرين ولا مهر المثل **الصلح المباح** في التعيين  
 وفيه بحث المهرين مصل من مهن امر اليه اي اسند والمدة  
 اذا مضت منها فتناشدت الى الزوج ولم يدرهم مهر او مصل المهر  
 الاحمال كانهما اتممتا امر المهر فلم يتم وبقوا ان يرضى مخرج هو الذي

عنه







كان الحكم الزوج لم يحكم به قبل أو كثر ما كان حكم بهما  
 ما يصح ان يكون مهر وان كان الزوجية لم يحكم به قليلا كان  
 او كثيرا لم يتجاوز مهر السنة ومعه ما ورثه الميراث فلو جلا  
 الحكم اليها لم يثبتان على ذلك وكثر ان احتلوا وقت حق صطحا  
 وعلى التقدير السلة لا يجبهما المثل ولا المقتضى يحكم به الحكم  
 لو طلق منه المهر قبل الدخول بعد الحكم لم يصف ناسك  
 وان كان قبل الحكم ايضا المهر من اليه الحكم ان يحكم وكان لها  
 النصف فان كانت في المالكه لم يصف الحكم به ما لم يرد في الحكم  
 عن مهر السنة ولو كانت الحكم قبل الحكم وقبل الدخول ما المهر  
 يثبت المستطاع وان ادعى قائل لا يثبتها ولا تستحق الميراث بها  
 لا تستحق لها بل ان كان لها مهر في وقت خاصة دون المهر وان لم يكن  
 لها مهر في وقت المثل خاصة دون السنة لكن يثبت لها السنة في غير  
 وعلى حصة الزاوية الدالة على ذلك فيقال وللطلقات منع في  
 الاصل **فصل في** انما يثبت للطلقات وجهان  
 اذ اخرج وطلقت قبل الدخول فان لم يكن سمي شيئا ثبت لها السنة  
 كما تقدم وان كان قد سمي المهر ثبت لها نصف وسقط عن الزوج  
 نصته وان كان الطلاق الدخول كان قد سمي ثلثا

ان كان صحيحا ولها القيمة وان لم يكن سمي ثلثا مهر المثل او حقت  
 هذا فيقول اذ اصدقها عينا وطلعتها قبل الدخول سبب لم يصح  
 اليها ان كان على وجه نصه وان كان ناقصا نقضت حين  
 ينفذ الزوج نصف المهر او لا تملك قيمته المهر يوم العقد والاقاب  
 وان كان نقصان قيمة لم يكن له الرجوع بالثأر لحقه في الدين  
 خاصة وان كان زائدا لم يملك منفصله كالولد والتمهر كانت الزاوية  
 لها ولا رجوع نصف المهر خاصة وان كان منفصله كالمرثي وتلك الحصة  
 تحيزت بين اعطائه نصف المهر مع الزيادة وبين اعطائه القيمة  
 فان اعطته نصف المهر وجب عليها اخذها لانها لم تحقه زيادة وان  
 امتنعت ترده الشيخ في اجابها وعندهم الاقرب عندي عدم احلها  
 واخذ القيمة منها وليس ههنا ما لا يثبت الاصل وتنع من الرجوع الا في  
 هذه المسئلة وان زاد من وجهه ونصف من اخر مثل ان سمي ثلث  
 صنعة تحيز كل منهما وان اشترى نصف المهر جاز وان اشترى  
 تسليم نصتها او امتنع بمرور من الزوج في النصف كان لها ذلك وعلى  
 تقدير الاصل من احدهما يرجع الزوج نصف القيمة حاله عن النصف  
 والزيادة وان طلق بعد ثلث للزيادة بها وان كانت مثلية يرجع نصف  
 المثل وان لم يكن مثلية يرجع بالثلث الا من من قيمتها حين العقد للرجوع

لا

التسليم وان طلقها والمهر في يده بحالها كان لها نصتها وان رأت  
 زيادة منفصلة والزيادة اجبا لها نصف المهر وان كانت عليه  
 تحيزت بين اخذ النصف ودفع الاخر بين اخذ الكل واعطى قيمة  
 النصف غير زائدة وان نصفت تحيزت بين اخذ نصف المهر ناقصة  
 ولا تقربان لها الا رضى ويرى اخذ نصف القيمة من اقصى وان رآه  
 من وجهه ونقصت من اخذ تحيزت بين اخذ نصف واعطاة الاخرى على  
 حصة لان النصف مضمون عليه وبين منعه ومطالبة بغير القيمة  
 والاقرب ان لها ايضا الرجوع في نصف المهر من ارش النقصان  
 ولا يجب بالزيادة وكل من وضع حكما فيه النسخ بالقيمة ما ما ثبت له اقل البعير  
 من يوم العقد فيه الا بقاء اذا طلقها قبل الدخول وقنع الا  
 ان يملك الضميمة اختيارا فما النصف بين حين الطلاق له ويحتمل  
 ان يملك ان يملك ما التمس المتخذ بعد الطلاق باجماع الحرين  
 ولا ينفقه على الزوج النصف للحكم للمالك ولا ينفقه اليه ولو عود  
 العيب في يدها بعد الطلاق فان فرطت باحاطا بعد طلبة فتمت  
 النقصان وكذا لو لم يطالب على اشكال صنف لها صنفها على  
 حالها المهر في يدها ثم طلقها قبل الدخول فان طلقها بنفسها  
 نصف المهر لم يكن له ذلك ويكون حقه في النصف قيمة الفحل خاصة

وان بذلت نصف المهر ونصف المهر لزم العبد وان كان الفحل  
 موبلا وغير موبل وان لم يقطع المهر الرجوع في نصف المهر ما رقت لم  
 يلزمها ذلك ولو كانت انا الفحل المهر لان الرجوع في النصف اجبر على ذلك  
 وكذا لو كانت حرة ستم ثم حرلت فليس لها نصف النصف ولو طلقها  
 من بعد ذلك المهر ثم يرجع في المهر لم يلزم ولو بدل اختيار الرجوع الى وقت  
 الحزاد ليرجع في نصف المهر لم يلزمها ذلك ولو طلقها ارجع في النصف  
 اقبضه لزمه عند الزمان ثم ادفع اليه ويكون حقه المهر في يد  
 والمهر اجبا عليه ما لا تقبض اجبا عليها عليه ولو طلق الرجوع في نصف الفحل  
 دون المهر ويكون النصف في يد المهر الى المهر كان له ذلك وكذا  
 البحث في الشجر المثمر ولو اصدقتا خلاسا لا موبلا وغير موبل ثم طلقها  
 بعد الزيادة كان حكمها حكم المهر المثل وتسلمت ولو اصدقتها  
 ارضا فتمتها ثم طلقها قبل الدخول لم يجب عليها دفع المهر للزينة بشرط  
 النقل ولو اختارت تسليمها الزيادة لزمه النقل بخلاف الفحل المثمر  
 ولو زعت الارض وعرضها كان حكمها حكم الفحل اذا اشترى عندها  
 وقد تقدم الا في حق واحد وامره اذا دقت نصف الارض المزمعة  
 عليه النقل لا يشترط الميراث وقته ولو طلقها بعد الخطأ لم يجب على  
 نقل المهر ان كان قد اصر النزع والاجير وكذا الطلق وان لم يخطأ

لا



اذا كان الصداق طارئة حالاً لا اريتم محلت في بيع وولدت  
 ثم طلقها قبل الدخول كان الولد باجمل لها ونصف مدين الام ولو  
 زادت الام كان لها ربع نصف الغنم وان قصفت رجعت باربع النصف  
 وحلفت الولد في يد حبيبة قيمته عليها سواء اتم وطالبه ولو لم  
 الام حلفت ان الولد ورجعت بنصف قيمه الام ولو كانت حامل لا يملك  
 ثم طلقها قبل الدخول خيرة المرأة بين رد نصف الام ونصف الولد  
 رد قيمته بغيره بغيره الولد من الوقع والزياة في النعم غير مبرم ولو كانت  
 الامة حاكم لا ثم طلقها بعد الدخول في الوقع كان لها الزاء بنصف النصف ولو  
 النصف محلل واحل يبيع ونفع نصف القيمة للزياة وايضا به وان رجعت  
 بالقيمة احقر رجوعها اكثر القيمة من حين العقد الى حين الطلاق  
 ونصف المهر حاشا واذا اقصفت الصداق ثم ردت قبل الدخول  
 رجعا المهر باجمل وان زاولته متفصلة كانت الزانية لها وان كانت  
 غير مبرم رد المدين مع الزياة ودين رد القيمة من دون الزانية  
 حلفت المرأة ان تصرفه الصداق قبل النصف فله باجمل او وهبه ثم  
 رجعا اليها فطلقها قبل الدخول رجعا نصف المدين اذا كان المهر حاشا  
 عدلت في يده ثم طلقها قبل الدخول رجعا نصف المهر في يد الولد  
 سواء كان للولد سبع سنين او اقل لكن بكرة التتمة ويحب ان اخذت

احتقمة النصف واليمين واذا خلا فالشيخ في نصف قوله  
 ترجع الزوج على خمر قبضة افضات خاله ثم طلقها قبل الدخول  
 ربع الزوج بنصف المدين ويحتمل عدم الرجوع بشئ لانه لا رد فقط  
 حقه من المدين ولا قيمة للمسي ولما استهلك الصل ثم طلقها لم يرجع  
 بشئ قطعاً لان حقه استهلك المدين في القيمة حين العقد  
 لو اصدتها خاشاً شقته ارباباً فزادت وطلقها قبل الدخول سقط  
 من المدين حقه ما ان بدلت نفسها لم يرجع البتة الى ما اصدتها سبيل  
 فطلقها قبل ذلك النصف من المدين لزم البتة ولو اصدتها  
 حلفت كسرة وصاعته على الكان عليه لم يكن له الرجوع في المدين لان  
 حياقتها زياة ويحتمل جميعه في نصف المدين لانه لم يحصل زياة  
 عطا المكة منه وكذا لو كانت الحارثة مسمية فمزلت ثم حلت اما لو اضاغها  
 خط غير تلك الصفة الاولى بالزوج المطالبة بنصف القيمة ولها المهر من  
 الرجوع في نصف المدين ولو اصدتها صيدا ارباباً وحالاً لان رجوع  
 ثم طلقها لم يملك الصيد للملك ولزم ارباباً لو هبت الصداق فطلقها  
 لم يكن له الرجوع الى المهر ولو هبت وانقضت وان لم يقف فحاشا بها  
 على الشيخ نظر وكذا الوفاة عنها جباراً لها وطلق في مدة الحيا ولو ارجعه  
 لم يكن له الرجوع الى الحارثة ورجع في نصف القيمة ولو اصدتها حاشا فخرج المهر

مهر

بالمهر ذلك لانه يكون مصنفاً عليها ولها الاستماع منه على اشكال الا  
 ان يقر انما اقصفت وارده الى الشئ طارئة طارئة في يد المهر بعد ذلك  
 للمهر رجوع النصف على اشكالاً ما لو اوصيت به فان له الرجوع في المدين  
 وطلقاً ولو طلقها قبل الرجوع ثم رجعت ثم بعد ان احدث الرجوع القيمة سقط  
 حقه من المدين وان كان قبله احقر ان ياحد حقه من المدين ودين  
 لبثت حقه في القيمة وقري الشيخ الا اذا وطلقها بغيره بغيره نصف القيمة  
 حاشا اذا زوج الرجل ابنة الصغير على مهر معلوم وكان الولد مرسماً  
 متعلق المهر بركة الولد ولزم في ماله وان كان مسراً متعلق بركة  
 الاصابه فان مات الاب من قبل بركة سوا يبيع الولد وادى  
 ومات قبله المهر فله ربع الاب للمهر عن الصغير لانه اقصفتها ولمع المهر  
 فطلق قبل الدخول اذا سقت المرأة رجوع المهر كله ونصم الى الابن  
 لان دفع الاب يتصرف به الابن وهذا كما انما اعتق عبدك عاقب فحل  
 فانه يفتقر الى امر ولا له رد من المهر ولا يحتاج الى الاب سبباً  
 الابن لا يفتقر عليه بغيره وان عاد الى الابن لم يكن للاب الرجوع فيه  
 سواء مات الابن او البتة ولو قال الاب انا دفعت لزوجي بغير قوله  
 لانه ادين عليه ولو اصدت الاب عينا من ملكه عن ابنة الصخر جاز  
 ملكها الابن فان رجعت اليه كان للمهر كما تقدم ولو طلق الولد قبل دفع

الصداق وان كان مسراً لم ينفذ للمهر وان كان مسراً او ضمن  
 الاب عنه رجوع على الاب دفع النصف ولو ادى الاب من ولد اكبر  
 المهر ثم رجعاً او ضمن كذا لزم بركة الولد ما ان طلق رجوع اليه المهر ولم  
 يكن للاب اشراعه ولا للاجنح اشراعه لانه لا اكبر لا يملك  
 الا باختياره وانما استغن عن الحق فاذا سقط نصفه رجع الصداق الى المهر  
 فله الرجوع السبب او المهر وعليه بين ان الولي لم يبيع النكاح  
 ولو اصابه الولي من قبل نصف اقل الشيخ لا يبيع الا حارة لوقوعه حاشا  
 وكذا الجنون ولا يبيعها ما ان دخل احد من قائل الشيخ عليه مهر للثلاث  
 محرم محرم الا لثلاث ثم قوى عدم ارجاعها لانه نصبت ببطله فلا يرد  
 لها اذا دخل الزوج وحده لا يجب الفل قبل او بعد وجب المهر كلا  
 وان طلق قبل الدخول وجب نصف المهر والحلقة في التتمة بين اما  
 ولم يدخل بها وكنت حلالاً رضى است ثم طلقها فيه قولان احدهما يجب  
 عليه نصف المهر والثاني يجب كمالها روايات ولا تبالا ولو خلا  
 والدعت الدخول في الاثبات ان العقد قبل الزوج مع اليقين ولو اصاب  
 سبها من الصدق ولم يربح ما لا لا تصبقت المهر ايضا فان سبب الآباء  
 المهر بها او لم تدخله فحل منه وان العقد يجب عليها وهو على كمال  
 الصداق فيه الاشكال وعلى هذا لا بد ان يكون من ثم لم ينز

مهر











اولا وهي سهون او من صاحبة الليل اذا دعت احدى الاربع اليها  
 لها زينة فيها ابن ثا حله الاشاع من قبل ذلك لان النسم حق مشترك  
 بين الزوجين ولو دعت لاحدى الاربع غير صاحبة اولادها كانت او استقلت  
 حتما من النسم صلت اليه من الاربعة الا ان دعت لاحد من الاربعة وحدها  
 ليلة ثم خرج الى الاول بعد نومه وقد كان يروح اليها بعد ثلثة ايام وان  
 ذهب لوجه من صاحبة ولا يترضاها الموصي بتمتعها ولا غيرها فان كان تملك  
 الموصي في ليلة الزمان والى ليلته ان لم يملكها لم يكن ان يواليها ليلته  
 ولو مات ثلث من الاربعة لم يبق للراعي كان عليها ان يتوفى عليها وليس له ان يمتنع  
 من غير ذلك ولو دعت الاربعة معن لم ينع ولا يتفق لها ولو دعت في وقت  
 جازح لم يزوج في نصف الليل كان عليها ان يمتنع اليها ولو دعت ولم يملك  
 الزوج حق باء عند سائر الاربعة لم ينعق لها فاصفى قبل علمه ولو دعت اليها معن  
 من ليلتها قبلت مال الزوج لم ينع وكان عليه ان يعيد ليلتها فيتم بها ما ترك  
 من النسم لانها رضة على الموصي فلا ينعقها ما يوافقها او اذا قسم بين  
 نسائها لا قرب حيوان يمتنع من حقها في عيها ثم يجب  
 النسيئة على الزمان وقيل بدلها بغيره الزوج على الاستحباب فيترفع صا  
 الزوجين واحدة وصاحب الثلثة اثنين وصاحب الاربع ثلثة **الاربعة**  
 في النسيئة الكون عندهن والمصاحبة لهن فيجب عليه النسيئة في ذلك المصاحبة

من

فليس واجب لكن الاولى النسيئة بتمتع وكذا الاولى النسيئة في فاضل النسيئة  
 عن الواجب **القسم** انما يجب بالليل دون النهار فليس له ان يدخل  
 في ليلة احدهما الى الاخرى وله ان يدخل في النهار الى من شاء بتمتع  
 ولو كان معاشة بالليل كالخامس والنار ومن شبههما فتمتع بها ولو كان  
 بالليل يحق له كالسها في حق غيره ولو كان له زوجات جزاير لم ينعق  
 للحرقة ليلتين والامة ليلته والاموي بنية في النسيئة ولو كان نكاحا بالام  
 لم يكن له نسيئة وكذا الركاتت الزوجات متعطل بكون لهن نسيئة ايضا  
 فلهذا عندنا انه امتنع ليلته لم ينعق الزوجات والتمتع كالامة  
 فلو كان له زوجات حلت وكذا نيات قسم ليلتين والكتابة  
 ليلة ولا يباوي ينعق ولو كانت زوجتان زانية حرقة واحدة سلم كانتا  
 سوابة في النسيئة ولو كانت عند المرأة ليلتين ما عقت الامة ومنعت  
 بالعتد كان لها الثلثان سوابة عقت في اول الليل او في اثنائه ولو  
 عقت في اخر ليلتها لم ينعق عندها اخرى لانها استفتت معها وانما  
 النسيئة بنية بالمسرة ولو كانت عند الامة ثم عقت قبل استيلاء للزوجة  
 نصى الامة ليلة لانها لو طهرت ولو دعت الامة ليلتها للزوج او لبعض  
 النساء وطهرت ولو لم يملك في ذلك لم ينعق الزوج عينيها او  
 خصيا او محبب ما فرضت به لم يكن للزوجة الاعتراض **في النسيئة** رابع السنة

هـ

الخاصية وكذا اجتنابها وتلك الليلة لكونه ان يدخل فيه الى علم  
 الحاجة كذا في اودع نفقة او زيارتها او لسلام حالها او لغيرها  
 وليس له الاطالة والاقرب جاز المصاحبة ولو استوجب النسيئة رقتا وصاحبة  
 وكذا الزوجان في النسيئة يتفق ولواحد من الاربعة صاحبة الليل لا ينعق  
 للزوج كذا في النهار وليس له الدخول ليلته الى غير صاحبة الليل الا لضرورة  
 وان استعجت بالليل رقتا ولو دخل لغير حاجة لم ينعق وان طهرت  
 الزمان اليه لم ينعق للمصاحبة ولا ليلية **الاولى** ان يتحليل ليلته  
 لان البينة كذا في نفسه ولانه اقرن للمصاحبة بما اذا اراد ان يتعطل  
 او ثلثا او ازيد فوجبه اعتبار رضاءه لما فيه من الاضرار والضرر  
 قد يحصل لبعضهن النسم والحقة ما يتطعم عن النسم للباقيات يتعطل  
 للزنا والمهرضة والارض والنساء والحرمة والمولى منها والمطهر  
 لا النسيئة ولا يشار والمجوزة المطبقة لعمارة لا يتفق لهن ما سلف  
 وكذا نص على النسيئة والمصاحبة النسيئة فلو باءت احدها عند احدهن  
 نعى للباقيات **يجب** على الزوج ان يتحلل واحدا من الزوجين اذا  
 عن شارك من زوجاته او اقاما به وليس له ان يجرح في زوجاته على  
 السكنى مع الاخرى ولو اسكنها في بيتين في خان او دار كبيره وكان كنه  
 شكلها كذا في الاذان فان نزل هو من رعايتهن خان او بيتين لم ينعق لهن

من

وبالاولى والاستدعاء لهن ولان ينعق الى البعض ويتعدى  
 البعض فان استدعاه واحد منهن ما سمعت سقط حقه من النسم  
 والنسيئة حتى يعود الى طاعته وكذا المجوزة سقط حقه من النسم ان خاف  
 على نفسه منها والافلا وحل وليها ان يملكها للنسم مع الامن ولو اقرنت  
 بغير اذن مني ناسرا لافقة لها ولا تم ولو اقرنت معها باذن الحاجة لها او  
 في حاجته باذن وان كانت منفرة لها كان النسيئة والنسيئة ولو اقرنت  
 باذن الحاجة لها فالاقرب ان لها النسيئة والنسم بزيادة الحان المجوزين انهم  
 زوجات وابنتا آخال عتله كان على الولي ان يطوف به على الباقيات  
 ليوقين حقه من وان كان جنة قبل النسيئة وباي الولي ميله اليه  
 طاف به عليهم اذا استدعاهن اليها وحل للمصاحبة والاستدعاء البصر  
 وان لم يرض بها اليه لم ينعق به عليهم وان حمل الى بعضهن فقد حاز  
 وعليه النسيئة والاخر فان افاق المجوزين قضا ما جاز فيه الولي او غيره  
 من صاحبة الليل **في النسيئة** ليلته لضرورة او كره على ذلك فحق لها  
 من الابنة مثل ذلك الزمان قدرا ويخير بين ان ينعق في النسيئة الاولى  
 او الاخرى لكن المصاحبة تقاضا فان زنا ما زاد اوض من اول الليل  
 بالليل عندها ولا ينعق غير المصاحبة عنهن وكذا ان قضا من  
 اخر لم ينعق اوله عند احدهن للاح الصغور فيتمتع عند هذا اذا

هـ



ظهر الخواص بالمرءة السكينة المكنة الى حبيبته لسطح الى اهلها  
 نبيته المكنة من ظلمها وكذا الزوج للزوج مع زوجته من الزوج عن  
 منزله الابنة وعن عيادة اهلها وادارها في حرمه وغيره وعن حضور  
 محفلهم وازواجهم ونسبهم لكن يكون له منافع مثل هذه للزوج  
 لو تم الاصل ليله ونسب الرابطة بعد استيقانه الثلث سقطت مادام  
 عادت لم يضرها ولو طلقها بعد حضور ليلتها من غير شرا فم لا  
 استطاعتها بعد وجوبه فاذا زوجها او زوجها بعد استئناف فقه ليلتها  
 ملك لليلة في الشئ وفيه نظر ولو سقط الحرام واحد من الاربعة عشر  
 ثلثا ثم بات منتهى الا عشر الاخرى فمقتضى الرابطة عشر اوليات العشر  
 من الثلث فقه ليلتها ثلث عشر ليله وثلث ليله ولو تم لكل واحد منهن  
 خمسة عشر فمشت واحد وطلم اخرى واما عند الاخرى من ثلثين  
 يوافق من الماشقة وتم للطلقة ثلثا والقاء في حجبها بعد ان يحصل  
 للطلقة خمسة عشر في خمسة للثا دة ثم يتم بعد ذلك بين الاربعة  
 مبتدئ بالكان له زوجان في بلد من قسم بينهما وليس له اسقاط حق  
 احدهما بعد طلاقا ان يحصلها او بعض الينا فيصيرها فيتم ولا يجب  
 عينة للزوج من حق حدهما ولو تم ثلث زوجات من الاربعة  
 الرابطة ما في المنة انما احتفاء للليس بان كان ممكن مثله او دوة

وغيره

ورخصت استعداتها وادارها فمقتضى ان لم يكن فقهها بعد  
 حرام وجه له حبيبته القصة فاستعد احد من ليله استعدا الباقيا  
 ما ان اشعت واحدة سقطت حق الزوج كذا احصا بسبع اليال وحصل  
 العيب ثلث ولا ينقض ذلك وتقدم ما يحرمها فيحصل لها التخصيص  
 والتقدم فلو تم ثلث كل واحد خمسة عشر في اثنين وطلم ليلته  
 ونسب الزوج كذا احصا بسبع فم ثلثا للطلقة واحدة للحديث  
 اذ لو لم يزوج اخر منهن كره ان يرث اليلة ليله واحدة فان قيل  
 ولم السابقة في الدخول وان شاذوا اقرع بينهما وان كان لهما  
 قسمها ليله فبان عند احدهما ثم ردت الثلث بدا منها ثم قضى  
 للعينة يوم ونصفه للغير ثم ابتدأ بالثقة والتخصيص لم يكن  
 والنيابة الثلث اما هو بالليل والاما النهار فمقتضى ان ياتيها فيه  
 عند قضاء حوائجها المندوبة والمباحة وله صرف النهار  
 في حاله اما الليل ولا يجوز فيه الا لغيره ولو لم يزوج اليلة لوجه  
 اذ قال الا لا يخصصها بنصف ما يخص به المخرج مع احتمال السداد  
 لو اراد المزدون في حياته كاذو ليس به من لان المخرج محرم  
 الشقة عن البيع واما عليه التوبة اذ اقيم ولو اراد اخرجه من  
 ليله من احبائه ولو كان له المخرج لو اراد التبرع به من خازن ليلتها

لا

في التخصيص لكن الاول العزيمة ولا يلزمها المساقاة لمن يخرج الزوج  
 كذا راد استصحاب غير حاله في النكاح ليس له ذلك واذ استأجرها  
 لم ينقض الباقيات ولو ردت اليه امره ثانيا في ليلة وادان بياض  
 باحدهما فاك النكاح لا بد من الترخيم من خروجه اسمها ساورها ويدخل  
 حق العتد او التخصيص بسبع بلكر وثلث للثيب لكنهما منه  
 فان ارجح احتمال عدم قضاء حق العتد للاجري وشبهة وقوله الشيخ  
 لو جوب حجبها قبل الترخيم كذا لو تم لبعض سائيه وساوفاته  
 سوى للثا ليلت ولو استعمل حدى زوجا في غير عتده فاك الشيخ بعض  
 لمن يبيع حرمه يبيع التي خرجها ولو كان بترعه لم ينفى طالت المدة  
 او عتده ولو اراد التمسك بالبدل الى اخره فيض سائيه بعض الما ليلتها  
 مدة سفره الى بلد نقله لو اقام وينع المداخلة مملوكة فضاها  
 لمن ولو اراد سفر عتده رجوع لا سترتله فانه باحد من نفعه  
 لم ينفى من قطع المساقاة والى بلها اقام فيها ثمانية لم ينفى من  
 وان اقام اكثر من عشرة ايام فضا الباقيات ولو سافر احد من الزوجين  
 الى بلد ثم عزم على السفر بعد رجوعه الى اخرها فانه لم ينفى الباقيات  
 ولو سافر في طريقه واراد حلقها فضاها ليلتها او السبع وثلث  
 ثم قسم بينهما وبين اقيم به مع ولما راد حملها اذ اقرع وان خرجت

المخرج

بعد يدين ساورها وسقط حق العتد بسقطتها فانما النكاح وفيه شك  
 من حيث ان السفر لا يبدل في التمسك او خرجت على الزوجية  
 بها وقضى المحدثات حق العتد **الفصل الثاني** في النكاح وهو الزوج  
 عن الطاعة ومن اخذته من الاصل وقد يحصل من الزوج ومن  
 الزوج فان ظهرت امارته سنا كان مقتضى وجهه ويثا ولو توافقت  
 اذ اذاعها واعطها وحققها ولا يجوز لها ولا يضر بها فان عادت ولا  
 هم حاة المصحح بان يحمله ظهور اليلة الفرائض او غير ذلك  
 عنها ولا يضر بها فان خرجت بالثقة والامتناع عن طاعته فيما  
 يجب له بان يدعها الى الفرائض فتمنع وضربت عليها لغيرها  
 ولو صحت بالامتناع ولم يحصل معها لم يكن له حرجا ولا يضرها  
 لعدم الية وعدم الخواص بالزوج بالبر ويصير تقدير الية فطوعت ان  
 وجدهم ارات الشؤد والهجره ان استثنى اخرجه ان اقرع  
 والوعظ مثل ان يقدرا ان الله فان حق عليك واجب واما شبه ذلك  
 والهجران يجرهما للقصاص لاعتد الكلام بان فعله لا يزيد عليه ثلث ايام  
 والضرب مباح بهن الى طاعة ولا يكون مسبوحا ولا مديونا وسواء  
 والمراضة المخرجة لا يبر الى الفقه على مخرج واحد ولو حصل به ضرب ثلث  
 وحصل الشؤد من الرجل لم ينع حصره طاعة المكنم الزنا ولا يجوز للمدة

لا



ترك حرقها من سنة وثلاثة استماله ويجعل المذبح بقوله ولم يمتعها  
 حقها او اعادها فبذلك لا لا يخلعها به مع وليس الرضا فليكن  
**الفصل الثاني** في اشتاقه ووضا من الشق كان كل واحد منها  
 في شق اي حبات وناجيت من الاخر فان بان اذن من المودة فهو لشوق  
 وقسوت واذ بان من الرجل فهو شوق ايضا فليكن الحاك الى جنب  
 ثقتهم من الاضراس بها وان بان اذ منها سلم الى امين ليح كذا  
 منها من التقدي ان اشبه الذي كل منها ظم ضاحيه لم يقع بينهما  
 على من مولا على قومه وطلقات عيب الحاك الحكيم من اهلها لم يطره امرها  
 ينيل للصحة ويجوز ان يكون للحاكم من غير اهلها او احدها من اهل  
 احدها والاخر اجنبه لكن الاولى ان يكون من اصلها وليس اجنبيا خلافا  
 لابن ادرين وبسبب على سبيل الحكيم لا التوكيد فان انشاع على الاصل  
 صلح ان لم يثارت وان انشاع التثريب لم يصح الاوصاف في قوله في الطلوع  
 ورضاء المودة البذل ان كان خلعا لا بدية للملكين من ان يكون  
 حربيين دكون عدلين ومحقق حكما في الصلح مع خصم ولا زواجيين ومعتق  
 رعيته احدها واذ استطاعا وجبان يكون سابقا فليشرفا تزلع  
 السفعة او القصة او لا ينافي بها لم يلزم الوفاء به **الفصل الثالث**  
 في الولادة والعنف والمصاهرة وفيه مباحث اوجب هذا اولاده

السن

السنه بالمرءة دون الرجل لان الحاجة بان صلحها انما عندها  
 ويجوز للمرءة ان تولى ذلك لا يكتفى على المودة وان كان هناك  
 يجب عند الولادة من المولد مع امين المصاهرة والاذان في اذنه  
 اليمنى ولا فاقة في اليسرى وان يحكم ما به العوات وترتبة المصير  
 فان قد دريا العوات فيما عذب فان قد دريا ما به جعل فيه  
 بشق من الفصل او التمر ليجعل وعنه **الفصل الرابع** في تحريمه باخذ الاسماء  
 السخنة وروى سحاب النسخ يوم السابع وافضلها ما مضى العبودية  
 لله قد تم اسماء الاثني عشر وافضلها محمد ثم اسماء الامم عليهم السلام وروى  
 عن الحسن بن علي بن فضال العنبر في اسم محمد ولعده على الملقن والملقن  
 عليهم السلام او جعفر وطالبيا وعده اسماء فاطمة من النساء ويليها كريمة  
 محمودة البهوية السجينة حكيم وحكيم خالد وما كان حارث وصار  
 وعن الصادق ع ان النبي ص من عاين بع كثر في عيسى عن ابي الحكم  
 وعن ابي بكر ع من عاين القاسم او كان الاسم هذا يستحق التسمية ولد له بان  
 يتي شجرة الواهي فهو ذلك في المورثين اشهر وزقت به روي  
 استحباب كل السجينة للمرءة فان الولد يكون الطيب بها واحض  
 لو ان قال ابي المورثين خير منكم الميراث ما طهرها النساء في فاسم  
 يخرج او لا دكم حكما عن رسول الله صلى الله عليه واله ما ياكل النساء والوطب

50

فان لم يكن اياه مع ممرات من تمر المصروف في غير اللحم اطعموا اياه  
 اللبان فان يكن في طبعها غلام حربي ركي القلب على استعجاله ان يكن  
 حيا ويره حسن حالها وخلقها وعلمت حبيبها وخطبت ميراثها وولم  
**الفصل الثاني** في سنن اليوم السابع وفيه الحلق والملاحة وتثيب  
 الاذن والعقيقة فهنا مباحث السبع يوم السابع ان حلقه في  
 قبل العقيقة ويتصدق بمرورته هنيئا وقضه ويكره الشبان وبران يخلع  
 من راسه من الراس ويقلع افرق الحشاة تحميم السبع ولو لم يخلع  
 يجوز تأخير الى اليوم فان بلغ ولم يحلق وجب ان تحرق سنة اسحق طاهر  
 فانه مستحب لا يجب ان يلبس ولا اسم الحافز ويرى تحنئين وصلى  
 يحسن سنة وان طفق في السن والسرقة لراسل استحب حفظها ولم يح  
 ولما مات المسلم غير حنئين مع بلوغه لم يجب حمله مع قب الاذن  
 السابع ايضا وليس بواجب بالخلع **الفصل الثالث** في النسخة من قبل السبع  
 للميراثي انها واجبة وليس بمبتدئ **الفصل الرابع** في النسخة والملاقاة في موضع  
 واحد وان يغتسل الذكور بذكر وعن الانثى بانثى ولا يجرى في النكاح بحسنة  
 الصدة بغيره ولو غجر الانثى حلالا لثمة ولو لم تغتسل الا ذكرا لم يجرى  
 ان تغتسل منه ويغفران جميع النسخة صلات الاغتسل وان غصت القاتلة  
 برحمه لا الذي يراد بالزواج والعقد ولعلم بكتب القابلة اعطيت الامم في النسخة

السن

روى مات الصبي يوم السابع قبل الغزو السنط ولو لم يمت بعد لم يسط  
 استحبابا ويكره للايرين ان ياكل من العقيقة وروي ولا احسن  
 وان كسر عظامها لم يفسد اعصافه روي انه يجب الطهارة عشر  
 من المصير في العقيقة في الصادق ع فان راد عنها فقد وقال اس  
 كانت القابلة يهودية الا لا كل من رغبة للمسلمين اعطيت منه ربع الكفن  
 وروي عن الصادق ع قال اذا رحت فقتلهم الله وولدهم للمسلمين  
 اياها بالله مثل رطل رسول الله والعقيقة لاسم والشكولة والمعرفة بفضل  
 عليها اهل البيت فان كان ذكرا فقتل اللهم الذرة وهبت لاذكرا وانثى علم  
 ما وهبت وسلك ما اعطيت وكل امة تقبله مثلها ستد وستة نكح  
 ورسوله واحسن الشيطان الرجيم لك سنكت الذرة لا شريك له والحمد  
 رب العالمين **الفصل الرابع** في الوضاع وفيه مباحث من السنة  
 ان يرضع للمولود لان كماله فان نقص ثلثه اشهر لم يكن بهياس وان  
 نقص غيره ذلك كان حروا على الصبي زحاما من تحوير الزيادة على المواين  
 الا انه لا يكون اكثر من شهرين ولا يستحق المصنع ان يزيد على الميراث اجرة  
 افضل الا اذا كان الذي يرضع جاهلا ببلان الام فان كانت حرم لم يجز على  
 ايقاعه بوا كات شريعة او بشرونة مرسدة او مسرة دية او فدية  
 مرسدة كانت ممن يرضع ولها في العادة اولا وكذا العوات الزوجية

عشر

51



انه او مقتضاها ان الام ولد للوليد اصله على ان يصاح ولدها لو كانت  
 المرقطة مطلقا ما باء وطبت الاجرة على ارضه الولد جاز للاب انعقد  
 عليه ما اعطاه الاجرة ولو كانت في خيلكم او مطلقا لا يجزيها فليشغ  
 وقال احد حكامه الا امر لها ولا يصح للاب ان يشتغل عليها عند حاجتها  
 الا ارضاءه التلذذ جواز ذلك وهو لا يرب عندي قلادة كذا الواسع غيرها  
 لحذمة او حذمة اخرى لم يجز الاستغراق فيها في حققة من الاستغراق ولو جاز  
 للام بارضاعها لم يجب على الزوج الزيادة في نفقها ولو لم يتزوج وطبت للرجع  
 وجب على الزوج ان يملكها ان لم يكن للولد ملكه ولو جرت اجرة ارضها  
 ونفقت الام بهتبعه من ماله وان لم يتزوج كان للاب تسليمه الى التبرعة  
 وكذا لو طبت الام اجرة وطبت للاختصة اقل كان للاب تسليمه الى الاجرة  
 ولو ادعى الاب وجوب تبرعته وانكر الام ونفق لولده لا يسبغ عليه على شاكله  
 واذا خذت الام للاجرة كان لها ان ترضع بناتها وليزجها لا يجب على الزوج  
 اجرة ما زاد على المولى وان سلب الاب تسليمه الى التبرع مع تبرع الام ولا الى التبرع  
 بالتبرع به الام **لو سلم الى التبرع او اوصفت ارضه من ارضه فله**  
**للمتبرع** تسليم حصاة الام وتاتي للرجعة فترضع عندها ولو نفذ  
 حل الصبي وقت الارضاع وان قد سقطت حصاتها **فصل اربع**  
 في الحضانة **تبيين** في بيان الحضانة ولا تملكه لغيرها الا بالانفاق الموقوف

افترق

افترق الا ان كان بينهما ولد وشانها ما كان بالشارع افاخر  
 الى نفسه يفي الى من شاء سواء كانت ذكرا وانثى ولا حق لاحد الا بيمين  
 فيه غير ان يكره الا ان كان سادسها حتى يزوج وان كان طفلا لا الام  
 بالذكور حدين مرفوع الصبح وبعد ذلك يكون للاب اولى بها منها  
 والام احق بالانفاق الصغيرة الى ان يبلغ سبع سنين ثم يقصر الاب اولى بها  
 منها اما بنت الحضانة للام حدين للذكر وسبب الانفاق للمنفق وان  
 تزوجت لغريم الاب سقطت حضانتها عنهما وكان الاب اولى بها منها  
 فان طلقها الزوج رجعت لمنفق الحضانة وان كان بها عادة الولاية  
 لها تام ختمه للمران في الذكر والبيع والانثى وان تزوجت باخر سقطت  
 حضانتها فان طلقها ثانيا عادت وهكذا الى المنيح رحمه الله جعل الحضانة  
 للام في الانثى سبع سنين والشيخ في الخلاف والمبسوط لم يفرق بين الذكر  
 والانثى بل جعل الحضانة للام مدة سبع سنين ولم يفضل ما احتج به من  
**2** وكانت الام مملوكة سقطت حضانها وكذا لو كانت كافرة والاب مسلم وكان  
 الاب لو كان مملوكا والام حرة سقطت حضانها الى ان يبلغ الولد او يميت  
 الاب ولو كان كافرا او المردة سلمت نفقها والام الحضانة الى البلوغ او الام  
 سواء زوجت للمدة حرة المسلم او لا وكذا لو كانت الاب كانت الام اولى بالذكور  
 والانثى الى وقت بلوغها من الموصي وغيره اذا صار الاب اولى بالولد اما

لو  
 الوفاة

انه او ولد للمولود الذي تزوجها لم يمنع من الاجتماع به والذكور يذهب الى الام  
 والملازمة تاتي منها اليها من غير طاعة ولا انشطار في بيت مطلقه ولو جرت  
 الولد لم يمنع من حراجه وتبرعته ان مرضت الام لم يمنع الولد من التردد  
 اليها ولو كان وانثى ولو كانت التي لا حضانة له وتولت لغيره واحرامه وكذا  
 لو كانت الام حاضنها الولد **2** اذا كان للولد ملكه كانت تحت حضانة الحضانة  
 فان مات كان الاب اولى به من كل احد فان فقدت حضانة الحضانة لا يارب  
 ويترتب ترتيب الارث ما لا تحت الاب والام اولى من الارث لاجلها  
 لا تحت الاب اولى من الارث للام قائم الشيخ نظر في كثر التبرع به ثم يرد  
 وقاله قلنا ان العزبة كان قد ماتت وكذا العزبة والمفكر سواك يتبرع بهتها وام  
 الاب اولى من الحضانة لم لا يسبغ له الام تبا ويا ن وليدة اولى من الاعمال  
 وابن اديس مع من الحضانة لغيره لا يدين وليد الاب خاصة بطريق الآ  
 اذ اجمع قضاة يشاؤون في الدرجة كما تقدمت والحكم في الاختيار ارفع  
 منهم من جرت اجرة له كان اولى الحضانة وكذا اجرة من الحضانة من  
 او كثر اوراقه من ملكه ويكون للولد ولو كان الاب عاينا انسلت  
 حضانة الى المجد ولو كان الابان مملوكين فلا حضانة لغيره لعل الذكر  
 بالام الى السيد لكن الاول سيد ان يتبرع به او لو اراد ان ينقله عنها الى  
 غيرها لم يفسد كانه له وله وكذا لو كان احد ابييه حرا ومملوكا كان

لعم

احده ابي حرمه او ولد غير مملوك والحضانة للحراصة ومن لم يملك فيه  
 الحرة نفقها القس سواء **2** لا ينقطع عن الاب للموت سقفة ولا الحضانة امه  
 والحضانة امر الى الاب وان بلغ ذكرا كان او انثى البكر البكر العاقلة  
 لا للزينة للاب عليها وان لم يمت **2** الانثى التي لا عمر لها كانت العزبة وبنت  
 الحلاله حلت لها الحضانة الا قرب ذلك ولو اجمع للذكور الامان من  
 الاقارب المتساويين في الدرجة كالعم والخال والاخت والجد والام  
 وعدم الانثى في الحضانة ولم اقف في حقنا **فصل الخامس**  
 في احكام الوداد **ويجوز** الوداد للمعتقة عليها انما يجوز من الزوج  
 بشرط ثلثة الدخول وبصفة ستة اشهر من حين الوطى وعدم حياضه اقص  
 الحارة وبصفة اشهر وعشرة وقيل ستة وليس يعتد بمولود المتجر والعقبات  
 الدخول لم يمت به وكذا ان طلقته لا قبل من ستة اشهر من حين الوطى حيا  
 كالمسافر لا كمن من عشرة اشهر ما بانقضاءها او بغير سيرة المدعي ان ايعض  
 الحلال سبع اختلال احواله شرايط لا يجوز له الخالق به فيجب تبيينه ولو  
 حصلت شرايط الخالق لم يجز له منه وان طلقته به لا قبل الحياض  
 اتهم بالجماع وتبينه ولو شاء حينئذ لم يثبت الا باللفظ الماتل لاخت  
 احد الشاهدين ان يثبت منه بغير لسان ولو اقرعت بالحدود ولادة الزوجة  
 له لا قبل الحد او اشهر وجب عليه الاقارب مكره لم يثبت الا باللفظ

لعم



وكذا الاختلاف في المدة **فاما اختلاف الدخول** فالقول قد اختلف مع  
 بينه وكذا لو اختلف في الولادة لانه يمكن ان تامة البينة عليها وان  
 انفتحت على الرقعة والدخول والولد واستثنى في الدخول والولد  
 والحقيقة والولد ولو اعترضه الدخول ثم نساء بعد ذلك لم يقبل فيه والزم  
 الدخول ولو طهرها غيره محرم كان الولد لصاحب العرش لا يجوز له نفقته  
 فان نساءه لاحد واحد **ولو طهرت زوجته ما عتبرت ثم جاءت** بعد ذلك  
 من العرش الى الكثرة لم يولد له قطاسقة ولا شبهة بغير حق ولو  
 اعتبرت وتزوجت ثم جاءت بولد لزوج ستم اشهر كما لو من قبل النكاح  
 فهو لا يولد له لم يجز ان اقصى الحرام ان كان بتم اشهر فصاعدا كان الثاني  
 وكذا لو باع السيد حاربه الوطية فانت والدخول ستم اشهر من  
 وطى الثاني كان لاحقا للمولى وان كان ستة اشهر فصاعدا كان  
 الثاني **ولو اقبل امرأته من الزنا ثم تزوجها او اشتراها** من سواها  
 لم يجز له لها فدية وكذا لو اقبل امرأته لا يجوز له احدا بغيره لما فيه  
 من اوطي لغيره فان شئت بولد ستة اشهر فصاعدا لزم الاضرار ولو نكح  
 لم يقتر الى النكاح وحكم بنفيه ظاهر اياهم يتفق النكاح اعترافا وكذا اعتراف  
 بعد النكاح ما لم يثبت به ولو طهرها المولى ثم الاحتمى كان الولد للمولى  
 ولو اسلمت الى موال ولو طهرها كل واحد منهم حكم بموالين في عتق

ان حالات بتم اشهر فصاعدا مستوطيها والربا الا ان كان للمولى  
 قبله ان كان لو طهرت ستم اشهر فصاعدا والا فله نفقته قبله وكذا  
 لو كانت الالة لشركا موطرا في طهر واحد وولدت وتداوى اشهر  
 بينهم فمن خرج اسم المولود به واعترض حصص المالكين من قيمته  
 يوم سقط طهرها وقيمة امه وان ادعاه واحد الحق به والزم حصص  
 الباقيين من قيمة الام والولد **لا يجوز نفقته والدخول** وطى المولود او المولى  
 في القبل مكان العزل ولو نساءه كان عليه النكاح ان كانت الام حرة  
 اما مملوكة فنفقته الولد من قبل **ولو اقبل امرأته** بولد المتزوج حصول  
 الشرايط الاحاق في الدخول وحجب بتم اشهر فصاعدا وعدم  
 تحاوزه اقصى الحرام ولا يجوز له نفقته مكان الشبهة ولا مكان العزل  
 اشهر لما فيه من القصد والادعاء ثم ولا يجوز له ان ينكحها  
 ولو طهرها ثم وطهرها غيره بمصره لطف المولى ولا يجوز له نفقته  
 اذا اشتبهت عليه امرأته انما اشتبهت حقها من غير ان كان قاطع وان  
 على طهرها انه ليس بغيره ثم ان الاراء لم لحقيقة بنفيه لا يجوز له نفقته  
 فيسحق له نفقته من مالكه لا يورثه ميراث الاولاد وفيما شك ولو نكحها متحايية  
 بولد ولم يكن قد وطهرها جاز له بيع الولد على كل حال في البيع اذا اشترى  
 حاربه حصل نفقته بتم اشهر رتبة اشهر وعشره ايام فلا يصح ذلك

٢٧٢

الولد لانه عزاء بنطقه وان عليه ان ينزل من ملكه شيئا ودينه وان  
 كان ولو طهرها غيره او نكحها ستم اشهر او اقبل امرأته على كل حال وكذا  
 لو كان العوطي قبل ذلك لكنه يكون قد غلب عليها فانه يجوز له بيع الولد  
 والاقارب جاز له بيع الولد ولو طهرها بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر  
 اشهرت عليه اجنبت وطهرها زوجته او مملوكة فوطهرها وطهرت من بطل  
 طهرت به وكذا لو طهرها غيره بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر  
 لو طهرت حرم المهر عن زوج وطهرت في موت زوجها او طهرت في زوجها  
 ثم ماتت حيا ثم كذب الخبز بالطلاق رمت على الاول وجعل له عند كونه  
 الثاني ولو جعلت من الثاني طهرت به الدخول الشرايط ستم اشهر  
 في البت او الطلاق الحكم حكم او ستم اشهر شاعدين او احدا واحدا  
 ولا تقبل له المصلحة الزوج الا في غير عدوتها لغيره على الاول للمهاجرة  
 ولو اكد بشروط الطلاق انتهم عز وجل ينفك الحكم ويرجع عليهم  
**ولو ادا وطى انسان** امرأته طهر واحد وكان وطهرها بتم اشهر بتم اشهر  
 يكون وطهرها بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر  
 او نكح كل واحد منهما مملوكان وطهرها احدهما في نكاح ما ستم بتم اشهر  
 نكاحا مملوكان وطهرها او مملوكان وطهرها في نكاح ما ستم بتم اشهر  
 ويأتي بطلان مملوكان يكون من كل واحد منهما فان يفرق بينهما عن خيرة

اسم الحق به ولا يثبت بمهاجرا لانه لم يلقه القاضى **لا فرق** بين ان يكون  
 الشراطين حريين او عبيدين سلبا او كافرين او مسلمين او احصوا او ابا ابا  
 القربة يتبع ذلك كله لو كان مع احدهما بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر  
 فاستدركه السنة في الاسلام والكتبة وكذا لو اعترفت القربة باحدهما ما لم يلقه  
 دينا ونسبا ولا يحتاج للائحة للدين **ولا اسباب** التي يثبت بها الانساب  
 العرائش النقية بان يفرق بوطيها الملقح بها النسيء الدعوي النقي بان  
 يدعى بمول النقي بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر  
 بالنسبة كالقدم او بالبيعة ولو اقر احدكم بالدعوى حكمه وان اشترى  
 العرائش والامانة فليجوز له ان يبيعهها بالبيعة ويدعواها اذا كان مملوكان  
 ولو ادعاه امه تاتى اقرارها كالرجل الحليل وهو الذي يملك من بلا  
 الشك المان او يفرق اذا اسلم او كان حيا ثم قدم واعترف بتم اشهر بتم اشهر  
 في دار الاسلام وكان المدعى طهرها بتم اشهر بتم اشهر بتم اشهر  
 منه نفقة او ادعى بتم اشهر او حافية او غيرهما من طهرات **الزنى** **الفصل**  
 في المعاشرة او الشبهة او الزوجية والعدية والملك فتمت مطال الاول في  
 نفقة الزواني والنفقة مستلزمات الاولاد الشدة وفيه من حاشا الزوجية  
 سبب في وجوب النفقة على الزوج بشرط طهر وام المقدد ويمكن ان  
 من الزوجة ولو كان المقدد مستطاعا لم يجز النفقة ولو كان دينا ومنعت الزوج

٢٧٢



من تنهيا سقطت النفقة عنه ايضا اما الحي المقتدر لو كانت نفسها كما  
 ثانيا على غيرها ومقتدره بحسب ما فيها لا وقتا ولا مكانا تنهيا  
 زمانا ودرن زمانا ومكانا ودرن مكانا ما يقع فيه الاستيعاب سقطت  
 نفقتها الى ان يصور المقام التمكن المستور الوجوب النفقة  
 على التمكن لا بمجرد العقد وحسب ان كانا لاثنين ومكنت بان يكون  
 قد سلك ونهى اليك في اي مكان شئت وجبت لها النفقة ولو كانت  
 اسم ستم اليك في مقلي او في الموضع الثاني او البلد الثاني ودرن  
 غيره لم يكن تنهيا لما في الوفاة بالبيع اسم اليك لا علم على ان تنهيا في  
 مكان بينه لم يكن تنهيا يستحق به اخذ المهر وكذا لو لم يكن له المهر  
 وزوجها لا لاحتياط لم يكن لها نفقة على الزوج ولو فقد الزوج لم يملكها  
 التمكن ولا طاعة التمسك سكتا ومضى به ان على ذلك لم يكن لها  
 نفقة من ذلك الزمان لان النفقة يجب للتمكن ولا طاعة التمسك وكما  
 ومضى به ان على ذلك لم يكن لها نفقة من ذلك الزمان لان النفقة يجب  
 للتمكن لا بالمكان لو كان الزوج قايما وان كانت غيبته بعيدا ان مكنته  
 وجب اليه نفقة عليه ويحظر عليه زمان غيبته وان كانت قبله لا نفقة لها  
 فان نفقت لم يملكها المالك وسكتا لم يملكها لم يكن لها نفقة حتى يكسب المالك  
 المالك البلد الذي فيه الزوج ليستديمه فان سار اليها لم يملكها ولا يملكها

ن

السلم وبدلت وجبت النفقة وان استعظم المالك الى مدة التمسك  
 فاذا انقضت فخرجت لها النفقة ولو كانت الزوجة مريضة تسع الوطى  
 قال الشيخ حكما حكم الكسرة التي في فصل واحد وهو ان تطالب بكسرة  
 في منع السكنى والتمكين الكامل ويحتمل ان اقام وليها مقامها في  
 التسليم استحققت النفقة وللمكن لو لم يكن او كان قايما  
 او غيرها فسلت هي نفسها وجبت النفقة وان لم يكن من تسع  
 نفقتها لان الزوج استحق الفسخ ولا اعتبار في كون المهر  
 منه من اهل الايمان كالزوج النكح ونقض المبيع من حي  
 او ميتة او وجبة في الطريق صحيح ولو كان الزوج كبير  
 وهي صغيرة لا يباح مع نفسها لم يجب لها نفقة فانه  
 الشيخ وقال ابن ادريس يجب عليه النفقة مع انه  
 شرط في وجوب النفقة التمكن ولو كان الا  
 سماع منها بما دون الرطي لم يعتد به  
 لانه استماع فادرا لا يرغب اليد غالبا

445

ولو كان الزوج صغيرا وهي كبيرة وبذلت نفسها  
 قال الشيخ لا نفقة لها ولو قبل زوجها كان وجب التحقق  
 التمكن من طرفها ولو كانا صغيرين فلا نفقة المهر  
 لا يسقط نفقتها او كذا الدماء والغزاة من نفقتها من  
 يمنع من وطئها او الضعيفة اذا كان الزوج عظم الالة  
 يمنع الزوج وطئها ولا يسقط نفقتها اذا سافرت  
 الحج واجب او علة كذا لم يسقط نفقتها سواء كان  
 باذنه او بغير اذنه ولو كان حج مندوب فان كان  
 باذنه لم يسقط سواء كان معها او لا كذا غير  
 الحج من المندوبات والمباحات ولو كان  
 احراما بغير اذنه لم ينعقد ولا يسقط نفقتها  
 ان كان معها ولو كانت متفردة سقطت

30

ولو سافرت لحاجه لم تنفقه عنه فان كان باره  
 لم يسقط نفقتها وان كان بغير اذنه سقطت ولو  
 ولو اعتكفت باذنه لم يسقط نفقتها سواء كانت  
 معها او لا وان اعتكفت بغير اذنه لم ينعقد اعتكا  
 فاما ان كان معها لم يسقط نفقتها ولا سقطت  
 لو صامت فدا كان له منعها فان افطرت سح  
 استحققت النفقة وان امتنعت لم يسقط نفقتها  
 لان له وطئها فان منعته من الوطى سقطت  
 النفقة واطلق الشيخ سقوط النفقة مع الامتناع  
 من الاطوار ولو كان واجبا مضيقا لنفسه  
 والنذر العين باذنه او قيل مكاحه لم يكن

447



لمنعها ولا يصدق نفقتهما وكن قضاء ومضان  
 اذا اتفق بشعبان القبل ولم يبين سوى الأيام القضا  
 وان كان موسعا كالنذر المطلق وصوم الكفارة و  
 قضاء ومضان قبل الفتيق قال الشيخ لم منعها منه  
 لعدم تضيقة فان امتنع سقطت النفقة وان  
 افطرت استحقها وفيه نظم ولقد نزلت الصوم في  
 حاله ما ذكره من فقهها وان كان بغير اذنه لم ينفذ  
 سواء اطلقت النذر او قيدته ولو نفقته التزوج لم  
 يجزى عليها فاعله سواء كان مطلقا او مقيدا فان  
 وقته او لم يحضر على اشكال وانما الصلوة على منعها  
 عن الفرض في اول وقتها وان كانت قضاء  
 او منقذ او غير عينه الوقت كان له منعها عن  
 المبادرة قاله الشيخ وله منعها عن فراغ الصلوة

من اذنت الصلوة والصلوة ان كان من الزوايا كصومها  
 كانت ناشرا لانفقته لها سواء كانت في مرض فبها ولا وكذا ان منعته عن  
 التكثير التام ولو زوج انه كان لها اسكنها مائة الف حقة وعليه رسالتها  
 ليلها للاستماع وان اسكنها ليلها كانت تنفذ على الزوج ولا حقة  
 لها عليه وان اسكنها ليلها حقة سقطت جميع نفقاتها عن الزوج  
 ثبت اليوم للزوجة سواء كانت مسلمة او زمنية او مع التكثير التام  
 المطلقة رجيا كالزوجة اما الباتنة لانفقته لها ولا حقة سواء كانت باينة  
 عن طلاق او نكح الا ان يكون المطلقا تاما خلافا فلها النفقة والكنى حتى ينفق  
 قال الشيخ والنفقة للامام للمسلم وان نفقته الفايضة للزوجة او الزوج امه  
 وشروطها رتبة الولد وغي العبد او المرحوم حرره وانه وشروطه لاه  
 لا انفراد بالولد في النكاح البتة اما النفقة عنها زوجها فلا نفقة لها  
 ولو كانت حاملة فيه اتيان اقربها سقطت النفقة ولا حقة ينفق عليها  
 من نصيبها حيا بالنكاح المنفوخ من اصله كالشارك تحت باهتة  
 حرره ولا نفقة ونكحها بغيره ولو كان حيا فلا نفقة له وان كان قدسيت  
 المحرم الا بعد النكاح بغيره فبها ولا نفقة لها ولا حقة ولو جردت قال الشيخ لها  
 التيمم عندنا لعدم الاجابة ولو نكح صحيفا ثم فزع نكح قبل الدخول فلا نفقة  
 ولا مهر وان كان مبدع فلا نفقة ايضا ولها المحرم او مهر للثقل ان لم يهر

لنكح

ولو كانت حاملة فلها النفقة ايضا استفتى على المائل يجب نكاحه كثيرا  
 وان ادعت وشهد لها الشاغل اطلت لها النفقة من حين الطلاق  
 للحسين الشاهد ثم لها ما يفيق وهو شكلي على تقدير انه يكون النفقة  
 للمحل وان بان الطلاق دعت ما نفقت ولو استقلت بالولد لم ينفق عليها  
 بالنفقة للحسين الاستاذه لم يكن وقع النفقة فان تلك اليوم للام لا جلد  
 للملاخنة من النفقة من حين الطلاق الى حين الاستاذه ان قلنا  
 للمحل شكلا ولو لم يولد شكلا كفى المائل او اللطاف لمحضرا والرجل  
 لم ينفقها بعد ولذا ادعى الزوج بعد مضى انه كان طلقها قبل فاقول  
 قد لها مع الجاهل على ان العلم لا يرد على استاذه من النفقة والكنى  
 فادخلت تحت النفقة والكنى وليس له مراجعتها وله نكاح ولديها  
 واحتيا وكذا الوطأة وجبته وادعت ان الطلاق بعد الوضع والكنى  
 قد لها مع الجاهل ولها النفقة بحكم عليها بالبيضة في هذه رغبة لاعتنا  
 ولا نفقة لها حينئذ ولا كنى ويبرء من نفقة وكذا الوطأة وظاهرها محليين  
 بظواهرها فانه ولا عنها ولا كذب نفقة بعد الممان واستحققت النفقة  
 وحاد النسب من طرف الامن طرف الذكور على معنى ان الولد يثبت الياء ومن  
 يترب به دون الكنى ولما كانت قد ارضعت قبل التكذيب ثم الكذب  
 نفقة لزم اجرة الرضاع وبالجملة فلا يسلط بالفساد يثبت الكذب بطلان

رجعيا وطقها المارات المولى ثم بان الطلاق استرجع ما زاد عن  
 المدد والعلل قبلها في مدة اقرارها مذكورة لا على انكم انقضى  
 عرق الا ان عاقبة طيف والطير كذا على له ولو قالت ان  
 يختلف مع ما زاد عن الاقرار ولو قالت لا اعلم قلتم قال الشيخ مع  
 ما زاد عن اقرارها يمكن انقضا الاقارب ولو كانت حاملة دعت به  
 لمرة يمكن ان يكون سنة فالولد والنفقة عليه الجاهل الوضع ولو  
 اتت به اكثر من اقصى مدة الحمل من حين الطلاق لحق به الولد  
 في هذه المدة وقدر المدد لان الطلاق رجعي ان انقضت اكثر  
 من ذلك افسد عليه بغير امان ولا ينقض عدتها به عند فكون عدتها  
 بالاقارب فان نسبة لا غير الزوج ذكرت ان وطئا بعد الاقرار استبرأ  
 الفاضل وان قالت بعد فحين فلها نفقتها ولا شيء لها عن مدد  
 الحمل وعليها نفقة الاعتداد بغير الثالث بعد الوضع ولها نفقة  
 وان قالت غيب الطلاق عدتها بعد الوضع ثم اقرارا ولا نفقة لها  
 عن مدد الحمل وتزدها وتاخذ نفقة الاقارب بعد الوضع وان نسبت اليه  
 وكذا نفقة لغيره مع الجاهل فان قالت وطئا بعد الاقرار ورسالة  
 وان قالت بعد الطلاق فالاقارب فالاقارب سقطت النفقة عندها  
 زاد عن نفقة الاقارب ولها نفقة السكنى سقطت نفقاتها رجعت

عن



في العدة ما دلت على استقبال فان كانت حامله وقتلها النفقة لها  
وكذلك وان كانت الحرة وجبت على اشكال المقام السابق وقد اختلف  
فيها مباحث الداجية النفقة من الطعام والادام والكد والكد  
والد الشطيف والسكنى والضايق قدام الرجل ما يحتاج المرأة اليه  
من ذلك قبل العدة في امثالها من اهل بيوتها في نفقة الزوج  
مقدرة معتبر بحال الزوج لا بحالها فان كان مسكرا فليس له ان يمد  
مدان وان كان متسكرا فمقتضى ان كان مسكرا قد وك  
ابن ادريس انها غير مودة بل الواجب لها ان تهاون عن المدة او  
والعقد والمعتبر هو غالب فترة اهل البلد في العدة البرية  
الحياة النقرة في العدة فان لم يكن فاليق بمخرج ما في الشئ في  
الحب فان طلبت غير لم يجب ولو دفع غيره لم يلزمها التوبة ولا انقضاء  
على احد ذاهم او غير ما عرفت من ذلك وقد قيل او جبر ولو كان  
من زوات الاحكام انفق على خادمتها واجبا بقدر مسد الحاجة  
ستد بقدر **ج** يجب عليه الادام مع الطعام ويخرج حبه الى غايته  
المال في العدة بالاشهر وخزانة بالنسب والشام بالاشهر في  
قدن الى العدة وكذا يجب عليه ادم خادمتها في الشئ وفيه من لها العدة  
في كل اسبوع مرة ويكون يوم الجمع لانه العدة والعقد يرجع فيه الى العدة

ولها

وكذا الخادم ولها ادم الادام وان لم تأكل ولو تمت بحسن جود  
من الادام ابدل باخر يجب عليه الكسوة للزوجة والرجع وحسبها  
وعدها الى العدة فيعطى الزوجة القيص والدوايل والمنفعة  
والنفل ولا يجب لها ارباب الخلفاء ولها عوض النفل الحقة لا بها تسمى  
وتخرج ويجب عليه في الاشياء زيادة حشمه منطه لفظه طمان  
النعم ويخرج في حشمه الى عاده امثال المرأة ويزاد ذات النفل زيادة  
على ثياب البذلة ما يتجمل امثالها به ولو كانت عاتقها الحر والكدان  
ما لا يقرب الزمان الزوج به مع بياره ولا بد لها من فراش محل عليه  
نهارا او مسكرا للنعم والمحققة ولا يجب لها فراش الحر للنعم وللزوجة زيادة  
وكسائه للعطاة ولا بد لها من فراش ومن الة الطبخ والشرب من قدر  
ومعشاة وكفر حوت ويكفي ان يكون من الحرف والحجر والحطب ولا يتحقق  
حقا حلت الخادمة **ج** يجب عليه الاحكام ان كانت للمرأة من دوى  
حشمه والمناصب المنطية المنفعة ولا يجب عليه شراها خادمتها وقيل لها  
بما لا يجب الاحكام اما بالاشهر حرم او حكمة او شراها ولو حذمتها  
بشها خرم ولا يلزم اكثر من خادم واحد وان كانت من زوى الخشم  
التي تحرم في بيت امها اكثر من واحد ولو حذمت نفسها لم يكن لها  
المطالبة بشفقة الخدام ولو قالت اما احكم نفسي واخذ النفقة لم يجب له

عدها

يكن من ذوات الخدم حذمت نفسها ولم يجب عليه الاحكام الا  
حالة المرض ولم ابدل خادمتها المارفة بغيره ولو ان يخرج حرم  
حذمتها الاحكام ولم يمنع الزمان من الدخول اليها والرفقة المنكوة  
لا يخرج خادمتها وان كانت حذمت لها لها والرجع في الاحكام الى العدة  
في شملها ولا اعتبار بما يبيت به بنفسها ولو كانت من زوى الا قد لم  
تتوضعت حذمتها ان لها ان يطالب بالاحكام وان كانت مأكوفة  
فكبرت وتوضعت من الخطة لم يتحقق الحذمت ولو كان لها ما في جهان  
يجب ان الحذمت لم يجب عليه واما خادمتها وادام واجب الخادم  
تتميمه اربعة اشياء ان يشترى خادمتها او يشترى او يكون له المقام  
ينفق عليه باذنها او حذمتها بنفسه فيكفيها ما يكفيها الخادم ولا يحياؤها  
في التبيين ولو كان الخادم شترى او كان طها وانفق عليه كانت  
فطرة عليه دون المستحرم لو اختارة المرأة خادمتها واشارت الرجل  
غيره قدم اختيار **ج** يصح لالة الشطيف وهو المشطو والدهن لا  
يجب الكحل والطيب ولا خادمتها الشطيف وهل للرجع منها من  
تعالى الكلال العظم والمراحم تودنه فيها اشكاله ولا يقرب ان لم يمتها من  
شاور الشئ ولا طهارة المحرم ولا يفتح الزواجر للمجن ولا اجرم الخادم  
والنفاك ولا اجرم الخادم اما الشبه بالبر والاحتاج اليه بالانقاص

استحقاقها

استحقاقها له **ج** يجب عليه الكسوة في الدار محرم عاده امثالها بالاشهر  
فيها ويليق لها بالامانة او حارة او مكل ولها اللطافة بالفترة  
بالمكن من شراكم غير الزوج المقام الثالث في كسيتها بالانفاق  
وبه احدى عشر شيئا يجب عليه تمليد الحريم مودة الطحن والحبر والصلح  
الحرم والبرية ان مكنتها الاكل معه ولو دخل بها واستمرت تاكل وشرب  
على العدة لم يكن لها مطالبة بشفقة من مأكلة ولو لم يدخل بها  
ومضت من لم يطالب بالشفقة فيها لم يكن لها المطالبة بمدة ذلك منها  
اذا لا وفق بمحصول التمكن لو طلبة اما لو بطلت نفسها لم يجب عليه  
الشفقة غرض ذلك المدة وان لم يدخل بها طلبة الشفقة صغر كالمريم وليس  
عليها الصبر الى الليل ولو ماتت في اشياء الرها وطلتها فيه لم تزداد  
لها ولو شرت في الاستدانة نظر في المدة وانما في الشفقة التمكن  
يرما فيها ولو طلبة ان يدين نفقة فيعلم لم يجب خادمتها ولو دفع نفقة شهر  
ثم طلها او ماتت قبل انقضاء كان له ان يزوج ما يقع من الشهر ولا  
نفقة فيم الاطلاق **ج** كسوة الكسوة الامتاع دون التكميل على اشكاله  
ولو اعطاها كسوة لم تجز العدة بها ما حلتها قبل انقضاءها لم يكن  
لها المطالبة بالبدل كالمسروق وكذا لو اعطاها حق يوم قتلت قبل  
الكسوة ولو انقضت المدد وهي باقية احتفل عدم التجدد لم يحصل الكسوة

عدها



الواجبة بالعلماء ووجوبها لادفع اليها فم فلم يالكه الى العدة  
فانه لا يقطع قهره وقواه الشيخ ولو دفع كسوة ولم تعين الحق فان  
اخلفته قبل النفقة مدة المأواه لم يكن لها المطالبة بالنفقة **لودفع**  
اليها كسوة لمدة فادارت بيعها فان قلنا انها استأجر لم يكن لها ذلك  
وان قلنا انها عملت كان لها المودع اليها العدة فاستأجرت اليه  
كيف شاء من بيع واكل وغيره لم يصير بها فان اراد الزوج تبديلها  
كان له ذلك ولو اراد ان يكوها شيئا باستخرج فله ايضا وليد  
لها الاستماع وفيه نظر بالجمله فان التودع عذري في ان الكسوة استلغ  
او تمليك اما السكن فانه استلغ قطعاً **لو سكنت من فنها ولم ينفق**  
عليها وانفق ذلك اليوم على التدين استغفر النفقة في سنة ولم ينفق  
بالنقصاء اليوم **لو** قدرها الحاكم ولا اعتبار بحكم الحاكم ولا نفقت  
مدة على التدين ولم ينفق عليها كانت النفقة في سنة ولها المطالبة  
بها سواء طلعتها بعد ذلك او لا ولو دفع نفقة لغيرها استغفر في سنة  
فيها ملكتها ولو دفع اليها كسوة لمدة فطلعتها قبل انقضاءها كان له اشتراك  
ولو انقضت المدة المصيرة لم يكن له الاستناد **لو كان** عالياً فحضر  
عند الحاكم وبذلت التكمين لم يجب النفقة الا بعد اعلام فان علم ولم يبد  
او لم ينفق وكلمت ضعفت عنه قد روي في قوله الزايد ولو شرعت وعادة

الى الطاعة لم يجب النفقة حتى يعلم وشيخ زمان لم تكن الوصول اليها  
او وكيله ولو ارتدت سقطت نفقتها ولو غاب واستلغ عادت نفقتها  
عند غيبها **لو غاب** اسلامها والنفق ان ارد سبب السقوط وقد ذلت وفي  
الاولى الموجب للزوج عن نفقة بالاعتذار ولو انزل الا بالعود الى القبر  
وعذري من نظر **لو كان** لم على وجه دين حال وفيه موسرة خالصة  
ان يتأصلها بما فيها ولو كانت مسرة او كان الدين موجلاً لم يجز  
المقاصة لان قضاء الدين فيما يقصد من العدة ولا يجب الدفع قبل  
الاجل ولو عذرت بذلك لم يكن للاستماع نفقة الزوجة مقدمة على  
سنة الاقارب فالفاصل عن قوة نفقة اليها فان فضل دفع العاقل  
الى اقاربها ولا يدفع اليهم الا ما يفصل عن واجبة نفقة الزوجة **لو كان**  
قلنا النفقة يجب بالقدرة شرط عدم الشور لو اختلفت في الشور كان  
عليه اليقظة وان قلنا بالتكفين كان عليه النفقة بالتكفين ولو شرعت  
بعض يوم سقطت نفقة الباطل لاجب على الشار ولو شرعت المعنوية  
سقطت نفقتها ولو امتنعت الفاقلة عن الزفاف فاشترت ولو حلت الطلاق  
رجعية فنفقة سقطت النفقة عن الزوج مدة الحول فاذا عادت الى عدته كان  
لها النفقة فيها عليه **لو** اخرجته في عدته لا في مدة الحمل ولو انقضت على الولد  
المنتهى بالاعان ثم اكدب نفسه فليس لها الدخول بالنفقة لتسريحها وللنفقة

الى

عن شبهة لان نفقة لها سواء كانت في طلاق او في وساء حلت او لا الا ان  
يجعل النفقة للحل والاقرب اعتبار كفاية على اشكاله في الاختلاف ولو  
كانت قبل الدفع سقطت **لو** اهل الباءه كاهل الحضرة النفقة في جميع حين  
طعامهم وكسوتهم وسائرهم **لو** اذا سلمت وثنية واسلم زوجها معها العدة  
او مبيعها فلها النفقة ولو اسلمت زوجها ولا نفقة وان سلمت كان لها النفقة من  
حين اسلمت وليس لها نفقة الزمان الذي انفق على الشرع اما لو كانت  
زمت فان النفقة لم تكن ذلك الزمان لحيوان استيفائها وتوجه ان استمرت  
على طهرها ولو ارتدت زوجة السلم بعد الدخول سقطت نفقتها فان عادت  
الى الاسلام قبل انقضاء عدتها وجب لها النفقة من حين الاسلام ولا نفقة  
لها عن زمان الارتداد ولو دفع الدخول الامانة نفقة مدة ثم اسلم وامامت  
على الشرع حتى انقضت العدة استمر ما دفعه ولو كانت نفقة حرة فماتت بالطلاق  
في النفقة فان كان قد شرط وقت الدفع انها نفقة مستقبلة استمرها وان طهر  
فالاقرب ان يكون ذلك العدة ولو كانت للزوجة خلا سقطت نفقتها **لو**  
ردتها ان قلنا ان النفقة لها وان قلنا للحل فالاقرب البتة على اشكاله وكذا  
لو اسلم وتخلت في الشرع **لو** حالاً **لو** المراجع في المسرة النفقة والبند  
والكاتب وبينة **لو** مباح اذا اعطى لرجل نفقة زوجته او بكنتها او مكنتها  
او باءتها او بنفقه حاكمها فطهر حتى يوسع الله تعالى عليه ولا حياء له في دفع

في دفع المالك ولا ينفق الحاكم ولا يلزم به والا قرب سقوط حق من ليس  
عالمه بل يجره الزوج لتكليفه لاجلها الاستماع من التكفين فاذا اسلم  
فالزوجان لها المطالبة بما اوقع لها وقت اعاد هذا اذ لم ينفق عليها  
بالكيفية الاوافق نفقة المهر ثم اسلم لم يكن لها المطالبة بالاشارة عن  
الاصح **لو** اذا اطلقها النفقة ومهرها اخرج الحاكم على دفعها ما دفعه  
حسبه الى ايدى دفع ونظره على ما ائتمنت من فلو كان عالياً وثبت اعاد لم يكن  
لها الشيخ بل يصير الى الباءه ولو كان موسراً او امكنت مطالبة الحاكم  
والا انفق عليه من ماله الموجد ولو لم يكن له مال انظر به ولو وجدت لها  
ولم يتمكن من الدفع الى الحاكم جازاها ان ياجد منه بقدر ما يجب لها من النفقة  
سواء كان من جنس حتم او من غيره **لو** المهر بالصدقات فيخرج حتى  
يوسع الله تعالى عليه وليس للمرة فيه ثاخر من لها الاستماع من تسليم نفقات حتى  
يتقبضه **لو** لا ينفق النفقة للزوجة عندما انقضت الزمان او فرض الحاكم  
اولاً **لو** اذا اختلفت في النفقة فماتت ثم يتبع على الدعي بالانفاق ما كان  
قبل التكفين فلا ما يدفع الا يجب لها شيء وان كان بعد ذلك تحت نفقة لغيره  
تقديم قوله لها علان الاصل وتقدم قوله لها علان الظاهر من ثا هذا الحاكم  
من انه انفق عليها في مدة تبليها نفسها ولا فرق بين ان يكون الزوج حراً  
او عالياً اما لو غاب عنها والدعي بعد عده ان كان قد خلف لها نفقة وان

الى







انفق الحاكم من مال الغائب نصف النفقة ولو لم يكن مال استقر في الحاكم  
عليه ولو لم يجد الغرض من المالك بالانفاق نصفها عليه ونصفها قرضا  
على احبيه لا تقدر في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام  
والكسوة والسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للندش  
ونعته يوما وينفق على بيته دون اولاده لان نفقة الاخوة ليست  
واجبة وينفق على ولد نفسه واولاده لان نفقة ولد الولد واجبة  
نفقة الاقارب يجب على طريق الواساة لسد الخلة فلو امتنع الموصي من  
الانفاق جاز لمن يجب النفقة منهم اخذ ما يحتاج اليه من ماله ان لم  
يتمكن من الحاكم ولو تمكن منه دفع امره اليه والزمه الانفاق فان اتخ  
جبه ابد حتى ينفق ولو وجد له مالا انفق منه وبيع عليه عقا  
وساعه وقصره في النفقة ولا يقضي نفقة الاقارب اذا مات و  
تمت الخلة في الزوج لا يجب لسد الخلة فلا يستقر في الذمة مؤ  
نفقة الحاكم ولا اموالهم بالاستدانة عليه للنفقة فا  
ستدان وجب عليه القضاء يجب نفقة الاقارب على الكو  
وهو الذي فضل له من قوت جرمه شيء وبيع عقاره وهذه  
في نفقة الاقارب ولو تدبر على التكسب وجب عليه الانفاق  
عليهم

عليهم في نفقة المالك وفيه مباحث يجب على الانسان النفقة  
على ما يكاد من عبد او امة او بعية ثم الولي بالخيار في العبد والامة بين الا  
نفق عليه من ماله او من كسبه ما يجب على الولي الاكفال لا تقدر النفقة  
على المتيقن بل يجب قدر الكفاية اطعام وادام وكسوة وسكنى على حسب  
عادة ممالك اسبال السيد من اهل بلد ولا اعتبار بالغالب فلو قصر الغالب  
عن كفايته وجب على السيد الانكاف ولو فضل الغالب عنه كان الواجب  
قدر الكفاية خاصة ويرجع في الجنس الى غالب قوت البلد سواء كان  
قوت سيد او قوته او رونه لا فرق بين الحر الذي يبيع طعام  
السيد وغيره لكن يستحب للسيد ان يطعمه ما تقدمه اليه وان  
يجلسه للاكل معه وليس واجبا وكذا يستحب له ان يعلم من لم يد  
طعام منه لكن الاول اكد الكسوة يرجع فيها العادة مما يليك مثا  
سيدة ولا تقتصر على ستر العورة ويستحب النوي بن عبد الملك  
فيها ولا يجب تفضيل النفس على الخيس وكذا الاسماء لكن ان كان  
يضمن سره ذرها في الكسوة استجابا لو امتنع السيد من  
الانفاق اجبر عليه او على البيع سواء في ذال الفن والحد بتمام  
الولد ولو امتنع جبه الحاكم ويجوز له ان ينفق من ماله على

45

ما يملكه قدر كفايتهم وان يبيع عقاره وساعه مع الاستماع في ذالك  
يجوز ان يحتاج للولي وهو ان يضر به ضربه يدفعها الى مولاه  
ويكون القائل له فان فضل قدر الكفاية صرفه في نفقة وان يحرق  
السيد وان زاد كانت الزيادة للولي ولا يجوز له ان يضر عليه نفقته  
كسده عنه الا اذا قام بها الولي ولو عجز العبد عن العمل او كان مريضا  
وجب على المولى الانفاق ولا يسقط نفقته بالغرض عن التكسب اما لو  
تعد او عجز او جرم فانه ينفق ولا يجب على المولى النفقة عليه  
لا يجوز للمولى ان يكلف عبده مالا يقدر عليه من العمل ويجوز له  
ان يجرم الولد للاضرار وعليه مؤنة ولدها اذا كان ملكه  
ولو لم يفضل ابتعا من وضاع ولدها لم يجز له اجارها للضرع  
وعليه مؤنة ولدها اذا كان ملكه ولو لم يفضل ابتعا من وضاع  
ولدها لم يجز له اجارها للضرع ولا صرف لبنها الى غير ذالك  
الا ان يقيم الولد مضرعة مكفيه وليس له فطام ولدها قبل  
الطهرين فان بين السيد لو امتنع العبد من الخارجة فالوجه  
ان لا يبيد اجبارا على ذالك ما لم يتجاوز بدل الجهر وقال  
الشيخ ليس للسيد ذالك ولو طلب العبد الخارجة لم يجب  
على المولى

على المولى اجابته يجب النفقة للبهائم المملوكة سواء كانت ما  
كوله او لا والواجب القيام بما يحتاج اليه فان احتلت ما للذي  
اخرجها الى الميرى والواجب عليه علفها فان امتنع اجبر على  
بيعها او زبحها ان كانت تفقد للذبح او الانفاق عليها ولو كان  
لها ولد اخذ من لبنها ما يفضل عنه ولو لم يفضل لم يجز اخذ شيء  
من لبنها ولو استقر الولد بالمرعى او العلف جاز اخذ اللبن اجمع  
ويجوز غضب العلف والخطة لاخراج الذبابة عند العجز ولو اخذت  
الارض وجب علف السائمة ولو امتنع بيعت عليه ولا يجب عمارة  
العقار والذمار ما سقى الزرع وما يتلف بترك العمل فالالا  
قرب الزم به بالعمل من حيث انه يضرع للمال فلا يقدر عليه تمت  
المباحث المتعلقة بالمعاملات وان

وقت الشروع في الاقاعا

واوله كتاب  
الطلاق  
القزى  
م



46